

معجم اللغة

GARB5403

معاجم اللغة

المحتويات

٣٩-٧	الدرس الأول : التعريف بالمعاجم اللغوية
٦٥-٤١	الدرس الثاني : نشأة المعاجم
٩٧-٦٧	الدرس الثالث : معاجم غريب القرآن (١)
١١٧-٩٩	الدرس الرابع : معاجم غريب القرآن (٢)
١٥٤-١١٩	الدرس الخامس : معاجم غريب الحديث
١٨٢-١٥٥	الدرس السادس : معاجم الفقه ومعاجم المعاني أو الموضوعات
٢٠٩-١٨٣	الدرس السابع : معاجم الأبنية الصرفية ومعاجم التصويب اللغوي ولحن العامة
٢٤٨-٢١١	الدرس الثامن : معاجم مدرسة التقليبات الصوتية
٢٧٤-٢٤٩	الدرس التاسع : مدرسة التقليبات الهجائية
٢٩٠-٢٧٥	الدرس العاشر : معاجم مدرسة القافية (١)
٣٢٠-٢٩١	الدرس الحادي عشر : معاجم مدرسة القافية (٢)
٣٥١-٣٢١	الدرس الثاني عشر : معاجم مدرسة الترتيب الألفبائي الدائري
٣٦٧-٣٥٣	الدرس الثالث عشر : معاجم مدرسة الترتيب الألفبائي المستقيم
٣٩٦-٣٦٩	الدرس الرابع عشر : من المعاجم اللبنانية الحديثة
٤١٢-٣٩٧	الدرس الخامس عشر : محاولات جديدة في الترتيب المعجمي
٤٤١-٤١٣	الدرس السادس عشر : مشروعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة
٤٤٦-٤٤٣	قائمة المراجع العامة :

التعريف بالمعاجم اللغوية

عناصر الدرس

العنصر الأول : مفهوم المعجم في اللغة والاصطلاح ٩

العنصر الثاني : العناصر الأساسية التي يتكون منها المعجم ١٢

مفهوم المعجم في اللغة والاصطلاح

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه ، ومن اهتدى بهديه ، وسار على نهجه إلى يوم الدين ، وبعد :

التعريف بالمعجم اللغوية ، والهدف من دراسة هذه المعاجم :

الهدف المنشود من دراسة المعاجم هو: إزالة الغموض والإبهام الذي يعتري بعض الألفاظ ، فالباحث يرجع إلى المعجم عندما يغيب عنه معنى لفظٍ من الألفاظ ، أو إذا كان في حاجة إلى بيان وضبط هذا اللفظ ، أو إلى معرفة حقيقة هذا اللفظ ، أيضاً المعاجم ليست مقصورة على ذلك فقط ، بل المعاجم تعتبر هي الوعاء الأصلي الذي يحفظ اللغة من الضياع ، فتظل اللغة نقية سليمة صافية وخالية من الألفاظ الدخيلة والألفاظ النادرة والغريبة إلى غير ذلك ، كما أنه أيضاً يحفظ اللغة من التحريف في نطقها وفي صياغتها ، والمعجم يجعل اللغة واضحة في المعنى صافية إلى الأذهان إلى غير ذلك كما سنوضح بعد ذلك - إن شاء الله - فيما يلي .

أ. مفهوم المعجم في اللغة :

بالنسبة لتعريف المعاجم اللغوية أولاً نحاول أن نلقي الضوء على بيان معنى كلمة معجم في اللغة والاصطلاح ، بالنسبة لكلمة (عجم) ، كلمة (عجم) تدور في اللغة حول الإبهام والإخفاء ، فهي ضد البيان والإفصاح ، والعُجمة في اللسان ؛ فنقول : رجل أعجم وامرأة عجماء إذا كانا لا يفصحان ولا يبينان في الكلام ،

كذلك ورد في المعجم الأعجم: هو الأخرس؛ لذلك سُمي هؤلاء بالأعاجم لعدم إبانتهن في الكلام وعدم الوضوح. إذن كلمة (عجم) الأصل فيها في اللغة أنها تدور حول الإبهام والإخفاء، لكننا نستخدم المعجم ليس للإبهام والإخفاء وإنما نستخدم المعجم ونرجع إليه عندما يغيب عنا معنى لفظ من الألفاظ، أو للاستفسار عن صيغة لفظ، أو ضبط لفظ، أو ما شاكل ذلك.

إذن مادة (عجم) المادة المجردة وهي العين والجيم والميم هذه الكلمة تدور حول الإبهام والإخفاء، لكن هل كلمة معجم مأخوذة من كلمة (عجم) أم أنها مأخوذة من كلمة أخرى؟

كلمة المعجم ليست مأخوذة من (عجم) وإنما مأخوذة من (أعجم)، إذن في هذه الحالة الهمزة هنا جاءت لمعنى، فمن معاني الهمزة أنها تأتي في الإيجاب والإثبات أيضاً، كذلك من معاني الهمزة أنها تأتي للسلب والإزالة، إذن حينما نقول: (عجم) أنها تأتي للإبهام والإخفاء عندما نقول: أعجم، فإن الهمزة هنا سلبت المعنى الأول إلى معنى آخر، إذن عندما ننظر إلى كلام ابن جني في ذلك عندما يقول: أعجمت الكتاب؛ أي: أزلت استعجابه ووضحت ما فيه من أمور، وحينما يقول: أشكلت الكتاب أي أزلت عنه إشكاله. إذن فالهمزة هنا غيرت المعنى، وعلى هذا تكون كلمة معجم مأخوذة من (أعجم) والهمزة هنا جاءت لمعنى آخر حيث غيرت المعنى من معناه الأول وهو الغموض والإبهام إلى الوضوح والبيان.

كذلك مصطلح الإعجام في اللغة معناه: نقط الحروف، والنقط في الحروف يزيل الغموض والوضوح وخاصة بين الحروف المتشابهة بعضها من بعض، فعندما ننظر إلى الحروف المتشابهة على سبيل المثال مثلاً الجيم الحاء الخاء، هذه حروف متشابهة في الرسم تماماً، ولكن بغير إعجام لا نستطيع أن نفرق بين هذه الحروف

المتشابهة، فالجيم تنقط بواحدة من أسفل، والخاء بنقطة من أعلى، والخاء تركت مهملة؛ إذن في هذه الحالة الإعجام في الحروف يزيل الغموض واللبس الذي يعترى الحروف المتشابهة؛ لذلك سميت الحروف العربية بالحروف المعجمة، وليست كل الحروف معجمة؛ فهناك بعض الحروف معجمة والبعض الآخر غير معجمة مثلما ذكرنا مثلاً الخاء ليست معجمة، أما الجيم معجمة والخاء معجمة.

إذن بعض الحروف معجمة والبعض الآخر غير معجم، فالحروف المعجمة تزيل اللبس والإبهام وتوضح غيرها، وهذا يدل على أن غيرها من الحروف المتشابهة يكون قد أزيل إبهامه، هذا بالنسبة للمعجم في اللغة.

ب. أما بالنسبة للمعجم في الاصطلاح:

المعجم في الاصطلاح معناه: المعجم اللغوي هو الكتاب الذي يضم بين دفتيه مفردات اللغة بطريقة تمكن صاحبه من حصرها واستقصائها استقصاءً يكاد يكون تاماً، أو يضم من هذه المفردات ما يراه مناسباً لحاجة وثقافة من يتقدم إليه، كذلك في المعجم أنه يوضح اشتقاق هذه الألفاظ مع ذكر الشواهد والأدلة على استعمالها في كلام أهل هذه اللغة الفصحاء، هذا التعريف له قيودٌ، نقول: بأن المعجم كتاب يضم بين دفتيه جمعاً كبيراً من ألفاظ اللغة، أو على سبيل أداة التجاوز كل ألفاظ اللغة.

يشترط هنا في هذا التعريف شرطان:

الشرط الأول: الاستقصاء.

الشرط الثاني: هو الترتيب أو المنهج الذي يقوم عليه صاحب المعجم بترتيب ألفاظه.

إذن معنى ذلك إذا كانت هذه الألفاظ ليست مستوفاة، فلا يجوز أن نطلق على كتاب ضم بعض ألفاظ اللغة معجماً، ولكن شرط المعجم الجمع والاستقصاء، إذا كان هذا المعجم جمع ألفاظ اللغة لكنه لم يكن منظماً، أو ليس له منهجاً قام على أساس هذا المنهج بترتيب الألفاظ فيه، إذن في هذه الحالة طالما أنه قد خلا من المنهج، فهو في هذه الحالة أيضاً لا يُعدُّ معجماً.

إذن الشرطان الأساسيان هما: الجمع والاستقصاء، ووجود منهج في هذا المعجم يوضح فيه صاحب المعجم المنهج الذي يسير عليه في هذا المعجم؛ إذن هذا المعجم له مهام، هذه المهام أنه يقوم بجمع المادة وضبطها وشرحها وبيان معانيها، وبشرط أن يوثق هذا الشرح بالشواهد المتعددة والمتنوعة من القرآن الكريم، والقراءات القرآنية، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعراً ونثراً، بهذه الحالة يكون المعجم قد اكتمل، وبهذا يكون أيضاً قد أدى مهمته وهي الوضوح والبيان وإزالة الغموض عن هذه الألفاظ، بعد ذلك ننتقل إلى العناصر الأساسية التي يتكون منها المعجم.

العناصر الأساسية التي يتكون منها المعجم

المعجم يتكون من عناصر أساسية هي:

العنصر الأول: المادة اللغوية:

المادة اللغوية المقصود بها ما حواه المعجم بين دفتيه من مادة لغوية، هذه المادة تعتبر هي المادة الغُفْل عن الحركة، هذه المادة سماها علماء اللغة كابن فارس مثلاً سماها بالأصل، كما أيضاً سماها العلامة الصاغاني بالتركيب، عند علماء اللغة المحدثين تسمى المادة اللغوية بالجذر أي: المادة الخام، عند علماء الصرف هذه المادة تسمى بالأصول، فما هي هذه المادة؟ عندما ننظر مثلاً في مادة لغوية يكون

المقصود في الأصل في المادة الحروف الأصلية للكلمة أي: الحروف التي لا يسقط منها حرفٌ أثناء تصاريف الكلمة؛ مثل: ضرب يضرب اضرب ضارب مضروب... إلى آخره يكون الأصل في هذه الكلمة هو الضاد والراء والباء، إذن المقصود بالجزء أو الأصل هو الحروف الأصلية للكلمة. هذه المادة اللغوية كيف جمعها علماء اللغة أو المعجميون الأوائل؟

كيفية تدوين هذه المادة:

تدوين المادة اللغوية: علماء اللغة الأوائل في عصورهم الأولى كانت الفصحى هي لغتهم التي يتحدثون بها، ولم يكونوا في حاجة إلى تدوين المادة المعجمية عندهم؛ لأن اللغة كانت سليمة وخالية من اللحن في هذه العصور، ولكن حينما انتشر الإسلام الحنيف وكثرت الفتوحات الإسلامية ودخل كثيرٌ من الأعاجم في الإسلام هؤلاء الأعاجم تعلموا اللغة العربية؛ لأنها أصبحت لغة الدين بالنسبة لهم كما أنها هي لغة العبادة... إلى آخره، في هذه الحالة عندما تعلم الأعاجم هذه اللغة وبدءوا يختلطون بالعرب الأصليين للبلاد تسرب اللحن إلى ألسنة المتحدثين بالعربية، فعلماء العربية خافوا على لغتهم من التحريف في ذلك الوقت، حتى لدرجة أن اللحن تسرب إلى بعضهم وهو يقرأ في كتاب الله - تبارك وتعالى - في هذه الحالة ننظر إلى مصادر المادة المعجمية.

مصادر المادة المعجمية تقوم على عدة عناصر:

أولاً: الرواية:

تدوين المادة المعجمية في الفترة الأولى قام على مصدري السماع والرواية اللذين حفظا التراث العربي، فقد ذكر السيوطي عن ابن فارس قوله: تؤخذ اللغة سماعاً من الرواة الثقات ذوي الصدق والأمانة ويُتقى المظنون.

أما السماع فهو الأخذ المباشر عن العلماء للمادة عند من نطقوا بها، هؤلاء العلماء الأوائل الذين تركوا ديارهم وارتحلوا إلى البادية يستمعون إلى الأعراب الذين لم تعلق بلغتهم أية شائبة من اللحن والتحريف، كما أن العلماء كانوا يتحرون الدقة والفصاحة في أخذ اللغة عن هؤلاء الأعراب الخُص الذين كانوا يلحظون فيهم سلامة اللغة من حيث مخارج الحروف، وطرق الأداء، وسلامة الإعراب؛ لأن هؤلاء كانوا يتحرون مخارج الحروف أيضاً بالإضافة إلى سلامة أعضاء نطق المتحدث؛ لأن المتحدث إذا كان عنده عيبٌ من عيوب النطق فإنه يؤدي إلى خللٍ في الأصوات التي يقوم بأدائها.

إذن هؤلاء العلماء الذين رحلوا إلى البادية منهم أبو عمرو بن العلاء، والمفضل الضبي، والخليل بن أحمد، والنضر بن شميل، وغير هؤلاء كثير، فريقٌ من العلماء كانوا يتركون ديارهم وأسرهم ويرتحلون إلى البادية، ويعيشون مع هؤلاء الأعراب الفصحاء، ويأخذون اللغة سليمةً نقيّةً من مواضعها الأصلية من هؤلاء الفصحاء؛ إذن هذا هو العنصر الأول من عناصر جمع المادة اللغوية وهو عنصر الرواية.

ثانياً: كتب الغريبين:

علماء المعاجم عندما قاموا بكتابة المعاجم كانوا يأخذون أيضاً المادة اللغوية من كتب غريب القرآن وغريب الحديث، وكلمة غريب ليس المقصود بها اللفظ الأجنبي عن اللغة، وإنما المقصود بكلمة غريب اللفظ الموجود في القرآن الكريم، أو في الحديث النبوي الشريف، ولكن هذا اللفظ غاب معناه عن المتكلمين في هذا الوقت، ففي هذه الحالة أُلُفَت كتب غريب القرآن وغريب الحديث؛ لبيان

وتوضيح الألفاظ التي يغيب معناها سواء في القرآن الكريم ، أو في الحديث النبوي الشريف.

أول من ألف في كتب غريب الحديث هو عبد الله بن عباس < المتوفى سنة ٦٨ هجرية ومن العلماء الذين ألفوا في هذا المجال ابن قتيبة ، والخطابي ، والنضر بن شميل ، والزمخشري في كتابه (الفائق في غريب الحديث) والعلامة ابن الأثير في كتابه (النهاية في غريب الحديث والأثر) وغير ذلك من هذه الكتب التي ألفت سواء في غريب القرآن وغريب الحديث.

هذه الكتب كان علماء المعاجم يرجعون إليها ويأخذون منها المادة اللغوية يضيفونها إلى كتبهم.

ثالثا: كتب النوادر:

والمقصود بكتب النوادر الكتب التي تبحث في نوادر الكلام غير المؤلفه ، أي : كلمة لها وزن خاص أو لها معنى خاص تعتبر نادرة في اللغة ، كتب النوادر تناولت هذه الألفاظ ، وألف فيها الكثير من الكتب مثل : كتاب (النوادر) لأبي زيد الأنصاري ، و(نوادر) ابن الأعرابي ، وكذلك أبو عبيد القاسم بن سلام ألف كتابه (الغريب المصنف) وغير هؤلاء من العلماء.

رابعا: كتب الأبنية:

هذه الكتب اهتم بها النحويون ، والصرفيون ، واللغويون أيضاً بهذه الأبنية وبيان دلالاتها وتصرفاتها منذ وقت مبكر ، وألفوا في هذه الأبنية الرسائل الصغيرة والكتب الكبيرة التي ربما تبلغ مبلغ المعاجم ، هذه الكتب اشتملت على المصادر

والأفعال والأسماء، وأول من ألف في المصادر العلامة الكسائي، ثم بعد ذلك النضر بن شميل، والأصمعي وغيرهم، وأول من ألف في الأسماء أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه (الغريب المصنف) وكذلك ابن قتيبة في كتابه (أدب الكاتب) وألف ابن القطاع كتاباً في أبنية الأسماء وغيرهم، كذلك ألف السرقسطي كتابه في الأفعال، وهذا الكتاب خاص بالأفعال، وممن ألف في الأبنية أيضاً العلامة الفارابي وألف كتابه (ديوان الأدب) الذي أنشأ فيه نظاماً جديداً كان له أثره في حركة التأليف المعجمي، حتى إن الزمخشري تأثر بفكر الفارابي ووضع كتاباً في ذلك على مثاله ولكنه راعى فيه الاختصار.

خامساً: كتب معاجم الموضوعات:

كتب معاجم الموضوعات هذه الكتب تمثل المصادر الأولى للمادة المعجمية، فهي تعطي صورة حقيقية بما تضمنته من مادة لغوية، وهذه المادة جاءت مفرداتها في صورة قوائم مصنفة كل صنف منها يختص بنوع مستقل عن الصنف الذي يليه، فبعض هذه الكتب تناول خلق الإنسان؛ كتاب ألف في الإنسان، هذا الكتاب يتناول الإنسان منذ نشأته، وولادته، ورضاعه، وطفامه وغير ذلك من الأشياء التي تتعلق بالإنسان، دونوا فيها كل ما ظهر من الإنسان حتى ما في جوفه، وبينوا الصفات التي تعترى كل عضوٍ من أعضائه، أول من ألف في ذلك أبو مالك عمرو بن كركرة وهو أستاذ الخليل بن أحمد، وممن ألف في ذلك أيضاً النضر بن شميل وأبو عمرو الشيباني، وكتب الموضوعات ليست مقصورة على خلق الإنسان وحده فقط، بل هناك كتب خلق الإنسان، والحيوان، والنبات، والجماد وغير ذلك من هذه الكتب التي تسمى بكتب الموضوعات.

سادسا: كتب اللغات:

كتب اللغات هي ما نسميه نحن الآن بكتب اللهجات، العلماء قديماً يطلقون على لهجة كلمة لغة، فكانوا يقولون مثلاً: لغة أهل الحجاز، لغة تميم، لغة أسد، لغة هذيل... إلى آخره من هذه اللغات، العلماء ألفوا كتباً في هذا المجال تحت مسمى اللغات، ألفوا كتباً في لغات القرآن، هذه الكتب مصدر أساسي في مصادر المادة المعجمية لبناء المعجم اللغوي العربي، كتب لغات القرآن التي ألفت الفكرة الأولى ووضعت في ذلك على يد عبد الله بن عباس له رسالة أو كما تذكر كتب التراجم أنه له رسالة أو كتاب يسمى (رسالة لغات القرآن) وممن ألف في لغات القرآن مقاتل بن سليمان، وهشام أيضاً بن محمد الكلبي، وكذلك من علماء العصور الوسطى العلامة السيوطي له كتابان في ذلك، وغيرهم من العلماء ألفوا كتباً في لغات القرآن، فممن ألفوا أيضاً يونس بن حبيب المصري، وأبو عمرو الشيباني، والفراء وغيرهم، حتى إن السيوطي في كتابه (الإتقان) عقد باباً أو فصلاً فيما ورد في القرآن الكريم بغير لغة قريش، هذا بالنسبة لكتب اللغات.

هل تتوقف المادة المعجمية عند ما ذكرناه فقط؟

لا، فبالإضافة إلى ذلك هناك كتب أخرى اهتمت أيضاً بكتب التعريب، مثل (المعرب) للجواليقي اهتم بالكلمات المعربة وبيان أصلها من اللغات الأخرى، فالكتب التي تتناول الألفاظ المعربة أيضاً يحتاج إليها المعجم في بيان ومعرفة أصل هذا اللفظ، هل هو معرب واستعمله العرب الفصحاء أو لا؟ إذن معنى ذلك: لا بد وأن يبين في الكلمة أصلها.

إذن هذا أيضاً كتب التعريب تدخل معنا أيضاً في المادة اللغوية لبناء المعجم، كذلك يدخل معنا أيضاً الكتب التي ألفت في الهمز، فنحن نعرف أن منطقة

الحجاز في العصور الأولى كانوا لا يهمزون، أما الهمز فهو من خصائص القبائل البدوية كتميم ومن والها من القبائل البدوية؛ ولذلك وجدنا أهل الحجاز لا يهمزون أو لا ينبرون مع أن الهمز هو الأصل والقرآن الكريم ورد به، إذن معنى ذلك أن التسهيل هو يعتبر مرحلة ثانية متطورة عن الهمز؛ لأن الهمزة فيها نبرة شديدة، هذه النبرة لا تتناسب مع طبيعة أهل الحجاز الحضرية، أما الهمز فهو يناسب طبيعة البيئة البدوية كتميم ومن والها من القبائل.

كتب الهمز التي أُلِّفت في ذلك تناول فيها أصحاب هذه الكتب ظاهرة تحقيق الهمز عند بعض القبائل وتسهيلها أو حذفها عند البعض الآخر، والكتب التي أُلِّفت في وقتٍ مبكر، كانت هذه الكتب لم يكن هناك تخصص يفصل النحو عن اللغة عن الصرف عن كذا عن كذا، وإنما كانت هناك الكتب تجمع بين النحو وبين اللغة، بالإضافة إلى ذلك مما يدخل في البناء وتكوين المادة اللغوية كتب البلدان والبقاع، مثل معجم (البلدان) لياقوت الحموي، فاللفظ حينما يرد في المعجم إذا كان يدل على مكان، أو على موقع، أو على قرية، أو على مدينة فلا بد لصاحب المعجم أن يوضح ذلك، ولكي يوضح ذلك لا بد أن يرجع إلى كتب البلدان والبقاع التي تناولت هذه البلدان وبينت حدودها ومعالمها، فلا بد وأن يرجع إلى ذلك لكي يوضح معلم أو معالم كل قرية وكل مدينة، كل هذه الكتب التي ذكرناها تستمد المعاجم اللغوية منها المادة المعجمية؛ إذن معنى ذلك أن المادة المعجمية ليست مقصورة على نوع معين، وإنما نحن نقول: بأن المعجم يضم ألفاظ اللغة كاملة، أو كل أو معظم ألفاظ اللغة، إذن في هذه الحالة لا بد وأن يكون المعجم شاملاً، وأن يكون جمع المادة اللغوية متعددًا من هذه العناصر التي ذكرناها.

إذا لم تكن المادة المعجمية قد اشتملت وتنوعت واكتملت فهل يكون المعجم قد أدى مهمته؟

لا ، إذا لم يكن جمع المادة اللغوية وافياً مستقصياً ، فإن المعجم لا يكون قد أدى الغرض الذي وُضِعَ من أجله ، وهو حصر ألفاظ اللغة واستيفائها وشرحها ؛ إذن لا بد لصاحب المعجم من الرجوع إلى هذه الكتب التي تخدم المعجم وتمده بما فيها من ألفاظ ، لو نظرنا أو إذا أردنا أن نضرب مثلاً في جمع المادة اللغوية على معجم من المعاجم التي بين أيدينا ، لو نظرنا مثلاً إلى معجم مثل : (لسان العرب) لابن منظور ، هو ابن منظور رغم أنه يعتبر له مراجع أساسية اعتمد عليها في المادة المعجمية كما وضحتها في مقدمته ، فإن أصحاب هذه المراجع أيضاً جمعوا مادتهم من مصادر ، أو جمعوا المادة اللغوية من هذه المصادر المتعددة ، بالإضافة إلى ذلك فقد استعان ابن منظور أيضاً بمصادر أخرى ثانوية.

إذن المصادر الذي جمع منها ابن منظور مادته مثل : التهذيب ، والصحاح ، وحواشي ابن بري وغير ذلك ، هذه أيضاً مصادر أساسية أصحابها راعوا فيها الشروط التي أو العناصر التي ذكرناها في جمع المادة اللغوية ، ابن منظور أضاف إلى ذلك هذه المصادر الثانوية التي استقى منها الشواهد والأدلة والأمثال وغيرها ، وجمع ما لم يجمعه أحدٌ قبله ، ودون ذلك كله فهي في مواد كتابه ؛ ولذلك حينما ننظر إلى (لسان العرب) لابن منظور فإنه جاء وافياً ومستوعباً لعدد كبيرٍ من ألفاظ اللغة ؛ لذلك فهو يُعدُّ أوسع المعاجم اللغوية من ناحية المادة اللغوية ؛ لأن (لسان العرب) جمع فيه ابن منظور ثمانين ألف مادة لغوية ، الفائدة هنا تكون كبيرة بعكس غيره من المعاجم الأخرى ، فلو نظرنا إلى (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري وجدنا الجوهري جمع في كتابه (تاج اللغة وصحاح العربية) أربعين ألف مادة ، فالمادة اللغوية عند ابن منظور كانت مضاعفة ، وهذه

المضاعفة فيها فائدة كثيرة؛ فقد وجدنا ابن منظور يستطرد في المادة اللغوية سواء فيما يتعلق بالقراءات القرآنية، أو التفسير، أو التاريخ، أو الأحاديث، وقد وجدنا ابن منظور اعتمد اعتماداً كلياً على كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر، ويُعدُّ ابن منظور قد أكثر من الشواهد الحديثية؛ لأنه يُعدُّ قد فرغ كتاب (النهاية في غريب الحديث) في كتابه (لسان العرب).

الذي ساعد ابن منظور على غزارة المادة اللغوية في معجمه المصادر التي رجع إليها، بالإضافة إلى ذلك أنه جمع ما تفرق من الشواهد واللغات، وتنوع الشواهد من آيات قرآنية، وأحاديث نبوية، وأشعار للمتقدمين والمتأخرين، رغم أن علماء اللغة الأوائل التزموا في الاحتجاج بأشعارهم بالشعراء أو بشعراء الطبقات الأولى الثلاثة التي سنوضحها عندما نصل لعنصر الشاهد في عنصر المعجم.

اعتنى أيضاً ابن منظور بالأصوات في بداية كل باب من أبواب الكتاب، هذا كله جعل المادة اللغوية عند ابن منظور غنية وثرية؛ لأنه قد توسع واستطرد حيث ضم بعض القراءات القرآنية التي وردت عن أئمة القراءات، وكان يقوم بتوجيهها حتى إن القارئ يحس كأنه يقرأ في كتاب قراءات وليس في معجم لغوي.

كذلك كان يستطرد في بعض الأشعار رغم أن الشاهد عنده يأتي في كلمة من شطر من البيت، لكنه كان يذكر عدة أبيات في بعض الشواهد، وكان يقوم بشرح بعض الألفاظ التي وردت في هذه المقطوعة الشعرية التي ذكرها إلى غير ذلك، فهذا كله أدى إلى استطراد في المادة اللغوية عنده.

كذلك وجدناه في بعض المواد كان يتناول بعض الأحداث التاريخية، إلى غير ذلك كما كان في بعض المواضع اللغوية فيما يتعلق بالخلافات النحوية بين البصريين

وبين الكوفيين في بعض المسائل كان يستطرد في شرحها، وكذلك بعض المسائل الصرفية، والمسائل أيضاً البلاغية كان يتعرض لها بشيء من التفصيل في بعض هذا، إذن معنى ذلك: أن ابن منظور لم يكن كل الشواهد التي يذكرها كان يقوم بالاستطراد فيها، لا ولكن كان يقوم في بعضها بالشرح والاستطراد، هذا هو العنصر الأول من العناصر الأساسية التي يقوم عليها المعجم، وهو عنصر المادة اللغوية، ووضحنا العناصر التي تتكون منها المادة اللغوية سواء الرواية، أو كتب الغريبين، أو كتب النوادر، أو كتب الأبنية، والموضوعات، واللغات.

ضبط المعجم:

بناء المعجم اللغوي: هو عنصر الضبط.

عنصر الضبط: هذا العنصر كان مهماً قبل ذلك؛ لأن العرب في عصورهم الأولى كانت الفصحى - كما قلنا - هي لغتهم التي يتحدثون بها، وكانت حروف اللغة تُكتب خالية من الإعجام وهو النقط، هذا النقط الذي قلنا عنه بأنه يميز الحروف المتشابهة في الرسم والصورة، وعندما انتشر الإسلام وكثرت الفتوحات الإسلامية ودخل الأعاجم في دين الله أفواجاً وتعلموا العربية تسرب اللحن إلى ألسنة المتحدثين بالعربية، وتسرب إلى كتاب الله ﷻ في هذه الحالة قام العلامة أبو الأسود الدؤلي بمحاولة لوضع رموز للحركات، وقد أسند هذا العمل - كما قيل في بعض الروايات - إلى أبي الأسود الدؤلي بأمر من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب < فقام أبو الأسود بنقط المصحف. ما هو النقط الذي وضعه أبو الأسود الدؤلي؟ يوجد نقطان:

النقط الأول: نقط في المصحف، وهذا يسمى نقط الضبط.

والنقط الثاني : نقط للحروف ، وهو يسمى نقط الإعجام.

بالنسبة للنقط الأول الذي قام به أبو الأسود الدؤلي ؛ فقد روى العلامة أبو عمرو الداني في كتابه (المحكم في نقط المصاحف) قال : لما وضع أبو الأسود الدؤلي النحو قال : ابغوا لي رجلاً وليكن لقناً ؛ فطلب الرجل فلم يوجد إلا في عبد القيس ، فقال أبو الأسود له : إن رأيتني لفظت بالحرف فضممت شفتي فاجعل أمام الحرف نقطة ، فإذا ضممت شفتي بغنة فاجعل نقطتين ، فإذا رأيتني قد كسرت شفتي فاجعل أسفل الحرف نقطة ، فإذا كسرت شفتي بغنة فاجعل نقطتين ، فإذا رأيتني قد فتحت شفتي فاجعل على الحرف نقطة ، فإذا فتحت شفتي بغنة فاجعل نقطتين. من هذا النص نرى أن أبا الأسود الدؤلي قد وضع أربع علامات للضبط هي : الفتحة ، والضممة ، والكسرة ، والتنوين.

هذه هي علامات الضبط أو أول علامات للضبط توضع في اللغة العربية وضعها أبو الأسود الدؤلي في المصحف ، هذه العلامات أمر أبو الأسود الكاتب أن يضعها على المصحف ، أعطاه المصحف وأعطاه مداداً -أي : حبراً- يخالف المداد الذي كتبت به حروف المصحف ، وأمره أن يضع علامات الضبط طبقاً لما يقرأ أبو الأسود الدؤلي عليه ، هذه هي العلامات الأربع -الفتحة والكسرة والضممة والتنوين- أبو الأسود الدؤلي لم يضع علامة للسكون ، ولكنه تركه بلا علامة ، وكما ذكرت بأن الضبط كان يُضع بمدادٍ -أي : بحبرٍ- يخالف الحبر الذي كتب به حروف المصحف حتى يكون واضحاً ومميزاً ، وهذا هو أول ضبط وضع في اللغة العربية.

الحروف الأبجدية في ذلك الوقت في عصر أبي الأسود كانت مرتبة ترتيباً على ترتيب أجد هوز حطي كلمن سعفص قرشت... هذا الترتيب الذي اتبعته اللغة

الفينيقية، أو كما قيل بأنه ترتيبٌ فينيقي، وظل هذا الترتيب "أبجد هوز" هو المعهود والمعمول به في اللغة العربية حتى عصر عبد الملك بن مروان.

قلنا: بأن ترتيب الحروف العربية كان ترتيباً أبجدياً حتى عصر عبد الملك بن مروان، وعندما فسدت السلائق، احتيج إلى نقط يضبط الحروف المتشابهة، فأمر الحجاج بن يوسف الثقفي - وكان والياً للعراق - نصر بن عاصم الليثي، ويحيى بن يعمر، بإصلاح الخط، وتمييز الحروف والحركات، فقاما بترتيب الحروف على حسب الصور، أي: إنهم جمعوا الحروف المتشابهة بعضها بجوار بعض، وهكذا. فمثلاً الباء التاء الثاء، هذه حروف متشابهة ثم بعد ذلك الجيم والحاء والخاء، هذه حروف متشابهة، ثم بعد ذلك الدال والذال، والراء والزاي، وهكذا.

وبدءوا يضعون نقطاً للتفريق بين الحروف المتشابهة، وهذا يسمى إعجام الحروف، أما الضبط الذي وضعه أبو الأسود، فهو يعتبر ضبط إعراب للكلمة، هذا الضبط الذي وضعه أبو الأسود الدؤلي، والنقط أيضاً الذي وضعه نصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر، ظل النقطان موجودين، حتى عصر الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي توفي سنة ١٧٥ من الهجرة.

في عصر الخليل بن أحمد، وجد أن الخط العربي يوجد فيه نقطان، نقط إعجام للحروف، ونقط ضبط للكلمات، وربما يحدث هناك لبس بين نقط الإعراب، ونقط الإعجام، هنا فكر الخليل بن أحمد في طريقة جديدة للضبط، تكون أسهل، وأيسر من طريقة أبي الأسود الدؤلي.

والضبط بهذه الطريقة التي وضعها أبو الأسود ونصر بن عاصم، كان فيه صعوبة على الكاتب؛ لأن الكاتب حينما كان يكتب، يكتب الحروف بمداد وليكن على سبيل المثال: اللون الأسود، وعندما يضع النقط وخاصة نقط الحركات، كان

يضعه بمداد آخر، وليكن اللون الأحمر، إذن في هذه الحالة يكون الكاتب قد تحمل مشقة في الكتابة، ولا بد أن يكتب بريشتين، أو بقلمين، قلم يكتب به الحروف، وهو اللون الأسود، وقلم آخر، وهو اللون الأحمر، يكتب به النقط، وهو نقط الحركات.

الخليل فكر في ذلك، وهداه تفكيره إلى طريقة جديدة للضبط، أيسر وأسهل على الكاتب، من الطريقة التي وضعها أبو الأسود، إذن الخليل بن أحمد يعد أول من ضبط الكتابة العربية بالحركات القصيرة؛ ولذلك الداني يقول: الشكل الذي في الكتب؛ أي: الضبط الذي هو موجود في الكتب، وهو مأخوذ من صور الحرف الضمة واو صغيرة، في الصورة توضع في أعلى الحرف، حتى لا تلتبس بالواو المكتوبة، والكسرة ياء صغيرة توضع تحت الحرف، والفتحة ألف مبطوحة - أي: مضجعة - توضع فوق الحرف.

هذا الشكل هو من صنع وعمل الخليل بن أحمد الفراهيدي، إذن أول من شكل الكتابة العربية بالحركات القصيرة هو الخليل بن أحمد؛ ورب سائل يسأل ألا يعتبر أبو الأسود هو أول من قام بالضبط؟ فنجيب أن الضبط الذي وضعه أبو الأسود الدؤلي يعتبر نقطاً، نقطة كان يضع للضمة ونقطة بين يدي الحرف، وكان يضع للكسرة نقطة أسفل الحرف، وللفتحة نقطة في أعلى الحرف.

لكن الضبط بالحركات القصيرة أول من فعله الخليل بن أحمد، كما ذكرت قبل ذلك: بأن أبا الأسود الدؤلي، وضع أربع حركات، نقطة للفتحة ونقطة للضمة، ونقطة للكسرة، ونقطتين للتنوين، سواء كان ضميتين أو كسرتين أو فتحتين.

الخليل بن أحمد لم يكتفِ بوضع الواو الصغيرة بدلا عن الضمة، والياء الصغيرة بدلا عن الكسرة، والألف المبطوحة بدلا عن الفتحة، وإنما أضاف حركات

أخرى ، واستحدث علامات للضبط لم يضعها أبو الأسود الدؤلي ، وضع الخليل رمزاً للسكون ، وهذا السكون هو يعتبر أو عبارة عن رأس خاء صغيرة دون نقطة ، أو رأس حاء ؛ لأن هذه الرأس رأس الخاء هي تعتبر اختصار من كلمة خفيف .

بمعنى أن هذا الحرف الذي وضع عليه السكون ، حرف غير محرك ، كذلك وضع رمزاً للشدة ، ورمز الشدة هنا الذي يعتبر رأس شين دون نقط ، رأس الشين هنا مختصرة من كلمة شديد ، أي : أن هذا الحرف الذي توضع عليه الشدة ، هو حرف مشدد مضعف .

كما أنه استحدث رمزاً للهمزة ، سواء كانت همزة قطع ، أو همزة وصل ، همزة القطع استحدث لها رأس عين ، هذه الرموز والحركات ، التي وضعها الخليل بن أحمد للضبط ، ظلت مهملة زمناً طويلاً لا يستخدمها الناس إلا في ضبط المصحف ، بل ظلوا أيضاً مقتدين بصنيع السالف السابق في ضبط المصحف ، هذا الضبط الذي وضعه الخليل ، العلماء كان يسمونه بضبط الشعر ؛ لأن العلماء بعد أن وضع الخليل بن أحمد الضبط الجديد ، وهو ضبط الحركات القصيرة للكتابة العربية ، الناس ظلوا زماناً طويلاً يهملون هذا الضبط ، وظلوا يستخدمون الضبط الذي وضعه أبو الأسود الدؤلي ، سمي ضبط الخليل بضبط الشعر .

يقول العلامة الداني : ترك استعمال شكل الشعر ، وهو الشكل الذي في الكتب ، الذي اخترعه الخليل بن أحمد في المصاحف الجامعة من الأمهات ، وغيرها أولى ، وأحق اقتداء بمن ابتدأ النقط من التابعين .

فالداني يرى أن الناس حينما تركوا ضبط الخليل بن أحمد ، الذي استحدثه في عصره ، واقتدوا بالضبط الذي وضعه الصحابة والتابعون منهم ، وهو ضبط أبي

الأسود الدؤلي، وهو في نظر أبي عمرو الداني أفضل وأحسن، من ضبط الخليل بن أحمد، على كل هذه قضية من أراد أن يرجع إليها؛ لأن الداني من علماء المغرب العربي، وكان له وجهة نظر، وكان دائماً يقلل من جهود علماء المشرق العربي، إلى آخره هذه قضية لا نتعرض لها لا من قريب، ولا من بعيد.

وإنما الذي يعيننا أننا نريد أن نوضح، أن اللحن تسرب إلى كتاب الله ﷻ، حتى في عصر الرسول ﷺ وفي عصر الصحابة { ولذلك من أراد أن يرجع إلى ذلك، فعليه أن يرجع إلى كتاب (الخصائص) ويبين بعض الروايات، أو الآيات التي قرأها بعض الأعراب، أو بعض من القارئ، وجد فيها لحن لعدم وجود الضبط.

كذلك عدم نقط الحروف، كان يؤدي إلى لبس في الحروف، والتباس بعضها ببعض؛ فهناك بعض قرأ قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] قرأ "ذلك الكتاب لا زيت فيه" السبب في ذلك هو عدم إعجام الحروف، لا تستطيع أن تفرق أن هذا الحرف، هو ينطق تاء أو ياء أو باء أو ثاء؛ لأنه يوجد في الحروف العربية خمسة أحرف متشابهة، الباء التاء الثاء النون الياء في وسط الكلام، إذا لم تفرق، وتوضح هذه الحروف بالإعجام وهو النقط، فلا يستطيع أن يعرف القارئ، إلا إذا كان ملماً ومتمكناً من خلال السياق، يعرف أن هذا الحرف هو تاء أو باء أو ثاء إلى آخره.

إذا كان اللحن تغشى في الألسنة، وتسرب إلى كتاب الله ﷻ مع أن هناك وازعا دينيا، يمنع المؤمن من الوقوع في ذلك، حتى ولو كان غير مهتم بأسرار العربية وخفاياها، وما تضمنته من معانٍ وأسرار تبعا لاختلاف حركات الإعراب؛ لذلك كان لا بد على العلماء أن يهتموا بالضبط، وأن يعطوه عناية خاصة، ويضعوا له الضوابط الكفيلة التي تضمن سلامة اللفظ، واستقامته.

إذن الضبط في المعجم ، ضرورة أساسية ومهمة ، وبدون الضبط ، يفقد اللفظ أهم العناصر الأساسية ، وأهم السمات التي توضحه ، وفي هذه الحالة ، إذا فقد الضبط لا تتحقق الغاية المرجوة من وراء المعجم ، وهو الوضوح والإظهار ، وعدم الخفاء .

حينما ننظر إلى الضبط في المعجم ، نجد أن الضبط في المعجم له وسائله المتعددة ، والمتنوعة ، فهناك مثلاً الضبط بالحروف ، وهناك الضبط بالحركات ، وهناك الضبط بالنص على الحركة ، وهناك الضبط بالوزن الصرفي ، أو بمثال أو بالاصطلاح أو بالنظير .

إذن هذه نماذج توضع في المعجم للضبط ؛ وعلى سبيل المثال ضبط الحروف في حديث سيدنا عمر < : " لا أحمل المسلمين على أعواد ، نجرها على أعواد ، نجرها النجار وجلفظها الجلفاظ " كلمة الجلفاظ قيل في المعجم عنها : إنه هو الذي يسوي السفن ويصلحها ، روي بالطاء المهملة ، والطاء المعجمة ، روي الجلفاظ بالطاء ، والجلفاظ بالطاء .

إذن عندما تجد في المعجمة يقول : مروي بالطاء المهملة ، والطاء المعجمة ، هذا نقول عنه ضبط للحروف ، وما أكثر ذلك في المعجم ، أو في المعاجم العربية ، هذا نقول عنه بأنه ضبط حروف .

نأخذ مثلاً آخر لضبط الحركات ، ضبط الحركات : هو النص على حركة الحرف المراد ضبطه ، ننص عليه بالمصطلح الموضوع له ، نقول مثلاً : هذا بالفتح ، هذا بالكسر ، هذا بالضم ، هذا بالسكون ، إلى آخره ، أو نقول مثلاً : بالفتح ، بالجر ، بالخفض ، بالرفع ، بالتخفيف ، بالتشديد إلى آخره .

على سبيل المثال، عندما نأتي في مادة "بحح" ونجد كلمة البحة، يقولون في المعجم: البحة بالضم أي بضم الباء معناها غَلَطَ في الصوت، وفي مادة جبن مثلاً، الجبن صفة الجبان، والجبن بضم الجيم، والباء لغة فيه.

إذن هذا عندما يكون بالضم أو بالكسر، هذا نقول عنه بأنه ضبط حركات، كذلك يوجد الضبط بالوزن الصرفي، وهو وسيلة أخرى من وسائل الضبط في المعجم، التي تبين صحة بنية اللفظ وتوضحها، والضبط بالوزن الصرفي أيضاً يزيح الغموض، واللبس عن اللفظ، وما أكثر هذا الضبط أيضاً في كثير من المعاني.

في مادة "بني" قال أبو حنيفة: بنوه وزنها الأصل فيها وزن فعل، فألحقتها التاء المبدلة من لامها بوزن "حلز" فقالوا: بنت، وفي مادة بوق، في كلمة "بؤوق" هي على وزن فعول، حينما يقول: بأن الكلمة على وزن كذا، فهذا نقول عنه بأنه ضبط بالوزن الصرفي.

هناك الضبط بالمقيس المضطرب لو أخذنا مثلاً في مادة "حوص" عندما يقولون: حاص الثوب يحوصه حوصاً وحياصة، معناه: خاطه.

إذن عندما نقول: حاص الثوب يحوص حوصاً وحياصة، معناه خاطه، إذن هنا ضبط بكلمة أخرى أو بمثال آخر على نفس هذا الوزن، أو على هذا المقيس المضطرب حتى يوضح ذلك.

هناك الضبط بالانظير عندما يجيء يقول: الحجر جمعه الحجارة ومثله المهارة والبيكاره يجمع المهر والبكر، إذن هذا الضبط بكلمة أخرى لها نظير.

إذن هذه أنواع الضبط المتعددة، والمعمول بها في جميع المعاجم العربية، هذه ذكرت لكل نوع من أنواع هذا الضبط مثلاً، ومن أراد المزيد، فعليه أن يرجع إلى معجم أو إلى المصادر التي استقينها منها ذلك.

بيان المعنى :

بيان معاني الكلمات : هو كشف الإبهام والغموض عن هذه الكلمات ؛ لذلك فإن المعجم يدرس الكلمات بقصد تحديد الدلالة في هذه الكلمات ، وتفسير معناها وهذا دور أساسي يقدمه المعجم للباحث.

المعجم ليس مختصا بالبحث عن المعاني فحسب ، وإنما بالإضافة إلى ذلك يبحث عن ضبط الكلمات ، وكيفية نطقها نطقا صحيحا متفقا ؛ لضبط بنية الكلمة ؛ لأن الضبط الصحيح للكلمات ، يؤدي إلى المعنى الحقيقي والمراد لها.

هناك من يتعامل مع المعجم ليس لبيان المعنى ، عن اللفظ الذي غاب عنه معناه ، وإنما هناك من يتعامل مع المعجم في معرفة ضبط الكلمة ، وكيف كان ينطق أصحاب هذه اللغة هذه الكلمة نطقا سليما ، أو كيف كان أصحاب هذه اللغة يستخدمون هذه الكلمة ؟

لكن ذلك غالبا ما يكون هدف المتخصص في اللغة ، وطالبها الذي يريد الحفاظ عليها كما عرفها أصحاب هذه اللغة الأصلية.

هناك من يتعامل مع المعجم ليس عن ضبط الكلمة ، وإنما يبحث عن المعنى ، وهو يعتبر هدف الجميع من طلاب العربية ، وغيرهم ؛ لذلك حرص المعجميون على بيان المعنى ، وأدائه بألفاظ معروفة بالنسبة لجميع المتعاملين مع المعجم ، وعلى اختلافات مستوياتهم الثقافية ، حتى لا يضطروا إلى تقليب صفحات المعجم أكثر من مرة بحثا عن معنى الكلمة ؛ لأن الباحث عندما يرجع إلى المعجم ، ويريد أن يبحث عن معنى الكلمة ، فإذا وجد معنى هذه الكلمة في المعجم غامضا أيضا ، فإنه يحتاج إلى شرح لتوضيح هذا المعنى الجديد الذي وجده لهذه الكلمة.

إذن معنى ذلك: أنه يحتاج إلى معجم آخر، أو يرجع أو يبحث في هذا المعجم إلى بيان هذا المعنى الجديد الذي وجدته غامضاً، أو من شروط المعجم أنه يوضح المعنى بالألفاظ ميسرة للباحثين على اختلاف أنواعهم؛ لأن اللفظ إذا فسر بالألفاظ واضحة بحيث تكون مفهومة وميسورة في الفهم لدى القارئ، ففي هذه الحالة لا يحتاج القارئ مرة أخرى إلى البحث عن معنى الكلمة، التي فسرت بها الكلمة الأولى.

فالمعجميون كانوا يتجنبون العبارات الغامضة، والمعقدة بقدر الإمكان، ويبتعدون عن التفسيرات بالألفاظ المترادفة، وأن ترتب الأفكار في الشرح والتفسير، وتراعى الدقة وتحديد المطلوب؛ لفهم اللفظ بوضوح كامل.

يجب أيضاً أن يكون الشرح مصحوباً بتحديد، وتوضيح الجهل بالدلالة، فلا تفسر الألفاظ بتفسير يأخذ في ظاهره العموم والشمول، وإنما يأخذ جانب التحديد والتوضيح.

كذلك يجب أيضاً أن يكون توضيح المعنى في المعجم مشتملاً على الكلمات الجديدة، التي تتماشى مع موازين اللغة، متضمنة أيضاً لمعناها، إضافة إلى الكلمات القديمة التي تناقلها اللغويون المتأخرون، عن قدامى اللغويين السابقين.

إذن شرح الألفاظ في المعجم عموماً له طرق، كما وضحنا الطرق في الضبط، كذلك شرح الألفاظ في المعجم له طرق متعددة، فهناك مثلاً شرح اللفظ بلفظ آخر، أو شرح اللفظ بأكثر من كلمة، أو شرح اللفظ بالمغايرة إلى آخره كما سبق. نأخذ مثلاً لكل نوع من ذلك، شرح اللفظ بلفظ آخر، في مادة مثل "ترف" وجاء في المعجم الترف: التنعم إذن هناك اللفظ فسر بلفظ آخر.

النوع الثاني من الشرح: شرح اللفظ بأكثر من كلمة، وعندما يشرح اللفظ بأكثر من كلمة، إذن الهدف من هذا هو التوضيح في بيان معنى اللفظ، مثال: في مادة ثجج قيل: الثجج الصب الكثير، وخص بعضهم به صب الماء الكثير، وهكذا، وما أكثر ذلك في المعاجم العربية عموماً التي فيها توضيح اللفظ بأكثر من اللفظ.

هناك أيضاً شرح اللفظ بالمغايرة، المغايرة معناها الضد، أو النقيض؛ أي: شرح اللفظ وتفسيره بنقيضه المقابل له، مثلاً البطء والإبطاء، جاء في تفسيره أنه نقيض الإسراع، إذن البطء ضد السرعة، البرد ضد الحر، والبرودة نقيض الحرارة.

فهذا يسمى تفسير بالضد أو تفسير بالمغايرة، هناك أيضاً شرح لفظي بأكثر من معنى لغوي، هذا الشرح عندما يشرح اللفظ بأكثر من معنى يوضح هذا اللفظ، هنا نقطة على الباحث أن يفهم المعنى الذي يريده، اللفظ واحد لكنه ورد له أكثر من معنى له ثلاثة معانٍ أو أربعة أو خمسة، إذن في هذه الحالة الباحث في المعجم، عليه أن يأخذ المعنى الذي يتناسب مع السياق الذي يريد أن يتمشى مع النص الذي يتناوله، ففي هذه الحالة على الباحث أن يفهم المعنى الذي يريده من خلال السياق اللغوي.

ومن ذلك ما جاء في مادة "وزر" الوزر معناه الملجأ، وأصل الوزر: الجبل المنيع، وقيل أيضاً: وقل معقل وزر، وفي التنزيل قول الله -تبارك وتعالى- ﴿كَلَّا لَا وَزَرَ﴾ [القيامة: ١١] إلى آخره.

إذن في مثل ذلك على الباحث أن يختار، وينتقي المعنى الذي يتناسب مع سياق نصه، الذي يبحث عنه، هناك أيضاً شرح اللفظ بالمعنى الاجتماعي.

هذا الشرح بالمعنى الاجتماعي أي: أنه مستمد من الواقع الاجتماعي، فاللفظ يشرح ويفسر بما اشتهر في هذا المعجم، على سبيل المثال مثلاً في مادة "عرب"

قيل : الأعرابي البدوي ، وهما الأعراب وقيل : ورجل أعرابي بالألف ، إذا كان بدوياً ، صاحب نجعة وانتواء ، وارتياح للكأ ، وتتبع لمساقط الغيث ، سواء كان من العرب ، أو من موالي العرب. ويجمع "الأعرابي" على الأعراب.

إذن هنا المعنى فسر بالوضع الاجتماعي لهذا اللفظ ، وغير ذلك ، هناك أيضاً شرح اللفظ بما يقابله من لغات أعجمية ، شرح اللفظ بما يقابله من لغات أعجمية أو كلمات معربة من لغات أخرى دخلت إلى العربية ، واستخدمها العرب ، على سبيل المثال عندما نقول : "الإبريق" في مادة "برق" الإبريق هو إناء وجمعه "أباريق" ثم يذكر في المجمع بأنه كلمة فارسية معربة.

وكذلك في مادة "جلب" والجلاب ماء الورد فارسي معرب ، هناك أيضاً شرح اللفظ بسنده ، وهذا الشرح يكون وارداً في السياق التحليلي لشرح بعض الألفاظ ، فيذكر السبب الذي سمي به هذا الاسم ؛ مثال : كلمة سيد في مادة "سود" السيد الذي فاق غيره بالعقل والمال والدفع ، والنفع المعطي ماله في حقوقه المعين بنفسه ، وقال أبو خيرة : سمي سيدياً ؛ لأنه يسود سواد الناس أي : أعظمهم.

إذن هذا هنا يشرح اللفظ ، ويذكر فيه السبب الذي أضيف إليه ، أو الذي جاء من أجله ، ووضح به.

هناك أيضاً شرح اللفظ بالمعنى المجازي ، وقد ألف في ذلك معجماً ، ذكر فيه صاحبه الألفاظ المجازية في استعمال الألفاظ ، وهو معجم (أساس البلاغة) للعلامة الزمخشري.

فشرح اللفظ مجازياً متوفر في (أساس البلاغة) للعلامة الزمخشري ؛ لأن فكرة المعجم قائمة على ذلك ، وهذا في الزمخشري من هذا المعجم أنه كان هدفاً

بلاغياً ؛ لأنه يهدف إلى تقرير الأسس البلاغية في الألفاظ ، حتى يقف على أسرار الإعجاز القرآني ، كما ذكر في مقدمته.

إذن اللغة في حد ذاتها معظم الألفاظ ، أو معظم المعاني في اللغة مجازي ؛ لأن الحقيقة تنوسيت ، وحل المجاز محل الحقيقة ، لو نظرنا على سبيل المثال في مادة "ريح" يقال : ربح في تجارته ، واشترى سلعة يطلب فيها الربح.

وقال الزمخشري : ومن المجاز تجارة رابحة ، وقد ربحت تجارته ، وربحت داره ، إذا بعته بربح ، والبر خير تجارة... إلى آخره.

إذن هذا الزمخشري ، اهتم ببيان وشرح الألفاظ ، وأكثر من الشرح المجازي في كتابه (أساس البلاغة) بهذا العنصر ، وهو بيان المعنى المعجمي ، الذي يستخدمه اللغويون في بيان معاني الألفاظ اللغوية ، بالإضافة إلى ذلك هناك طريقة أخرى.

إذن هذه أنواع الشرح التي ذكرناها ، استحدثت في العصر الحديث أيضاً ، طريقة جديدة في شرح ، وبيان معاني الألفاظ في المعجم ، وهي طريقة استخدام الصور ، والرسوم التي تساعد على توضيح المعنى ، وتقريبه من ذهن القارئ ، فمثلاً في طبعة (لسان العرب) التي طبعت في بيروت استخدم فيها الرسوم.

وكذلك في معاجم مجمع اللغة العربية و(الوسيط) و(الوجيز) و(الكبير) استخدم في هذه المعاجم الصور التي توضح المعنى ، وتقربه من الأذهان.

الشواهد (المصادر) :

وعنصر الشواهد أيضاً من العناصر الأساسية التي يقوم وينبى عليها المعجم ، إذا كان هدف صاحب المعجم ، تعميم وتأصيل الفكرة وإتمامها ، وإذا كان هو هدف صاحب المعجم ، فلا بد في هذه الحالة من الإتيان بالشواهد على الألفاظ التي

يحاول أن يقوم بذكرها في معجمه ، فيذكر الشواهد حتى يدلل بها على أصالة هذه الألفاظ ، ومدى مكانتها في اللغة ، وإذا كان يريد أن يضبطه ، أو يبين معناه ، فإنما يتعرف على ذلك من خلال النصوص والشواهد التي يأتي بها.

هناك بعض العلماء سمو هذه الشواهد بالمصادر ، ولكن أرى أن تسمية المصادر بالشواهد ، فالشواهد هي أولى ؛ لأنه يذكر اللفظ ، ثم بعد ذلك يستشهد على هذا اللفظ بما ورد فيه ، إذا كان هذا اللفظ قد ورد له ما يقابله في القرآن الكريم ، أو الحديث النبوي أو الشعر العربي ، أو كلام العرب النثري ، أو ما شاكل ذلك.

إذن الشواهد في المعجم تعتبر ضرورية ، لأنها تجعل الباحث مطمئناً إلى المادة اللغوية ، التي وجدت في المعجم ، ويعرف تماماً بأن هذه المادة عربية فصيحة في الاستعمال ، من خلال تزيين هذه المادة بالشواهد المتعددة ، والمتنوعة التي ذكرها صاحب المعجم.

كما أنه أيضا يطمئن في ضبطها ، وبيان معناها بأنها واردة عن العرب ، وكما هو معروف ليست كل المعاجم مطالبة بالشواهد ، هناك معاجم ألف أصحابها ، وحذفوا منها كل الشواهد ، ولكن كان حذف الشواهد عندهم كان له سبب ، وهو الإيجاز والاختصار.

على سبيل المثال عندما ألف "الفيروزآبادي" (القاموس المحيط) ألف هذا الكتاب ، وذكر في مقدمته أنه حذف منه الشواهد ؛ مراعاةً للإيجاز والاقتصار ؛ لأنه حينما بدأ يؤلف كتابا قبل (القاموس) وكان يستطرد في ذكر الشواهد ، وغير ذلك ، والشرح والتوضيح ، وجد أن الكتاب سيكون حملا كبيرا ، أو ربما أنه يصل إلى ستين مجلدا ، فأراد أن يؤلف كتابا يجمع كل ألفاظ اللغة ، ولكنه محذوف الشواهد ؛ مراعاةً للإيجاز والاختصار.

فالشواهد التي استشهد بها المعجميون في مادتهم المعجمية، كانت متعددة ومتنوعة، هذه الشواهد اشتملت على الاستشهاد بالقرآن الكريم، والقراءات القرآنية، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعراً ونثراً، وكذلك السماع والمشافهة عن اللغويين العرب.

المصدر الأول من مصادر الاستشهاد:

القرآن الكريم؛ لأن القرآن الكريم هو كتاب الله الخالق، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه، ولا من خلفه، فهو المصدر الأول من مصادر التشريع الإسلامي، كما أنه يعد المصدر الأول في الاستشهاد، في كل المجالات العلمية؛ لأنه يعد أوثق نص يعتمد عليه، هو القرآن الكريم.

تجد هناك في المعاجم، إذا كان هذا اللفظ قد ورد ما يقابله، أو قد ورد ذكره في القرآن الكريم، فكانوا يستشهدون مثلاً في مادة "أمر" "أمرٌ أمرٌ: عَجَبٌ مُنْكَرٌ، ورد في التنزيل قول الله - تبارك وتعالى - : ﴿اللَّهُ وَالْمَلَكُ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [الكهف: ٧١].

وغير ذلك كثير في كل المعاجم التي استشهدت على ما ذكرته، فكان المصدر الأول هو القرآن الكريم في الاستشهاد.

المصدر الثاني:

القراءات القرآنية، والقراءات القرآنية أيضاً من الشواهد التي تدعم المادة المعجمية؛ لأن القراءات القرآنية في حقيقة أمرها، هي المرآة الصادقة، التي تعكس الواقع اللغوي، الذي كان سائداً في شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام.

ونحن في دراستنا في أصول اللغة ، نعتبر أن القراءات القرآنية ، مصدر أصيل في دراسة اللهجات العربية ؛ لأن منهج علم القراءات في طريقة نقلها ، يختلف عن كل الطرق التي نقلت بها المصادر الأخرى مثل الشعر والنثر ؛ لأن علماء القراءات قد اشترطوا في القراءة شروطاً ثلاثة : صحة السند ، موافقتها لرسم المصحف ، موافقة وجه من وجوه العربية.

إذن القراءات القرآنية ، هي مصدر أساسي في الاستشهاد في المعجم العربي ، هناك بعض الظواهر اللغوية لا يستطيع الإنسان أن يوضحها كتابة ، ولكن علماء القراءات ، وعلماء التجويد وضحووا هذه الظواهر توضيحاً تاماً ، على سبيل المثال كالتفخيم والإمالة والروم والإشمام ، وتأثر الأصوات بعضها ببعض ، علماء القراءات قاموا بتوضيح هذه الظواهر اللغوية توضيحاً تاماً ، إلى آخره.

القراءات القرآنية استشهد بها علماء المعاجم في توضيح مادتهم اللغوية ، فعلى سبيل المثال في مادة "حصن" حينما ذكر الحصينة من الدروع الأمانة المتدانية الحلق التي لا يحق فيها السلاح.

ورد في قول الله -تبارك وتعالى- في قصة سيدنا داود عليه ، وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام : ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِنُحْصِنَكُمْ مِّنْ بَأْسِكُمْ﴾ [الأنبياء: ٨٠] قال الفراء قرئ : "لِيُحْصِنَكُمْ" و"لَتَحْصِنَكُمْ" و"لَنَحْصِنَكُمْ" فمن قرأ : "لِيُحْصِنَكُمْ" فالتذكير لللبوس ، ومن قرأ "لَتَحْصِنَكُمْ" ذهب إلى الصنعة ، وإن شئت جعلته للدروع ؛ لأنها هي اللبوس ، وهي مؤنثة ، ومعنى : "لِيُحْصِنَكُمْ" أي : ليمنعكم ويحفظكم. وجدنا أيضاً في بعض المعاجم ، أصحاب المعاجم حين يذكرون أو يستشهدون بالقراءات القرآنية ، كان يقومون بتوجيه القراءات القرآنية ، كما ذكرت في كتب الاحتجاج في القراءات القرآنية ، وخير دليل على ذلك ما ذكره صاحب (لسان العرب) في كتابه.

المصدر الثالث :

الحديث النبوي الشريف : كان للنحاة فيه موقف مخالف في الاستشهاد بالحديث النبوي ، والسبب في ذلك أن النحاة قالوا : إن الحديث النبوي الشريف تجوز روايته بالمعنى ، والرواية بالمعنى تؤدي لرواية ما لا يحتمله المعنى ، بل بلفظ آخر يؤدي معناه ، والتغيير يكون بالتفصيل ، إن كان الأصل مجملاً .

أي : أن النحاة حجبتهم في ذلك أن الحديث أجزت روايته بالمعنى ، وطالما أن الرواية بالمعنى فيه ، فهذه الرواية تؤدي إلى تغيير في اللفظ والتغيير في اللفظ يؤدي إلى تغيير في المعنى .

ولكن وجدنا من النحويين من استشهد بالحديث كابن مالك والسهيل وابن هشام ، الذين أكثروا من الاستشهاد بالحديث ، ومن الذين منعوا الاستشهاد بالحديث : ابن الضائع وأبو حيان ، وغيرهما .

علماء المعاجم لم يقفوا من الحديث موقف هؤلاء المتشددين ، وإنما اعتمدوا أيضاً الحديث النبوي على أنه مصدر من مصادر الاستشهاد في المعجم العربي .

وجدنا (لسان العرب) لابن منظور اعتمد اعتماداً كلياً على كتاب (النهاية في غريب الحديث والأثر) في تأليف معجمه (لسان العرب) وهذا يعد أكبر كتاب جمع فيه صاحبه القدر الكبير من الاستشهاد بالأحاديث النبوية .

المصدر الرابع :

الشعر : المعجميون اعتمدوا في الاستشهاد على الشعر ، وكذلك النحويون اعتمدوا على الشعر ، وأكثروا من الاستشهاد به ؛ لأن الشعر هو ديوان للعرب جميعاً .

والمقصود بالشعر الذي هو ديوان للعرب، هو الشعر الجاهلي، والعلماء قسموا الشعراء إلى أربعة طبقات:

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون، الثانية: المخضرمون، الثالثة: المتقدمون، ويقال لهم: الإسلاميون، الطبقة الرابعة: المحدثون: وهم المولدون.

علماء المعاجم الأوائل استشهدوا بشعر الطبقات الثلاث، أما الطبقة الرابعة، وهم الشعراء المولدون لم يستشهد بها علماء المعاجم الأوائل؛ ولذلك وجدنا الشعر الذي ذكره علماء المعاجم الأوائل، كان مطابقاً للقواعد التي اتفق عليها علماء النحو، وعلماء العربية عموماً.

بقي لنا بعد ذلك من عناصر المعجم، عنصر أخير وهو المنهج.

العنصر الثاني: المنهج:

إن المعجم الذي يجمع بين دفتيه ألفاظ اللغة لا بد وأن يكون له منهج يحقق للباحث سهولة العثور على ما يريده من المعجم.

والباحث في المعاجم العربية عموماً، يرى أنها اتبعت مناهج متعددة ومتنوعة، وهذه المناهج منحصرة في أربعة مناهج:

المنهج الأول: منهج مدرسة التقليبات الصوتية، وهذا المنهج يقوم على حشد جميع الكلمات، التي تتكون من حروف واحدة في مكان واحد، وفي موضع واحد، مع وضع هذه الكلمات تحت أبعد الحروف مخرجاً.

والمراد بالحروف كما سنتحدث عنها بعد ذلك، التقليبات التي تتولد من حروف واحدة في الكلم، مع مراعاة الكم في البنية اللفظية، أي: الشائي، ثم الثلاثي، ثم الرباعي... وهكذا.

المنهج الثاني: منهج مدرسة التقليلات الهجائية ، وبالإضافة إلى ما سبق في منهج مدرسة التقليلات الصوتية ، هذه المدرسة لها معاجمها التي صارت عليها ، كما سنتحدث عنها بعد ذلك بالتفصيل.

منهج مدرسة التقليلات الهجائية ، هذا هو المنهج الثاني ، يجمع الكلمة ومقلوباتها في موضع واحد أيضاً ، مع وضع هذه الكلمات تحت أسبق الحروف ترتيباً في الترتيب الأبجدي ، وهو ترتيب : ألف ، باء ، تاء ، ثاء ، جيم... إلى الياء . إذن الفرق بين مدرسة التقليلات الهجائية ، ومدرسة التقليلات الصوتية ، أن التقليلات الصوتية ترتب الكلمات على حسب أبعد حرف مخرجاً في الكلمة . أما التقليلات الهجائية : فإنها ترتب الكلمات على حسب أسبق الحروف ترتيباً في الترتيب الأبجدي .

المنهج الثالث: هو منهج مدرسة القافية ، هذه المدرسة ترتب فيها الكلمات على أواخرها أي على آخر حرف فيها ، وعلى أول حرف فيها ، فالحرف الأخير يسمى باباً ، والحرف الأول يسمى فصلاً .

على سبيل المثال كلمة "ضرب" إذا أردنا أن نبحث عنها في معجم من معاجم مدرسة القافية ، نبحث عنها في باب الباء ، فصل الضاد .

المنهج الرابع: هو منهج مدرسة الترتيب الهجائي العادي ، هذه المدرسة يرتب فيها الألفاظ والمفردات ترتيباً أبجدياً ، على حسب الحرف الأول من الكلمة بعد تجريدتها من الحروف الزائدة .

على سبيل المثال كلمة "يضرب" ، فإذا أردنا أن نبحث عن "يضرب" نجرد الكلمة من الحرف الزائد أولاً ، وهو الياء المضارعة فتبقى الكلمة "ضرب" ، فيبحث عنها في باب الضاد ، مع مراعاة الحرف الثاني في الكلمة .

هذه هي العناصر الأساسية التي يتكون منها أي معجم من المعاجم .

نشأة المعجم

عناصر الدرس

- العنصر الأول : نشأة المعجم عند الأمم القديمة ٤٣
- العنصر الثاني : متى عرف المعجم عند العرب، وكيفية تدوينه ٥٤
عندهم

نشأة المعاجم عند الأمم القديمة

نشأة المعجم عند الآشوريين

مما لا شك فيه أن بعض أمم العالم القديم، وضعوا بعض المعاجم للغاتهم، فليس علماء العرب هم أول من ابتكروا تأليف المعاجم، بل هناك أمم سبقتهم بقرون إلى وضع بعض المعجمات في لغاتهم، مثل: الآشوريين والصينيين، واليونان، والهنود، هذه الأمم سبقت العرب في وضع المعاجم للغاتهم. ولكن هناك فرق كما سنوضحه بعد ذلك.

أولاً: نشأة المعجم عند الآشوريين:

الآشوريون اهتموا بمفردات لغتهم وقواعدها، وعرفوا المعاجم قبل العرب بأكثر من ألف سنة، وابتكروا معاجم خاصة للغتهم، هذه المعاجم لها ترتيب يغير الترتيب الذي عرف عند العرب، والهدف الذي جعل الآشوريين يضعون المعاجم للغتهم، هم أنهم خافوا على لغتهم أن يضيع شيء من مفرداتها، فدعتهم الضرورة إلى تصنيف معاجم، وتركوا نظام الكتابة الرمزية القديمة واستبدلوا بها نظام الإشارات المقطعية، أو الألفبائية، ذات القيم الصوتية.

ولكن مع مرور الزمن، هذا النظام أبهم عليهم معرفة النظام الجديد، فجمعوا ألفاظ اللغة في شكل مسارد -أي: قوائم- وعرفوها بطريقتهم القديمة، والذي ساعدهم على ذلك أن اللغة السمرية القديمة التي كانوا يتحدثون بها، لم تكن قد محيت من الكلام في هذا الوقت؛ لأن الكهنة كانوا يستعملونها في شعائرتهم

الدينية، جمعوا الألفاظ في شكل قوائم محفورة على قوالب من الطين، وأودعوها في مكتبة "أشون" هذه المكتبة التي وضعوا فيها هذه القوائم، توصل العلماء في كشفهم في العصر الحديث، إلى هذه القوائم التي وضعها الآشوريون.

هناك بعض الآراء ترى أن الآشوريين هم العرب القدماء، لكن لا نستطيع أن نجزم بهذا القول، ولكن إذا صح ذلك، فإن معنى ذلك أن أسلاف العرب الأقدمين هم من أوائل من ابتكروا المعجم.

نشأة المعجم عند الصينيين:

الصينيون لهم معاجم قديمة كانت أساساً لمعاجمهم الحديثة بعد ذلك، ومن معاجم الصينيين القديمة معجم "بوبيان" ألفه "كوبي وانج" طبع سنة ٥٣٠ من الميلاد، وهناك معجم آخر اسمه (شوفان) ألفه "هوشن" وطبع سنة ١٥٠ قبل الميلاد.

وغير ذلك وهذه المعجمات الصينية القديمة، هي أساس المعاجم عند الصينيين.

نشأة المعجم عند اليونان:

تعد اليونان من الأمم القديمة التي ظهرت لها معاجم في ماضي العصور، وقد رتب بعضها على الحروف الهجائية، وبعضها كان خاصاً بمفردات استعمالها الخطباء، أو الفلاسفة، كأفلاطون وغيره.

ومن معجماتهم، ما كان خاصاً فيما يتعلق بالغريب من الألفاظ والعبارات، وأقدم المعجمات اليونانية معجم "يوليوس بولكس" فهو معجم مرتب على المعاني والموضوعات، فهو شبيه بترتيب (المخصص) في اللغة العربية لابن سيده.

هناك معجم آخر اسمه معجم "هلاديوس السكندري" هذا المعجم كان في القرن الرابع الميلادي ، وفي هذا القرن أيضاً ظهر معجم "هزيشيوش السكندري" وهذا المعجم سماه (اللهجات والمحليات)... وغير ذلك من المعاجم اليونانية ، وما أكثر هذه المعاجم اليونانية ، التي ظهرت قبل ذلك ، وقبل ظهور أي معجم في اللغة العربية.

نشأة المعجم عند الهنود:

نتنقل بعد ذلك إلى نشأة المعجم عند الهنود ، عرف علماء الهند الفكر المعجمي أيضاً ، وقد بدأ هذا الفكر عندهم في شكل قوائم ، هذه القوائم تضم الألفاظ الصعبة الموجودة في نصوصهم المقدسة ، ثم تطور هذا النظام ، فألحق بكل لفظ في القائمة ، شرح لمعناه ، تذكر الكلمة ، ثم يذكر أمامها المعنى المراد لهذه الكلمة.

يمكن أن يعتبر هذا العمل ، من نوع معاجم الموضوعات ، أو معاجم المعاني في اللغة العربية ، بعد ذلك ظهر عند الهنود كتب لا تقصر نفسها على ألفاظ النصوص المقدسة فقط ، وإنما ضمت ألفاظاً أخرى من غير النصوص المقدسة.

من المعاجم الهندية التي وصلت إلينا معجم لمؤلف بوذي اسمه "أماراسنها" هذا المعجم ضم جزءاً كبيراً من الكلمات المترادفة ، وضم أيضاً جزءاً من الكلمات المشتركة ، التي تسمى في اللغة العربية بـ"المشترك اللفظي" ، وضم جزءاً من الكلمات غير المتصرفة ، وكلمات مذكرة أو مؤنثة ، أو محايدة ؛ لأن في اللغة العربية الكلام مذكر ومؤنث ، لكن هناك في اللغة الأخرى يوجد مذكر ومؤنث ، ومحايد.

وغير ذلك من المعاجم الهندية التي ظهرت عندهم ، ونحن نكتفي بهذا المعجم ؛ لأنه يعد الأهم في المعاجم الهندية القديمة ، وكانت المعاجم عند الهنود تكتب في شكل منظم ، حتى يسهل حفظها على القارئ ، أو على الباحثين.

هذا باختصار شديد، ما عرف من تاريخ المعجمات في الأمم غير العربية.

نشأة المعجم عند العرب:

حينما أشرق شمس الإسلام في شبه الجزيرة العربية، وغابت ظلمات الأمية، وانتقل العرب من طور البداوة والتخلف إلى طور الحضارة والتقدم، ونزل القرآن الكريم، ودخل كثير من غير العرب في الإسلام، وهؤلاء الداخلون في الإسلام من غير العرب حفظوا القرآن الكريم، وتدارسوا فيه، وأصبح القرآن الكريم هو المحور الأساسي، الذي دارت حوله الدراسات اللغوية المختلفة.

والعرب قبل ظهور الإسلام كانوا أصحاب سليقة فطرية، يتكلمون بطباعهم الفصحى، ومنذ نعومة أظفارهم، فلا يعتربهم لحن أو لكُنة؛ لأن العربية الفصحى هي لغتهم التي جبلوا عليها؛ ولذا لم يكونوا بحاجة إلى تدوينها قبل الإسلام؛ لأنها محفوظة في ذاكرتهم ويتداولونها في الاستعمال اليومي والأدبي والرسمي.

وكان العرب قبل الإسلام لا يختلطون بالأعاجم، فهذه الأسباب ساعدت على بقاء اللغة العربية سليمة على ألسنتهم فترة ما قبل ظهور الإسلام، وفي العصر الجاهلي، ولم تظهر آثار في هذه الفترة واضحة للحن آنذاك؛ ولذا لم يكن عرب الجاهلية بحاجة إلى تدوين لغتهم أو كتابتها، يضاف إلى ذلك أن العرب كانوا في معظمهم أميين لا يعتمدون على الكتابة في شئونهم، وإنما يعتمدون على الذاكرة؛ ولذلك نالت الرواية عند العرب في هذه الفترة شهرة كبيرة.

ما هو السبب الذي جعل المعجم اللغوي عند العرب يتأخر إلى هذه الفترة؟ السبب بسيط جداً أن اللغة العربية لم تكتسب أرضاً جديدة غير الأرض التي

ولدت فيها، فالعرب الذين يتحدثون العربية هم أبناء العربية الأصليون، وهم أبناء البيئة التي نشأت فيها اللغة العربية، ونشئوا فيها أيضا، وترتبت عليها في الجاهلية، وصدر الإسلام، وبذلك لم ينضم إلى هؤلاء العرب أناس تكلموا العربية، ولحنوا فيها من الأمم الأخرى كفارس وغيرهم.

إذن كما قلت: بعد نزول القرآن الكريم، صار القرآن الكريم هو المحور الأساسي الذي دارت حوله الدراسات اللغوية المختلفة، سواء فيما يتعلق بتفسير القرآن، وتوضيح آياته، وبيان أحكامه، أو تلك الدراسات الأخرى التي تناول أغراضاً لغوية أخرى؛ لأن القرآن الكريم تضمن بعض الظواهر اللهجية الأخرى، وكذلك تضمن بعض الألفاظ المعربة، واشتمال القرآن الكريم على مثل هذه الألفاظ كانت داعية للتساؤل، فكان الصحابة وعامة الناس يجهلون معاني هذه الألفاظ، فيسألون عنها.

الأعاجم حينما دخلوا الإسلام، تعلموا اللغة العربية، وحفظوا القرآن الكريم؛ لأن تعاليم الدين الإسلامي، تؤدي إلى أن يصلي المؤمن بالعربية، وأراد المسلمون من غير العرب، أن يكون لهم دور في الدولة الإسلامية، فدفعتهم كل هذا إلى تعلم العربية، والاختلاط الواسع بالعرب، وكان لهذا الاختلاط آثاره في ظهور بوادر اللحن في المجتمع العربي، وعلى لسان العرب أصحاب اللغة.

لذلك فالمعجم العربي، بدأ تاريخه منذ واجه المسلمون الأوائل مشكلة فهم القرآن الكريم، وخاصة حينما يجدون بعض الألفاظ التي لا يعرفون معانيها، فيسألون عنها.

وكان في عهد الرسول ﷺ إذا غابت معاني بعض الألفاظ عن الصحابة، سواء من ألفاظ القرآن الكريم، أو من ألفاظ السنة النبوية، كانوا يسألون الرسول ﷺ

عن معاني هذه الألفاظ التي غاب معناها عنهم، بالإضافة إلى ذلك أن اللغة العربية في عصر صدر الإسلام، كانت قوية أيضاً، ولكن بعد انتقال الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى، وزادت فتوحات المسلمين، ودخل كثير من الأمم في الإسلام، بعد ذلك بدأ المعنى يغيب عن أذهان كثير من الناس، حتى عن أذهان العرب أنفسهم.

ومما روي في ذلك، عن أنس بن مالك < أن عمر بن الخطاب < قرأ وهو على المنبر قول الله -تبارك وتعالى- : ﴿وَالنَّاسُ أَجْمَعِينَ﴾ [عبس: ٣١] فقال: هذه الفاكهة قد عرفناها، فما الأب؟ ثم رجع إلى نفسه، فقال: إن هذا لهو التكلف يا عمر، هذا هو عمر بن الخطاب، وعمر من هو! من حيث الفصاحة والبلاغة وما شاكل ذلك، ولكن كان يغيب عن ذهنه معاني بعض الألفاظ التي ورد ذكرها في القرآن الكريم.

كذلك عبد الله بن عباس حبر هذه الأمة في العلم والفقه والفصاحة... وما شاكل ذلك، روي عنه أنه قال: "كنت لا أدري ما: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [فاطر: ١] أي: لا أعرف معنى فاطر السماوات، حتى أتاني أعربيان يختصمان في بئر، فقال أحدهما: أنا فطرتها، بمعنى: أنا ابتدأتها.

إذن من خلال هذين المثالين، وهناك أمثلة كثيرة، نرى أن الدراسات اللغوية على اختلاف أنواعها، نشأت في أحضان القرآن الكريم؛ لأنه كما ذكرت هو المحور الأساسي للدراسات اللغوية، التي كانت تقوم على خدمته، وفقه لغته، فلولا القرآن الكريم لاندثرت العربية كما اندثر غيرها من اللغات الأخرى، وأصبحت اللغة العربية تعتبر لغةً أثريةً لولا وجود القرآن الكريم، كان الباعث عند العلماء دينياً؛ لأنه كما سمعنا أو كما قرأنا عند ابن خلدون يقول: لغة حمير لغة أخرى

مغايرة للغة مضر في الكثير من أوضاعها وتصاريدها، وحركاتها، وحركات إعرابها، كما هي لغة العرب لعهدنا مع لغة مضر، إلا أن العناية بلسان مضر من أجل الشريعة أي: من أجل نزول القرآن الكريم، والشريعة الإسلامية والسنة النبوية، كما قلنا حمل ذلك على الاستنباط والاستقراء.

لا بد أن يتفقه العلماء في لغة مضر؛ لأن لغة مضر هي لغة القرآن الكريم، والسنة النبوية التي تعتبر هي المصادر الأولى في التشريع الإسلامي.

يضاف إلى ذلك أن الغيرة الشديدة على كتابهم، وهو القرآن الكريم جعل العلماء يهتمون بلغته، حتى لا يتسرب إلى قرآن لحن أو تحريف على السنة الأعاجم.

هذا هو القرآن الكريم الذي كان سبباً أساسياً في الدراسات اللغوية، وهو الذي أسهم بنصيب كبير في الدراسات المعجمية؛ لأن أولى بواكير المعاجم اللغوية هي تعدد معاجم غريب القرآن الكريم.

إذن هناك أسباب؛ نستطيع أن نجمل هذه الأسباب التي دعت العلماء إلى التأليف المعجمي، والتفكير فيه، فيما يلي:

السبب الأول: هو انتشار الإسلام كما قلت، دخل الناس في دين الله أفواجا، واختلط العرب بغيرهم من الأمم الأخرى، وهذه الأمم لا تعرف اللغة العربية، بل كانت تتحدث لغة أخرى غير اللغة العربية، ووجد العرب أنهم في حاجة إلى تدوين اللغة، فقاموا بتأليف المعاجم وكتب اللغة.

وكان القصد من وراء تأليف هذه المعاجم هو حراسة القرآن الكريم من أن يقتحمه خطأ في النطق، أو الفهم، وحراسة العربية من أن يقتحم حرمة دخیل لا ترضى عنه العربية.

يضاف إلى ذلك صون الثروة اللفظية في اللغة العربية من الضياع، بموت العلماء، ومن يحتج بلغتهم.

السبب الثاني: الذي دعا العلماء إلى التأليف المعجمي العناية باللغة لفهم القرآن الكريم وهذا الفهم لا يتأتى إلا إذا عرفنا تفسير كلماته، والقرآن الكريم تضمن كثيراً من الألفاظ الغريبة، والنادرة، وكثيراً من الألفاظ التي غاب معناها على الفصحاء من العرب، مثل: عمر بن الخطاب، وعبد الله بن عباس وغيرهما.

السبب الثالث: خشية العلماء الغيورين على كتاب الله ﷻ وسنة نبيه ﷺ من أن يستغلق فهمها على الناس، أو ينالها شيء من التحريف والتصحيف، فلجئوا إلى جمع اللغة، وتدوينها للحفظ عليها، وصيانة القرآن والسنة من أن يتطرق إليهما شيء من الخطأ، أو عدم الفهم.

اعتمدوا على التدوين، بدلاً من الرواية؛ لأن الذاكرة عند الإنسان لا تسعفه في كل الأحوال بما يريد، ولا يستطيع الإنسان أن يجمع في ذهنه كل ما وقعت عليه عينه، أو فهمه أو وعاه وأدركه، كل ذلك يدل على الرغبة الأكيدة، والشديدة لدى العلماء في صيانة كتاب الله وسنة نبيه ﷺ بعد أن دخل الأعاجم في دين الله، وتسرب اللحن إلى الألسنة الفصيحة، نتيجة الاختلاط بغيرهم، وغاب كثير من معاني الألفاظ عن أذهان كثير من الناس.

السبب الرابع: الغيرة الشديدة عند العرب على لغتهم، وخوفهم عليها من الضياع، من خلال تسرب الألفاظ المعربة، والدخيلة على السنة هؤلاء الأعاجم والمولدين.

العلامة ابن خلدون ذكر نصاً في (مقدمته) يقول فيه: "لما فسدت ملكة اللسان العربي في الحركات المسماة عند أهل النحو بالإعراب، واستنبطت القوانين

بحفظها، ثم استمر الفساد بملازمة العجم ومخالطتهم، حتى تأتى الفساد إلى موضوعات الألفاظ، فاستعمل كثير من كلام العرب في غير موضعه عندهم، ثم بعد ذلك يقول: فاحتيج إلى حفظ الموضوعات اللغوية بالكتاب، والتدوين خشية الدروس، وما ينشأ عنه من الجهل بالقرآن والحديث، فشمّر كثير من أئمة اللسان لذلك، وأملوا فيه الدواوين "هذا هو نص ابن خلدون.

العلماء كانوا يستعينون في ذلك بالشعر، وكلام العرب لبيان معاني الألفاظ وشرحها في القرآن الكريم؛ ولذلك يقول ابن عباس: "الشعر ديوان العرب، إذا التبس عليكم شيء من ألفاظ القرآن الكريم، فالتمسوه في الشعر، فإنه ديوان للعرب".

هذا يدل على قوة الوازع الديني عند هؤلاء العلماء، ومدى هذا الانتماء للغتهم، ومدى حبهم لها؛ ولذلك ذكر العلامة الثعالبي نصاً في كتابه يقول فيه: "من أحب الله أحب رسوله المصطفى ﷺ ومن أحب النبي العربي، أحب العرب، ومن أحب العرب أحب اللغة العربية، التي بها نزل أفضل الكتب على أفضل العجم والعرب، ومن أحب العربية عني بها، وثابر عليها، وصرف همته إليها" هذا نص الثعالبي.

السبب الخامس: هذا السبب هو سبب اجتماعي؛ لأن حياة البدو كانت خلال القرن الثاني الذي قام العلماء فيه بتدوين اللغة، قد أوشكت هذه الحياة البدوية، أن يزحف إليها الحضر، ومعنى ذلك، أن الموضع الأصلي الذي يستقي منه الرواة، قد أوشك على النفاد، وليس معنى ذلك أن حياة البدو عامة، أو الطبيعة البدوية عامة قد زحف عليها عامل الحضارة كلها، بل بعض البيئات البدوية؛ لأن البيئة البدوية، بعض منها أجاز العلماء الأخذ بكلام أهل البدو فيها، حتى نهاية القرن الرابع الهجري.

فتدوين الثروة اللغوية ، وحفظها إنما هو يعد تدويناً لعادات وتقاليد العرب ، وأنماط سلوكهم الاجتماعي ؛ لأنه يعد صورة مرسومة صادقة لهذا المجتمع ، وتخليداً لذكرياتهم ، وآثارهم اللغوية.

السبب السادس : أن العرب ليسوا أقل حضارة من الأمم الأخرى التي سبقتهم ، ودونت معاجم للغتهم ، هذه المعاجم حفظت لغة هذه الأمم من الضياع والاندثار ، والعرب في البداية أهل بداءة ، كانوا يعتمدون على الذاكرة ، ولا يجيدون الكتابة إلا القليل منهم.

عندما توفر للعرب فرصة التأليف والتدوين جمعوا اللغة ، ودونوها في المعاجم ، وتفننوا في أشكال المعاجم عندهم ، وفي طريقة التبويب والترتيب ، والتنظيم... وما شاكل ذلك ، وكان كثير من العلماء مشغولين بجمع مفردات اللغة ، وضبطها ، وحفظ شواهداها في ذلك الوقت ، فدونوا هذه المواد ، وقاموا بكتابتها خوفاً عليها ، من الضياع والاندثار.

نذكر بعض النماذج التي ورد فيها لحن في ذلك الوقت ، طبعاً كما قلنا بأن العلماء اهتموا بالنحو ؛ حتى يبعدوا اللسان عن الخطأ في تلاوة القرآن الكريم ، فحرسوه بالقواعد النحوية ؛ ولذلك رأينا بعد ذلك علماء النحو يضعون القواعد على أساس الشعر ، وكلام العرب ، وليس على أساس القرآن الكريم.

وجدنا بعض النحويين كانت لهم مواقف خاصة من القراءات القرآنية ؛ لأن هذه القراءة لم تتفق مع القاعدة النحوية عندهم ؛ ولذلك نقول : بأن استقراء النحويين للقواعد ، ربما يكون ناقصاً بعض الشيء في بعض المواضع ؛ لأن القراءات القرآنية ، أو بعض القراءات القرآنية ، التي اعترض عليها بعض النحويين ، قراءات صحيحة ، هذه القراءات اكتمل فيها الشروط التي وضعها

العلماء لصحة القراءة، وصحة السند، موافقة الرسم، موافقة العربية، ولو بوجه، حتى إن بعضهم كان يخطئ بعض القراء السبعة في قراءاتهم، كما في قراءة ابن عامر، وغيره وكذلك عندما خطئوا الإمام نافع، وهو أحد القراء السبعة المشهورين.

كذلك في قراءة نافع، وابن عامر، ورد عنه في قوله: "معايش" روي أن هذا اللفظ قرئ بالهمز أي: معائش بالهمز، وليس القياس عند النحويين يحيز ذلك؛ لأن الهمز هنا وقع بعد ألف مفاعل، وطالما أنه وقع بعد ألف مفاعل لا بد، وأن يقلب إلى ياء.

هذه بعض القواعد النحوية، لكن على سبيل المثال: حينما ننظر إلى مثل هذه الآية، أو مثل هذا اللفظ، الهمز والتسهيل ظواهر لهجية، وجدت في القبائل العربية، أهل الحجاز لا يهمزون ولا ينبرون، أما البدو فهم أهل نبر وأهل همز.

لدرجة أن الإمام عبد الله بن كثير -قارئ أهل مكة، وإمام الحرم المكي في عصره- خالف بيئته في المنهج الذي تسير عليه من حيث الأداء، فكان ابن كثير يحقق الهمز؛ لأن القراءة بالهمز أخذها عن بعض مشايخه.

يبقى هناك بعض القراء لا يلتزمون بمنهج بيئتهم التي عاشوا فيها، سواء كانت هذه البيئة بيئة حضرية أو بيئة بدوية، وهناك بعض العلماء يلتزمون بمنهج بيئتهم.

العلماء الذين لا يلتزمون بمنهج بيئتهم التي نشئوا فيها، ربما يكون ذلك راجعاً إلى أخذهم القراءة عن مشايخهم الذين أخذوا عنهم هذه القراءة.

هل معنى ذلك أن الإمام نافعاً لم يدر ما العربية؟ أو أنه لم يدر بعض القواعد العربية، أو ما أصول العربية؟ لا؛ ولكن هذا يتوقف على تلقي القراءة -كما أشرنا سابقاً.

متى عرف المعجم عند العرب، وكيفية تدوينه عندهم

الأسباب التي دعت إلى عدم استعمال العرب لكلمة معجم:

تمهيد:

نحن لا نعلم على وجه التحديد متى أطلق مصطلح المعجم على هذا الاستعمال، على الرغم من وضوح المعنى المراد بالمعجم في ذهن المشتغلين به؛ لأن المعجميين القدامى لم يتخذوا من هذا المصطلح عنواناً لمعجماتهم على كثرة ما ألفوا من معجمات، فلم تستخدم هذه الكلمة عنواناً لكتاب يضم ألفاظ اللغة مرتبة بترتيب معين، مشروحة مضبوطة موثقة إلا في العصر الحديث؛ حيث ظهر مصطلح المعجم في الساحة المعجمية، وجدنا معجمات تحمل عناوينها هذه الكلمة كاعتراف بدقة دلالتها، ومن هذه المعجمات - التي حملت عناوينها مصطلح معجم - معجمات حديثة، منها ما صدر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة كالمعجم الكبير، والمعجم الوسيط، والمعجم الوجيز، ومعجم ألفاظ القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف.

إلى جانب ذلك ظهرت بعض الجهود الفردية التي اتخذت من هذا المصطلح عنواناً لها، وإن كانت قد اتخذت مادتها اللغوية من غير اللغة الفصحى فاتخذت الألفاظ العامية موضوعاً لها، مثل معجم (تيمور الكبير في الألفاظ العامية) وغيره.

إذن نحن لا نعرف بالدقة متى أطلق مصطلح المعجم على هذا الاستعمال، ولم نجد في المعاجم القديمة معاجم تحمل مصطلح معجم إلا معجم (مقاييس اللغة)، وهذا المعجم أضيف هذا المصطلح إليه من قبل المحقق - كما سنوضح بعد ذلك عند الحديث عن هذا المعجم.

والذي نعرفه أن أول من استخدم الكلمة - وهي كلمة معجم - هم رجال الحديث، وأول ما عرف كان في القرن الثالث الهجري، وقد جاء في صحيح الإمام البخاري عنوان من تعبيره، وهو قوله: باب تسمية من سمي من أهل بدر بالجامع الذي وضعه أبو عبد الله على حروف المعجم، وكتاب الجامع أحد كتب البخاري التي اعتمد عليه، وللبخاري كتابه الذي يسمى: (التاريخ الكبير) حيث رتب فيه أسماء الرجال على حروف المعجم مبتدئاً بالمحمدين.

وأول كتاب أطلق عليه اسم المعجم هو معجم (الصحابه) لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى، الذي ولد سنة ٢١٠ هجرية، وتوفي سنة سبع وثلاثمائة من الهجرة، وغير ذلك من هذه الأمور.

إذاً مصطلح معجم يطلق على الفهرس الذي يضم كلمات اللغة المشروحة المبوبة المرتبة ترتيباً خاصاً، كان لأسباب أقربها أن الإعجام يزيل اللبس، ويوضح المبهم، وأن الكلمات تتألف من حروف المعجم.

من خلال ذلك نرى أن الكلمة لم تستخدم عنواناً لأسماء المعجمات التي ألفت عند علماء العربية القدامى عناويناً لكتبهم. هل معنى ذلك أن الكلمة لم تكن موجودة، أو لم يعرفها العرب، ولم يعرفوا مدلولها؛ حتى يستعملوها عنواناً لمعجماتهم؟ الإجابة: لا، الكلمة كانت موجودة، ولكن لم يستخدمها العرب عنواناً لكتبهم لأسباب:

الأسباب التي دعت إلى عدم استعمال العرب لهذه الكلمة:

لم نجد هناك أسباباً دعتهم إلى عدم استخدامها عنواناً لمعجماتهم، وليس هناك أي أثر يدل على ذلك؛ لأن المعجميين القدامى كانوا يهتمون بأمور أخرى كان

الإعلان عنها أهم في نظرهم من الإعلان عن المنهج المعروف بالضرورة والعادة، إذ تفصح عن غاياتهم التي يسعون إليها، فنجد مثلاً أن عالماً يؤلف معجماً؛ فهو يحرص فيه مثلاً على تهذيب وتنقيح اللغة مما علق بها من شوائب - كما فعل الأزهري في معجمه (تهذيب اللغة) وذلك لا يضمن معجمه سوى الألفاظ الصحيحة في اللغة، أي أنه لا يجمع في داخل المعجم سوى الألفاظ التي اعتبرها صحيحة، كما فعل الجوهري في معجمه (تاج اللغة وصحاح العربية).

وهناك آخرون من المعجميين يريدون بالمعجم أن يكون محيطاً، أو عباباً، أو قاموساً، أو ممثلاً للسان العرب إلى غير ذلك من العناوين، والمصطلحات، مثل (العين) (الجمهرة) وغير ذلك من هذه الكتب (المحكم والمحيط الأعظم في اللغة) وغير ذلك. فالعناوين التي وضعها المعجميون القدامى عنواناً لمعجماتهم تفصح عن المضمون الذي دفعهم إلى تأليف معجماتهم.

أما مصطلح المعجم؛ فقد اكتفى المعجميون بأن عملهم ينطق بما يراد به، ومن هنا يتبين لنا أن هذا المصطلح قديم، استعمل في مجالات أخرى من بينها المجال المعجمي الذي ورد معناه في المعجم، ولكنهم لم يطلقوه عنواناً للمعجمات، وإطلاقه عنواناً على المعجمات، إنما كان من عمل المحدثين لصناعة المعجم؛ فكانت دلالة مصطلح المعجم تدل على الكتب التي جمعت ألفاظ اللغة مرتبة على نحو معين بغرض ضبطها، وشرحها، وتوثيقها دلالة حديثة أشبه بتخصيص العام، وتقييد المطلق.

هل المعجميون القدامى لم يفتنوا لهذا المعنى؟

نحن نستبعد ذلك تماماً، أي: نستبعد أن المعجميين لم يفتنوا إلى معنى المعجم الذي يزيل الغموض واللبس عن الألفاظ، فنستبعده تماماً؛ لأنهم يفتنون جيداً

إلى هذا المعنى تماماً ، ولكنهم لم يجعلوه خاصاً بعملهم كما فعل علماء الحديث في كتبهم.

وقد كان المعجميون - مما يدل على أنهم يعرفون ذلك تماماً- يرتبون مواد اللغة على حروف المعجم موافقاً لترتيب المؤلفات غير اللغوية التي اتخذت من هذا المصطلح عنواناً لها ؛ لأنها رتبّت معلوماتها وموادها على حروف المعجم.

مصطلح القاموس :

مصطلح آخر يطلق على بعض المعجمات ، وهو مصطلح القاموس :
مصطلح القاموس هو أيضاً مرادف لمصطلح المعجم ، وأول من استخدم مصطلح القاموس عنواناً لمعجمه هو الفيروزآبادي ، والذي جعله عنواناً لمعجمه (القاموس المحيط) والقاموس معناه : البحر ، ذكر الفيروزآبادي في مقدمة القاموس أنه قال : وأسميته (القاموس المحيط) لأنه البحر الأعظم.

فالفيروزآبادي يرى أنه جمع في هذا القاموس ألفاظاً من ألفاظ اللغة ما جعله كالبحر الأعظم ، وقد بين الفيروزآبادي أيضاً أن هذا القاموس يمتاز بغزارة مادته مع دقة اللفظ ، والضبط ، وشدة الإيجاز ، دون إخلال بالمعنى ، هذه أمور أكسبت (القاموس المحيط) شهرة حققت له رواجاً وانتشاراً ، فتداولته الأيدي ، وتلقفه المثقفون ، وأقبلوا عليه يستفيدون منه ، الأمر الذي جعل القاموس يتفرد بين المعجمات اللغوية بالشهرة التي طغت على غيره من المعجمات ؛ فاكثفوا به عن غيره ، وصار (القاموس) هو مرجعهم لمعرفة معاني الألفاظ ، وضبطها ، لا يكادون يعرفون سواه ، فصار اسم قاموس إذا أطلق أريد به المعجم الذي يعنى بشرح الألفاظ ، ويزيل الغموض عن الكلمات.

بذلك صارت كلمة قاموس تعني المعجم في أذهان غير المثقفين من غير المختصين في الدراسات اللغوية، بل ربما فرض هذا المصطلح نفسه على المتخصصين في الدراسات اللغوية، واستعملوه كما يستعمله غيرهم مجارة لهم كذلك، وجدنا أحد علماء المعاجم المحدثين، وهو الشرتوني قال: القاموس كتاب الفيروزآبادي في اللغة العربية، لقيه بـ(القاموس المحيط)، ويطلقه أهل زماننا على كل كتاب في اللغة؛ فهو يرادف عندهم كلمة معجم.

شاع مصطلح القاموس، وصار يطلق هذا اللفظ على أي معجم في العصر الحديث، وظل هذا اللفظ، وهو القاموس محل خلاف بين العلماء؛ فمن مهاجم له، ومن مدافع عنه؛ حتى أقر مجمع اللغة العربية بالقاهرة هذا الاستخدام، وذكره ضمن معاني كلمة قاموس في معجمه الوسيط.

واعتبر إطلاق لفظ القاموس على أي معجم من قبيل المجاز، أو التوسع في الاستخدام.

كيفية تدوين المعجم عند العرب:

تدوين المعجم عند العرب مر بمراحل ثلاثة كما ذكر بعض الباحثين المحدثين هي:

المرحلة الأولى:

جمع الكلمات حيثما اتفق، ويمكن أن نسميها مرحلة الرسائل المختلطة؛ لأن العالم كان يرحل إلى البادية، يسمع كلمة في المطر، ويسمع كلمة في السيل، ويسمع كلمة ثالثة في الزرع، أو النبات، ويسمع غير ذلك في وصف الفتى أو الشيخ إلى غير ذلك؛ فيدون العالم ذلك كله حسبما سمع، دون ترتيب إلا

ترتيب السماع ؛ الكلمات التي سمعت للإنسان مع الكلمات التي سمعت للنبات مع الكلمات التي سمعت للحيوان مع الكلمات التي سمعت لغير ذلك. الترتيب هنا ترتيب زمان فقط ، وليس ترتيب ألفاظ. هذه هي المرحلة الأولى.

المرحلة الثانية :

جمع الكلمات المتعلقة بموضوع واحد في موضع واحد ، يمكن أن نطلق عليها : المعاجم الخاصة ، الذي دعا إلى هذا في اللغة - على ما يظهر - أنهم رأوا كلمات متقاربة في المعنى ؛ فأرادوا تحديد معناها ؛ فدعاهم ذلك إلى جمعها في موضع واحد. هذه المرحلة توجت بكتب ألفت في الموضوع الواحد ؛ فألف أبو زيد الأنصاري كتباً في هذا الموضوع ، وألف الأصمعي كتباً في الخيل والإبل ، وغير ذلك من الكتب التي ذكرتها ورسمتها لهم كتب التراجم.

كذلك ألف النضر بن شميل كتاباً في خلق الفرس ، وابن الأعرابي ألف كتاباً في الذباب ، وغير ذلك من كتب هذه المرحلة ، يمكننا أن ندخل ضمن كتب هذه المرحلة مؤلفات أخرى ، مثل كتاب (الألفاظ الكتابية) للهمذاني ، وكتاب (فقه اللغة) للثعالبي ، و(المخصص) لابن سيده ، ويطلق على هذا اللون من الجمع اسم المعاجم المبوبة ، أو معاجم المعاني والموضوعات. هذه المعاجم تشمل كل ألفاظ اللغة المستعملة ، ولكنها مجموعة في شكل موضوعات ، يعقد لها أبواباً وفصولاً للمسميات التي تتشابه في المعنى أو تتضارب معه.

لكن هذه المرحلة - وهي الثانية - لها عيوب : أن كثيراً من الألفاظ تأتي لمعان كثيرة والباحث لا يعرف في أي الأبواب ذكر مطلبه ، وكثير من الصفات يشترك فيها الكائن الحي سواء أكان إنساناً ، أم حيواناً ، أم نباتاً ، بل هناك من الصفات ما

يصعب على الباحث مبتغاه في ذلك ، وسنوضح بعد ذلك الفرق بين معاجم الموضوعات المعاجم الخاصة ، والمعاجم العامة.

المرحلة الثالثة :

هي المرحلة التي وضعت فيها المعاجم على نظام منهجي معجمي دقيق شملت كل الكلمات العربية على نمط خاص ، ومنهج خاص ليرجع إليه من أراد البحث عن معنى الكلام ، هذه المرحلة تسمى بمرحلة معاجم الألفاظ ، أو المعاجم العامة ، أو المعاجم المجنسة ، هذه مترادفات كلها تؤدي لمعنى واحد ؛ لأن هذه المرحلة قامت على جمع المفردات وترتيبها ترتيباً سواء كان صوتياً ، أو أبجدياً على حسب المناهج التي قدمنا عنها موجزاً قبل ذلك ، وعلى حسب المدرسة التي ينتمي إليها هذا المعجم ، ثم يقوم بعد جمع هذه الألفاظ بشرح هذه الألفاظ شرحاً مؤيداً بالشواهد ، سواء من القرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف ، والمأثور من كلام العرب شعراً ونثراً.

كان الرائد في التأليف في هذه المرحلة ، والفارس في هذا الميدان هو العلامة : الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي يعد بحق أول من صنف معجماً جديراً بهذا الاسم ؛ لأنه جمع ألفاظ اللغة ، وشرح معانيها ، ورتبها ترتيباً علمياً ، كما سنتحدث عنه بعد ذلك.

ثم بعد ذلك توالى التأليف على هذا النمط بعد الخليل ، جاء ابن دريد ، ألف كتابه (جمهرة اللغة) الذي رتبه ، وأخذ من الخليل نظام التقليلات ، ولكنه رتبه على الترتيب الألفبائي. ثم بعد ذلك جاء أبو علي القالي ، وألف معجمه (البارع في اللغة) ثم بعد ذلك الأزهري في معجمه (تهذيب اللغة) وغير ذلك.

هذه هي المراحل الثلاثة التي مرت بها اللغة في جمعها.

الترتيب التاريخي لهذه المراحل :

سبق هذه المراحل قديماً فيما يشبه التأليف المعجمي الرواة والنسابون ، ومن غير شك أن من وضعوا معاجم الطبقات هم خلفاء النسابين العرب الذين كانوا يحفظون طبقات الأنساب ، ولا يقتصرون بحفظهم على أنساب القبائل ، والرجال ، والنساء ، بل يشمل طبقات الخيل ، والفحول ، والتميز بين أقسامها ، ومزاياها ، وليس هذا إلا نوعاً من المعجمات الشفوية التي وجدت عند العرب ، ولحق بهم أصحاب المعجمات الحديثة.

هذه المراحل الثلاث التي مرت بها اللغة في جمعها يرى بعض الباحثين أن هذه المراحل الثلاث هي المراحل الطبيعية لجمع اللغة ، فيقول : إن هؤلاء الثلاثة - يقصد الخليل ، وأبو زيد ، والأصمعي - إن هؤلاء الثلاثة تعاصروا زمناً طويلاً ؛ لأن الأصمعي وأبا زيد والخليل كانوا متعاصرين ؛ فالأصمعي وأبو زيد ألفا كتباً في معاجم الموضوعات ، والخليل هو أول من وضع معجماً شاملاً في اللغة العربية ، هؤلاء هم المتعاصرون.

فهذا الباحث يرى أن هؤلاء تعاصروا زمناً طويلاً ، وأن الأصمعي وأبا زيد كانا هما الأسبق في التأليف من الخليل بن أحمد ، وبأن الخليل على ما عليه أكثر المحققين ، كما سنرى بعد ذلك في فكرة وضع معجم (العين) ، والآراء التي قيلت حوله ، بعض الآراء تقول بأن الفكرة كانت من عمل الخليل ، ولكن الخليل لم يستطع أن يدونها حتى وافته المنية ، وقام بتنفيذ هذه الفكرة تلامذة الخليل من بعده.

هذا الرأي الذي ذهب إليه هذا الباحث - وهو الأستاذ أحمد أمين - نحن لا نوافقه فيه ، وإنما نوافقه في فكرة التسلسل المرحلي فقط ؛ لأن فكرة التسلسل المرحلي

هي فكرة معقولة وصحيحة مع شرط واحد فقط ، وهو أن تنشأ الأبحاث اللغوية منفردة غير متصلة بأي نشاط آخر ، لكن الآثار الباقية تنكر هذا الانفراد ؛ فكان أول الأبحاث اللغوية يدور حول الألفاظ القرآنية ، أو ما عرف فيما بعد باسم غريب القرآن ، أو مؤلفات غريب القرآن ولغاته ، نضيف إلى ذلك : أن بلوغ التحليل إلى فكرة وضع المعجم كافٍ للقول بأن الأبحاث اللغوية وصلت إلى مرحلة المعاجم ؛ حتى في حالة عدم استطاعته تنفيذ الفكرة ، وتركها لأحد تلامذته .

أيضاً نحن نخالف الباحث في كون الأصمعي وأبي زيد ، واضعَي الفكرة الثانية ؛ لأن هناك علماء سبقوا الأصمعي وأبا زيد ، من هؤلاء العلماء الذين سبقوهم : أبو خيرة الأعرابي ، وكان أستاذاً للخليل بن أحمد ، وله كتاب يسمى : (كتاب الحشرات).

إذن فكرة التسلسل - كما قلت - فكرة معقولة صحيحة نظرياً ، لا عملياً ، أما المراحل التي قطعتها الدراسات اللغوية فعلاً ؛ فتختلف عن ذلك في المرحلة الأولى ، وتقر بوجود المرحلتين الثانية والثالثة ، أما المرحلة الأولى التي اختلطت فيها عدة دراسات - رسائل حول القرآن ، والحديث ، ورسائل أخرى ينطبق عليها هذا الوصف .

نحن نقول : إن حركة التأليف المعجمي في المعاجم العامة كانت موازية تماماً لفكرة تدوين الرسائل اللغوية في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري .

فنحن نوافق الباحث على التقسيم ، ووجود هذا التقسيم ، ولكننا لا نسلم له في أن هذه المراحل مرتبة ، وأن كل مرحلة كانت تسلم للأخرى التي تأتي بعدها ، وإنما نقول بأن هذه المراحل متداخلة ، ومتشابكة بعضها مع بعض ، وليس هناك فصل من الزمن يفصل بين هذه المراحل الثلاث .

كذلك لا نوافق الباحث في أن الأصمعي وأبا زيد وضعاً فكرة المرحلة الثانية في جمع اللغة، وهي مرحلة تأتي قبل المرحلة الثالثة، وبعد الأولى؛ لأن الخليل قيل بأنه توفي سنة ١٧٠ من الهجرة، أو على أرجح الآراء قيل بأنه توفي سنة ١٧٥ من الهجرة، فهو يعتبر من طبقة أسبق من طبقة أبي زيد والأصمعي وأبي عبيدة الذي توفي سنة ٢١٠ هـ الذين عرفوا بجمع اللغة؛ لأن هؤلاء الثلاثة أبا زيد والأصمعي وأبا عبيدة اشتهروا، وعرفوا بجمع اللغة على حسب الموضوعات.

ولو ذهبنا إلى افتراض أن الخليل، وضع كتابه في أواخر حياته؛ فإن جمع اللغة على الوجهين: وجه الموضوعات، والمعجم الشامل يكون قد تم في وقت واحد.

خلاصة الأمر: ليست هناك فواصل زمنية بين كل مرحلة من هذه المراحل الثلاث؛ حتى تفصل كل مرحلة على حدة، وتميزها عن الأخرى، حتى يعرف بأن هذه المرحلة بدأت من سنة كذا إلى سنة كذا، ثم تليها المرحلة الثانية بكذا، ثم الثالثة بكذا، والدليل على ذلك أن المؤلفين أخرجوا من الكتب ما يوضع تحت المرحلة الأولى، أو الثانية؛ حتى في عهود متأخرة بعد ظهور المرحلة الثالثة، وذلك، مثل ما كتبه النضر بن شميل الذي توفي سنة ٢٠٤ هجرية، وضع كتاباً في الخليل، وابن الأعرابي الذي توفي سنة ٢٣١ هجرية، وغيرهما من العلماء الذين قاموا بتأليف مثل هذه الكتب أو الرسائل، النضر بن شميل كان من تلامذة الخليل بن أحمد، ولكنه ألف كتباً في الموضوعات كانت تشتمل على موضوع واحد.

هذه هي فكرة تأليف، وجمع اللغة في الكتب التي أطلق عليها معجمات، أو معاجم سواء كانت معاجم موضوعات، أو معاجم عامة، وهي معاجم الألفاظ.

بين المعاجم العامة والخاصة :

نريد أن نوضح الفرق بين المعاجم العامة ، وبين المعاجم الخاصة - كما ذكرت إن المعاجم العامة يطلق عليها المعاجم العامة ، ومعاجم الألفاظ ، ومعاجم مجنسة ، هذه ألفاظ متغيرة ، والمعاجم الخاصة التي تحمل موضوعا واحدا يطلق عليها المعاجم الخاصة ، أو المعاجم المبوبة .

الفرق الأول : بينهما أن المعاجم الخاصة - وهي المبوبة - رتبت فيها الألفاظ على حسب المعاني والموضوعات . فاللغوي يجمع الألفاظ المتعلقة بموضوع واحد في كتاب واحد ، أو معجم مستقل بنفسه - مثل أن يجمع كتاباً في العسل ، أو في النحل ، أو في الخيل ، أو في الإبل ، أو في الإنسان ، أو ما شاكل ذلك .

أما المعاجم المجنسة : فهي التي ترتب فيها الألفاظ ترتيباً أبجدياً سواء كان صوتياً ، أو ترتيباً ألف بائياً كما أن الجمع في الألفاظ في معاجم الألفاظ يعتبر جمعاً شاملاً ودقيقاً .

الفرق الثاني : أن المعاجم العامة ترتب فيها الألفاظ ترتيباً دقيقاً لا يحيد المؤلف فيها عن المنهج ، والخطّة التي رسمها لمعجمه ، وتعالج فيها الألفاظ ؛ فتضبطها ، وتبين أصلها ، وتشرح مدلولها معتمدة على الترتيب الذي وضع لها ، سواء أكان ترتيباً صوتياً ، أو ترتيباً أبجدياً ، في حين أن المعاجم الخاصة تقوم على أبسط أنواع الجمع ؛ فهي تعتمد على المعاني والأبواب كما فعل الثعالبي في (فقه اللغة) لأن الموضوعات فيه موزعة على أبواب ، ثم يختص كل باب بموضوع تدرج فيه ألفاظه ومسمياته .

الفرق الثالث : من حيث الفائدة المرجوة ؛ فالمعاجم العامة يرجع إليها الباحث عندما يعرف الألفاظ ، ويجهل المعنى ، أما المعاجم الخاصة فهي عكسها تماماً ،

يلجأ إليها الباحث عندما يعرف المعنى ، ويجهل الألفاظ التي تعبر عما يدور في ذهنه ؛ فالمعنى حاضر في ذهنه ، ولكن اللفظ غير حاضر.

الفرق الرابع: أن المعاجم العامة أكثر تداولاً وانتشاراً ، وهي موجهة لكل من يستعمل اللغة في أي مجال ؛ فهي أخصب مجالاً ، وأرقى فناً في حين أن المعاجم الخاصة تعد موجهة للخطيب ، والشاعر ، والناثر ؛ لأنها تساعد على اختيار الألفاظ التي تتناسب معه ، فالمعاجم العامة تشمل كل ألفاظ اللغة ، في حين أن المعاجم الخاصة - رغم ضخامة المادة اللغوية التي تحتويها - لا تشمل على كل المفردات ؛ لذلك فالفرق بينهما فرق في الكم ، وليس في النوع.

المعاجم الخاصة جمعت بعض المفردات لغرض خاص يختلف من مؤلف لآخر ، وفقاً للغرض الذي ألف من أجله المعجم ، سواء في غريب القرآن ، أو الحديث ، أو غير ذلك - كما سنوضح بعد ذلك - في حين أن المعاجم العامة جمعت مفردات اللغة بطريقة حاضرة ، الهدف منها تكوين جميع مفردات اللغة بحسب ما وصل إليه علم المؤلف ، وترتيب هذه المفردات بحسب اللفظ ، لا بحسب المعنى ؛ لذلك فالمعاجم العامة هي أوسع وأشمل من المعاجم الخاصة ، كما أن المعاجم العامة نظراً لوجود منهج فيها يستطيع الباحث عندما يتعرف على منهج هذا المعجم أن يصل إلى بيان ومدلول اللفظ في يسر وسهولة ، دون عناء ومشقة.

في حين أن المعاجم الخاصة لا يستطيع أن يصل إليها الباحث إلى بيان ومدلول اللفظ نظراً لعدم وجود منهج في ترتيب الألفاظ ، وإذا أردت البحث في معاجم الموضوعات ؛ فإنه لا بد وأن يكون عارفاً بمدلول اللفظ ؛ حتى يستطيع أن يعرف الموضوع الذي يبحث عن هذا اللفظ فيه ، وغالباً الباحثون في مجال المعجم يرجعون إلى المعجم عندما يغيب المعنى عن ذهن الباحث أو السامع.

معاجم غريب القرآن (١)

عناصر الدرس

- العنصر الأول : بواكير المعاجم العربية، ونشأة علم الغريب ٦٩
- العنصر الثاني : مناهج التأليف في غريب القرآن الكريم ٧٩
- العنصر الثالث : (تفسير غريب القرآن) لابن قتيبة ٨١
- العنصر الرابع : تفسير غريب القرآن المسمى بـ(نزهة القلوب) ٩١
- للسجستاني

بواكير المعاجم العربية، ونشأة علم الغريب

المعاجم الخاصة :

نتحدث عن بداية التأليف المعجمي عند العرب ، والبحوث اللغوية التي تتعلق بالمعجم هي من أقدم البحوث اللغوية على الإطلاق كما أن بداية الدراسة المعجمية عند العرب كانت من أسبق الدراسات فيما يتصل بالبحث اللغوي ظهوراً إلى حيز الوجود، ورأينا - قبل ذلك - كيف كان حرص الصحابة { على فهم القرآن الكريم بما احتوى عليه من ألفاظ عربية ، أو بعض الألفاظ المعربة ، كما قيل : كان هو الأساس الذي أدى إلى نشأة هذه البحوث المعجمية في مراحلها الأولى ، ثم بعد ذلك أخذت الدراسات المعجمية طريق الاستقلال عن الدراسات القرآنية ، وبدأت التأليف في المعجمات ، وكان الأسبق في التأليف في هذه المعجمات هي المعاجم الخاصة.

والمعاجم الخاصة هي التي اختُصت بشرح وبيان نوع خاص من أنواع اللغة ، أو جانب من جوانبها ، يقوم اللغوي في هذه المعاجم الخاصة بجمع الألفاظ المتعلقة بموضوع واحد في كتاب مستقل برأسه ، ويشرحها شرحاً يزيل الغموض الذي فيها ، ثم بعد ذلك يستشهد على ذلك بالمأثور الوارد عن العرب ، وكانت هذه الكتب التي نطلق عليها المعاجم الخاصة تسمى بالرسائل اللغوية الصغيرة ذات الموضوع الواحد ؛ لأنها لم تقم على منهجية معجمية علمية فيما يتصل بترتيب الألفاظ التي جمعتها في بداية أمرها.

على سبيل المثال كتاب (خلق الإنسان) للأصمعي يصف الأصمعي فيه حالة الإنسان يصفه عند الحمل ، ثم بعد ذلك يصف أحوال تقلب الإنسان منذ ولادته

إلى أن يصير كهلاً ، ثم بعد ذلك يبين أعضاء الإنسان المختلفة في الترتيب بادئاً بالرأس ؛ حتى القدم مستشهدا على ذلك كله بالشعر على كثير من الكلمات التي يذكرها.

هذه الرسائل اللغوية ، التي نطلق عليها المعاجم الخاصة تعد هي البنية الأولى في بناء عمل المعاجم ، وخاصة المعاجم ذات الموضوع الواحد ، أو الموضوعات المتعددة. إذن هذه الرسائل تعد تمهيدا لظهور المعجم الشامل بمعناه الصحيح - كما سبق أن عرفنا.

إن فكرة ظهور هذه الرسائل يدل على مدى إدراك علماء العربية لبعض وظائف اللغة في المجتمع ، وظلت هذه الرسائل تمثل عنصراً رئيسياً في دراسة الألفاظ العربية من الناحية الدلالية إلى أن ظهرت المعاجم العامة في حركة التأليف ، أو التطور الموجود ، وعلى ذلك وجدنا أصحاب المعاجم العامة يعتمدون في جمع مادتهم المعجمية على هذه الرسائل الخاصة ذات الموضوع الواحد ؛ فأخذوا من هذه الرسائل ، ودونوا في معجماتهم ، والسبب الذي جعل المتأخرين يعتمدون عليها أن أصحاب هذه الرسائل ، أو المعاجم الخاصة شافهوا العرب الفصحاء ، واختلطوا بهم ، وأخذوا من أفواههم فدونوا العربية صحيحة كما نطقها أصحابها سليمة من كل عيب أو لحن.

كذلك كانت هذه الرسائل مصدراً أساسياً عند أصحاب المعاجم المتأخرة ، وكما ذكرنا من قبل بأن أصحاب هذه الرسائل تركوا ديارهم وأوطانهم ، ونزلوا إلى مواطن البدو ، وعاشوا معهم ، واستقروا معهم ؛ لكي يأخذوا اللغة سليمة من منابعها الأصلية.

كان الأعراب أهم مصدر لمعرفة الخصائص اللغوية للهجات ؛ لأنهم يميزون بين الفصيح وغيره ، ويعرفون الدلالات الدقيقة للألفاظ ، وتقديم الشواهد المؤيدة لضبط أو اشتقاق ، أو صحة الاستعمال.

وعلى ذلك فقد ظهر جمع اللغة في القرن الثاني الهجري على يد مجموعة من العلماء رحلوا إلى البادية ، وسمعوا من الأعراب الفصحاء وشافهوهم ، وصنفوا ذلك في مجموعة الرسائل الخاصة ذات الموضوع الواحد ، ومن هؤلاء الذين ذهبوا إلى البادية أبو عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد والأصمعي والنضر بن شميل وأبو زيد الأنصاري وغيرهم.

لذلك فإن اللغويين في القرن الثاني للهجرة قد صرفوا همهم إلى جمع الصيغ ، والدلالات الفصيحة ، أو القريبة من الفصاحة - كما ذكر أحد الباحثين - العمل اللغوي الميداني الذي قام به هؤلاء العلماء الأول لم يكن هادفاً إلى دراسة التنوع اللغوي ، والتغير في الجزيرة العربية ، أو في البيئات اللغوية ، بل اقتصر هذا العمل على ما اتفقوا على القول بأنه فصيح.

ظل اللغويون - في القرون التالية - يقصرون عملهم على المادة اللغوية التي اعترف بها علماء القرن الثاني ، وأكدوا فصاحتها.

لم يكن التأليف المعجمي في هذا الغرض مقصوراً على الرسائل اللغوية التي تدرس موضوعاً واحداً ، والتي نسميها بالمعاجم الخاصة ، وإنما تنوعت هذه المعاجم الخاصة حسب الموضوعات التي اختصت بدراستها فنتجت عن ذلك ألوان متعددة من المعاجم الخاصة ، كل نوع منها له غط خاص على حسب اللون الذي نقوم بدراسته ؛ لأن المعاجم الخاصة تعددت ، وتنوعت إلى أنواع - كما سنوضح ذلك.

أنواع المعاجم الخاصة:

أهم ما يميز هذا النوع من المعاجم أن المعاجم الخاصة لا تضم كل مفردات اللغة، وإنما يشتمل فقط بعض هذه المفردات التي لا تختلف فيما بينها، وفقاً للغرض الذي ألف من أجله المعجم الخاص.

وتنقسم إلى الأنواع التالية:

١. معاجم غريب القرآن.
٢. معاجم غريب الحديث.
٣. معاجم الفقه.
٤. معاجم رسائل الموضوعات الخاصة، وهي التي تهتم بجمع المفردات الخاصة بموضوع واحد، سواء اتصل هذه الموضوعات بالإنسان، أو الحيوان، أو النبات، أو غير ذلك.
٥. معاجم الظواهر اللغوية، وهي تلك الكتب التي تهتم بظاهرة لغوية محددة كالإبدال، والأضداد، والمعرب، والترادف، والمشتراك إلى غير ذلك.
٦. من أنواع المعاجم الخاصة معاجم المعاني، أو الموضوعات المتعددة، وهي التي تجمع شتى المعاني، والموضوعات في كتاب واحد فترتب على حسب المعاني، ويطلق عليها المعاجم المبوبة، مثل فقه اللغة للثعالبي، والمخصص لابن سيده، وغيرهما من هذه المعاجم.

نضيف إلى هذا العنصر، أو هذا النوع السادس: أن معاجم المعاني يرى بعض الباحثين أن هذا النوع من المؤلفات، وهو معاجم المعاني يعتبر قسماً آخر، أو شقاً آخر للمعاجم العامة التي شملت كل ألفاظ اللغة أو ما صح منها عند مؤلف

المعجم، وأن الفرق بين معجم المعاني، والمعاجم العامة فرق يتعلق بترتيب المادة اللغوية فقط.

أحد الباحثين يرى أن المعاجم العامة، وأيضاً المعاجم الخاصة، وهي معاجم المعاني تجمع ألفاظ اللغة مثلها في ذلك مثل المعاجم العامة، ولكن هل هذا صحيح؟

الذي نراه -من وجهة نظرنا- هو أن هناك فرقاً بين المعاجم العامة والمعاجم الخاصة، أو بين المعاجم العامة ومعاجم المعاني؛ لأن المعاجم العامة تشمل كل مفردات اللغة؛ ولذلك سميت عامة في حين أن هذه المعاجم الخاصة، وهي معاجم المعاني -على الرغم من ضخامة المادة اللغوية في بعض المعاجم- إلا أن هذه المعاجم لا تجمع كل ألفاظ اللغة كما جمعتها المعاجم العامة؛ هذا هو الفرق فيما يتصل بهذه النقطة.

٧. النوع السابع من المعاجم الخاصة: معاجم المصطلحات، وهي التي تعنى بشرح وبيان مفهوم المصطلح، وبيان مدلوله أيضاً، مثل معجم (التعريفات) للجرجاني، وكذلك معجم (كشاف اصطلاحات الفنون) للتهاوني، هذا النوع من المعاجم الخاصة ظهر متأخراً، ولم يظهر مبكراً مع بقية المعاجم الأخرى؛ لأن معاجم المصطلحات لم تظهر إلا بعد استقرار العلوم، فالمصطلحات لم تكن في البداية موجودة عند القبائل، ولم يكونوا في حاجة إلى بيان المصطلحات التي اعتمد عليها اللغويون، وإنما نظراً لأن اللغة كانت هي لغتهم الأصلية التي يتحدثون بها في المجتمع، وفي داخل الأسرة، وفي القبيلة، وفي غير ذلك كانت هي اللغة الفصحى؛ فليسوا في حاجة إلى بيان هذه المصطلحات.

٨. من أنواع المعاجم الخاصة معاجم الأبنية الصافية، ومعاجم الأبنية هي تلك المعاجم التي تناولت الكلمات فيما يتصل بإطار الوزن الصرفي، هناك كتب مثلاً اهتمت ببيان صيغ الأفعال، وبعض الكتب الأخرى اهتمت ببيان صيغ الأسماء، وهكذا، وكذلك الكتب الخاصة بالمقصود والممدود، والمذكر والمؤنث، والهمز، والإفراد والتثنية والجمع، إلى آخر هذه الكتب.

٩. وهو النوع الأخير من أنواع المعاجم الخاصة، وهي معاجم التصويب اللغوي؛ لحن العامة.

هذه المعاجم الخاصة بالتصويب اللغوي كان الهدف منها تعليم الفصحى، والابتعاد عن التأثيرات العامية في الاستخدام اللغوي؛ لأن اللغويين اعتبروا اللهجات صوراً فاسدة من الاستخدام اللغوي؛ ف سجلوا بعض الظواهر اللّهجية ليوضحوا خطأ هذه الظواهر في النطق.

هذه هي أنواع المعاجم الخاصة التي ذكرتها.

نتحدث بعد ذلك عن بعض هذه الأنواع، وهو معاجم غريب القرآن ومعاجم غريب الحديث، ومعاجم الموضوعات.

معاجم غريب القرآن:

قبل أن نتحدث عن مراحل التأليف في غريب القرآن نوضح أولاً معنى كلمة غريب، وبيان أصلها في اللغة، وماذا أراد العلماء بكلمة غريب.

أولاً: معنى كلمة غريب، كلمة غريب قال الخليل بن أحمد عنها: الغريب: الغامض من الكلام، يقال: غربت الكلمة غرابة، وصاحبه مغرب، وذكر أيضاً في المصباح المنير: وكلام غريب، أي: معناه بعيد من الفهم.

وذكر أيضاً الإمام الخطابي في كتابه (غريب الحديث) فقال: الغريب من الكلام، إنما هو الغامض البعيد من الفهم كالغريب من الناس، إنما هو البعيد عن الوطن، المنقطع عن الأهل، ومن ذلك قولك للرجل إذا نحته وأقصيته: اغرب عني أي: ابعد عني، والغريب من الكلام يقال به على وجهين: أحدهما: أن يراد به أنه بعيد المعنى أي غامض، لا يتناوله الفهم إلا عن بعد ومعاناة وفكر. والوجه الآخر: أن يراد به من بعدت به الدار، ونأى به المحل.

ابن الأثير ذكر أيضاً أن المقصود بالغريب معرفة الكلمة الغريبة لغة وإعراباً ومعنى، إلى آخره.

إذن نخلص من ذلك إلى أن الغريب ليس معناه الألفاظ الدخيلة إلى اللغة، وإنما المراد بالغريب عند علماء الغريب هو تفسير الألفاظ الغامضة البعيدة من الفهم، وبيان معرفة السبب في قرابتها ربما يكون هذا السبب راجعاً إلى قلة استعمالها، ومعرفة هذه الألفاظ، وضبطها، وتأليف حروفها، وتفسيرها بما هو مألوف، ومتداول في الاستعمال اللغوي.

نشأة علم الغريب:

لم يجد الصحابة في عهد رسول الله ﷺ صعوبة في فهم بعض ألفاظ القرآن الكريم، أو بعض الألفاظ في الحديث النبوي الشريف إلا نادراً؛ لأن لغتهم العربية هي التي نزل بها القرآن الكريم، وإذا التبس عليهم بعض الألفاظ سألوا النبي ﷺ عن معاني هذه الألفاظ التي غاب معناها؛ فكان صلوات الله وسلامه عليه يوضحها، ويشرحها لهم، ويبين لهم المراد من هذه الكلمة فيزيح الغموض عن هذا اللفظ بما يشرحه، وبما يوضحه.

ولذلك مما يدل على أن هناك بعض الألفاظ كان يغيب معناها على بعض الصحابة في عهد رسول الله ﷺ ما روي عن ابن مسعود < في (الصحيحين): أنه لما نزل قول الله - تبارك وتعالى - : ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢] هنا شق ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ وقالوا له : ((يا رسول الله أينما لم يظلم نفسه؟ فقال ﷺ: ليس هو كما تظنون، إنما هو كما قال لقمان الحكيم لابنه: يا بني لا تشرك بالله إن الشرك لظلم عظيم)).

وهكذا بدأ التأليف في غريب القرآن عند المسلمين الأوائل ، وذلك بتفسير بعض الألفاظ التي غاب معناها عنهم ، وإزاحة الغموض عنها.

وأيضاً يوضح ذلك ما روي عن ابن عباس < من ألفاظ غريبة في القرآن الكريم ، وما نسب إلى ابن عباس يعد هو أقدم ما وصل إلينا ، أو أقدم ما ألف في غريب القرآن.

وابن عباس رتب هذه الألفاظ التي قام بشرحها في القرآن الكريم رتبها ترتيباً كترتيب السور في المصحف الشريف ، وكان شرح ابن عباس لهذه الألفاظ يعد شرحاً موجزاً ؛ فكان يفسر الكلمة ، ويأتي لها بما يصادفها من كلام العرب ، وأغلب تفسيره أنه كان يفسر اللفظ بلفظ مفرد مضارع ، ومن أراد المزيد من ذلك ؛ فعليه أن يرجع إلى كتاب (الإتقان) للسيوطي ، ويقرأ ما ذكره السيوطي في مقولة نافع بن الأزرق حينما كان يسأل ابن عباس عن بعض الألفاظ في القرآن الكريم فكان ابن عباس يقوم بشرح هذه الألفاظ ، ويأتي على كل لفظ بشاهد مما قالته العرب.

توالى - بعد ذلك - التصنيف في غريب القرآن على مر العصور ، وكما ذكر السيوطي أن هناك خلقاً كثيراً اشتغلوا بالتصنيف ، وهؤلاء كثيرون ، منهم أبان بن

تغلب بن رباح أبو سعيد البكري المتوفى سنة ١٤١ هجرية، ومالك بن أنس المتوفى سنة ١٧٩ هجرية، وأبو فيد مؤرج السدوسي المتوفى سنة ٢١٠ هـ والقاسم بن سلام المتوفى ٢٢٤ هـ، وابن قتيبة المتوفى سنة ٢٦٦، وابن دريد اللغوي الذي توفي سنة ٣٢١، ومحمد بن عزيز السجستاني المتوفى سنة ٣٣٠ هـ وغير هؤلاء الكثير والكثير.

نريد - بعد ذلك - أن ننتقل إلى عنصر آخر في غريب القرآن، ونطرح فيه سؤالاً: هل هذه الكتب التي ألفت في غريب القرآن كانت تحمل اسم معجم غريب القرآن، أم لا؟ الحقيقة أن هذه العناوين، هذه الكتب لم تحمل في عناوينها كلمة: معجم غريب القرآن، أو بالأخص كلمة غريب، على سبيل المثال كتاب (معاني القرآن) للفراء، وكتاب (معاني القرآن) للأخفش، وكتاب (معاني القرآن) للكسائي، وكتاب (مجاز القرآن) لأبي عبيدة.

هذه الكتب تعد كلها في غريب القرآن الكريم، ولكنها لم تحمل عناوينها اسم غريب القرآن، أو معجم غريب القرآن؛ لأن هذه الكتب المعنى القائم عندهم، أو عند أصحابها يعرف بأنهم يقومون بتوضيح الألفاظ الغريبة.

إذن الذي نريد أن نوضحه، سواء أن الكتاب يحمل عنوان: معجم غريب القرآن، أو لا يحمل هذا العنوان، وإنما حمل عنواناً آخر، مثل مجاز القرآن، معاني القرآن، غريب القرآن، الذي نريد أن نوضحه أن هذه المصطلحات الثلاث غريب ومجاز، ومعانيها كلها ألفاظ مترادفة، أو كالمترادفة عند علماء اللغة المتقدمين؛ فهذه العناوين الثلاث تحمل بين طياتها شرحاً للكلمة الغريبة في القرآن الكريم، والاستدلال على توضيح معانيه.

وهكذا استمر التأليف في غريب القرآن من القرن الثاني، أو منذ عصر عبد الله بن عباس؛ حتى العصر الحديث الذي نحن فيه الآن.

ومن هذه الكتب التي تتصل ببيان غريب القرآن في العصر الحديث ما قدمه فضيلة الشيخ مصطفى الحديدي الطير، والشيخ حسنين محمد مخلوف في كتابه (كلمات القرآن)، وكذلك ما فعله الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي صاحب معجم (غريب القرآن) مستخرجاً من صحيح البخاري، وغيره.

بعد ذلك نريد أن نوضح ما هو السبب الذي أدى إلى كثرة التأليف في غريب القرآن؟ السبب الذي أدى إلى ظهور الغريب، وبداية التأليف، وكثرته بعد ذلك هو - كما أشرنا إليه قبل ذلك - كثرة الفتوحات، وزيادة اختلاط العرب بغير جنسهم من الأعاجم.

هنا امتزجت الألسنة، ونشأ بينهم الأولاد فتعلموا من اللسان العربي ما لا بد لهم في الخطاب، وتركوا ما عداه؛ فلما زاد عدد الأعاجم، واللسان العربي اختلط بألسنتهم، وغابت معاني بعض الألفاظ في القرآن الكريم على بعض العرب أنفسهم هنا ألهم الله ﷻ جماعة من أهل المعارف أن يصرفوا إلى هذا الشأن طرفاً من عنايتهم.

وهكذا بدأ التأليف في غريب القرآن منذ المسلمين الأوائل، وكما ذكرت أن تفسير ما نسب إلى عبد الله بن عباس هو من أقدم ما وصل إلينا في هذا الشأن.

نريد أن نوضح نقطة: الغريب في القرآن الكريم، أو في الحديث النبوي الشريف يختلف من عصر إلى عصر؛ ولذلك وجدنا العلماء في بداية التأليف المعجمي في غريب القرآن كانت الألفاظ قليلة محدودة؛ لأن اللغة كانت سليمة، لكن بعد ذلك مع مرور الزمن، ومع كثرة الاختلاط والازدواج، وجدنا العلماء - بعد ذلك - زادت عندهم المفردات في غريب القرآن الكريم، فاستحدثت ألفاظ غاب معناها عن المعاصرين في عصور هؤلاء المتأخرين؛ فزاد عدد ألفاظ الغريب عند هؤلاء المتأخرين.

وهكذا وجدنا المادة المعجمية تكثر بعد ذلك، ومع تقادم الزمن؛ لأن الألفاظ تزيد، ويغيب معناها عند كثير من الناس، وهذا إن دل على شيء يدل على مدى انحلال السليقة اللغوية فترة بعد فترة.

مناهج التأليف في غريب القرآن الكريم

العلماء الذين قاموا بالتأليف في غريب القرآن سلكوا مناهج متعددة في تصنيف الألفاظ التي أرادوا الكشف عن معانيها، وإزالة الغموض الذي يحيط بها. هذه المناهج تمثل خمسة مناهج:

المنهج الأول:

ترتيب الألفاظ وفقاً لترتيب السور في المصحف، وهذا هو المنهج الأول، والذي سار على هذا الترتيب الإمام زيد بن علي الذي توفي سنة ١٢٢ هجرية، والتزم في كتابه ترتيب السور مع التجاوز أحياناً في ترتيب الآيات التي تشتمل على اللفظ المفسر. ومن سار على هذا الترتيب أبو عبيدة معمر بن المثنى في كتابه (مجاز القرآن) وكذلك اليزيدي في كتابه (غريب القرآن وتفسيره) وابن قتيبة، ومكي بن أبي طالب، والتركمانى، وكذلك غير هؤلاء من العلماء الذين ساروا على هذا المنهج.

المنهج الثاني:

هو ترتيب الألفاظ وفقاً للحرف الأول للكلمة، مع عدم تجريدها من حروف السوابق - على سبيل المثال - نوضح هذا المنهج قليلاً، ثم نأتي بعد ذلك إلى توضيحه كاملاً عندما نتحدث عن بعض الكتب التي سارت على منهجه.

على سبيل المثال - كلمة يضرب فيها حرف زائد، وهو الياء ياء المضارعة لو نظرنا إلى أصل الكلمة لوجدنا أن الأصل الضاد، والراء، والباء، لكن هذا المنهج لم يجرد هذا الحرف الزائد من الكلمة، وإنما كان يرتب على حسب الحرف الأول من الكلمة، سواء كان هذا الحرف أصليا أم زائداً؛ فكان يعتبره أصلاً من أصول الكلام وهكذا.

من سار على هذا الترتيب ابن عزيز السجستاني، وتبعه أيضاً المالقي في كتابه (اللؤلؤ والمرجان).

المنهج الثالث :

وهو ترتيب الألفاظ وفقاً للحرف الأول؛ فالثاني مع الاعتماد على الحروف الأصلية فقط، والذي سار على هذا الترتيب الراغب الأصفهاني في كتابه (ترتيب ألفاظ القرآن) ثم تبعه بعد ذلك السمين الحلبي في كتابه (عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ)، وغيرهما.

المنهج الرابع :

ترتيب الألفاظ وفقاً للحرف الأول فالأخير مع عدم مراعاة الحشو والذي سار على هذا الترتيب أبو حيان الأندلسي الذي توفي سنة ٧٤٥ هجرية في كتابه (تحفة الغريب بما في القرآن من الغريب) معتبرا الحرف الأول والثالث وعد ما بين الأول والثالث حشوا عنده؛ فهو في هذه الحالة قد أخذ هذا المنهج من منهج الجوهري، أو أخذ بعض الشيء من منهج الجوهري في مدرسة القافية.

علاج أبي حيان الأندلسي للألفاظ كان في غاية الاختصار كما سنتحدث عنه، بعد ذلك إذا سمح لنا الوقت.

المنهج الخامس :

وهو ترتيب الألفاظ وفقاً للحرف الأخير مع تجريد الكلمة من الزوائد ؛ سار على هذا الترتيب فخر الدين الطليحي في كتابه (تفسير غريب القرآن) الذي أراد فيه ترتيب كتاب ابن عزيز ، وهو (نزهة القلوب وفرحة المكروب) على طريقة الجوهري في صحاحه ؛ فقسم كتابه إلى أبواب : الباب الأول : ما آخره ألف أو همزة ، وهو أنواع : النوع الأول : ما أوله همزة يبدأ في تفسير الكلمات المبدوءة بالهمزة مع مراعاة أن آخرها ألف ، أو همزة ، مع مراعاة الحرف التالي ، أو الحشو إلى آخره ، وهكذا. إذن هذه هي المناهج الخمس التي سار عليها علماء الغريب في القرآن الكريم في تأليف كتبهم ، واعتبروا هذه المناهج لا زيادة عليها فيما ألف في غريب القرآن ؛ فهذه المناهج الخمس كل الكتب التي ألفت في غريب القرآن لا يخلو واحد من هذه الكتب من أنه قد اختار منهجاً لنفسه ، وسار عليه في كتابه طبعاً هذه المناهج تختلف ، أو بينها اختلاف - كما سنوضح بعد ذلك.

فكل منهج له عيوبه ، وله مميزاته التي تميزه وتفضله عن غيره من المناهج الأخرى ، فعملية اختيار المنهج في التأليف هذا راجع إلى المؤلف نفسه في أنه هو الذي يختار لنفسه المنهج الذي يسير وفقاً له في كتابه.

(تفسير غريب القرآن) لابن قتيبة

تحدثنا عن مناهج الباحثين في غريب القرآن وبيننا المناهج التي سلكوها في ترتيب الألفاظ في معاجمهم وكتبهم في هذا النوع ، وسنحاول أن نلقي الضوء على بعض هذه المؤلفات في غريب القرآن لتتعرف على أهميتها من حيث مكونات المعجم ، ومنهجه في الترتيب والشرح ، ثم بعد ذلك نحاول أن نذكر أهم المآخذ التي توجه إلى ما نقوم بدراسته في هذا المجال.

أولاً: (تفسير غريب القرآن) لابن قتيبة:

مؤلفه:

هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، أحد العلماء والأدباء والحفاظ الأذكياء، كان إماماً في اللغة والأدب والأخبار وأيام العرب، ولد في الكوفة سنة ثلاث عشرة ومائتين، وتوفي سنة ست وسبعين، أو قيل: سنة ست وستين ومائتين من الهجرة.

ومن أراد المزيد في ترجمة ابن قتيبة فعليه أن يرجع إلى (عيون الأخبار) لابن قتيبة ص ١٢ وما يليها، و(بغية الوعاة) جزء ٢ ص ٦٣.

اسم الكتاب:

لم يذكر ابن قتيبة في صدر كتابه اسماً يوضح فيه أنه سمي الكتاب به، فكل كتب التراجم أجمعت على أن لابن قتيبة كتاباً يسمى (غريب القرآن) مما ذكر ذلك من أصحاب التراجم: ابن خلكان في (وفياته)، والداودي في (طبقات المفسرين) والسيوطي في (البغية)، وابن كثير في (تاريخه)، وابن الأنباري في (نزهة الألباب) والقفطي في (إنباه الرواة) وغيرهم.

هذا الكتاب وهو (غريب القرآن) لابن قتيبة طبعته دار الكتب العربية التي تسمى مطبعة عيسى الحلبي في القاهرة سنة ١٩٥٨ ميلادية، وقام بتحقيقه العلامة الأستاذ السيد أحمد صادق، وقد حقق الكتاب بعنوان (تفسير غريب القرآن) ولعل هذه التسمية التي كتبها المحقق عنواناً لهذا الكتاب هي أولى وأحق بهذا الكتاب؛ لأن المحقق قد أخذ هذه التسمية من قول ابن قتيبة في مقدمة الكتاب حين قال: ثم نبتدئ في تفسير غريب القرآن.

موضوع الكتاب :

المؤلف في مقدمته وضح ذلك عندما قال في مقدمته : نفتح كتابنا هذا بذكر أسمائه الحسنی وصفاته العلا ، فنخبر بتأويلهما واشتقاقهما ، ونبتع ذلك ألفاظاً كثر ترددها في الكتاب ، لم نر بعد السور أولى من بعض ، ثم نبتدئ في تفسير غريب القرآن دون تأويل مشكله ؛ إذ كنا قد أفردنا للمشكل كتاباً جامعاً كافياً ، إذن معنى ذلك أن لابن قتيبة كتاباً آخر يسمى (مشكل إعراب القرآن الكريم) غير كتاب (غريب القرآن) إذن كتاب (تفسير غريب القرآن) لابن قتيبة ينقسم بناءً على ما ذكره المؤلف في هذه المقدمة إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : في اشتقاق أسماء الله وصفاته وإظهار معانيها ، تكلم في هذا القسم عن الرحمن ، الرحيم ، وعن السلام ، والقيوم ، والقدوس ، والمهيمن ، إلى آخر هذه الأسماء التي ذكرها والصفات ، هذا القسم الأول أخذ في الكتاب من ص ٦ إلى ص ٢٠ .

القسم الثاني : وهو باب "تأويل حروف كثرت في القرآن" ما هي هذه الحروف؟ هي ألفاظ شائعة ترددت في القرآن الكريم في أكثر من موقف مثل الجن ، الإنس ، الثقلان ، الملائكة ، إبليس ، الشيطان وهكذا ، القسم الثاني أخذ حيزاً في الكتاب من ص ٢٠ إلى ص ٣٧ .

أما القسم الثالث الخاص بالغريب في القرآن الكريم : يبدأ من ص ٣٨ إلى نهاية الكتاب ، وبدأه بفاتحة الكتاب ، ثم انتهى بسورة "الناس" هذا موضوع الكتاب .

مصادر الكتاب :

ابن قتيبة وضح في مقدمة الكتاب المصادر التي اعتمد عليها عند تأليف كتابه ، ولكنه لم يصرح بأسماء هذه الكتب التي سُميت بها ، ذكر في مقدمة الكتاب ما

نصه : وكتابنا هذا مستنبط من كتب المفسرين ، وكتب أصحاب اللغة العالمين ، لم نخرج فيه عن مذاهبهم ، ولا تكلفنا في شيء منه بآرائنا غير معانيهم ، بعد اختيارنا في الحرف أولى الأقاويل في اللغة ، وأشبهها بقصة الآية ، ونبذنا منكر التأويل ، ومنحول التفسير. هذا الكلام ذكره المؤلف في مقدمة الكتاب في ص ٤.

الذي نستنتجه من هذا النص أن ابن قتيبة اعتمد على الرأي المشهور عند المفسرين وعند اللغويين ؛ لأن المصادر التي اعتمد عليها كما نص عليها في مقدمته كتب المفسرين ، وكتب اللغويين ، وأخذ من كتب المفسرين وكتب اللغويين المشهور عندهم ، وهذا يتمشى مع مذهب أهل السنة ؛ لأن ابن قتيبة ينتمي إلى مذهبهم ؛ لأنه كان خطيباً لأهل السنة.

منهج ابن قتيبة في الكتاب :

منهج ابن قتيبة في الكتاب نأخذه مما ذكره المؤلف في مقدمة الكتاب ، نقرأ النص ، ثم بعد ذلك نطبق هذا النص على ما ورد في الكتاب ، أشار ابن قتيبة في مقدمة الكتاب إلى منهجه ، فقال :

وغرضنا الذي امتثلناه في كتابنا هذا أن نختصر ونكمل ، وأن نوضح ونجمل ، وألا نستشهد على اللفظ المتبدل ، ولا نكثر الدلالة على الحرف المستعمل ، وألا نحشو كتابنا بالنحو ، وبالحديث ، والأسانيد ، فإننا لو فعلنا ذلك في نقل الحديث لاحتجنا إلى أن نأتي بتفسير السلف -رحمة الله عليهم- بعينه ، ولو أتينا بتلك الألفاظ كان كتابنا كسائر الكتب التي ألفها نقلة الحديث ؛ أي : السند فذلك يؤدي إلى استطراد ؛ لأنه يذكر القول عن فلان عن فلان عن فلان حتى يصل إلى قائله الأول ، ولو تكلفنا بعداً اقتصاص اختلافهم وتبيين معانيهم وفتق جملهم

بألفاظنا، وموضع الاختيار من ذلك الاختلاف، وإقامة الدلائل عليه، والإخبار عن العلة فيه، لأسهنا في القول وأطلنا الكتاب وقطعنا منه طمع المتحفظ، وباعدناه من بغية المتأدب، وتكلفنا من نقل الحديث ما قد وقيناه وكُفينا. هذا الكلام ذكره في الصفحة رقم ٣ من تفسير غريب القرآن.

من خلال هذا النص الذي قرأناه يمكن أن نوضح أهم المحاور التي بنى عليها ابن قتيبة منهجه في الكتاب، ويمكن أن نوضح هذه العناصر التي بُني عليها المنهج في النقاط التالية:

١. ابن قتيبة قد قسم كتابه إلى ثلاثة أقسام كما ذكرنا: القسم الأول: في ذكر أسماء الله الحسنى وصفاته العلا، والقسم الثاني: في ذكر تأويل حروف كثر في الكتاب ترددها، والقسم الثالث: في تفسير الألفاظ الغريبة في القرآن الكريم.
٢. أن العلامة ابن قتيبة رتب الألفاظ في القسم الثالث الخاص بالألفاظ الغريبة في القرآن وفقاً لترتيب السور في المصحف، فبدأ بسورة "الحمد" وانتهى بسورة "الناس" كما أنه كان في بعض الأحيان في بعض السور يوضح المكي والمدني من السور.

٣. أن ابن قتيبة اهتم بشرح الألفاظ لغوياً، واستشهد لها في كثير من المواضع بالقرآن الكريم وقراءاته والحديث النبوي الشريف وكلام العرب شعراً ونثراً، ونذكر مثلاً على ذلك: كلمة "الصراط" معناها الطريق، واستشهد على ذلك بقول الله - تبارك وتعالى - : ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ﴾ [الأنعام: ١٥٣] وكذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنَّكَ لَتَهْدَى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢] فذكر اللفظ، واستشهد عليه بما ورد في القرآن الكريم؛ حتى يؤكد المعنى الذي شرح به اللفظ.

استشهد أيضاً بالقراءات القرآنية : وكان يوجه بعض القراءات القرآنية في قول الله -تبارك وتعالى- ﴿ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ [البقرة: ١٥٨] قال : "أن يتطوف" فأدغمت التاء في الطاء ، وكان المسلمون في صدر الإسلام يكرهون الطواف بينهما ؛ لصنمين كانا عليهما ، حتى أنزل الله هذا ، وقرأ بعضهم "أَلَّا يَطَّوَّفَ" وفي هذه القراءة وجهان ذكرهما ابن قتيبة : أحدهما : أن يجعل الطواف مرخصاً في تركه بينهما ، والوجه الآخر : أن يجعل "لا" مع "أن" كما قال : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾ [الأعراف: ١٢] كما استشهد أيضاً بالحديث النبوي ، إذن ذكرنا نموذجاً لاستشهاد بالآيات القرآنية ، وذكرنا نموذجاً لاستشهاد بالقراءات القرآنية.

نذكر بعد ذلك نموذجاً لاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ؛ ليوضح المعنى الذي ذهب إليه :

في قول الله -تبارك وتعالى- : ﴿ فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ ﴾ [البقرة: ٣٧] أي قبلها وأخذها ، كأن الله أوحى إليه أن يستغفره ويستقبله بكلام من عنده ففعل ذلك آدم ، فتاب عليه ، وفي الحديث : أن رسول الله ﷺ كان يتلقى الوحي من جبريل ، أي : يتقبله ويأخذه. وغير ذلك في صفحات الكتاب مما يدل على استشهاد بالحديث النبوي ؛ ليؤكد صحة ما ذهب إليه ، كما استشهد أيضاً بأقوال العرب شعراً ونثراً ، وهذا أيضاً موجود في الكتاب.

٤. اهتمامه بالضبط : اهتمامه بالضبط في بعض الألفاظ التي كان يشرحها سواء كان يتصل هذا الضبط بالحركات ، أو الضبط بالوزن الصرفي :

على سبيل المثال : قوله تعالى : ﴿ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ (١٣١) خَلِيدِينَ ﴾ [البقرة: ١٦٨] قال ابن قتيبة : أي لا تتبعوا سبيله وملكه ، وهي جمع خُطوة ، والخطوة ما بين القدمين ، بضم الخاء ، والخطوة على وزن فعلة ، وهي الفعلة الواحدة ، بفتح الخاء.

كذلك في قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦] أي فما تيسر من الهدى وأمكن، والهدي ما أُهدي إلى البيت، وأصله: هَدْيٌ مشدد، ولكنه خُفِّفَ، وقد قُرئ: "حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ" (البقرة: ١٩٦) بالتشديد، واحده: هَدْيٌ، ثم يخفف فيقال: هَدْيٌ.

٥. أن ابن قتيبة كان يصرح ببعض أسماء المفسرين واللغويين، ونسب أقوالهم في بعض المواضع إليهم:

على سبيل المثال: قوله تعالى: ﴿وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعْنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩] قال ابن مسعود: إذا تلاعن اثنان وكان أحدهما غير مستحق للعن رجعت اللعنة على المستحق لها، فإن لم يستحقها أحد منهما رجعت على اليوم، وقوله تعالى في موضع آخر: ﴿أَجْمَعِينَ﴾ [١٣١] خَلِيدِينَ فِيهَا [البقرة: ١٧٥] معناه كما قال، أي: ما أجرأهم، وحكى الفراء عن الكسائي أنه قال: أخبرني قاضي اليمن أنه اختصم إليه رجلان فحلف أحدهما على حق صاحبه، فقال له الآخر: ما أصبرك على الله، وغير ذلك مما نقل عن مجاهد، نقل عن أبي عبيدة، وغير ذلك من هؤلاء العلماء الذين صرّح بأسمائهم، وحينما يصرح المؤلف بذكر العالم الذي نقل عنه فهذا يؤكد أن هذا الرأي منسوب إليه.

٦. أن ابن قتيبة تعرض لبعض المسائل أو القضايا الصوتية في بعض المواضع: ومن ذلك في قوله تعالى: ﴿أَوْ يَكْتُمُهُمُ﴾ [آل عمران: ١٢٧] قال ابن قتيبة: قال أبو عبيدة: الكبت: الإهلاك، وقال غيره: هو أن يغيظهم ويحزنهم، ثم قال: وأهل النظر يرون أن التاء فيه منقلبة عن دال، أي: أصل الكبت الكبد، ثم قال: والتاء والدال متقاربان في المخرج، والعرب تدغم إحداهما في الأخرى، وتبدل إحداهما من الأخرى، كذلك كقولك: هَرَّتْ الثوب،

وهرده: إذا خرقه، كذلك: كبت العدو وكبده، ومثله كثير؛ لأن التاء والبدال متحذان في المخرج، ومتحذان في معظم الصفات ما عدا صفة واحدة، وهي أن التاء مهموسة، والبدال مجهورة.

٧. تعرض ابن قتيبة لبعض المسائل النحوية، ولكن دون إفاضة فيها، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥] و﴿الشَّهْرَ﴾ منصوب؛ لأنه ظرف، ولم يُنصب بإيقاع ﴿شَهِدَ﴾ عليه، كأنه قال: فمن شهد منكم في الشهر ولم يكن مسافراً فليصم؛ لأن الشهادة للشهر قد تكون للحاضر والمسافر.

٨. أن ابن قتيبة نسب بعض اللهجات التي ذكرها إلى أصحابها، وهذا الذي ذكره قليل جداً، مثل قوله تعالى: ﴿فَشَرَّدَ بِهِم﴾ [الأنفال: ٥٧] قال: معناه: سمع بهم، بلغة قريش، وفي قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَأْتِئِصِ الذِّبْنَ أَمْ نَوُا﴾ [الرعد: ٣١] أي: أفلم يعلم، ويقال: هي لغة للنخعي، وقوله تعالى: ﴿فَطَلَّتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥] قال: تندمون، مثل: تفكنون، وهي لغة لعكل.

٩. الأخير من محاور هذا المنهج: أن ابن قتيبة أشار إلى بعض الألفاظ المعربة، والذي أشار إليه قليل، مثلاً في قوله تعالى: ﴿وَزَنُوا بِالْقِسْطِ الْمُسْتَقِيمِ﴾ [الشعراء: ١٨٢] قال: معناه الميزان، يقال: هو بلسان الروم، وفي قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْنِ وَالزَّيْتُونِ﴾ [التين: ١] قال عنهما: جبلان بالشام يقال لهما: طور تين، وطور زيت، باللغة السريانية.

هذه هي محاور أو عناصر المنهج التي استطعنا أن نستخلصها مما ذكره ابن قتيبة في مقدمته، ومن خلال ما عرضناه من نماذج ونصوص من خلال الكتاب.

المآخذ التي أخذت على الكتاب:

وجهت إلى كتاب ابن قتيبة بعض المآخذ أهمها:

١. اعتبر بعض الباحثين أن (تفسير غريب القرآن) لابن قتيبة لا يدخل ضمن معاجم مفردات غريب القرآن الكريم ؛ لأنه لم يتخذ منهجاً معجمياً في ترتيب الألفاظ التي شرحها ، فهو خليط من منهجي كتب اللغة ، وكتب التفسير.
٢. عدم مراعاة المؤلف أي ترتيب في القسم الأول ، والقسم الثاني من الكتاب ؛ فقد ذكر في أولهما: الرحمن ، فالرحيم ، فالسلام ، فالقيوم ، والقيام ، والسبوح ، والقدوس ، إلى آخره ، لم يكن هناك ترتيب بين هذه الألفاظ في القسمين الأول ، والثاني ، وفي القسم الثاني ذكر الجن ، والإنس ، والثقلين ، والملائكة ، وإبليس ، والشيطان ، والأنفس ، والصور ، لم يلتزم في هذين القسمين ترتيباً معجمياً معيناً في ترتيبه لهذه الألفاظ في هذين البابين.
٣. عدم الإفاضة في التفصيلات النحوية والصرفية والدلالية ، وكانت إشارته إلى مثل هذه القضايا في غاية الإيجاز والاختصار.
٤. عدم نسبته بعض اللهجات التي صرح بها إلى أصحابها : حيث إن هناك ألفاظاً ذكر أن فيها لغة ، أي : لهجة ، طالما أنه صرح أنه ورد في هذا اللفظ مثلاً لغة أو لهجة ، كان عليه أن ينسب هذه اللهجة إلى أصحابها ، وهؤلاء القدماء عندما ينسبون كل ما ورد فيه لهجة إلى أصحابها ، فإن هذا يوفر علينا الكثير ، ونعرفنا بحقيقة من نطق بهذه اللهجة ، في قوله تعالى مثلاً : ﴿وَلَا تَعْتَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠] قال : من عَثِيَ ، ويقال أيضاً : من عَثَا ، وفيه لغة أخرى : عاث يعيث ، وهو أشد الفساد. إذن طالما أنه قال : وفيه لغة أخرى ، كان عليه أن يوضح لنا هذه اللغة التي ذكرها ، ويبين لنا من هم أصحاب هذه اللغة.

وفي قوله تعالى: ﴿وَفُومَهَا وَعَدْسَهَا وَبَصِلَهَا﴾ [البقرة: ٦١] كلمة الفوم فيها أقاويل، يقال: هو أشد الفساد، وقال الفراء: هي لغة قديمة يقول أهلها: فوموا، أي: اختبزوا، ويقال: هو الثوم، والعرب تبدل الثاء بالفاء فيقولون: جدث، وجدف، فالثاء والفاء بينهما تقارب: الثاء من طرف اللسان مع أطراف الأسنان العليا، أما الفاء فهي من باطن الشفة السفلى مع أطراف الثنايا العليا، جدف، وجدث، نُسبت في بعض الكتب إلى أصحابها، فجُدث نُسبت إلى أهل الحجاز، وجدف بالفاء نُسبت في بعض الكتب إلى بني تميم.

٥. عدم نسبة الآراء إلى أصحابها في كثير من المواضع: ونادراً ما كان يصرح بذلك وينسبها إلى أصحابها، وكذلك إهماله نسبة الأبيات الشعرية إلى قائلها في بعض المواضع، وفي أغلب المواضع نسب الشعر إلى قائله.

٦. عدم الإشارة إلى كل الألفاظ التي قال عنها بأنها معرفة، ولكنه أشار في بعضها إلى أنها معربة، أما باقي الألفاظ فلم ينص على أنها معربة من لغة كذا.

في قوله تعالى: ﴿حَصْبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨] كلمة ﴿حَصْبُ﴾ قيل عنها: ما ألقى فيها، وأصله من أصل الحصب جاء من الحصبا، وهي لغة الحصب.

لو انتقلنا إلى كتاب آخر في الغريب، لوجدنا أن ابن التركماني في كتابه قال عنها: الحصب بالحشية معناها: الخطب بالعربي، وقال العريزي: إن قصدت أنه في اللغتين واحد وأنه حبشي الأصل فتكلمت به العرب فمتوجه، وإلا فليس في القرآن غير العرب.

إذن هذه هي أهم المآخذ التي استنتجناها واستخلصناها على ما ذكرناه في منهج ابن قتيبة، في كتابه (غريب القرآن) هذه المآخذ لا تقلل من قيمة الكتاب العلمية،

فقد اعتمد عليه العلماء في مؤلفاتهم وأخذوا واستفادوا منه، ومن هؤلاء أبو حيان الأندلسي في كتابه (تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب) وابن التركمان في كتابه (بهجة الأريب) وغيرهما، فكتاب ابن قتيبة يعد مصدراً لكل الباحثين في غريب القرآن الذين أتوا بعد ابن قتيبة، بهذا نكون قد أعطينا فكرياً موجزاً عن منهج كتاب ابن قتيبة في تفسير غريب القرآن، وهو كما ذكرت في البداية من الكتب التي رتب ألفاظ غريب القرآن على حسب ترتيب السور في المصحف.

تفسير غريب القرآن المسمى بـ (نزهة القلوب) للسجستاني

هذا الكتاب لمؤلفه ابن عزيز السجستاني يمثل منهجاً من المناهج التي أكملناها قبل ذلك، فنحن نتكلم عن كتاب واحد من كتب هذه المناهج بحيث يستطيع الباحث في مجال غريب القرآن الكريم أن يكون قد ألم بكل المناهج التي اتبعها العلماء في التأليف فيما يتصل بغريب القرآن الكريم.

تفسير غريب القرآن للسجستاني :

المؤلف :

هو أبو بكر محمد بن عزيز السجستاني العزيري، والعزيري بزاين معجمتين، كان السجستاني أديباً فاضلاً متواضعاً أخذ عن أبي بكر بن الأنباري، وصنف غريب القرآن المشهور فجوده، وكتب التراجم ذكرت أنه صنف هذا الكتاب في خمس عشرة سنة، وكان يقرأه على شيخه ابن الأنباري، ويصلح فيه مواضع، كما ذكر عنه ابن حسنون وغيره، والسجستاني توفي سنة ثلاثين وثلاثمائة من الهجرة، من أراد المزيد في ترجمة السجستاني فعليه أن يرجع إلى (بغية الوعاة) في الجزء الأول صفحة ١٧١ و١٧٢.

اسم الكتاب :

المؤلف في افتتاحية الكتاب ذكر بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسوله قال : وبعد ، فقال فهذا تفسير غريب القرآن ، وقد طُبِعَ هذا الكتاب واعتنى به الأستاذ مصطفى عناني في سنة ١٩٣٦ بعنوان (نزهة القلوب) ثم طُبِعَ مرة ثانية في مطبعة صبيح عام ٣٦ أيضاً بعنوان (تفسير غريب القرآن المسمى بنزهة القلوب) وهذه الطبعة الثانية هي التي رجعت إليها.

موضوع الكتاب :

الكتاب وضع لتفسير الغريب من الألفاظ الواردة في القرآن الكريم لبيان معناه وفهم المراد منها ؛ حتى يصل القارئ إلى الغرض المنشود ، ونظراً لأن الكتاب ليست به مقدمة كبقية الكتب الأخرى التي يبين في هذه المقدمة المؤلف الهدف من تأليف هذا الكتاب ، ويشرح في المقدمة المنهج الذي سار عليه ، ثم يذكر بعد ذلك تسميته للكتاب ، فإننا لم نعرف الأسباب والدوافع التي دفعت السجستاني إلى تأليف الكتاب ، ولم يوضح لنا المصادر التي اعتمد عليها في الكتاب.

منهج الكتاب :

منهج الكتاب أو أي كتاب من هذه الكتب كما ذكرنا في كتاب ابن قتيبة ، نلخص هذا المنهج في عناصر بحيث يستطيع الباحث أن يتعرف على هذه النقاط في غاية الإيجاز والسرعة :

العنصر الأول :

أول عنصر من عناصر منهج السجستاني : أنه رتب الألفاظ في كتابه وفقاً للحرف الأول الذي بدأت به الكلمة على ترتيب حروف المعجم ، فبدأ بترتيب الكلمات

التي تبدأ بالهمزة، ثم الكلمات التي تبدأ بالباء، ثم الثاء، ثم... إلى آخره، حتى يصل إلى النهاية.

إذن الفرق بين منهج السجستاني في كتابه، ومنهج ابن قتيبة في كتابه: أن ابن قتيبة رتب الألفاظ الغربية في كتابه على حسب ترتيب السور في المصحف الشريف، أما السجستاني فقد رتب الألفاظ في كتابه ترتيباً ألفبائياً أ، ب، ت، ث، ج... إلى آخره، حتى يصل إلى الياء، وهو الحرف الأول في الكلمة، ولذلك قال في مقدمة الكتاب: وبعد، فهذا تفسير غريب القرآن ألف على حروف المعجم؛ ليقرب تناوله ويسهل حفظه على من أراد، وبالله التوفيق. هذا كلام السجستاني في مقدمة الكتاب.

كما أنه في ترتيبه للألفاظ لم يجرد الكلمة من الحروف الزائدة، ولم يعتمد على الحروف الأصلية فقط في بنية الكلمة، وإنما الحروف الزوائد داخله عنده في بناء الكلمة.

على سبيل المثال: في باب الميم المفتوحة مثلاً ذكر فيه كلمة "المغضوب" وذكر فيه أيضاً مرض، المن، المسكنة، متاع، مثوبة، مناسك، المشعر، جعل الحروف عنده تسعة وعشرين حرفاً، حيث أفرد للام ألف باباً فهذا هو السبب الذي جعل الحروف عنده تسعة وعشرين باباً، وبدأ بالهمزة، وانتهى بالياء.

العنصر الثاني:

أنه قسم كل حرف من هذه الحروف إلى ثلاثة أبواب، فكان يبدأ بالمفتوح ثم المضموم ثم المكسور، على سبيل المثال: كان يقول: باب الهمزة المفتوحة، ثم باب الهمزة المضمومة، ثم باب الهمزة المكسورة، هكذا في جميع الأبواب: كان يقسم كل باب إلى ثلاثة أبواب: المفتوح، ثم المضموم، ثم المكسور.

العنصر الثالث :

كان ينظر إلى الحرف الأول فقط ولا يراعي في الترتيب الحرف الثاني وما يليه، وعلى هذا جاءت الألفاظ مختلطة في غير نظام دون ترتيب، ففي باب الجيم المضمومة مثلاً: ذكر جناح، جنب، جرف، جهد، الجود... إلى آخره؛ فهذا كله يذكر مثل ذلك الألفاظ دون ترتيب؛ لأنه لو نظر - طالما أنه رتب - على ترتيب حروف المعجم لو نظر إلى الحرف الثاني وهي الحروف التي تحشى بها داخل الكلمة، وراعى الترتيب الأبجدي الذي رتب فيه الحروف عليه، لكان أولى عليه أن يقوم بالترتيب في داخل الكلمة أيضاً.

العنصر الرابع :

فهو أنه فسر الألفاظ تفسيراً لغوياً، هذا التفسير يكاد يكون خالصاً، مثل قوله في قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرْنِيَّ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦] أي: أستخرج الخمر؛ لأنه إذا عصر العنب فإنما يستخرج الخمر، ويقال: الخمر هو العنب بعينه، كما حكى الأصمعي عن معتمر بن سليمان عندما قال: لقيت أعرابياً ومعه عنب، فقلت له: ما معك؟ قال: خمر. ونلاحظ أيضاً أنه كان يذكر آراء المفسرين، وينقل عنهم، كما نقل أيضاً عن ابن مجاهد، وابن سيرين، وابن عباس، وكان تفسيره للألفاظ تفسيراً سريعاً.

العنصر الخامس :

صرح السجستاني في كتابه ببعض اللهجات ونسبها إلى أصحابها، وهناك الكثير من الألفاظ يذكر اللغات الواردة فيها، ولكنه لا ينسبها إلى أصحابها. ومن اللغات التي نسبها السجستاني إلى أصحابها: قوله في لفظ "أيان" معناها: أيُّ

حين؟ وهو سؤال عن زمان مثل متى، و"إيان" بكسر الهمزة لغة لبني سليم كما ذكرها الفراء، وغير ذلك من هذه اللغات التي قام بذكرها.

العنصر السادس:

يتعلق بشرح الألفاظ، ففي بعض الأحيان كان يقوم بشرح اللفظ بضده، أي: أنه يذكر اللفظ وما يقابله بالضد، فكان يقوم بتفسير اللفظ بنقيضه المقابل له؛ لأنه لا يحاول استقصاء المعاني حتى لا يطيل، ومن ذلك قوله في قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ [طه: ١٥] ومعنى أخفيها: أي أسترها، وأظهرها أيضاً، وهو من الألفاظ المضادة، وقوله: الغابرين معناه أي: الباقيين والماضين أيضاً، وهو من الألفاظ المتضادة، وقوله في لفظ القرء: عند أهل الحجاز: القرء بمعنى الطهر، وعند أهل العراق: القرء بمعنى الحيض، وكذلك ذكر العلامة ابن السكيت قوله: القرء: الحيض، والطهر، من الأضداد.

العنصر السابع:

وهو الألفاظ المعربة، من ذلك في لفظ إبليس على وزن إفعيل، من أبلس، أي بئس، يقال: إنه هو اسم أعجمي، فلذلك لا ينصرف، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ وَالَّذِينَ﴾ [التين: ١] قال: هما جبلان بالشام ينبتان التين والزيتون، يقال لهما: طور سيناء، ويقال لهما: طور زيتا في اللغة السريانية، وغير ذلك.

العنصر الثامن:

المسائل التي تتعلق بفقه اللغة والنحو والصرف كان يتعرض لها بإيجاز شديد؛ من أمثلة ذلك في أمثلة فقه اللغة فيما يتصل بالإبدال في لفظ أحد، قال إنه بمعنى واحد، وأصل أحد: وحده، فأبدلت الهمزة من الواو المفتوحة، كما

أبدلت من المضمومة في قولهم: وجوه، وأجور، ومن المقصورة في وشاح، وإشاع.

في حديثه عن الاشتقاق قوله: حاشا لله، وحاشا الله، المفسرون قالوا: إن معناها معاذ الله، واللغويون قالوا: لحاشا معنيان: التنزيه، والاستثناء، واشتقاقه من قوله: كنت في حشا فلان، أي: في ناحية فلان.

وكذلك مما يتفق بالقضايا اللغوية: قضية الهمزة والتسهيل، فيذكر قوله تعالى: ﴿وَأَنِّي لَهُمُ التَّنَافُثُ مِن مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾ [سبأ: ٥٢] أي: التناول، قال: إن هذه الكلمة تهمز ولا تهمل، والتناؤش بالهمز معناه التأخر، وقوله أيضاً: ﴿فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾ [الكهف: ٨٦] مهموزة، أي: ذات حمأة، وحمية، وحامية، بلا همز، أي: حار.

العنصر التاسع:

نادراً ما كان السجستاني يستشهد على شرحه للألفاظ بالشعر، وإذا استشهد بشعر ففي بعض الأحيان كان ينسبه إلى قائله، والبعض الآخر لم ينسبه، ونادراً ما كان يذكر بعض القراءات القرآنية؛ أي: إنه كان إذا ذكر شاهداً من الشعر نادراً ما كان ينسبه إلى قائله، والبعض الآخر كان لا ينسبه، وأيضاً فهو قليل من الاستشهاد بالقراءات القرآنية، دون أن ينسب القراءة إلى القارئ الذي قرأ بها، هذه هي عناصر منهج السجستاني في كتابه.

المآخذ على كتاب السجستاني:

هذه المآخذ نلخصها في النقاط التالية:

أولاً: عدم تجريده الكلمة من الزوائد؛ لأنه اعتبر الحروف الزائدة داخلية في بنية الكلمة الأصلية، وطالما أنه صار على الترتيب الألفبائي كان عليه

والأولى والأفضل أن يعتمد على الحروف الأصلية مجرداً الكلمة من الحروف الزائدة.

ثانياً: عدم مراعاته في ترتيب حروف الكلمة، لم يراع الحرف الثاني من الكلمة، ولذلك وجدنا أنه في الباب الواحد يذكر الألفاظ فيها دون ترتيب، فكان مثلاً يذكر الهاء قبل العين، وهو الحرف الثاني في الكلمة، ولكن طالما أنه - كما قلت - اعتمد على الترتيب الألفبائي كان عليه أيضاً أن يراعي الترتيب الألفبائي في داخل الكلمة نفسها، وهي الحروف التي يقال عنها بأنها يحشى بها داخل الكلمة.

ثالثاً: عدم استخدامه وسائل الضبط المتعارف عليها في المعاجم إلا نادراً؛ لأننا قلنا - كما ذكرنا في عناصر المعجم - إن الضبط أحد العناصر الأساسية، والضبط له ألوان كثيرة ومتعددة سبق أن ذكرناها في عناصر المعجم، فالسجستاني لم يستخدم وسائل الضبط التي اصطلح وتعرف عليها في المعجم.

رابعاً: عدم التوسعة في شرحه للألفاظ وعدم استقصائه لكل المعاني التي تندرج تحت كل لفظ في المادة اللغوية، وإنما كان يقوم بتفسير هذه الألفاظ تفسيراً موجزاً، وترك كثرة الأقوال فهو كتاب مختصر جداً في الألفاظ.

خامساً: أنه نادراً ما كان يستشهد ببعض الأحاديث والأشعار، فالشواهد أو كما ذكرنا من قبل بعض من الباحثين يسميها المصادر، فهي تعتبر عنصر أساسي في عناصر المعجم، لكننا وجدنا السجستاني كان يقلل أو في النادر جداً ما كان يستشهد ببعض الأبيات الشعرية أو بيت من الشعر؛ ليؤكد صحة هذا المعنى الذي ذكره في شرحه لهذا اللفظ.

معجم غريب القرآن (٢)

عناصر الدرس

- العنصر الأول : (معجم مفردات ألفاظ القرآن) للراغب الأصفهاني ١٠١
- العنصر الثاني : معجم (تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب) ١١١
لأبي حيان

معجم (مفردات ألفاظ القرآن) للراغب الأصفهاني

مؤلف المعجم :

المؤلف يلقب بالراغب الأصفهاني ؛ لأن الوارد عن الأصفهاني في كتب التراجم قليل جداً، وكل ما تذكره المراجع أنه من أصفهان ونسب إليها وأنه عاش في بغداد، ولم تذكر كتب التراجم سنة ولادته، ولذلك اختلف في اسمه، ف قيل : أبو القاسم الحسين بن محمد بن الفضل، أو قيل : الحسين بن الفضل بن محمد، إلى آخره.

الأصفهاني تلقى العلم عن مشايخ عصره، وأيضاً المصادر لم تذكر لنا أسماء هؤلاء المشايخ الذين تلقى على يديهم العلم، سوى أبي منصور الجباني. الأصفهاني ترك تراثاً علمياً كبيراً من أهم هذا التراث معجم (مفردات ألفاظ القرآن) الذي هو موضع دراسة.

قيل : إن الأصفهاني توفي سنة ٥٠٢ أو ٥٠٣ وقيل إنه توفي سنة ٤٥٢ وقيل سنة ٤١٢ فنظراً لعدم معرفة الرواة بمولده اختلفوا أيضاً في سنة وفاته، وبعض الباحثين رجح أنه توفي سنة ٤٢٥ هـ وذكر ما يؤيد ذلك من وجهة نظره، وبعض الباحثين المحدثين ذكر أنه كان حياً حتى أوائل القرن الخامس الهجري، من أراد المزيد إلى ذلك فعليه أن يرجع إلى مقدمة محقق معجم (مفردات ألفاظ القرآن)، وإلى كتاب (المعجم العربي) للدكتور حسين نصار، وكذلك (المعجم العربي) للدكتور عبد الله ربيع محمود في ص ٨٢ وما يليها.

اسم الكتاب :

أيضاً المؤلف رغم أنه كان من العصور المتأخرة بعكس ابن قتيبة ومن سبقه لم يصرح في مقدمة الكتاب باسم هذا الكتاب ، وقد ذكر في مقدمة الكتاب قوله : وقد استخرت الله تعالى في إملاء كتاب مستوفى فيه مفردات ألفاظ القرآن الكريم على حروف التهجي ، إذن لم يذكر في المقدمة اسم الكتاب الذي سماه ، وإنما قال : مفردات ألفاظ القرآن على حروف التهجي ، ومن هنا نظراً لعدم التسمية في المقدمة جاء الاختلاف في تسمية الكتاب : فسماه بعض الباحثين بـ(المفردات في غريب القرآن) وطبع بهذا الاسم سنة ١٣٢٤ هجرية ، ثم أعيد طبعه كما ذكر الدكتور حسين نصار في كتابه (المعجم العربي) لكن بعض المحققين فضل تسمية الكتاب باسم معجم (مفردات ألفاظ القرآن) وهذا ما فعله محقق الكتاب مرة أخرى ، وهو الأستاذ نديم مرعشلي في طبعة دار الفكر العربي التي طبعت في بيروت في عام ١٩٧٢ ميلادية ، وسماه بعضهم أيضاً باسم (مفردات ألفاظ القرآن) كما فعل صفوان عدنان في طبعة دار القلم بدمشق في طبعته الثانية سنة ١٩٩٧ ميلادية ، وسماه الأستاذ محمد أحمد خلف الله في طبعة مكتبة الأنجلو المصرية عام ١٩٧٠ كذلك بـ(مفردات ألفاظ القرآن الكريم) وكذلك سماه محمد سيد كيلاني.

موضوع الكتاب :

نتقل إلى موضوع كتاب الأصفهاني حيث ذكر في مقدمة الكتاب ما يوضح لنا ذلك ، عندما قال في المقدمة : وذكرت أن أول ما يحتاج أن يُشتغل به من علوم القرآن : العلوم اللفظية ، ومن العلوم اللفظية تحقيق الألفاظ المفردة ، فتحصيل

معاني مفردات ألفاظ القرآن في كونه من أوائل المعادن لمن يريد أن يدرك معانيه ، كتحصيل اللب في كونه من أول المعادن في بناء ما يريد أن يبينه ، وليس ذلك نافعاً في علم القرآن فقط ، بل هو نافع في كل علم من علوم الشرع ، فألفاظ القرآن الكريم هي لب كلام العرب وزبدته وواسطته وقرائنه ، وعليها اعتماد الفقهاء والحكماء في أحكامهم وحكمهم ، إلى غير ذلك مما ذكره في المقدمة.

من هذا النص نرى أن موضوع الكتاب يهدف إلى تحقيق الألفاظ المفردة في القرآن الكريم ، والوصول إلى حقائقها ومعانيها ، ويبين الراغب في المقدمة أن قيمة هذا العمل تكمن في بيان قيمة الألفاظ وقيمة الوصول إلى معانيها ، بالنسبة لعلوم القرآن والشرع والأدب والبلاغة والحكمة ، فعليها تقوم كل الدوائر ، وبها ينتظم كل العقود في جميع تلك العلوم والمجالات.

استطرد الراغب في شرحه للألفاظ وتتبع دوران الكلمة في القرآن الكريم وبيان اشتقاقها ، ومن أجل ذلك أملى كتابه مستوفياً فيه مفردات ألفاظ القرآن الكريم على حكم التهجي ، كما ذكر وبين في مقدمة الكتاب.

مادة الكتاب العلمية :

الراغب ذكر في مقدمة الكتاب قوله : وقد استخرت الله تعالى في إملاء كتاب مستوفى فيه مفردات ألفاظ القرآن على حروف التهجي.

بعد ذلك نريد أن نطرح سؤالاً هل استوفى شيخنا حقاً كل مفردات القرآن كما يفهم من عبارته ، أو أنه استوفى بعض المفردات؟

الإجابة عن هذا السؤال كما ذكر بعض أساتذتنا الأجلاء تحتاج إلى عمل إحصائي دقيق ، وإلى دراسة متعمقة في طبيعة الألفاظ التي ذكرت في الكتاب ، ومصدريتها

في القرآن الكريم ، وإلى أن يتم هذا العمل نستطيع أن نلقي الضوء أو بعض الأضواء التي ترشد إلى تلك الإجابة.

بلغ عدد المواد التي ذكرها الأصفهاني خمساً وأربعين وستمئة وألف مادة ، وعندما نوازن بين هذا العدد وما ورد مثلاً في معجم (ألفاظ القرآن الكريم) التي بلغت مواده ستاً وأربعين وثمانمئة وألف مادة ، ندرك أن الأصفهاني لم يعالج كل المواد التي وردت في القرآن الكريم ، وأنه أغفل ما يقرب من مائتي مادة وواحدة ، وهذا راجع إلى طبيعة وهدف كل من المعجمين ، وإلى ما عده كل منهما مادة مستقلة أو أدمجه في مادة أخرى.

أريد أن أضيف شيئاً : أيضاً إذا كان الراغب لم يستكمل هذا العدد الذي ذكره بعض أساتذتنا ، فكما ذكرت بأن هذا كتاب يقتصر على تفسير وتوضيح الألفاظ الغريبة فقط ، فليس كل ما ورد في القرآن الكريم يعد معناه قد غاب عن أذهان قارئه ، ولكن الإحصائية هنا ليست تدل على أن الأصفهاني قد أهمل ذلك ، وإنما ما يرى أنه غريب ؛ يغيب معناه عن كثير من الناس فقد ضمنه لكتابه.

أيضاً في بعض الأحيان يترك الراغب المادة أحياناً ؛ لوضوحها ، أو لقلّة الألفاظ الواردة فيها ، إذن فهذا يؤدي إلى أن الألفاظ لم تكتمل ولم تصل إلى هذا الحد الذي ذكره أستاذنا ، فقد ترك مادة "بقع" في القرآن الكريم ، وعلى هذا فالأصفهاني كان يختار من الألفاظ ما يرى أنه أساس في تحقيق الهدف والغرض ، فليس الغرض - كما قلت - هو الإحصاء الدقيق عند الأصفهاني ، وإنما هو اختيارات لها ما يسوغها.

مصادر الكتاب :

الراغب الأصفهاني لم يحدثنا عن المصادر التي رجع إليها في مقدمة الكتاب، ولكن من خلال أسماء العلماء الذين ذكرهم في الكتاب وصرح بأسمائهم، وعدد المرات التي تردد فيها ذكر أسماء هؤلاء العلماء، ندرك مدى استفادته ونقله عن كل منهم، فقد وجدنا الأصفهاني ينقل عن أربعة وعشرين عالماً: منهم الخليل، والأخفش، والفارسي، وأبو زيد، وأبو عبيدة، والفراء، وسيبويه، وغيرهم، وقد قام بعض الباحثين بإحصائية؛ ذكر فيها عدد مرات ذكر كل عالم منهم في الكتاب.

أما عن الكتب فقد أخذ عن (مجل اللغة) لابن فارس، وأيضاً أخذ من معجم (المقاييس) لابن فارس، أيضاً وعن كتاب (تهذيب الألفاظ) لابن السكيت، وعن كتاب (المسائل الحلييات) لأبي علي الفارسي، وغير ذلك، وأخذ أقوال السلف من المفسرين كابن عباس، وابن مسعود، وعلي بن أبي طالب، من كتب التفسير، كذلك من القراء الذين ذكرهم حمزة، ويعقوب، والنقاش، ومن علماء الكلام: الجبائي، وأبو القاسم البلخي، والعلاف، وغير ذلك، فقد نقل عن طائفة كبيرة من علماء الكلام.

منهج الأصفهاني في كتابه :

الأصفهاني ذكر في مقدمة الكتاب المنهج الذي سار عليه، حيث قال: وقد استخرت الله تعالى في إملاء كتاب مستوفى على حروف المعجم، فإذا المنهج الذي سار عليه بأنه رتب الألفاظ في كتابه ترتيباً أبجدياً طبقاً لترتيب حروف المعجم وهو الترتيب الألفبائي، فقدم من الألفاظ ما أوله ألف، ثم بعد ذلك ما يليه وهو الباء، ثم التاء، ثم الثاء، ثم الجيم، ثم الحاء، إلى آخره، حتى وصل إلى ما بدئ بحرف الياء.

إذن نستطيع أن نجمل أو نلخص الخطوات التي سار عليها الأصفهاني في منهجه :

خطوات المنهج تتلخص في الخطوات التالية :

أولاً: رتب الألفاظ القرآنية تبعاً للحرف الأول فالثاني من الكلمة ، مع الاعتماد على الحروف الأصلية ، إذن هناك فرق بين ترتيب الأصفهاني ، وترتيب السجستاني ، فكما ذكرت بأن ترتيب السجستاني كان مرتباً على الترتيب الألفبائي وهو الترتيب المعجمي أيضاً ، ولكن الفرق بين ترتيب السجستاني وترتيب الأصفهاني أن السجستاني كان يعتمد على الحرف الأول في الكلمة ، سواء كان هذا الحرف أصلياً أم زائداً في الكلمة ، لكن الأصفهاني كان يعتمد على الحرف الأول ويرتب الكلمة ترتيباً أبجدياً سائراً على حروف المعجم أيضاً ، والذي يختلف فيه الأصفهاني عن السجستاني أنه كان يعتمد على الحرف الأول الأصلي دون الزائد ، فالحروف الزائدة كان يجردها ، فاعتمد على الأصول ولم يعتمد على الزوائد كما فعل السجستاني ، هذا هو الفرق بين السجستاني والأصفهاني ، والترتيب الذي سلكه الأصفهاني هو أيسر ترتيب وصل إليه العرب ، وأسهل المدارس المعجمية كما سنتحدث بعد ذلك عن المدارس المعجمية عندما نصل إلى المعاجم العامة ، هذه المدرسة هي أسهل المدارس في مناهجها ، وأيسر في الترتيب ، حتى إن معظم أو كافة المعاجم الحديثة تسير عليه.

ثانياً: أنه وضع تحت كل حرف أو كتاب المواد التي تبدأ بالحرف الذي سمي الكتاب باسمه ، فمثلاً يقول : كتاب الهمزة ، أو كتاب الألف ، يضع كل الكلمات التي تبدأ بالهمزة تحت هذا الباب ، كتاب الباء : يضع كل الكلمات التي تبدأ بباء أصلية في الكلمة تحت هذا الباب ، كتاب مثلاً التاء وهكذا ، ويبين في هذه المادة الألفاظ التي اشتقت منها ، والمستعارات ، مراعيًا في ذلك الحرف الثاني في الترتيب والحرف الثالث.

وقد اعتمد الأصفهاني في الترتيب على الحرف الأول مراعيًا الحرف الثاني والثالث، فمثلًا كلمة بتر التي تبدأ بباب الباء، تأتي في الترتيب قبل كلمة برك، إذن يراعي في الترتيب أيضًا الحرف الثاني من الكلمة مع مراعاة الحرف الثالث في هذا الكتاب، لكنه في بعض الأحيان كان لا ينظر إلى الحرف الثالث، إنما الذي كان ينظر إليه الحرف الأول والثاني، نادرًا ما كان ينظر إلى الحرف الثالث في الترتيب، وعدم مراعاة الحرف الثالث في كل ترتيب المواد هذا يؤدي إلى اختلاف في ترتيب الألفاظ، ويقدم بعضها، ويؤخر بعضها عن البعض، تجد أنه قدم بعض المواد على بعض: ففي باب الباء مثلاً، أورد المواد التالية التي سأذكرها على النحو التالي: مثلًا كلمة بتك، بتر، بتل، مع أن الأصل في الترتيب أن ترتب المواد أولاً هكذا: بتر، بتك، بتل، إذن عدم نظرته إلى الحرف الثالث ومراعاته في الترتيب في كل المواد أدى عنده إلى تأخير بعض المواد وتقديم بعض المواد على الأخرى.

أيضًا الأصفهاني تخلص من المهموز، وخاصة في الحرف الثاني أو الثالث، عندما وضعه تحت باب المعتل، أو في المعتل، ولم يراع في المعتل التفرقة بين الواو وبين الياء، هو مثلًا يذكر مادة بئر في بير، وفي بؤس يذكرها في بوس، وهكذا، كما أنه في بعض الأحيان قدم الثنائي المكسور في أول كل كتاب، أو حرف، فقدم جد على جدث، وجم على جمع، أما المضاعف الثلاثي فقدمه على جميع المواد في أغلب الأحيان، وأخره في بعضها على الجميع.

ثالثًا: أنه شرح الألفاظ شرحًا لغويًا مراعيًا التفسير الواضح لها، والمعاني الجزئية لكل لفظ من الألفاظ الواردة تحت المادة، بالإضافة إلى المشتقات، ودوران اللفظ في الآيات المختلفة؛ لأنه يعتبر قد تأثر بابن فارس بفكرة المقاييس التي وضعها في

معجمه (مقاييس اللغة) كما سنوضح ذلك عندما نتحدث عن المقاييس لابن فارس.

رابعاً: في شرحه للألفاظ كان يشير إلى بعض الظواهر اللغوية مثل: المشترك، الترادف، التضاد، إلى آخره، وصرح بذلك في مقدمته إلى الألفاظ المترادفة حول المعنى الواحد، وما بينها من الفروق الغامضة، كما كان يشرح اللفظ أيضاً بضده، فمثلاً كلمة شقا، ذكر فيها الشقاوة وقال عنها بأنها خلاف السعادة، كان يشرح أيضاً بعض الألفاظ بالتشبيه أو بالمجاز والاستعارة، ومن ذلك مثلاً: في كلمة صَدَرَ، الصدر: الجارحة، ثم يبين ذلك بأنه استعير لمقدم الشيء كصدر القناة وصدر المجلس والكتاب والكلام... إلى آخره.

خامساً: وهي أن الأصفهاني دعم شرحه بالشواهد من القرآن والحديث وكلام العرب شعراً ونثراً، وما أكثر الشواهد القرآنية عند الأصفهاني؛ لأن الكتاب أساساً في مفردات ألفاظ القرآن الكريم، واستشهد بالحديث النبوي؛ لأنه بيان وتوضيح لما أجمل في القرآن الكريم.

بلغ عدد الأحاديث ثلاثمائة وخمسة وخمسين حديثاً، والأقوال المأثورة التي استشهد بها بلغت واحداً وتسعين أثراً، أما الأبيات الشعرية التي استشهد بها ثلاثة وستين ومائة، أما أنصاف الأبيات أو الأرجاز وقد بلغت أربعة عشر ومائتين، وهو في هذا الاستشهاد يسير على عادة اللغويين بنسبة الشعر إلى قائله في بعض الأحيان، وبعدم نسبته في أماكن أخرى، لم يكتف في الاستشهاد في الشعر بشعر الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين، ولكنه أيضاً استشهد بشعر الشعراء المحدثين، وقد استشهد بشعر أبي تمام والبحتري وأبي نواس وهؤلاء من الطبقة الرابعة من طبقات الشعراء المحدثين.

سادساً: أنه في القليل جداً كان يصرح بذكر اللهجات ونسبتها إلى أصحابها.

سابعاً: هي أنه كان في بعض الأحيان ينبه على الألفاظ المعربة.

هذه هي الخطوات التي استطعنا أن نلخصها من خلال ما ذكره الأصفهاني في مقدمته ، ومن خلال رجوعنا إلى مواد أو إلى بعض مواد هذا الكتاب ، استطعنا أن نلخصها في العناصر أو في الخطوات التي ذكرناها.

الآخذ:

معجم (مفردات ألفاظ القرآن) يعد من المعاجم التي سلكت منهجاً معجمياً ، حيث رتب مفردات القرآن الكريم ترتيباً هجائياً معتمداً على الحروف الأصول كما وضحت من قبل ، على عكس السجستاني ، وأصبح كتاب الأصفهاني من الكتب البارزة التي اشتهرت وبرزت وظهرت في هذا المجال ، ولذلك وجدنا السيوطي يقول عنه : ومن أحسن الكتب في غريب القرآن (المفردات) للراغب الأصفهاني.

أحد الباحثين - وهو الدكتور حسين نصار - ذكر أن هذا الكتاب صار علماً بارزاً في هذا الفرع من العلوم ، وأنه لجدير بمكانته على الرغم من قصور محاولاته ؛ لأنه هو الرائد الذي لم يجد من يسير خلفه في هذا المجال ويكمل عمله ، فهو أشبه ما يكون بمعجم كامل للألفاظ القرآنية ، وعلى هذا فالكتاب له أهميته الخاصة من حيث موضوعه في خدمة هذا الفن ، وما حققه من نتائج ، ولكن أخذت عليه بعض الهنات التي يمكن أن نجملها في النقاط التالية :

أولاً: عدم مراعاته الحرف الثالث ، فكما ذكرت على الشاهد الذي ذكرته قبل ذلك أن عدم مراعاة الحرف الثالث أدى في بعض المواضع إلى تقديم بعض المواد وتأخير بعضها على بعض.

ثانياً: إهماله بعض المواد مع أنها وردت في القرآن الكريم، على سبيل المثال من المواد التي أهملها الأصفهاني: مادة غوط، وردت في قوله تعالى: ﴿أَوْجَاءَ أَحَدٌ مِّنْكَ مِنَ الْغَائِطِ﴾ [النساء: ٤٣] وكذلك مادة زين في قوله تعالى: ﴿سَنَعُ الزَّيْنَةَ﴾ [العلق: ١٨] ومادة قرش في قوله تعالى: ﴿لَا يَلْفُ قُرَيْشٌ ۝١﴾ [قريش: ١، ٢] ومادة قدو ﴿وَأَنَا عَلَىٰ أَثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣] وكذلك مادة كلح، ونضح، وفني، وملق، وغير ذلك من المواد التي تركها.

ثالثاً: عدم توفية الأقسام عند ذكرها أو الزيادة عليها، ومن أمثلة ذلك ما ذكره في مادة وحد، فقال: الواحد يستعمل على ستة أوجه، ثم ذكر خمسة أوجه، طالما أنه ذكر ستة أوجه كان يجب عليه أن يذكر هذا العدد دون أن ينقص منه أي شيء من الأعداد، ومما زاد فيه ما جاء في مادة هلك، فقال: الهلاك على ثلاثة أوجه، ثم ذكر أربعة أوجه.

رابعاً: وجود تخريجات نحوية ذكرها الأصفهاني في الكتاب لا يقبلها العلماء، ومن ذلك ما تعقبه البغدادي في (خزانة الأدب) عندما ذكر قول علقمة:

سُبْحَانَ مَنْ عُلْقَمَةُ الْفَاجِرِ

قيل: في تقدير سبحان علقمة على طريق التهكم فزاد فيه "من" رداً على أصله، البغدادي قال: إن ذلك ضعيف لغة وصناعة، فهناك بعض الآراء والقضايا النحوية ذكرها اعترض عليها علماء النحو في ذلك.

خامساً: أنه أخذ عليه بعض التصحيفات في نسبة بعض الأقوال إلى غير أصحابها، وعدم التمييز بين القراءات المتواترة والقراءات الشاذة، ووجود خلط في نسبة الآثار إلى النبي ﷺ أو أصحابه، أو نسبة الأحاديث إلى العرب على أنها أقوال لبعضهم.

سادساً: وهو آخرها أن الأصفهاني لم يهتم بوسائل الضبط التي هي أحد عناصر المعجم، ولم نعثر على تصريحه بأي وسيلة من وسائل الضبط المختلفة، فربما أن الكتاب قد خلا من وسائل الضبط المتعددة، وهذه الوسائل المتنوعة في الضبط تضمن لنا - كما قلت - سلامة النص واستقامته؛ لأن هناك كثيراً من الألفاظ المتشابهة لا يمكن نطقها نطقاً صحيحاً إلا من خلال وسائل الضبط، كما أنها هي أحد العناصر الأساسية - كما قلت - التي يقوم عليها، المعجم.

وعلى هذا فإن معجم (مفردات ألفاظ القرآن) خلا من التصحيف على الرغم من عدم استعماله وسائل الضبط؛ لأنه كان يذكر اللفظ، ويذكر الآية أو الآيات التي ورد فيها هذا اللفظ، والنص القرآني - كما تعلمون - محفوظ في الصدور على عكس غيره من النصوص الأخرى من شعر أو نثر أو ما شاكل ذلك.

معجم (تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب) لأبي حيان

استكمالاً لموضوع معجمات غريب القرآن نتحدث أيضاً عن كتاب آخر من كتب غريب القرآن؛ حتى نكون بذلك قد ألمنا على معظم المناهج التي اتبعها علماء الغريب في تأليف القرآن، هذا الكتاب هو (تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب) لأبي حيان الأندلسي.

كما تعودنا نبداً أولاً بمؤلف الكتاب:

مؤلف الكتاب:

هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الإمام أثير الدين أبو حيان الأندلسي، وُلِدَ أبو حيان سنة أربع وخمسين وستمائة، وأخذ القراءات عن أبي

جعفر الطباع، وأخذ العربية عن أبي الحسن الأبيدي وابن الأحوص وابن الصائغ، ثم قدم الإسكندرية فأخذ عن ابن النحاس، وسمع الحديث من نحو ٤٥٠ شيخاً.

أبو حيان كان عالماً في عصره، كان عالماً في النحو، واللغة، والتفسير، والحديث، والقراءات، والتاريخ، والأدب، وله باعٌ طويلٌ في هذه المجالات العلمية التي ذكرناها، وتوفي سنة خمس وأربعين وسبعمائة ودفن بالقاهرة، من أراد الرجوع إلى ترجمة أبي حيان فعليه أن يرجع إلى (بغية الوعاة) في الجزء الأول ٢٨٠، وفي (غاية النهاية) جزء ٢ / ٢٨٦، ثم يرجع أيضاً إلى مقدمة محقق كتاب (تحفة الأريب).

اسم الكتاب :

رغم أن أبا حيان وُلِدَ في القرن السابع الهجري، وبرغم أن التأليف قد أخذ منهجاً جديداً في تصدير كل كتابٍ بمقدمة يبين فيها المؤلف منهجه وطريقة ترتيبه للألفاظ، لكن كتاب أبي حيان لم يصرح في مقدمته التي جاءت مختصرةً على ذلك؛ ولذلك لم يذكر اسم الكتاب في المقدمة، وإنما ذكر قوله: لغات القرآن على قسمين: قسم يشترك في معناه عامة العرب المستعربة وخاصتهم كمدلول السماء والأرض، وفوق وتحت، وما شاكل ذلك، وقسمٌ يختص بمعرفته من له اطلاع وتبحر في اللغة، وهو الذي صنف أكثر الناس فيه وسموه (غريب القرآن)؛ إذن هذا الصنف الثاني - كما بين أبو حيان - لا يخوض مجال البحث فيه إلا المتخصصون وأصحاب الهمم العالية في فهم اللغة.

هذا الكتاب وهو (تحفة الأريب) كل من ترجم لأبي حيان نسب إليه هذا الكتاب باسمه الحالي - أي: باسم (تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب) - وجاء أيضاً

على غلاف الكتاب وهو مخطوط اسم الكتاب واسم صاحبه في أحد نسخه المخطوطة التي وُجِدَتْ في دار الكتب المصرية وغيرها.

موضوعه وهدفه :

أبو حيان ذكر في مقدمة الكتاب أنه يشرح الكلمة القرآنية الغريبة في المعنى ، وما يتعلق بالنص القرآني ، ولم يذكر شواهد تبين صحة ما شرحه أبو حيان.

وكذلك لم يذكر اختلاف العلماء في تفسير اللفظ ، إضافة إلى ذلك لم ينسب الأقوال التي نقلها من كتب السابقين أو أقوال العلماء لم ينسبها إلى أصحابها ؛ لذلك جاء الكتاب في غاية الاختصار والإيجاز يفيد في معرفة غريب القرآن دون الخوض في الوجوه والاختلافات ، لكن - وهذا نادر جداً - في بعض الأحيان كان يذكر بعض الاختلافات باختلاف القراءات ، وربما يورد الكلمة على قراءته ويذكر المعنى عليها دون غيرها ، إذن فهذا الكتاب ليس كتاباً جامعاً متوسعاً ، وإنما هو مختصرٌ شديدٌ.

قال في المقدمة : والمقصود في هذا المختصر أن نتكلم على هذا القسم ؛ حيث قسم لغات القرآن إلى قسمين ، ويقصد بـ "هذا القسم" القسم الثاني وهو ما يتعلق بغريب القرآن ، وأن نرتبه على حروف المعجم ، فأذكر في كل حرفٍ ما فيه من المواد معتبراً في ذلك الحروف الأصلية لا الزائدة ، إذ هذا يُعدُّ فرقاً بين منهج أبي حيان وبين منهج السجستاني.

ثم قال بعد ذلك في المقدمة : أنه يعتمد على الحروف الأصلية لا الزائدة مقتصرًا في ذلك على شرح الكلمة الواقعة في القرآن الكريم ، إذن اعتمد على الحروف الأصلية للكلمة بعد تجريدها من الحروف الزائدة ، ولم يستشهد على ذلك

بأبيات، أو بأقوال للعرب، أو بآيات قرآنية تؤكد المعنى الذي ذكره، كل هذا أدى إلى أن يأتي الكتاب مختصراً - كما ذكرنا.

منهج أبي حيان في كتابه، والمآخذ عليه:

ذكر أبو حيان في منهجه أنه يرتب الألفاظ في كتابه معتمداً على الحروف الأصلية، ولكن يمكن أن نلخص العناصر التي يتكون منها هذا المنهج في نقاط:

النقطة الأولى: أن الألفاظ رُتبت فيه وفقاً لنظام الجوهري، لأن الجوهري صاحب كتاب (تاج اللغة وصحاح العربية) اعتمد في ترتيبه للحروف على الحروف الأصلية للكلمة معتمداً في ذلك على الحروف الأصلية للكلمة، ومنهج الجوهري أنه يعتمد أو يجعل الحرف الأخير من الكلمة باباً والحرف الأول فصلاً، على سبيل المثال كلمة "نصر" في منهج الجوهري يُبحث عنها في باب الراء فصل النون. هكذا أيضاً سار على هذا المنهج أبو حيان في كتابه (تحفة الأريب) معتمداً على الحروف الأصلية ولم ينظر إلى الحروف الزائدة.

إضافة إلى ذلك أن أبا حيان لم يراع الحروف الداخلة في وسط الكلمة بعد الحرف الذي يسمى باباً والحرف الذي يسمى فصلاً، وهي الحروف التي يُحشى بها جوف الكلمة، فأبو حيان لم يراع الترتيب الداخلي في الكلمة؛ ولذلك وجدنا - كما سنضرب أمثلة لذلك - بعض الكلمات جاءت مقدمة على بعضها الآخر، فمثلاً لو نظرنا إلى الألفاظ أو الكلمات التي جاءت في حرف الجيم نجد أن الألفاظ عنده مرتبة هكذا، فمثلاً في باب الباء فصل الجيم وجدنا المواد رتبت هكذا: جلب، جنب، جيب، جوب، جبت، جث، جدث، جرح، جمح، وجنح، وجدد، وجهد، وجحد، وجود... إلى آخره.

إذن هذه الألفاظ غير مرتبة لو أن أبا حيان نظر إلى الحرف الثاني في الكلمة لكان لها ترتيبٌ آخر غير ذلك ؛ لأنه أتى بجنب قبل جرح ، وأتى أيضاً بجيب قبل جرح وجنح .

النقطة الثانية : هو أنه جعل عدد الحروف عنده ثمانية وعشرين حرفاً ، ووضع تحت كل حرفٍ الكلمات التي بُدِئتْ به ، فمثلاً في حرف الهمزة وضع أبب ، وأرب ، وأوب ، وألت ، وأمت ، وأثث ، وأجج ، وأدد... إلى آخره ، إذن حتى هذا أيضاً ليس فيه ترتيبٌ ؛ لأن هناك بعض المواد كانت يجب أن تأتي قبل الأخرى لو نظرنا إلى الترتيب الداخلي في داخل الكلمة .

النقطة الثالثة : أن أبا حيان في شرحه للألفاظ كان كما وضحت أنه في غاية الاختصار ، كان مقتصرًا على الشرح اللغوي السريع للفظ ، ولم يُشير إلى الآية التي ذكرت الكلمة فيها فيذكر اللفظ وما يتفرع منه ويذكر معناه اللغوي فقط ، فعلى سبيل المثال في مادة (حطم) ذكر كلمة حُطامًا ومعناها فتاتًا ، وكذلك في "الحطمة" النار تحطم كل شيء ؛ إذًا فلم يوضح الموضع الذي ورد فيه اللفظ في القرآن ؛ حيث لم يذكر الآية أو السورة ، إضافة إلى ذلك أن الاختصار في الشرع كان شديدًا جدًا لدرجة أن هذا الكتاب جاء محذوفًا من الشواهد والتوسع في الشرح والاستطراد .

النقطة الرابعة : أنه جاء خاليًا من الشواهد كما خلا أيضًا الكتاب في الشرح من ذكر أسماء المفسرين واللغويين ، ولم ينسب الأقوال إلى أصحابها ، ولم يصرح بذكر علمٍ من الأعلام الذين نقل عنهم سوى أنه صرح مرة واحدة باسم سيويه .

النقطة الخامسة : أن أبا حيان ذكر بعض اللغات وهي اللهجات في هذا الكتاب دون نسبةٍ إلى أصحابها ، ففي مادة (بعل) قال : بعلًا : صنمًا ، وورد في (لسان

العرب) عن ابن عباس بعلاً معناه: رباً بلغة أهل اليمن، وعن قتادة أن بعلاً بمعنى رباً بلغة أزد شنوءة، وغير ذلك من اللغات التي صرح بها أبو حيان ولم ينسبها إلى أصحابها.

النقطة السادسة: أن أبا حيان نظراً لاختصاره لم يهتم بالقضايا اللغوية، والصرفية، والنحوية، والدلالية، إلا نادراً جداً، وكان أيضاً في غاية الاختصار؛ مثال: في مادة (حيي) قال: الحيوان الحياة وكل ذي روح، والواو بدل من ياء عند سيويوه، هذه قضية صرفية، إذن في مثل هذه القضايا كان يصرح قليلاً دون استعراض ودون تفصيل لبعض هذه المسائل والقضايا كما وجدناه بعد ذلك في معاجم اللغة العامة مثل: (لسان العرب) وغير ذلك من هذه المعجمات.

إذن هذه هي العناصر التي استتجناها من مقدمة أبي حيان على كتابه (تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب).

المآخذ:

نتقل بعد ذلك إلى المآخذ: نأخذ على هذا الكتاب عدة مآخذ:

أولاً: الاختصار الشديد في الشرح الذي جعله مقتصراً على معنى الكلمة القرآنية فقط.

ثانياً: من هذه المآخذ: عدم مراعاة أبي حيان للحرف الثاني في الكلمة في ترتيب الألفاظ، فاعتمد على الحرف الأول والأخير فقط.

ثالثاً: من هذه المآخذ: خلو الكتاب من الشواهد، والشواهد - كما ذكرنا - من قبل بأنها عنصر أساسي من عناصر المعجم.

كذلك خلوه من القضايا اللغوية المتنوعة، المعجم يحمل قضايا نحوية، وصرفية، وصوتية، ودلالية، وربما أن هذه القضايا لا توجد في غير المعجم، فإذا كان المعجم قد خلا من هذه القضايا، فهذا يدل على أن المعجم كان في غاية الإيجاز والاختصار؛ ولذلك هناك فرق شاسع بين معجم (مفردات ألفاظ القرآن) للراغب الأصفهاني وبين (تحفة الأريب) لأبي حيان؛ لأن الراغب الأصفهاني يُعتبر فصل واستطرد في كثير من المفردات والألفاظ، لكن أبا حيان اقتصر على المعنى الدقيق فقط للكلمة في النص القرآني.

رابعاً: من هذه المآخذ: أن أبا حيان لم يتعرض لاشتقاق الكلمة ودورانها في القرآن الكريم، فلو أنه تعرض للاشتقاق لأتى بمادة أكبر وأوسع من المادة التي وصلتنا في هذا الكتاب.

تلك هي عجالة سريعة عن كتاب (تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب) وبذلك قد تحدثنا عن أربعة كتب من كتب غريب القرآن، ومن خلال هذه الكتب تعرفنا على المناهج التي سلكها أصحاب هذه الكتب؛ لأن كل كتاب من هذه الكتب التي تناولناها في غريب الحديث بالشرح كل كتاب مستقل بمنهج يختلف عن الكتاب الآخر.

معجم غريب الحديث

عناصر الدرس

- العنصر الأول : نشأة علم غريب الحديث، ومناهج التأليف فيه ١٢١
- العنصر الثاني : كتاب (غريب الحديث) ١٢٨
- العنصر الثالث : كتاب (النهاية في غريب الحديث والأثر) ١٤٠

نشأة علم غريب الحديث، ومناهج التأليف فيه

أولاً: نشأة هذا العلم - علم غريب الحديث - :

غريب الحديث نشأ متأخراً بعد ظهور غريب القرآن، بل يُعدُّ تأخر كثيراً عنه، وهناك بعض الأقوال تقول: بأن العمل في غريب القرآن وغريب الحديث بدأ في وقتٍ واحدٍ، بعض كتب التراجم ذكرت أن هناك كتاباً في الغريب لعبد الله بن عباس في غريب القرآن، ولكننا لم نجد كتباً في غريب الحديث تنسب إلى هذا الخبر أو إلى أحدٍ من معاصري عبد الله بن عباس، فمعنى ذلك المقولة التي تقول: بأن غريب الحديث وغريب القرآن نشأ في وقتٍ واحدٍ ربما هذه المقولة تنقصها الدقة والأدلة والبراهين على ذلك، لماذا تأخر التأليف في غريب الحديث عن التأليف في غريب القرآن؟

السبب في ذلك: هو أن إعجاز القرآن الكريم وأسلوب القرآن الكريم، وما ترتب على ذلك من اعتناء بأسلوبه وألفاظه، ثم حث الرسول ﷺ إلى حفظ القرآن وفهمه وعدم اشتغال العلماء بعلمٍ آخر سوى ما يتصل بالقرآن الكريم.

أيضاً يضاف إلى ذلك أن الكلمات التي تُعدُّ الآن غريبةً في حديث رسول الله ﷺ كان كثيراً منها واضح المعنى في عصر الرسول ﷺ وفي عصر الصحابة { قبل أن يختلطوا بغيرهم من الأمم المختلفة الأجناس.

إذن هذا هو السبب الذي جعل التأليف في غريب الحديث يتأخر عن التأليف في غريب القرآن.

أول من ألف في غريب الحديث :

كثيرٌ من الباحثين أجمع على أن أبا عبيدة معمر بن المثنى الذي توفي سنة ٢١٠ هجرية هو أول من ألف في غريب الحديث ، ووصف كتاب أبو عبيدة بأن هذا الكتاب يسير في شرحه للأحاديث على نظام الأسانيد ، كما ستحدث عن مناهج علماء الحديث ، وصنف هذا الكتاب أبو عبيدة على أبواب السُّنن والفقه إلا أنه ليس بالحجم الكبير.

وقيل أيضاً : إن أول من ألف النضر بن شميل تلميذ الخليل بن أحمد الذي توفي سنة ٢٠٣ هجرية ، ثم ألف أبو عمرو الشيباني الذي توفي سنة ٢١٠ هجرية ، وقُطرب ، والأصمعي... إلى آخره ، وغيرهم من العلماء الذين قاموا بالتأليف في هذا المجال.

هؤلاء العلماء وغيرهم الذين ذكرناهم كانت الكتب التي قاموا بتأليفها في غريب الحديث تُعدُّ كتباً صغيرة لا تعرف الترتيب والتنظيم في ترتيب الألفاظ، ونستدل على ذلك من خلال ما ذكره العلامة ابن الأثير في كتابه (النهاية في غريب الحديث والأثر) حينما ذكر نصاً يقول فيه : وكذلك ألف محمد بن المستنير المعروف بقطرب وغيره من أئمة اللغة والفقه جمعوا أحاديث تكلموا على لغتها ومعناها في أوراقٍ ذوات عددٍ ، ولم يكد أحدهم ينفرد عن غيره بكبير حديثٍ لم يذكره الآخر ، واستمر الحال إلى زمن أبي عبيد القاسم بن سلام.

إذن معنى ذلك هؤلاء العلماء الأوائل الذين ذكرناهم إذا كانوا قد ألفوا في غريب الحديث - كما ذكرت كتب التراجم - هذه الكتب كانت صغيرة ، أو رسائل صغيرة تحمل بين صفحاتها ألفاظاً وردت في حديث رسول الله ﷺ وغاب أو بُعد معاني هذه الألفاظ عن أذهان المتعاصرين في هذا الوقت فقاموا بشرح وتدوين

هذه الألفاظ، ومن خلال نص ابن الأثير الذي ذكرناه الآن يدل على أن هذه الكتب تُعدُّ الأحاديث أو الألفاظ التي وردت فيها تُعدُّ مكررة في هذه الكتب.

أيضاً حينما ننظر إلى ما قاله الخطابي في مقدمة كتابه (غريب الحديث) عن وصفه لهذه الكتب؛ حيث يقول الخطابي: وهذه الكتب على كثرة عددها إذا حُصِلَتْ كانت كالكتاب الواحد، إذ كان مصنفوها لم يقصدوا بها مذهب التعاقب كصنيع القتيبي في كتابه، إنما سبيلهم فيها أن يتوالوا على الحديث الواحد فيعتبروه فيما بينهم، ثم يتبارون في تفسيره يدخل بعضهم على بعض، وكما ذكر ابن الأثير والخطابي تعتبر هذه الكتب جميعها تمثل كتاباً واحداً ليس هناك كتاب من هذه الكتب يشتمل على جديد لم يذكره غيره.

بعد ذلك تطور التأليف في جمع الألفاظ وطريقة شرحها على يد أبي عبيد القاسم بن سلام الذي توفي سنة ٢٢٤ هجرية في كتابه (غريب الحديث) وكذلك ابن الأعرابي الذي توفي سنة ٢٣١ هجرية، وابن قتيبة المتوفى سنة ٢٧٦، وله كتاب يسمى (غريب الحديث) وهو موجودٌ، وغيرهم من علماء القرن الثالث.

في القرن الرابع الهجري ألف قاسم بن ثابت السرقسطي المتوفى سنة ٣٠٢ هجرية كتابه (الدلائل في شرح غريب الحديث)، وألف ابن دُرَيْد المتوفى سنة ٣٢١ هجرية وصاحب كتاب (جمهرة اللغة) كتاباً أيضاً في ذلك، ثم جاء الخطابي الذي توفي سنة ٣٨٨ هجرية وألف كتابه (غريب الحديث).

في القرن الخامس الهجري ألف أبو عبيد الهروي المتوفى ٤٠١ كتابه (الغريبين) ويقصد بالغريبين (غريب) ابن قتيبة و(غريب) أبي عبيد، ثم ألف الحميدي الذي توفي سنة ٤٨٨ هجرية كتابه (تفسير غريب ما في الصحيحين).

ثم جاء العصر أو القرن السادس الهجري أَلّف فيه إسماعيل الفارسي المتوفى سنة ٥٢٩ كتابه (مجمع الغرائب في غريب القرآن) ، ثم أَلّف الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هجرية كتابه (الفائق في غريب الحديث) وأَلّف أيضاً ابن قرقول كتابه (مشارك الأنوار) وأَلّف المديني المتوفى سنة ٥٨١ كتابه (المغيث في غريب القرآن والحديث) وغيرهم.

وفي القرن السابع أَلّف ابن الأثير كتابه (النهاية في غريب الحديث والأثر) وأَلّف ابن قدامة المقدسي المتوفى سنة ٦٢٠ هجرية كتابه (قُتعة الأريب في تفسير الغريب) وهكذا توالى التأليف في القرون التالية ، هذه الكتب التي ذكرناها سلك فيها أصحابها مناهج مختلفة ، فمنهم من سلك منهج المسانيد كأبي عبيد والخطابي وغيرهما ، ومنهم من سلك الترتيب الأبجدي ، وسنحاول أن نوضح مناهج التأليف في غريب الحديث.

مناهج التأليف في غريب الحديث :

هي مناهج متعددة : منهج المسانيد بنوعيه ، ومنهج الترتيب الأبجدي بنوعيه ، وهذه المناهج نقسمها على النحو التالي :

أولاً : منهج المسانيد :

رُتِبَتْ فيه الأحاديث وفقاً للمسانيد ، فيقول مثلاً : مسند عبد الله بن عباس ، مسند أبي هريرة ، مسند أنس... وهكذا ؛ إذن كل الأحاديث التي جُمِعَتْ في مسند يأخذون الألفاظ الغريبة منها وتوضع في مسند هذا الراوي الذي روى هذا الحديث فسميت بالمسانيد ، حيث يخرج الحديث بسنده مرفوعاً إلى النبي ﷺ

والذي سار على ترتيب المسانيد أبو عبيدة القاسم بن سلام في كتابه (غريب الحديث)، وأبو عبيد قسم كتابه إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: يتضمن أحاديث الرسول ﷺ ولم يراع في ترتيبها منهجاً معيناً، فهي لم ترتب تبعاً لموضوعها ولا وفقاً لمن رواها.

القسم الثاني: من الأقسام عند أبي عبيد: أحاديث الصحابة { وقد ذُكرت أحاديث كل صحابي على حدة، والمقصود بأحاديث الصحابة: هي تلك الأحاديث التي رُوِيَتْ عنهم هم لا تلك التي رَوَّها عن رسول الله ﷺ.

القسم الثالث: الأحاديث المروية عن التابعين كأحاديث كعب بن الأحبار، ومحمد بن الحنفية وغيرهم.

الرابع من هذه الأقسام: أحاديث لا يُعرف أصحابها، وهذا الجزء يُعدُّ قليلاً؛ ولذلك نظراً لعدم معرفة راوي الأحاديث جعلها أبو عبيد في القسم الرابع والأخير.

واتبع هذا الترتيب - وهو نظام المسانيد - كلُّ من ابن قتيبة والخطابي في كتابيهما (غريب الحديث)، وقسما كتابيهما - وهما ابن قتيبة والخطابي - إلى هذه الأقسام الأربعة التي ذكرناها عند أبي عبيد، وابن قتيبة شرح في مقدمة كتابه هذا المنهج، ولكنه تقدم بهذا الترتيب خطوة إلى الأمام فأحدث تجديدًا على ما وضعه أبو عبيد؛ لأنه قسم الأحاديث المسندة إلى رسول الله ﷺ أحياناً باعتبار الموضوع وأحياناً بمراعاة طول الحديث أو قصره، فبدأ بتفسير الألفاظ الدائرة بين الناس في الفقه وأبوابه، والفرائض وأحكامها، ثم أتبع ذلك بتفسير ما جاء في الحديث من ذكر القرآن وسوره وأحزابه، وقد سلك هذا المنهج أيضاً الخطابي، وسار على منهج صاحبيه أبي عبيد وابن قتيبة.

ثانياً: منهج ترتيب الأحاديث وفقاً لمن رواها من الصحابة:

كما فعل الإمام أحمد بن حنبل في مسنده ؛ لأنه رتب الأحاديث في كتابه وفقاً للصحابة { فمثلاً في مسند ابن عباس يروي الأحاديث التي رواها ذلك الصحابي الجليل عن رسول الله ﷺ والذي سار على هذا المنهج في كتابه هو إبراهيم الحربي في كتابه (غريب الحديث) ؛ لأن الحربي كان تلميذاً - كما سنوضح بعد ذلك - للإمام أحمد بن حنبل ؛ فتأثر بأستاذه في ذلك ، ولكن الحربي راعى في ترتيب الألفاظ طريقة الخليل بن أحمد في ترتيب أحاديث كل مسند ، فكان الحربي يرتب الألفاظ في كل مسند تبعاً لمنهج الخليل بن أحمد الذي اتبعه في منهج معجمه وهو (العين) وهو نظام التقليلات الصوتية ، فبدأ بالأحاديث التي تحوي ألفاظاً فيها حرف العين ؛ لأن الخليلي اعتبر العين هي أبعد الحروف مخرجاً ، بدأ في ذلك بالثنائي يليه المقلوب منه ، ثم الثلاثي يليه المقلوب منه ، فيرتب الألفاظ وفقاً للترتيب الصوتي للحروف وستحدث عن منهجه بعد ذلك.

ثالثاً: ترتيب الألفاظ الواردة في الأحاديث ترتيباً أبجدياً:

ويكون وفقاً للترتيب الألفبائي تبعاً للحرف الأول مع مراعاة الحروف الثواني التي تلي الحرف الأول ، يضاف إلى ذلك الاعتماد على الحروف الأصلية دون الزائدة. هذا هو المنهج الثالث.

من الذي سار على هذا المنهج من علماء الغريب في الحديث؟ أبو عبيد الهروي المتوفى ٤٠١ هجرية ، وكذلك الزمخشري في معجمه (الفائق في غريب الحديث) ، وابن الجوزي في (غريب الحديث) أيضاً وابن الأثير في (النهاية) وابن خطيب الدهشة في معجمه (تهذيب المطالع لترغيب المطالع) وابن خطيب الدهشة توفي سنة ٨٣٤ هجرية ، وغيرهم من العلماء الذين ساروا على هذا المنهج.

رابعاً: ترتيب الألفاظ وفقاً للحرف الأول:

سواء أكان هذا الحرف أصلاً أم زائداً، هذا المنهج شبيه بمنهج السجستاني في (غريب القرآن) الذي كان ينظر إلى الحرف الأول من الكلمة سواء كان الحرف أصلياً أم زائداً، المنهج - وهو الرابع الذي نتحدث عنه - أصحابه اعتمدوا على الحرف الأول سواء كان أصلياً أم زائداً مع مراعاة الترتيب الهجائي وهو الترتيب الألفبائي، سار على هذا المنهج ابن قدامة المقدسي المتوفى سنة ٦٢٠ هجرية في كتابه (قنعة الأريب في تفسير الغريب) وهذا الكتاب حُقق في رسالة ماجستير في جامعة الأزهر في كلية اللغة العربية بالقاهرة، وربما طبع هذا الكتاب وقام بتحقيقه أحد الباحثين أو أحد الناشرين لمثل هذا التراث.

ابن قدامة المقدسي في كتابه (قنعة الأريب) اعتمد على الحرف الأول سواء كان زائداً أو أصلياً مع مراعاته في الترتيب الحركة التي تلي الحرف الأول، حيث قدم الكلمات التي تحوي همزة مفتوحة على الكلمات التي جاء فيها همزة مضمومة، والهمزة المضمومة تُقدم على الهمزة المكسورة.

إذن معنى ذلك أنه يبدأ بالحرف الأول أصلياً أم زائداً، ثم بعد ذلك يلي بعده بالحرف المفتوح، ثم يليه المضموم، ثم بعد ذلك يليه المكسور، كما راعى أيضاً ابن قدامة أن يقدم أحاديث رسول الله ﷺ ثم أحاديث الخلفاء الراشدين، ثم بعد ذلك بقية الصحابة { ثم بعد ذلك يختم الباب بألفاظ أحاديث التابعين في ذلك متأثراً بمنهج أبي عبيد.

هذا هو المنهج الرابع من مناهج التأليف عند علماء الغريب، وبذلك يكون عدد المناهج التي سلكها علماء الغريب في الحديث أربعة مناهج كما ذكرناها، وكما وضحنا ذلك في كتبهم.

كتاب (غريب الحديث)

مؤلف الكتاب :

وهو أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي الفقيه اللغوي المحدث ، كان إمام أهل عصره في كل فن من فنون العلم.

ولد أبو عبيد سنة خمسين ومائة من الهجرة ، وأخذ الفقه عن الإمام الشافعي ، وأحمد بن حنبل ، وغيرهما ، وأخذ القراءات عن الإمام الكسائي ، كما أخذ اللغة عن الكثيرين من أعلام عصره كأبي زيد ، والأصمعي وأبي عبيد ، وغيرهم.

كان أبو عبيد رجلاً فاضلاً في دينه وعلمه ، وكان مفتياً في القرآن والفقه ، والأخبار والعربية ، كما أنه كان حسن الرواية ، صحيح النقل ، له من الكتب الكثير ، وتوفي سنة أربع وعشرين ومائتين من الهجرة.

اسم الكتاب ، ونسبه إلى أبي عبيد :

نريد أن نوضح أن كتاب أبي عبيد في غريب الحديث ، يعد من أوائل الكتب القديمة الذي وصل إلينا كاملاً ، ولكن هذا الكتاب قد خلا من مقدمة يذكر فيها المؤلف اسم الكتاب ، ومنهجه الذي سار عليه في التأليف ، ولكن إذا كان الكتاب قد خلا من المقدمة ، فربما أن هذه هي السمة الغالبة على الكتب التي كانت تؤلف في هذا العصر المبكر ، لكن لو نظرنا إلى هؤلاء المترجمين لأبي عبيد ، لوجدنا أن كل من ترجم لأبي عبيد نسب له كتاباً اسمه (غريب الحديث).

وتكلم عنه أيضا ابن الأثير في كتابه (النهاية) ووصف هذا الكتاب بأنه كان مشهوراً لما حواه من الأحاديث، والآثار الكثيرة، والمعاني اللطيفة إلى آخره.

أيضا من الباحثين في كتب التراجم، أو الذين كتبوا في التراجم "بركلمان" ذكر هذا الكتاب أيضا، ونسبه لأبي عبيد.

قيمة الكتاب العلمية كانت منزلتها كبيرة؛ لذلك صارت رواية هذا الكتاب تنتقل من جيل إلى جيل، وحفظ لنا التاريخ أسماء الأعلام الذين قرءوا، أو سمعوا (غريب الحديث) لأبي عبيد.

موضوع الكتاب وهدفه ومصادره:

أولا: موضوع الكتاب:

هو غريب الألفاظ التي وردت في الحديث النبوي الشريف؛ إذن هو تفسير الألفاظ الغريبة التي وردت في أحاديث النبي ﷺ وآثار صحابته، وتابعيه.

انظر إلى قول ابن الأثير حينما قال عن هذا الكتاب: إنه احتاج إلى تتبع أحاديث رسول الله ﷺ على كثرتها، وآثار الصحابة والتابعين على تفرقها وتعددتها، حتى جمع منها ما احتاج إلى بيانه بطرق أسانيدها، وحفظ روااتها.

ثانيا: الهدف من تأليف هذا الكتاب:

الهدف يكمن في شرح وتفسير الأحاديث التي تحتوي على ألفاظ غريبة، بما يكشف الغموض عنها، ويزيل الإبهام عن معانيها بالشرح والتوضيح، والمراد شرح الألفاظ الغريبة فقط في هذه الأحاديث، وليس المراد شرح الأحاديث كاملة.

ثالثا: مصادر الكتاب:

كانت المصادر عند أبي عبيد في الأحاديث، هم شيوخه الذين أخذ عنهم، وسمع منهم، هذا بالنسبة للحديث.

وأما بالنسبة للغة، فالذي ينظر في كتاب (غريب الحديث) لأبي عبيد يرى أن أبا عبيد، يروي عن شيوخه الذين تتلمذ عليهم، وأخذ عنهم علم اللغة، وكان له اتصال وثيق بهم، وسمع منهم.

مثل: الأصمعي وأبي عبيد معمر بن المثنى، وأبي زيد اللغوي الأنصاري، وأبي عمرو الشيباني، وغيرهم.

إذن الكتاب يعد مصدراً من مصادر اللغة، ومصادر غريب الحديث لما حواه من مسائل متنوعة في داخل هذا الكتاب.

رابعا: منهج الكتاب:

كما ذكرنا ليس للكتاب مقدمة يذكر فيها المؤلف منهجه، والهدف من تأليف هذا الكتاب.

ومن خلال التأمل في الكتاب، وما كتبه العلماء عن هذا الكتاب، ومنهجه، يمكننا أن نوجز عناصر هذا المنهج في النقاط التالية:

النقطة الأولى:

رتب أبو عبيد الألفاظ الغريبة في الأحاديث، وفقا لترتيب الأحاديث في الأسانيد، وقسم كتابه إلى أربعة أقسام، كما أشرنا إلى ذلك من قبل.

الأول: يتضمن أحاديث الرسول ﷺ.

والثاني: يتضمن أحاديث الصحابة { وهذه الأحاديث التي رويت عن الصحابة أنفسهم، وليست الأحاديث التي رووها الصحابة عن رسول الله ﷺ.

الثالث: الأحاديث المروية عن كبار التابعين، ككعب الأحبار، ومحمد بن الحنفية، وغيرهم.

الرابع: أحاديث لا يعرف أصحابها، هذه هي الأقسام الأربعة التي قسم الأحاديث إليها أبو عبيد، كان يذكر الحديث، وسنده دون ترتيب، ثم يشرح اللفظ الغريب فيه.

نضرب مثالا على ذلك، قوله في الباب الذي عقده بعنوان: "أحاديث الرسول ﷺ" قال أبو عبيد في حديث النبي ﷺ: ((إن منبري هذا على ترعة من ترع الجنة)).

قال أبو عبيدة - هذا نقل يوضح نقله عن أستاذه أبي عبيدة: الترعة: الروضة تكون على المكان المرتفع، وخاصة فإذا كانت في المكان المطمئن، فهي روضة. وقال أبو زياد الكلابي: أحسن ما تكون الروضة على مكان الذي فيه غلظ، وارتفاع.

نلاحظ أيضا أن أبا عبيد، كان يوازن بين الأقوال، يرجع بعضها على بعض، فمثلا في النص الذي ذكرناه، بعد أن ذكر قول أبي عبيدة، وأبي زياد الكلابي، ذكر بعدها أيضا قول أبي عمرو الشيباني، ثم بدأ يوازن بين هذه الأقوال، ويرجح بعضها على بعض.

ففي هذا الحديث السابق، قال أبو عبيد بعد أن ذكر آراء هؤلاء العلماء الثلاث، قال: وقال غيره الترعة الباب، كأنه قال: منبري هذا على باب من أبواب الجنة.

قال أبو عبيد، يضيف بعد ذلك تعليقه على هذه الآراء التي ذكرها: إن رسول الله ﷺ قال: ((إن منبري هذا على ترعة من ترع الجنة)).

فقال سهل بن سعد: أتدرون ما الترعة؟ هي الباب من أبواب الجنة، قال أبو عبيد: وهذا هو الوجه عندنا.

إذن من خلال هذه الأقوال التي كان يذكرها للعلماء في تفسيره للفظ، بعد ذلك يرجح ما يراه مناسباً للمعنى، وأيضاً من وجهة معرفته اللغوية.

النقطة الثانية:

أنه اهتم بنسبة كل قول إلى صاحبه، كما وضحنا في المثال الذي قرأناه.

النقطة الثالثة:

أن أبا عبيد، اعتنى في شرحه للألفاظ الغريبة في الأحاديث، وبيان الغامض منها بتوثيق أقواله بما ورد في كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ وبما ورد عن العرب شعراً ونشراً، وكان يكثر من الشعر.

نضرب مثالا على ذلك، بما ذكره قوله في حديثه ﷺ: "إنه نهى فيه أن يقال: بالرفاء والبنين".

قال الأصمعي: الرفاء يكون في معنيين، يكون من الاتفاق، وحسن الاجتماع، قال: ومنه أخذ "رفؤ الثوب"؛ لأنه يرفأ، ويضم بعضه إلى بعض ويلائم بينهم، ويكون الرفاء من الهدوء والسكون، ثم أنشد بيتاً لأبي خراش الهذلي... إلى آخره.

إذن هذا البيت الذي ذكره، والآراء التي ذكرها توضح المعنى الذي ذهب إليه، وغير ذلك كثير في كل ألفاظ الكتاب، وما سار عليه أبو عبيد، لم يقتصر أبو عبيد

على شرحه للألفاظ الغريبة في الحديث فقط، بل كان يشرح الألفاظ الغريبة أيضاً، في النصوص التي كان يستشهد بها، مثلاً حينما استشهد ببيت لأبي ذؤيب في قوله:

إِذَا الْهَدَفُ الْمِعْزَالُ صَوَّبَ رَأْسَهُ ❖ وَأَعْجِبُهُ ضَفْوٌ مِنَ الشَّلَّةِ الْخُطَلِ
الشَّلَّةُ: هي جماعة الغنم، والضفوة: من الضافي، وهو الكثير، والخطل: المسترخية الآذان، وبها سمي الأخطل.

هذا أيضاً توسع من أبي عبيد، فهو لم يقتصر على الألفاظ الغريبة فقط، بل الشاهد الذي كان يذكره، كان يقوم بشرح بعض الألفاظ التي وردت فيه، عندما يرى أن هذه الألفاظ تستدعي منه أن يوضح معناها للقارئ أو الباحث بعد ذلك.

النقطة الرابعة:

اهتم أبو عبيد بذكر الروايات المتعددة في بعض الأحاديث، مع الاهتمام ببيان معنى كل رواية، وصحتها؛ مثال: في قوله ﷺ: ((لا يترك في الإسلام مفرج)) قيل: المفرج: هو الرجل يكون في القوم من غيرهم، فحق عليهم أن يعقلوا عنه، ذكر أيضاً أبو عبيد أن هذا الحديث، ورد فيه رواية بالحاء "مفرح" ومعنى المفرح: هو الذي قد أفرحه الدين، أي: أثقله.

قال أبو عبيد: وسمعت محمد بن الحسن يقول: هو يروى بالحاء وبالجيـم، فمن رواه بالحاء، فأحسبه قال فيه مثل قول هؤلاء، ومن قال مفرج بالجيـم، فإنه القتل يوجد في أرض فلاة، لا يكون عنده قرية، فإنه يؤدي من بيت المال، ولا يبطل دمه.

إذن الروايات، إذا كان لكل رواية معنى كان يوضح معنى كل رواية كما ذكرنا هذا المثال.

النقطة الخامسة :

أن أبا عبيد اعتنى بضبط الكلمات التي يحدث فيها لبس ، وهذا صون لها من التحريف والتصحيف ، فكان ينص على الضبط بالحركة ، مثلاً ، ومن ذلك قوله : النخة برفع النون. إذن هنا نص على الحركة ، فسرّها بقوله : عن الكسائي بأنها البقر العوام.

وغير ذلك من الشواهد التي كان ينص فيها على الحركة ، كما أيضاً كان يشير إلى طريقة نطق الكلمات ، من حيث الطول ، ومن حيث القصر.

النقطة السادسة :

أنه اهتم بذكر اللغات الواردة في اللفظ الغريب ، الذي يقوم بشرحه ، لكن لم ينسب هذه اللغات إلى أصحابها ، لكنه كان يصرح ، بأن في هذا اللفظ ورد فيه لغة ، وهناك الكثير من الأمثلة في هذا الكتاب.

النقطة السابعة :

أنه اهتم ببيان المسائل اللغوية ، والفقهية ، والمسائل اللغوية متنوعة ، منها مثلاً الصوتية ، والصرفية والدلالية والبلاغية ، فالمسائل الصوتية مثل قضية الهمز والتسهيل وذكر أمثلة لذلك ، وكذلك الإبدال بين الحروف بعضها ببعض. على سبيل المثال الصلق بالصاد ، قال : هو الصوت الشديد وقال غيره : السلق بالسين إلى آخره.

وهناك أيضاً المسائل الصرفية ، اهتم بها في قوله : جمع ما جاء على وزن "فعل" يجمع على "فعل" وذكر أمثلة لذلك في الجزء الأول في ص ٦٥.

أيضا هناك من المسائل اللغوية، المسائل الدلالية، وهذه مسألة أساسية في فهم الألفاظ؛ لأن بدون الدلالة لا يستطيع الباحث أن يصل إلى حقيقة، ومعنى أي لفظ يريد البحث عنه.

من المسائل الدلالية التي ذكرها في قول الرسول ﷺ: ((اتقوا الملاعن، وأعدوا النبل)) قال محمد بن الحسن: النبل: حجارة الاستنجا، قال أبو عبيد: والمحدثون يقولون: هي النبل بالفتح، ونراها -أي: أبو عبيد هو الذي يقول- سميت نبلا؛ لصغرها، وهذا من الأضداد.

إذن هنا الأضداد، والترادف، والمشارك، وغير ذلك كل ذلك قضايا دلالية، أيضا تعرض لقضية المشارك اللفظي، وهو من القضايا الدلالية، إذا كان في اللفظ ألفاظ مشتركة، كان يوضحها مع ذكر كل معنى لكل لفظ كما ذكرنا في لفظ الترعة في الحديث الذي قرأناه، حتى لا نكرر، وغيره.

وكذلك اهتم بالمسائل البلاغية؛ كقوله في حديث بهز بن حكيم عن النبي ﷺ أنه قال: ((إنكم مدعوون يوم القيامة، مقدمة أفواهكم بالفدام)).

فما معنى مقدمة؟ أي: أنهم منعوا الكلام حتى تكلم أفخاذهم، فشبّه ذلك بالفدام الذي يشد به على الفم، هذه هي المسائل اللغوية المتنوعة التي كان يتعرض لها بالشرح والتفصيل في اللفظ الذي يقوم بشرحه، إذا كان اللفظ يقتضي بيان وتوضيح شيء، مما ورد مما ذكرناه.

من المسائل التي تعرض لها أيضا المسائل الفقهية، قال أبو عبيد: وقوله: "النسيئة بالنسيئة" في وجوه كثيرة منها البيع، أن يسلم الرجل إلى الرجل مائة درهم إلى سنة، في كر طعام لكره، فإذا انقضت السنة، وحل الطعام عليه؛ قال الذي عليه الطعام للدافع: ليس عندي طعام، لكن بعني هذا الكر بمائتي درهم إلى شهر،

فهذه نسيئة انتقلت إلى نسيئة، إذن مثل ذلك من القضايا الفقهية التي يجب التعرض، والدراسة لها في كتب الفقه، ولكن كان يوضح في إيجاز شديد، حتى يعرف القارئ مدلول هذا اللفظ، وحقيقة هذا اللفظ، ومن أراد الاستزادة أو المزيد فعليه بالرجوع إلى الكتب المتخصصة.

النقطة الثامنة :

في شرحه لبعض الألفاظ الغريبة كان يورد بعض المشتقات، مشتقات اللفظ إذا كان للفظ اشتقاق، كان يورد هذا الاشتقاق.

من ذلك قوله في حديث الرسول ﷺ أنه قال للنساء : ((لا تعذبن أولادكن بالدغر)).

قال أبو عبيدة: هو غمر الحلق، وذلك أن الصبي تأخذه الغدرة، وهو وجع يهيج في الحلق من الدم، والدغر: أن ترفع المرأة ذلك الموضع بأصبعها، وهي لحمت تكون عن اللهوات، يقال: دغرت أدغر دغرا.

قال أبو عبيد: ويقال للنغانغ أيضاً اللغانين، واحدها لُغْنون، واللغاديد، واحدها لغدود، ويقال لُغْد، فمن قال لغد للواحد، قال للجميع: ألغاد.

إذن هذا اشتقاق، اشتق من اللفظ الواحد، كان يوضح ذلك كله أبو عبيد في اللفظ عند شرحه.

النقطة التاسعة :

وهي الأخيرة من نقاط المنهج؛ أن أبا عبيد كان ينبه على بعض الألفاظ المعربة أثناء شرحه، وتفسيره لها، وليس على كل الألفاظ المعربة، وإنما على البعض.

ومن ذلك قوله في حديثه ﷺ: ((ومجامرهم الألوه)) قال الأصمعي: هو العود الذي يتبخر به، وأراها كلمة فارسية، عربت.

هذا قول الأصمعي، قال أبو عبيد: أو فيها لغات الألوه والألوه بفتح الألف وضمها، وهكذا إذن تلك هي أهم ملامح منهج (غريب الحديث) لأبي عبيد، عرفنا هذه النقاط من خلال وقفنا مع هذا الكتاب.

خامساً: المآخذ على كتاب غريب الحديث:

إن كتاب أبي عبيد في غريب الحديث، يعد من أمهات الكتب، في هذا الفن، فهو عمدة هذا الفن، وانتفعنا به انتفاعاً كبيراً، ودارت حوله دراسات، وكتب عديدة، تعرض بعضها لنقده، وبعضها قام بالرد عليه.

كما أن هناك اختصارات، وهي كتب ألفت، واختصرت هذا الكتاب، وهناك دراسات أخرى جرت لترتيب هذا الكتاب.

هذه الدراسات المتنوعة تدل على أن للكتاب أهمية كبيرة وجليلة، ولكن البحث العلمي يرى أن عليه بعض المآخذ، أهم هذه المآخذ هي:

أولاً: عدم التزام القاسم بن سلام في كتابه (غريب الحديث) بمنهج معجمي معين في ترتيب الألفاظ، والأحاديث مما جعل الوصول إلى المراد، والغرض أمراً في غاية الصعوبة؛ لأن المنهج وتوضيحه يعتبران المفتاح الأساسي، والرئيسي لمعرفة منهج الكتاب، وطريقة ترتيب الألفاظ فيه.

وهو كما وضحنا من قبل بأن المنهجية شرط أساسي، يقوم عليه المعلم.

ثانياً: من هذه المآخذ، عدم إفاضة في المسائل اللغوية التي ذكرها، وعدم نسبته بعض اللغات التي صرح بها إلى أصحابها، مع الاستطراد في الشرح، من ذلك

قوله في حديث النبي ﷺ : ((نحن الآخرون السابقون يوم القيامة ، بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا ، وأوتيناهم من بعدهم)).

وقوله: "أغمطت الحمى" و"أغبطت" قال أبو عبيد: وأخبرني بعض الشاميين، أن رسول الله ﷺ قال: ((أنا أفصح العرب بيد أني من قريش، ونشأت في بني سعد بن بكر)) وفسر العلماء كلمة "بيد" هنا معناها: أنها من أجل.

إذن هذا نص يدل على مدى استطراد أبي عبيد للآراء، وذكر اللغات التي وردت في مثل تلك الألفاظ.

رابعاً: من هذه المآخذ، وهو الأخير عدم إشارته إلى بعض الألفاظ المعربة من اللغات الأخرى، من ذلك في قوله عليه السلام: ((إن منبري هذا على ترعة من ترع الجنة)) ذكر فيه أبو عبيد ثلاثة معان: هي الترعة الروضة، تكون على المكان المرتفع خاصة، وهو رأي أبو عبيدة معمر بن المثنى.

وقد أصاب أبو عبيد في ترجيحه معنى الباب ، وهذا المعنى هو ما اقتصر عليه (المعرب).

الجواليقي صاحب كتاب (المعرب) قال في هذا اللفظ : الترعة الباب بالسريانية ، والترع أو والترع البواب ، ومنه هذا الحديث ، وقوله في حديث النبي ﷺ : ((يؤتى بابن آدم يوم القيامة كأنه بذج من الذل)).

قال الفراء : هو ولد الضأن ، هذا تفسير أبو عبيد لكنه كان عليه أن يوضح حقيقة هذا اللفظ ، ومصدره الأصلي في لغته الأصلية ؛ لذلك وجدناه لم يشير إلى أن اللفظ معرب ، ولكن أجمعت المصادر على أن هذا اللفظ معرب من اللغة الفارسية. ولورجعنا إلى كتاب (المعرب) للجواليقي لوجدناه قد قال بذلك الكلام. وغير ذلك الكثير من الألفاظ ، التي هي في حقيقتها معربة من لغات أخرى ، وردت مستعملة في ألفاظ الحديث النبوي الشريف ، وتناول الكثير منها أبو عبيد بالشرح ، والتوضيح لكنه لم يوضح لنا أن حقيقة هذا اللفظ جاء معربا إلى اللغة العربية ، من لغة أخرى.

تلك هي أهم المآخذ التي أخذت على كتاب أبي عبيد ، وهذه المآخذ لا تؤثر ولا تقلل من قيمة الكتاب العلمية ، فالكتاب قد حوى معاني لطيفة ، وفوائد جمّة ، وصار قدوة وأساساً ، يعتمد عليه في هذا الفن ؛ لأنه أشبه بموسوعة علمية فريدة ، أثرت عن هذا العصر الذي عاش فيه أبو عبيد.

وصار كتاب أبي عبيد مصدراً أساسياً للدارسين في هذا المجال ، الذين أتوا بعد أبي عبيد ، فاعتمدوا عليه ، وأخذوا منه الكثير.

هذا كل ما أردنا أن نوضحه عن منهج أبي عبيد في كتابه (غريب الحديث) وهو يمثل منهجا من مناهج غريب الحديث.

كتاب (النهاية في غريب الحديث والأثر)

ننتقل بعد ذلك إلى دراسة كتاب آخر، وهو كتاب (النهاية في غريب الحديث والأثر) لابن الأثير، واخترنا هذين الكتابين ؛ لكي نتعرف على منهج المسانيد في كتاب أبي عبيد الذي شرحناه، واخترنا كتاب (النهاية في غريب الحديث والأثر) ؛ لأنه يسير على منهج أيضا من مناهج التأليف عند المحدثين، وهو الترتيب الألفبائي، وكتاب (النهاية) كان سبب اختيارنا له أيضا أنه قد حوى مادة علمية كبيرة أوسع من الكتب التي سبقت ابن الأثير، وصار كتاب ابن الأثير مرجعا أساسيا لكل المشتغلين في مجال غريب الحديث، أو في مجال الدراسات اللغوية، كما سنوضح ذلك.

(النهاية في غريب الحديث والأثر) لابن الأثير، أولا نتحدث عن مؤلف هذا الكتاب.

مؤلف الكتاب :

المؤلف هو المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني العلامة مجد الدين أبو السعادات الجزري الإربلي، المشهور بابن الأثير، ولد سنة أربع وأربعين وخمسمائة من الهجرة بالجزيرة، ونشأ بها.

تلقى دروسه الأولى في هذه المنطقة التي ولد بها، ثم انتقل بعد ذلك إلى الموصل، وأخذ النحو عن ابن الدهان، وأبي الحرم مكي بن ربان بن شبة، وسمع الحديث من عبد الوهاب بن سكينه، وعن يحيى بن سعدون القرطبي، وعن ولده الشهاب، وروى بالإجازة عن فخر الدين بن البخاري، وغيرهم.

كان ابن الأثير محدثاً، فقيهاً، أديباً، نحويًا، عالماً بصناعة الحساب والإنشاء، ورعاً عاقلاً مهيباً، ذا بر وإحسان، لم يترك نافذة من نوافذ العلم والثقافة إلا أطل منها، حتى اكتملت له شخصية علمية ناضجة، صنف الكثير من الكتب منها (النهاية في غريب الحديث والأثر) ومنها (جامع الأصول في أحاديث الرسول) و(الإنصاف في الجمع بين الكشف والكشاف) و(البديع في النحو) و(شرح مسند الشافعي) وغير ذلك.

توفي ابن الأثير في شهر ذي الحجة سنة ست وستمائة من الهجرة.

اسم الكتاب، ونسبه إلى المؤلف:

كتاب (النهاية) لابن الأثير له مقدمة، هذه المقدمة صرح فيها المؤلف، باسم الكتاب حيث قال: وقد سميت (النهاية في غريب الحديث والأثر).

كما ذكر هذا الكتاب أيضاً بهذا الاسم، ونسبه إلى صاحبه كل أصحاب كتب التراجم الذين كتبوا، وترجموا لابن الأثير، كما نسبه إليه أيضاً كل من نقل عنه، ابن منظور في (لسان العرب) حيث اعتمد على كتاب (النهاية) الذي سماه باسمه، ونسبه إلى صاحبه، وجعله أحد المصادر الأساسية، التي اعتمد عليها ابن منظور في (لسان العرب). كما ذكره أيضاً باسمه، ونقل منه، ونسبه إلى صاحبه ابن خطيب الدهشة في كتابه (تهذيب المطالع لترغيب المطالع) وغير ذلك من العلماء اللاحقين بعد ذلك، ممن نسبوا هذا الكتاب.

موضوع الكتاب والهدف من تأليفه:

موضوع كتاب (النهاية في غريب الحديث والأثر) لابن الأثير هو شرح الألفاظ الغريبة في الحديث الشريف، والأثر، وبيان معناها من الناحية اللغوية، ثم بيان

الألفاظ من حيث الوزن والبناء، وتأليف حروفها، وضبطها مع بيان صفاتها، من حيث معرفة حركاتها وإعرابها.

وقد وضع ذلك ابن الأثير في مقدمة الكتاب، حيث بين فيها منهجه وهدفه، فقال: أما بعد فلا خلاف بين أولي الألباب، والعقول، ولا ارتياب عند ذوي المعارف، والمحصول، أن علم الحديث والآثار من أشرف العلوم الإسلامية، قدرًا، وأحسنها ذكرًا، وأكملها نفعًا، وأعظمها أجرًا، وأنه أحد أقطاب الإسلام التي يدور عليها، ومعاقده التي أضيف إليها، وأنه فرض من فروض الكفايات، يجب التزامه، وحق من حقوق الدين يستعين أحكامه، واعتزامه.

ثم بين بعد ذلك ابن الأثير أن الحديث ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: معرفة ألفاظه، والثاني: معرفة معانيه.

ولا شك أن معرفة ألفاظه مقدمة في الرتبة؛ لأنها الأصل في الخطاب، وبها يحصل التفاهم، فإذا عرفت ترتبت المعاني عليها، فكان الاهتمام ببيانها أولى، ثم الألفاظ تنقسم إلى مفردة ومركبة.

ومعرفة الألفاظ المفردة، مقدمة على معرفة المركبة؛ لأن التركيب فرع عن الإفراد.

هذا كلام ابن الأثير وضع لنا منهجه، وهدفه في مقدمة الكتاب، وبين أن معرفة الألفاظ المفردة، مقدمة في الأصل على معرفة الألفاظ المركبة.

ومعنى اللفظ المفرد، واللفظ المركب، أي: اللفظ المفرد دون أن يقع في جملة، أو في سياق الكلام، والألفاظ المركبة الذي هو سياق الكلام متصلًا ببعضه ببعض؛ فلكي نعرف الكلام المركب، لا بد كما قال ابن الأثير: أولاً أن نعرف حقيقة وبيان، وماهية اللفظ المفرد. ثم بعد ذلك نعرف الألفاظ المركبة.

مصادر كتاب النهاية :

في مقدمة الكتاب صرح ، ووضح بأنه أخذ مادة كتابه من كتابين في غريب الحديث ، هما كتاب (الغريبين في غريب القرآن والحديث) لأبي عبيد محمد الهروي الذي توفي سنة ٤٠١ هجرية، وكتاب (المغيث في غريب القرآن والحديث) لأبي موسى محمد بن بكر المديني الأصفهاني، المتوفى سنة ٥٨١، وكان معاصراً لابن الأثير.

وقد اعتمد ابن الأثير على هذين الكتابين بعد تجريدهما من الألفاظ الغريبة في القرآن الكريم ، إذًا معنى ذلك أنه أخذ من هذين الكتابين الألفاظ الغريبة التي وردت فيها في الحديث النبوي الشريف.

أما الألفاظ التي ذكرت في هذين الكتابين من غريب القرآن، فهي لم تدخل مع ابن الأثير في كتابه ؛ لأنه يختص بغريب الحديث فقط ، وجدنا ابن الأثير صرح بذلك فقال : وأما أبو موسى الأصفهاني المديني ، فقد صنف كتابا جمع فيه ما فات الهروي من غريب القرآن ، والحديث يناسبه قدرًا وفائدةً ، ويمثله حجما وعائدة ، وسلك في وضعه مسلكه -أي : مسلك الأصفهاني ، وذهب فيه مذهبه ، ورتبه كما رتبه ، ولم يذكر في كتابه مما ذكره الهروي إلا كلمة اضطر إلى ذكرها إما لخلل فيها ، أو لزيادة في شرحها ، أو وجه آخر في معناها.

ومع ذلك ، فإن كتابه أي : كتاب الأصفهاني يضاهي كتاب الهروي ؛ لأنه وضع كتابه في استدراك ما فات الهروي من ألفاظ.

ابن الأثير بعد ذلك يوضح فيقول : فرأيت أن أجمع ما فيهما أي : ما في كتاب الأصفهاني وكتاب الهروي من غريب الحديث ، مجردا من غريب القرآن.

اعتمد فقط على الألفاظ الغربية في الحديث النبوي في هذين الكتابين ، وأضاف كل كلمة إلى أختها في بابها ؛ تسهيلا لكلفة الطلب.

فحينئذ أمعنت النظر ، وأمعنت الفكر في اعتبار الكتابين والجمع بين ألفاظهما ، وإضافة كل منهما إلى نظيره في باب ، فوجدتهما قد فاتهما الكثير الوافر ، فإني في بادئ الأمر ، وأول النظر مر بذكرى كلمات الغربية من غرائب أحاديث الكتب الصحاح كالبخاري ومسلم ، وكفاك بهما شهرة في كتب الحديث.

لم يرد شيء منها في هذين الكتابين ، فحيث عرفت ذلك تنبعت لاعتبار هذين الكتابين ، من كتب الحديث المدونة المصنفة في أول الزمان وأوسطه ، وآخره ، فتبعتها ، واستقرت ما حضرني منها ، واستقصيت مطالعتها من المسانيد ، والمجاميع ، وكتب السنن والغرائب قديمها وحديثها ، وكتب اللغة على اختلافها ، فرأيت فيها من الكلمات الغربية ما فات الكتابين كثيراً ، فصددت عن الاختصار على الجمع بين كتابيهما ، وأضفت ما عثرت عليه ، فوجدته من الغرائب إلى ما في كتابيهما في حروفها ، مع نظائرها وأمثالها ، ووضع المادة التي نقلها من الكتابين ، فأشار إلى ما أخذه من كتاب الهروي بالرمز هاء ، وما أخذه من كتاب أبي موسى بالسين ، وما أخذه من غيرهما تركه مهملا ، بغير علامة ؛ لتمييز ما فيهما ، مما أخذه من هذين الكتابين ، وما أخذه من غيرهما.

تلك هي المقدمة التي ذكر فيها ابن الأثير مصادره التي اعتمد عليها ، في جمع المادة اللغوية في الكتاب ، وأيضا وضع في هذه المقدمة المنهج الذي سار عليه في الترتيب ، وهو منهج كتاب (الغريبين) للهروي ، ومنهج (الغيث) لأبي موسى الأصفهاني.

منهجه في الكتاب :

ابن الأثير سلك في منهجه عدة خطوات ، أهم هذه الخطوات :

أولاً: قسم ابن الأثير كتابه إلى ثمانية وعشرين حرفاً ، بعدد حروف الهجاء العربية ، حرف الألف حرف الباء حرف الهمزة ، حرف الجيم ، الحاء إلى آخره ، حتى وصل إلى حرف الياء .

ثانياً: رتب هذه الحروف حسب الترتيب الألفبائي ، فبدأ بالهمزة ، وانتهى بالياء ، مع ملاحظة أنه قدم في الترتيب الواو على الهاء ؛ لأن الترتيب الألفبائي الهاء أولاً ثم الواو ثانياً ، لكن ابن الأثير قدم الواو على الهاء متبعاً في ذلك ترتيب الهروي في (الغريين) ، والأصفهاني في (المغني).

فاعتمد على الحرف الأول ، والثاني ، والثالث من الكلمة ، واعتماده على الحرف الأول والثاني والثالث يؤدي إلى ترتيب الكلمات ، وعدم تقديم بعض الألفاظ بعضها على بعض في الترتيب ، ولذلك يقول ابن الأثير: وسلكت طريق الكتابين في الترتيب الذي اشتمل عليه ، والوضع الذي حوياه من التقفية على حروف المعجم التزام الحرف الأول والثاني من كل كلمة ، وإتباعها بالحرف الثالث منها على سياق الحروف .

ثم بعد ذلك يقول : إلا أنني وجدت في الحديث كلمات كثيرة في أولها حروف زائدة ، ولكن هل الحروف التي اعتمد عليها ، وهي الحرف الأول والثاني والثالث ، هل هي حروف أصلية أم أنه أدخل الزوائد في بنية الكلمة ؟

كان ابن الأثير يعتمد على الحروف الأصلية في ترتيب الكلمة ، أما الحرف الزائد ، فلا يعتد به ويجعله أصلاً في بنية الكلمة ، لكن هناك بعض الألفاظ ابن الأثير

يعرف تماما، أن هذه الكلمة أو هذه الكلمات فيها بعض الحروف الزائدة، ولكنه اعتبر هذه الحروف أصلية، حيث وضع الكلمة في الحرف الذي بدئت به مع أنه يعلم أن هذا الحرف الذي بدأت به هذه الكلمة، أو غيرها حرف زائد.

نريد أن نعرف ما السبب الذي جعل ابن الأثير، يضع مثل هذه الكلمات التي بدئت بحروف زائدة، وهو يعرف أنها زائدة في باب الحرف الزائد الذي بدأت به، رغم أنه لم يحدد بابا يخصص فيه الحروف الزائدة ويضعها فيه؟

فيقول ابن الأثير: إلا أنني وجدت في الحديث كلمات كثيرة في أولها حروف زائدة، قد بنيت الكلمة عليها، حتى صارت كأنها من نفسها، وكان يلتبس موضعها الأصلي على طالبها، لا سيما وأكثر طلبه غريب الحديث، لا يكادون يفرقون بين الأصل والزائد، فرأيت أن أثبتها في باب الحرف الذي هو في أولها، وإن لم يكن أصليا.

ونبهت عند ذكره على زيادته؛ لئلا يراها أحد في بابها، فيظن أنني وضعتها فيه للجهل بها، فلا أنسب إلى ذلك، هذا كلام ابن الأثير، ووضح السبب الذي من أجله وضع الألفاظ التي بدأت بحروف زائدة في باب الحرف الذي بدئت به، رغم أنه زائد.

على سبيل المثال في مادة "أبن" في حديث ابن عباس، فجعل رسول الله ﷺ يقول: ((أبين لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس)) قال ابن الأثير: من حق هذه اللفظة أن تجيء في حرف الباء؛ لأن همزتها زائدة، ولكنه أوردها هنا في باب الهمزة لماذا؟

قال: أوردها هنا في باب الهمزة أو في حرف الهمزة؛ حملا على ظاهرها، وغير ذلك كثير من الألفاظ التي بدئت بحروف زائدة، ووضعها في غير موضعها الأصلي.

ثالثا: من خطوات المنهج، أن ابن الأثير قسم الحرف الواحد إلى أبواب، فكانت القسمة العقلية، تقتضي أن كل حرف يشتمل على ثمانية وعشرين بابا، على عدد حروف الهجاء، وترتيبها.

فعلى سبيل المثال، عندما يذكر حرف الباء، يقول باب الهمزة في حرف الباء، باب الباء في حرف الباء، باب التاء في حرف الباء، باب الثاء في حرف الباء، وهكذا.

إذا القسمة العقلية، تقتضي أن كل حرف يتضمن ثمانية وعشرين بابا على عدد حروف الهجاء، وترتيبها، ولكن القسمة اضطردت في بعض الحروف، فوصلت إلى سبعة وعشرين، كما في حرف الواو مع باقي الحروف ما عدا باب الواو مع الواو، فهو لم يذكر فيه.

وبعض الحروف وصلت أبوابها إلى ستة وعشرين بابا، كما في حرف الباء، والنون وغيرهما، والبعض الآخر إلى ستة عشر بابا كما في حرف الهاء، وهذا راجع إلى أن الأبواب التي سقطت لم يرد فيها من الألفاظ الغريبة في الحديث، ما يحتاج إلى تفسير وتوضيح وبيان.

رابعا: من خطوات المنهج أن ابن الأثير رتب المواد الرباعية على حسب ترتيب الحرف الثلاثي منها، أو على حسب ترتيب البناء الثلاثي منها؛ مثال: مادة "أبلم" ذكرها بعد "أبل" لأن اللام أولا ثم بعد ذلك الميم تأتي بعدها في الترتيب. و"أثلب" بعد "أثل" لأن "أثل" ثلاثي و"أثلب" رباعي، والثلاثي أولا ثم الرباعي ثانيا، وهكذا باقي المواد الرباعية.

خامسا: من الخطوات في المنهج، أن ابن الأثير لم يجعل لأسماء الأماكن، والبقاع وغيرها فصلا مستقلا، إنما كان يذكرها على حسب مادتها، على سبيل المثال في

مادة "أبله" ذكر فيه الأبله، بضم الهمزة والباء وتشديد اللام، ومعناها البلد المعروف قرب البصرة من جانبها البحري، كما ذكر، وقيل هو اسم نبطي، وفيه ذكر "أبلى" بوزن حبلى، وهو موضع بأرض بني سليم بين مكة والمدينة، وفيه ذكر "آبل" وهي بالمد، وكسر الباء، موضع له ذكر في جيش أسامة، وغيره.

إذا الألفاظ التي تشتمل على أسماء مواضع، وبقاع لم يحدد لها ابن الأثير فصلا مستقلا، قائما بنفسه يطلق عليه أسماء، أو فصل البقاع والأماكن والوديان، وما شاكل ذلك، وإنما كان يذكر اللفظ على حسب ترتيبه في الترتيب الألفبائي الذي سار عليه.

سادسا: منهج ابن الأثير في شرحه، ومعالجته للألفاظ، أنها تتمثل في نقاط عدة:

أ. كان يبدأ المادة بذكر جزء من الحديث الذي نقله عن الهروي، أو عن الأصفهاني فيها، ثم يقوم بشرح الكلمة الغريبة فيها المعقود له المادة، ثم يذكر أحاديث أخرى ورد فيها اللفظ، وكان يعلق عليها بشرح موجز، وبعض الأحاديث يسنده إلى رواته، أو من ذكروا فيه، والبعض الآخر كان يورده مهما. وقد بين ذلك في المقدمة، فقال: وجميع ما في هذا الكتاب من غريب الحديث، والآثار، ينقسم قسمين:

أحدهما: مضاف إلى مسمى، والآخر غير مضاف، فما كان غير مضاف فإن أكثره، والغالب عليه أنه من أحاديث رسول الله ﷺ إلا الشيء القليل الذي لا تعرف حقيقته، هل هو من حديثه ﷺ أو حديث غيره، وقد نبه على ذلك في مواضعه.

وأما ما كان مضافا إلى مسمى، فلا يخلو، إما أن يكون ذلك المسمى هو صاحب الحديث، واللفظ له، وإما أن يكون راويا للحديث عن رسول الله ﷺ أو غيره.

وإما أن يكون سببا في ذكر ذلك الحديث، أضيف إليه، وإما أن يكون له فيه ذكر عرف الحديث به، واشتهر بالنسبة إليه.

ب. من نقاط المنهج في الشرح، أن ابن الأثير لم يستطرد في الشرح للألفاظ الغريبة، ولكنه كان يوجز في الشرح، ويقتصر، فمثلا في مادة "أبه" نقل عن الهروي قوله: ((رب أشعث أغبر ذي طمرين لا يؤبه له)) أي: لا يحتفل به لحقارته، يقال: أبهت له آبه؛ فإذا وجد في الحديث لفظا آخر يحتاج إلى شرح، وإلى توضيح غير اللفظ الذي عقدت له المادة، لا يتعرض له بالشرح، وإنما يذكر هذا اللفظ الآخر في مادته التي تعقد له بعد ذلك.

ج. كان ابن الأثير يدعم شرحه بالشواهد المتنوعة، من قرآن وشعر، وأمثال وأقوال العرب.

وهذا على عكس ما رأى الدكتور/ حسين نصار، حين قال عنه: كذلك لم يكن يورد شواهد على تفسيره للألفاظ، فلا نجد عنده أبياتا من الشعر إلا ما ورد في كلام الصحابة، مما يعتبر من الأحاديث، ولا نجد عنده أسماء لغويين، أو غيرهم. فالشواهد القرآنية كثيرة، عكس ما قاله الدكتور/ نصار، واستشهد بشعر للشعراء الجاهليين، أمثال النابغة الذبياني، وعبيد بن الأبرص، وعمرو بن معدي كرب، واستشهد بشعر للشعراء المخضرمين مثل حسان بن ثابت، ولييد، واستشهد بشعر للشعراء الإسلاميين كالفرزدق، وجريير وغيرهم، واستشهد بشعر لزهير، وأبو ذؤيب الهذلي، وغيرهم كثيرون.

كما استشهد بالأمثال، وبلغ عدد الأمثال عنده خمسة وتسعين مثلاً، كما استشهد أيضا بأقوال العرب، كما ذكر أسماء اللغويين، الذين كان ينقل عنهم، أو يستشهد بأرائهم، كالأصمعي وابن السكيت، والأزهري وثعلب، وابن

الأنباري، والجوهري، وأبي حاتم السجستاني، والحربي والحميدي، والخطابي وغير هؤلاء العلماء الذين ذكرهم.

وهذا يبطل مقولة الدكتور نصار الذي سبق أن ذكرها.

د. أنه كان في شرحه للألفاظ، لم يقف عند حدود اللفظ للمادة في شرح غريب الحديث، وإنما تنوعت القضايا العلمية عنده في الكتاب، فكان يناقش القضايا التي تقابله، مثل القضايا الفقهية، كما ورد في مادة "أدم" و"سبع" و"حقل" ويناقش القضايا اللغوية المتنوعة، مثلاً مثل القضايا الصرفية واللغوية، وقضية الإبدال في مادة أسف وأحد ورمم وركب وغير ذلك.

وقضايا صوتية مثل الهمز والتسهيل، كما ورد في مادة أشر وأشا وآخر، وغير ذلك هناك أيضاً قضايا لغوية أخرى، تعرض لها أيضاً ابن الأثير كقضية المعرب، كان يوضح أصل الكلمة في لغتها الأصلية.

على سبيل المثال في "إستبرق" "أبل" وغير ذلك، أيضاً تعرض لقضية النحت، كان يوضح الألفاظ المنحوتة، كما في مادة "أجن" وأيضاً في القلب المكاني، كما في مادة "أطر".

اهتم ابن الأثير ببيان اللغات الواردة في اللفظ، فيذكر هذه اللغات، وفي بعض الأحيان ينسبها إلى أصحابها، كما في مادة "اصطفل" "أفع" وهناك الكثير من اللغات ذكرها، لكنه لم ينسبها إلى أصحابها الذين تكلموا بها؛ كما في مادة أجر، وأجل، وحنو، وحوث، وأرب، وأفف، وغير ذلك من المواد التي ذكرت فيها لهجات أو لغات، ولم ينسبها إلى أصحابها.

كان ابن الأثير ينسب على اللغات الفصيحة، والرديئة ففي مادة أهل، قال: الأهل الذي له زوجة وعيال، والأعزب الذي لا زوجة له، وهي لغة رديئة، واللغة

الفصحى "عزب" كما أشار أيضا إلى بعض قضايا أخرى، مثل كسر حرف المضارعة، وهي التي تسمى في اللهجات العربية، بالدللة، في مادة "أثم".

كما كان يحاول التوفيق بين الأحاديث المتعارضة في الظاهر، مثل ما ورد في مادة "رقي" كما كان يفسر اللفظة العربية على حسب معناها في الحديث، كما في مادة "ألي".

إضافة إلى ذلك، أشار ابن الأثير إلى قضية التذكير والتأنيث، واللفظ يستخدم في الاثنين، كما في مادة جذر، وسبل، مع بيان أيهما أكثر أو الأغلب، فيهما في الاستعمال، وغير ذلك كثير من القضايا اللغوية المتعددة والمتنوعة التي وقف عندها ابن الأثير، وقدم توضيحا لها.

سابعاً: وهي الضبط حيث اهتم ابن الأثير، بضبط المادة اللغوية في أغلب الكتاب، وتنوعت وسائل الضبط عنده، ووسائل الضبط المستخدمة عند ابن الأثير في ضبطه للألفاظ، هي كالتالي:

أ. الضبط بالعبرة: ومعنى الضبط بالعبرة، الضبط بالنص على الحركة المراد الضبط بها للحرف المراد ضبطه، في مادة "أجد"، قال: الأجد بضم الهمزة والجيم.

إذن هنا ضبط بالعبرة، عندما يقول: بضم الهمزة والجيم، هنا ضبط بالعبرة، وفي مادة "ذخر" قال "الإذخر" بكسر الهمزة حشيشة طيبة الرائحة، وغير ذلك إذن هذا ضبط بالعبرة.

ب. الضبط بالحروف: حيث كان في بعض الألفاظ يضبط الحرف بالنقط، حتى يكون هناك تمييز بين الحروف المتشابهة بعضها ببعض؛ كما في لفظ "أحياء": قال هو بفتح الهمزة وسكون الحاء، وياء تحتها نقطتان، فعندما يقول: ياء تحتها

نقطتان، إذن هذا ما يقال عنه نقط، أو ضبط الحروف بالحروف، سواء كان ضبط الحروف بالنقط عليها من تحتها أو من فوقها.

جـ. الضبط بالنظير، وهو ضبط اللفظ بلفظ آخر أشهر استعمالاً منه، في مادة "آخر" قال الآخر: بوزن كبد، ومعناه: الأبعد المتأخر عن الخبر.

إذن عندما يذكر اللفظ، ويذكر له لفظاً آخر، يقول على وزن كذا هذا ضبط بالنظير، أي: بلفظ آخر بالنظير لهذا اللفظ الغريب في الضبط.

د. في الضبط بالوزن الصرفي، وهو أيضاً وسيلة من وسائل الضبط التي توضح صحة اللفظ، وتزيح عنه الغموض واللبس، على سبيل المثال مثلاً في مادة "أثم" قال: "الأثم" هو "فعل" من الإثم، وفي مادة "ترق" قال: "التراقي" جمع "ترقوة" ووزنها "فعلولة" بالفتح.

هذه هي أهم خطوات منهج ابن الأثير في كتابه (النهاية).

المآخذ:

تقويم الكتاب، وبيان أهم المآخذ التي أخذت على هذا الكتاب.

كتاب (النهاية في غريب الحديث والأثر) له قيمة علمية كبيرة، ومحاسن جليلة؛ لأن هذا الكتاب يعد ثمرة الكتب التي تناولت غريب الحديث من قبل ابن الأثير، واتبع في ترتيبه للألفاظ منهجاً معجمياً، فرتب الألفاظ حسب وفق الحروف الأوائل منها، ولم يعتمد على ترتيب الكلمات وفق حروفها، وعدم مراعاة الحروف الزائدة.

ويمكننا أن نقول: بأن التأليف في غريب الحديث، وصل إلى القمة على يد ابن الأثير، لكن هناك بعض الهنات أو المآخذ، أخذت على كتاب (النهاية)، أهم هذه المآخذ:

أولاً: عدم اعتماد ابن الأثير على الحروف الأصلية في ترتيب الألفاظ، أو كل الألفاظ؛ لأن هناك بعض الألفاظ كما ذكرنا، يوجد في أولها حروف زائدة، ولكنه لم يجردها من الزوائد، وكما ذكرنا هذا السبب الذي جعل ابن الأثير يضع هذا اللفظ رغم أنه فيه حرف زائد، يضعه في الحرف أو في باب الحرف الزائد الذي بدأ به.

ثانياً: من هذه المآخذ: عدم إشارته إلى مصادر الزيادات التي لم يجدها عند الهروي والأصفهاني، وأضافها إلى كتابه، فلم يوضح لنا مصادرها التي استقاها منه.

ثالثاً: عدم نسبة بعض الأقوال، والأبيات الشعرية إلى قائلها.

رابعاً: عدم نسبته الكثير من اللهجات التي أوردها إلى أصحابها.

خامساً: اختصاره الشديد في تفسيره، وشرحه في الألفاظ على الرغم من كثرة كتب اللغة، والغريب في عصره، فكان عليه أن يشبع المادة اللغوية بالشرح والتحليل؛ لأن حتى المعاجم العامة، قد قعدت، وألف فيها الكثير، وابن الأثير رجع إلى كثير من هذه المعاجم، فهذا يدل على أن المادة المعجمية قد كملت وتوفرت، وكانت موجودة من قبل ذلك بقرون، قبل ابن الأثير، فهذه المعاجم كلها كانت متوفرة، حتى يستطيع ابن الأثير أن يوفي هذه الألفاظ على ما تحتاجه من شرح، وتوضيح وبيان.

سادساً: من هذه المآخذ عدم إفاضته في المسائل اللغوية المتنوعة، والمسائل الصرفية والنحوية والدلالية، فكان يشير إلى ذلك في إيجاز سريع.

ولكن لو عكس ابن الأثير، وقدم لنا تحليلاً أو تفسيراً لبعض هذه المسائل اللغوية المتنوعة، لكان قد أعطانا فكراً جديداً في هذه القضايا اللغوية المتنوعة، إذن هذا

ما أردت أن أوضحه حول كتاب (النهاية في غريب الحديث والأثر) من حيث المؤلف، ومن حيث اسم الكتاب، ونسبته إلى صاحبه، ومن حيث المصدر والمنهج، ومن حيث المآخذ.

وهذه المآخذ إذا كنت قد ذكرت بأن التأليف في غريب الحديث، قد وصل إلى قمته ونهايته على يد ابن الأثير، وجاء كتاب (النهاية) مكتملاً في ذلك، فإن هذه المآخذ لا تقلل من قيمة الكتاب، ولا من قدر صاحبه.

فالكتاب بحق من أهم الكتب التي ألفت في غريب الحديث، فبلغ به صاحبه النهاية في هذا الفن، واستفاد به كل من أتى بعد ابن الأثير في هذا الفن أيضاً، كابن خطيب الدهشة في كتابه (تهذيب المطالع لترغيب المطالع) حيث اعتمد على كتاب (النهاية) اعتماداً كلياً، ونقل منه الكثير والكثير، وكان يعتبر ما ذهب إليه ابن الأثير، وما جمعه ابن الأثير، كان ابن خطيب الدهشة يعتبر ذلك أصح ما وصل إليه في غريب الحديث.

فكان مصدراً أساسياً في كتابه (تهذيب المطالع) كذلك وجدنا ابن منظور في معجمه (لسان العرب) وهو من أشهر المعاجم، اعتمد على كتاب (النهاية) وجعله أحد المصادر الخمسة الأساسية التي اعتمد عليها ابن منظور في جمع مادة كتابه (لسان العرب).

وقد صرح بذلك في مقدمة اللسان، وعلى ذلك فقد وجدنا أول كتاب في المعاجم العامة يملأ كتابه بالكثير من الكتب؛ لأن ابن منظور يعد قد فرغ كتاب (النهاية) في معجمه (لسان العرب).

معاجم الفقه ومعاجم المعاني أو الموضوعات

عناصر الدرس

- العنصر الأول :** من معاجم الفقه: (المصباح المنير) للفيومي ١٥٧
- العنصر الثاني :** من معاجم المعاني أو الموضوعات (المخصص) ١٥٩
- لابن سيده

نشأته ومناهج التأليف فيه :

فمن أنواع المعاجم الخاصة بمعاجم الفقه ، والفقه من أجل العلوم التي اشتغل بها العلماء ؛ لأن الشريعة الإسلامية بما فيها من شرائع وأحكام ، مليئة بالألفاظ الدقيقة ، والمصطلحات الفقهية الدقيقة.

أيضا التي تحتاج إلى توضيح ، وبيان فكانت الحاجة ملحة إلى ظهور معاجم خاصة بمصطلحات الفقهاء ؛ لذلك يمكننا أن نجمل أهم الدواعي ، والأسباب التي أدت إلى ظهور هذا النوع من المعاجم الخاصة في الأسباب الآتية :

أولاً : لقد أحس علماء الفقه أن الألفاظ التي يتعاملون معها لها صفة خاصة ، فقد يكون اللفظ واحداً ، لكنه يتحمل دلالة ، أو أكثر ، كلفظ الصلاة التي تعني في اللغة مطلق الدعاء ، لكنها في الشرع عرفت بأنها الأقوال ، والأفعال المفتحة بالتكبير ، المختمة بالتسليم.

ثانياً : من هذه الأسباب أنهم أحسوا أن الكتب التي قامت بحصر ألفاظ اللغة ، قد خلت من تلك الألفاظ والمصطلحات ، إلا نادراً من هذه الألفاظ التي تضمنتها ، وقامت بشرحها.

ثالثاً : هذا الغموض الذي يعتري بعض الألفاظ الفقهية ، فقد دعت الضرورة إلى إنشاء هذا النوع من المعاجم الخاصة بهذه الألفاظ ، فكما قلت : لأن معاجم اللغة لم تستوعب كل هذه الألفاظ ، فكان على هؤلاء العلماء أن يؤلفوا هذه الكتب التي تتناول المصطلحات الفقهية ؛ لأن علماء الفقه ، عندما يسألون عن بعض

المعاني، والمسائل الفقهية فيجيبون بألفاظ لا عهد لكثير من السامعين بمعاني هذه الألفاظ، فيحاول السامع، مرة ثانية أن يسأل عن المعنى الذي سمعه لهذا اللفظ، هذه هي الأسباب والدوافع التي أدت إلى إنشاء معاجم الفقه.

نشأة معاجم الفقه، ومناهج التأليف في هذه النوع، أو في هذه المعاجم، ظهر التأليف في هذا النوع على يد الإمام الأزهري المتوفى سنة ٣٧٠ من الهجرة صاحب معجم (تهذيب اللغة).

فقد ألف معجماً أيضاً في مصطلحات الفقه، ألف كتاباً له يسمى (الزاهر في غريب ألفاظ الإمام الشافعي) تتبع الأزهري في هذا الكتاب ألفاظ الإمام الشافعي، وذكر فيه الكثير من الفوائد اللغوية، والنظريات العلمية، وقد اعتمد الأزهري في جمع مادة كتابه على (مختصر المزني) الذي اختصره المزني من مؤلفات الإمام الشافعي، فأورد فيه الألفاظ التي تعد غريبة في المعنى.

والأزهري رتب هذا الكتاب ترتيباً موضوعياً بحسب الموضوعات الفقهية، فبدأ الكتاب بباب "الطهارة"، ثم "النية"، ثم باب "ما يوجب الغسل"، وانتهى بباب "الأقضية".

إذن الألفاظ في كتاب (الزاهر) للأزهري، رتبت على حسب ترتيب الموضوعات في كتب الشافعي، فالكتاب يسهل معرفة اللفظ فيه على علماء الفقه، واللغة، والبحث اللغوي للألفاظ الغامضة في كل باب من أبواب هذا الفقه، لكن على الباحث أيضاً، لكي يعرف الباب عليه أولاً أن يعرف اللفظ ذكر في أي باب من أبواب الفقه، ويستطيع أن يرجع إلى هذا الباب الذي ذكر فيه، هذا اللفظ.

ثم ألف أبو الفتح ناصر بن عبد السيد المطرزي، المتوفى سنة ٦١٦ هجرية كتابه (المغرب في ترتيب المعرب)، وهذا الكتاب هو تهذيب وترتيب لكتابه السابق

(المغرب في غريب الألفاظ)، التي يستعملها الفقهاء في تفسير ما يغيب معناه عنهم من مصطلحات، وكتاب المطرزي هذا في كتاب مصطلحات الفقه الحنفية؛ ولذلك فقد ذكر في مقدمته قوله: "فهذا ما سبق به الوعد من تهذيب مصنفي المترجم بالمعرب، وتنميته وترتيبه على حروف المعجم، مجرداً الكلمة من الزوائد، ومعتمداً على الأصول الثلاثة، وما زاد عنها على أساس الترتيب الألفبائي المشهور، كما فعل الهروي في (الغريين) إذ هو الأكثر تداولاً، والأشد عندهم تناولاً، فقدم ما فاؤه همزة، ثم ما فاؤه باء، حتى أتى على الحروف، وراعى بعد الفاء العين، ثم اللام، ولم يراع فيما عدا الثلاثي بعد الحرفين إلا الحرف الأخير الأصلي.

إذن المطرزي يعد قد رتب كتابه ترتيباً أبجدياً، معتمداً على الحرف الأول، وهو فاء الكلمة، ثم مراعاة الحرف الثاني، مع الثالث في الكلمة، ثم جاء بعد ذلك الإمام النووي المتوفى سنة ٦٧٦ هجرية، ألف كتابه (تهذيب الأسماء واللغات) جمع فيه الألفاظ الموجودة في (مختصر المزني) و(المهذب) و(الوسيط) و(التنبيه) و(الوجيز) و(الروضة) جمع الألفاظ الغريبة من هذه الكتب الستة، وضم إليه جملاً مما يحتاج إليه مما ليس فيها من أسماء الرجال والملائكة والجن، ليعم النفع. إذن النووي جعل كتابه، أو قسمه إلى قسمين:

القسم الأول: خاص بالأسماء، وهذا القسم ليس موضع دراسته هنا في المعاجم، وإنما ندرس القسم الثاني من الكتاب، وهو الجزء الخاص بالمصطلحات الفقهية، هذا القسم الثاني رتب الألفاظ فيه النووي على الترتيب الألفبائي، مبتدئاً بالألف، ومنتهاً بالياء، واعتمد على الحروف الأصول فقط ما عدا ألفاظاً قليلة، رتبها بحسب حروفها الزائدة، وهو يعلم أن فيها حروفاً زائدة، ولكنه

جعل ترتيبها بحسب الحروف الزائدة ؛ خشية ألا يستطيع الفقهاء والباحثون الوصول إليها ؛ لعدم معرفتهم بحروفها الأصلية.

كما جاء بعد ذلك الإمام الفيومي المتوفى سنة ٧٧٠ هجرية ، فألف كتابه (المصباح المنير في غريب الشرح الكبير) ورتبه الفيومي ، ترتيباً أبجدياً ، ونحن قد اخترنا هذا الكتاب من معاجم كتب الفقه ؛ لكي نقوم بدراستها ، والتعرف على منهجه ، والسبب الذي جعلنا نختار هذا الكتاب للشرح ، والدراسة ، دون غيره من بقية كتب معاجم الفقه أن هذا الكتاب له شهرة واسعة منتشرة بين يدي كثير من الباحثين والدارسين ، فأردنا أن نعرف بهذا الكتاب ، حتى يكون الباحث على معرفة بحقيقة هذا الكتاب.

(المصباح المنير) للفيومي :

مؤلف الكتاب :

هو أحمد بن محمد بن علي الفيومي ، ثم الحموي ، وكنيته أبو العباس ، ولد الفيومي ، ونشأ في مدينة الفيوم بمصر ، ثم رحل إلى القاهرة ، واتصل بالشيخ العلامة فريد عصره في هذا الوقت أثير الدين أبي حيان المتوفى سنة ٧٤٥ هجرية ، تلقى الفيومي عن أبي حيان علوم العربية ، حتى مهر فيها ، وصار لغوياً ، وفقهياً ، فاضلاً .

ثم بعد ذلك رحل الفيومي إلى حماة بسوريا ؛ ولذلك سمي بالحموي أخيراً ، وعمل الفيومي هناك خطيباً لمسجد في منطقة تسمى الدهشة ، هذا المسجد سمي بمسجد الدهشة ، وهو المسجد الذي أنشأه الملك المؤيد المتوفى سنة ٧٣٢ هجرية ، الملك المؤيد ، اختار الفيومي إماماً وخطيباً لهذا المسجد ، حتى عرف بخطيب

الدهشة، والفيومي، ترك من المصنفات (ديوان الخطب) و(نشر الجمان في تراجم الأعيان)، و(المصباح المنير).

توفي الفيومي سنة نيف وسبعين وسبعمائة، هذا بالنسبة لمؤلف الكتاب.

اسم الكتاب، ونسبته إلى الفيومي:

صرح في مقدمة الكتاب بأنه سمي الكتاب باسم (المصباح المنير في غريب الشرح الكبير) فإذا الفيومي صرح باسم الكتاب في مقدمته، كما أن كل من ترجم للفيومي قد ذكر هذا الكتاب بهذا الاسم، ونسبه إليه أيضاً. إذاً اسم الكتاب صحيح والنسبة إلى صاحبه أيضاً صحيحة.

موضوع الكتاب والهدف من تأليفه:

اسم الكتاب (المصباح المنير في غريب الشرح الكبير) والشرح الكبير هو كتاب في فقه الشافعية اسمه (فتح العزيز في شرح الوجيز) للإمام الرافعي المتوفى سنة ٦٢٣ هجرية، وهو كتاب في فروع الشافعية لأبي حامد الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥ هجرية، وهو أحد كتبه الثلاثة في فقه الشافعية، (الوجيز)، و(الوسيط) و(البسيط) الفيومي، عندما قرأ (فتح العزيز في شرح الوجيز) وجد أن هذا الشرح يحتاج إلى شرح آخر، فشرح ألفاظه اللغوية، وأضاف إليها زيادات، حتى صار كتاباً مطولاً، ثم اختصر هذا المطول، ورتبه ترتيباً فنياً أبجدياً، ثم أعاد النظر فيه، وأخرجه على هذه الصورة التي بين أيدينا اليوم. هذا بالنسبة لموضوع الكتاب.

أما بالنسبة للهدف، فهو يكمن في شرح المصطلحات الفقهية، التي وردت في كتاب (الوجيز)، حتى يجد القارئ فيه تعريفاً للمصطلحات، وعلاجاً يسيراً لما يتعلق بقضايا الفقه.

الفيومي صرح بذلك في مقدمة الكتاب، وقال: وقد اقتصرت في هذا الفرع أيضا، على ما يتعلق بألفاظ الفقهاء، وسلكت في كثير منه مسالك التعليم للمبتدئ، والتقريب على المتوسط، ليكون لكل حظ حتى في كتابته.

مصادر كتاب (المصباح المنير) ومنهجه:

صرح بأنه أكمل في الكتاب، وجمع مادته العلمية من نحو سبعين مصنفًا، هذه المصنفات منها ما هو مطوّل، ومنها ما هو مختصر، وهذه المصنفات التي أجملها هي متنوعة، ليست في نوع واحد، وإنما هي متنوعة ومتفرعة ما بين معاجم لغوية كـ(التهذيب) للأزهري، و(المجمل) لابن فارس و(ديوان الأدب) للفارابي و(الصحاح) للجوهري، و(أساس البلاغة) للزمخشري، وغيرها.

وهناك أيضًا اعتمد على كتب في تنقية اللغة، وفي تصحيح الأخطاء التي وردت في اللغة كـ(إصلاح المنطق) لابن السكيت، و(أدب الكاتب) لابن قتيبة، وغيرها.

واعتمد أيضًا على كتب في الظواهر اللغوية ككتاب (المعرب) للجواليقي، واعتمد على كتب في الأبنية الصرفية ككتاب (الأفعال) للسراقسني، و(الأفعال) لابن القطاع، بالإضافة إلى أنه اعتمد على كتب في غريب الحديث كـ(النهاية) لابن الأثير و(الغريبين) للهروي، واعتمد على كتب أخرى في النحو والتفسير، وغير ذلك.

وقد ذكر معظم، هذه الكتب في خاتمة الكتاب، بعد ذلك تنتقل إلى منهج الفيومي في الكتاب، ويمكننا أن نلخص منهجه في النقاط التالية:

أولاً: اتبع الفيومي في ترتيب الألفاظ الترتيب الألفبائي ، وقسم الكتاب إلى تسعة وعشرين كتاباً ، حيث جعل لكل حرف من الحروف الهجائية كتاباً.

يقول مثلاً: كتاب الألف ، كتاب الباء ، كتاب التاء التاء إلى آخره ، وقدم الهاء على الواو في الترتيب الأبجدي ؛ لأن الترتيب الأبجدي للحروف أن الهاء تأتي أولاً ؛ ولذلك نحن نتعلم ترتيب الحروف هكذا ، هاء ، واو ، ياء ، في تعليمنا للحروف لكن الفيومي ، قدم الواو على الهاء ، وابتدأ بكتاب الألف ، وانتهى بكتاب الياء.

قدم في هذا العدد كتاباً مستقلاً للحرف لا ، أو كما تنطق ، وتسمى عند البعض بلام ألف إذن عدد الحروف العربية ٢٨ حرفاً جعل لكل حرف كتاباً ، وأضاف للحرف الذي ينطق بلا أو لام ألف ، ووصل عدد الكتب عنده إلى تسعة وعشرين كتاباً.

رتب الألفاظ في كل كتاب على حسب الحرف الثاني والثالث ، إذا كان اللفظ ثلاثياً ، لو نظرنا مثلاً إلى كتاب الحاء ، فوجدناه يبدأ بالحاء مع الباء ، وما يثلثهما ، فبدأ بـ "حب" "حبر" "حبس" "حبش" "حبط" "حبق" "حبل" إلى آخره. إذن كان يراعي في الترتيب مع الحرف الأول الحرف الثاني ، ثم الحرف الثالث ، وهذا في الكلمة الثلاثية.

أما إذا كان اللفظ أو الكلمة رباعية ، فيذكر عقب اللفظ الثلاثي المشترك معه في الحروف ، الحروف الثلاثية ، فلفظ مثلاً "برعم" هذه كلمة رباعية ، تذكر بعد برع. إذن الثلاثي أولاً ثم الرباعي يذكر بعدها ، كلمة "برقع" ذكرت بعد كلمة برق الثلاثية ، إذا لم يوجد للفظ الرباعي مادة ثلاثية ، ماذا كان يفعل الجوهري ، لم توجد مادة ثلاثية توافق اللفظ الرباعي في الحروف ، قدم المادة الرباعية على المواد التي تشاركها في الحرفين الأولين.

على سبيل المثال مثلاً لفظ "الترمذي" ذكر في أول التاء مع الراء، وكذلك لفظ العثكال، ذكر في أول العين مع الثاء؛ ولذلك عندما نأتي ننظر إلى ما ذكره الفيومي في المقدمة على مثل ذلك ماذا قال؟

يقول الفيومي: وأما الأسماء الزائدة على الأصول الثلاثة، فإن وافق ثالثها لام ثلاثي، ذكرته في ترجمته، نحو البرقع، فيذكر في برق بعدها مباشرة، وإن لم يوافق لام ثلاثي، فإنما التزم في الترتيب الأول والثاني، وأذكر الكلمة في صدر الباب مثل إصطبل، وهذا ما وضحنه بالأمثلة التي ذكرتها.

ثانياً من نقاط المنهج: الهمزة إن كانت عينا، جعل الفيومي هذه الهمزة مع الحرف الذي تقلب إليه عند التسهيل، فإن كان قبل الهمزة كسرة، جعلت مع الياء، مثل كلمة ذئب ذكرها في الذال مع الياء، وما يثلاثهما، وكلمة "بئر" تذكر في الباء مع الياء وما يثلاثهما.

إذا كان قبل الهمزة ضمة، جعلها مع الواو كلمة "سور" تذكر في السين مع الواو، وما يثلاثهما وهكذا، وإذا كان قبل الهمزة ألف، فإنها عند التسهيل مثلاً ككلمة "فأس" "رأس" هذه الهمزة تسهل، فيقال: "فأس" "رأس" وهكذا؛ مثل هذه الكلمات جعلها الفيومي مع الواو إذا كان قبل الهمزة ألف، فكلمة فأس تذكر في الفاء مع الواو، وما يثلاثهما، وكلمة "رأس" تذكر في الراء مع الواو، وما يثلاثهما، فتجعل هذه الألف مثل الألف المجهولة.

هذا بالنسبة لعين الكلمة، فما الحكم إذا كان لام الكلمة همزة؟ إذا كان لام الكلمة همزاً عامل الفيومي الهمزة في اللام معاملة الواو والياء، فكلمة "بدأ" تذكر مع بدا يبدو، وهكذا.

ثالثاً: من هذه النقاط في المنهج، أن الفيومي اعتنى بضبط معظم الكلمات الواردة في (المصباح) وتعددت ألوان الضبط عند الفيومي، فاستخدم الضبط بالنص على الحركة، كما في كلمة أتى حيث قال: و"الأثناء" بفتح الهمزة لغة فيها، هذا ضبط بالنص على الحركة، وقوله: "أذربيجان" نص على الضبط بالحركة فيها أيضاً، حيث قال: بفتح الهمزة والراء وسكون الذال.

واستخدم أيضاً الضبط بالوزن الصرفي، ففي مادة "أتى" قال: "ميتاء" على وزن "مفعال" والأصل "ميتاي" إذن هذا ضبط بالوزن الصرفي، وفي مادة أجر، قال: أجره الله أجراً من باب "قتل" ومن باب ضرب، لغة بني كعب، وغير ذلك.

لذلك وجدناه في الضبط في الأفعال، يذكر الأوزان المشهورة، حتى يكون الضبط واضحاً، وحتى يكون القارئ على معرفة بحقيقة هذا الوزن.

استعمل أيضاً الضبط بالنظير، وهو الضبط بلفظ مشهور معلوم في الضبط، كما في مادة "أثب" حيث قال "الإثب" وزان حمل، وفي مادة "أكر" قال: "الأكرة" والجمع أكر، مثل حفرة وحفر وزنا ومعنى.

وجدنا الفيومي عندما يذكر الفعل مع المصدر، يكون المصدر في ذلك قد دخل في التمثيل مع الفعل، وإلا احتاج إلى نص خاص، واستغنى عن تكرار الضبط للكلمة، إن كان لها معانٍ مختلفة، مكتفياً بالضبط الأول.

رابعاً: اهتم الفيومي، واعتنى بالمعرب والدخيل في الكتاب، حيث بينهما ووضحهما، ففي قوله في مادة "أجص" قال: الإِجَّاص مشدد معروف الواحدة إِجَّاصة، وهو معرب. وفي مادة "أزد"، قال: الآزاذ نوع من أجود أنواع التمر، وهو فارسي معرب.

ثم قال أيضا الأستاذ: كلمة أعجمية، ومعناها الماهر بالشيء، وقد ذكر الفيومي تعليلا لكونها أعجمية، فقال: لأن السين، والذال المعجمة لا يجتمعان في كلمة عربية، وهمزته مضمومة.

وغير ذلك كثير من الألفاظ المعربة والمولدة، التي وضحها الفيومي في الكتاب.

خامساً: من هذه النقاط، اهتم الفيومي بذكر اللهجات في الكتاب، ونسب الكثير منها إلى أصحابها، ففي مادة "زوج" قال: وزوجت فلاناً امرأة، يتعدى بنفسه إلى اثنين، فتزوجها.

قال الأخفش: ويجوز زيادة الباء، أي: تزوجت أو زوجت فلاناً بامرأة، نقلوا عن أزد شنوءة تعدية هذا الفعل بالباء، فإذا هذه لغة أو لهجة، وفي مادة "زعم" قال: الزعم ورد فيه ثلاث لغات، فتح الزاي أي: الزعم لأهل الحجاز، والزعم بضم الزاي لأسد، وورد أيضاً الزعم لكنه لم ينسب هذه اللغة الثالثة، هذه اللهجات المنسوبة إلى القبائل في كتاب (المصباح المنير) جمعها أستاذنا الفاضل الدكتور / محمد أحمد خاطر، وكتبها في بحث مستقل، ونشره في مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة في العدد الثالث سنة ١٩٨٥.

سادساً: أن الفيومي قلل من الإكثار بالشواهد، وقد بلغ عدد الآيات التي استشدها بها في الكتاب مائة وأربعاً وعشرين آية، ورد بعض هذه الآيات في صورة قراءات، كما في مادة "أخذ" و"أشّر" وغيرهما.

وبلغ عدد الأحاديث ما يقرب من المائة، وبلغ عدد الشعر ما بين بيت كامل، أو شطر من البيت، نحو مائة وخمسين شاهداً.

سابعاً: أن الفيومي اهتم بشرح الألفاظ، وبيان المعنيين اللغوي والفقهية، مع الإيجاز الشديد، كما اهتم ببيان الألفاظ المتضادة على سبيل المثال في ذلك، ما أورده في مادة "جهل" حينما فسر الجهل بأنه نقيض أو ضد العلم، وغيرها.

كذلك بين ووضح الألفاظ المشتركة، كما في مادة "مسح" يضاف إلى ذلك، أن الفيومي كان يبرز ويوضح أسماء من ينقل عنهم في إيجاز شديد، عندما مثلاً نقول: قال الأزهري، قال الجوهري، قال الفارابي، قال ثعلب، قال ابن السكيت، هذا يحدد ويوضح للقارئ بأن هذا النقل نقله من فلان، كما سماه باسمه.

ثامناً: أن الفيومي اعتنى بالمسائل الصرفية والمسائل النحوية، فعلى سبيل المثال في مادة "أخ" و"بهم" وغيرهما من هذه المواد، تعرض الفيومي لقضايا نحوية وصرفية وكذلك في كثير من مواضع الكتاب.

هذه هي تعد أهم المميزات البارزة بالنسبة لنا في منهج الفيومي في (المصباح المنير) وغير ذلك من المميزات الواضحة في منهجه التي تبين لكل قارئ على حسب اجتهاده، واستنباطه.

المآخذ على كتاب (المصباح المنير)

فبرغم ما في هذا الكتاب، أو كل كتاب ألف على ظهر الأرض، رغم أن فيه الكثير من المحاسن، إلا أن هناك بعض الهنات توجه إلى كل كتاب، وهذه هي سنة البشر في الخلق، أهم هذه المآخذ، نوجزها في النقاط التالية:

أولاً: الإيجاز الشديد، وقد كان الفيومي يهمل عدداً كبيراً من المواد لا يذكرها؛ نظراً لهذا الإيجاز، وقصر في شرحه في بعض المواد التي ذكرها؛ نظراً لهذا الإيجاز أيضاً، فلم يتناول مثل هذه المواد التي ذكرها بالدراسة، والتحليل على الوجه الأكمل، والمراد لها، والذي دعاه إلى ذلك هذا الإيجاز الشديد.

لكن أرى أن هذا المآخذ، ليس الإيجاز الشديد هو الذي دفع الفيومي إلى إهمال كثير من الألفاظ التي كانت في حاجة إلى الشرح، ولكن ربما أن هذه الألفاظ من

وجهة نظر الفيومي لا تحتاج إلى توضيح، ولا إلى بيان، وكما ذكرنا من قبل، بأن شرح الألفاظ الغريبة، يختلف من جيل إلى جيل، ومن باحث إلى باحث، فما يراه باحث بأنه غامض، يراه غيره بأنه ليس في حاجة إلى بيان، ولا إلى توضيح. ولكن كثيرا من الباحثين أخذ هذا المأخذ على الفيومي، وهو إهماله كثيرا من الألفاظ، وعدم التوسع في كثير من الشرح في المواد.

ثانيًا: من هذه المآخذ، إقلال الفيومي من الشواهد المتنوعة، وهل الإقلال من الشواهد يعد مأخذًا على الفيومي؛ لأن هناك كما ستحدث بعد ذلك عن المعاجم العامة، وهي معاجم الألفاظ بأن هناك بعض المعاجم ألفت، خالية أو محذوفة، من الشواهد، ولم يذكر فيها شاهد واحد، على سبيل المثال (القاموس المحيط) للفيروزآبادي، فهل إقلال الفيومي من الشواهد يعد مأخذًا؟

نعم، لماذا؟ قالوا: لأن الإقلال من الشواهد يعد فصل اللغة عن مصادرها الأصلية، حسنًا، وهل كان يقصد بذلك الفيومي أن يفصل الألفاظ بعيدًا عن مصادرها الأصلية؟ الفيومي لا يقصد ذلك، ولكن كان الهدف الذي دفع الفيومي إلى الإقلال من الشواهد، هو أيضا الإيجاز والاختصار، حتى لا يستطرد في شرح وتوثيق الشواهد التي يذكرها.

ثالثًا: من هذه المآخذ أن الفيومي اقتصر على ألفاظ الفقهاء، هذا الاختصار، كان سببًا في القصور من الناحية اللغوية، والهدف الأسمى للمعجم أن يكون شاملًا في كل ما يتعلق باللغة.

بالنسبة أيضًا لهذا المأخذ الثالث، أن الكتاب لا يعد فيه قصور من الناحية اللغوية؛ لأن الكتاب يعد معجمًا في معاجم ألفاظ الفقه، فإذا كان الكتاب يقتصر على ألفاظ الفقهاء، هذا لا يعد مأخذًا؛ لأنه تناول جانبًا من جوانب اللغة،

وليس هو معجماً عاماً حتى نستطيع أن نقول: بأنه قد قصر وحذف الكثير من الألفاظ، فهو ليس معجماً عاماً، وإنما هو معجم خاص، تناول ألفاظ الفقهاء من العلماء.

إذاً هذه هي أهم المآخذ التي وجهت إلى هذا الكتاب، وهذه المآخذ لا تقلل من قيمة الكتاب العلمية، والفيومي يعد قد وفى بالغرض الذي من أجله ألف هذا الكتاب، فاقصر فيه على ألفاظ الفقهاء، حتى يستفيد منه المبتدئ، ويستتير منه المفتاح في دراسة اللغة.

معاجم المعاني أو الموضوعات: (المخصص) لابن سيده

معاجم المعاني أو الموضوعات، والمصنفون فيها:

معاجم المعاني أو الموضوعات:

يطلق على هذا النوع أيضاً معاجم المتوارد، أو معاجم تداعي المعاني أو حقول المعاني، وهي الفصيلة من المعاجم التي يلجأ إليها الباحث، لا عندما يعسر عليه المعنى، ولكن عندما يستعصي عليه لفظ يوافق معنى يدور في خاطره، هذا النوع من المعاجم ترتب فيه الألفاظ ترتيباً موضوعياً، وليس ترتيباً أبجدياً.

هذه المعاجم تهدف إلى الألفاظ في صورة موضوعات، فجمعوا الألفاظ التي تتصل بموضوع واحد بعينه تحت باب واحد بعينه أيضاً، بغض النظر عن حروفها الأصول أو الزوائد.

من الكتب التي ظهرت في هذا النوع من معاجم المعاني أو الموضوعات:

كتاب (الغريب المصنف) لأبي عبيد القاسم بن سلام، المتوفى سنة ٢٢٤ هجريًا، وكتاب (الألفاظ) لابن السكيت، المتوفى ٢٤٤ هجريًا، و(الألفاظ الكتابية) للهمداني، المتوفى سنة ٣٢٠ هجريًا، وأيضا كتاب (الألفاظ) لابن المرزبان، و(جواهر الألفاظ) لقدامة بن الجعفر، و(فقه اللغة) للثعالبي، و(مبادئ اللغة) للإسكافي، و(المخصص في اللغة) لابن سيده... وغير ذلك من هذه الكتب.

وهذه الكتب -التي ذكرناها، والتي لم نذكرها- بعضها مختصر في الشرح، صغير الحجم، ك(الألفاظ الكتابية) للهمداني، الذي اقتصر على عبارات الأدب الجزل، وكذلك ابن فارس في كتابه... وغيرهما، وبعض هذه الكتب توسع أصحابها في الشرح ك(الغريب المصنف) لأبي عبيد، وكتاب (المخصص في اللغة) الذي يُعد من أوسع معاجم المعاني أو الموضوعات، وهو الذي سنتناوله بالشرح -إن شاء الله.

كتاب (المخصص) جامع لألفاظ كل موضوع من الموضوعات التي تناولها، واعتمد أصحاب هذه الكتب على الرسائل اللغوية التي ألفت من قبل ذات موضوع واحد، كرسائل الإنسان، رسائل الإبل، رسائل في الخيل، رسائل في النبات، رسائل في العسل، رسائل في الجماد... إلى آخره.

هذه الرسائل التي ألفها العلماء كالأصمعي، وأبي زيد الأنصاري، وأبي حاتم السجستاني، والنضر بن شميل... وغيرهم، فأصحاب هذه الكتب اعتمدوا على هذه الرسائل، بالإضافة إلى أن أصحاب هذه الكتب -ذات الموضوع الواحد- نقلوا عن الأعراب الفصحاء، وما حفظوه عن ظهر قلب، فهذه الكتب ذات الموضوع الواحد النصوص فيها موثقة، ومأخوذة عن فصحاء العرب.

أصحاب معاجم الموضوعات في شرحهم للألفاظ حرصوا على التوسع في إيراد الدلالات المختلفة للكلمات؛ مع بيان الفروق الدقيقة بين مفردات تنتمي إلى

حقل دلالي واحد، واستعانوا على ذلك بالشواهد والتمثيل؛ لإدراكهم قيمة السياقات في إيضاح المعاني، كما اهتموا أيضاً بالظواهر اللغوية، معللين لبعضها، ومستندين إلى الشواهد، واللهجات القديمة الفصيحة، والاستعمالات العربية السليمة.

وإذا كانت هذه الكتب - وهي معاجم المعاني والموضوعات - تهتم ببيان الفروق الدقيقة بين مفردات تنتمي إلى حقل دلالي واحد، فإنها لم ترتب هذه الأبواب ترتيباً متتابعاً بعضه بجوار بعض، حسب الحقول الدلالية لها، وإنما كانت تأتي هذه الأبواب متفرقة فيها.

فمثلاً: كتاب (جواهر الألفاظ) لقدامة بن جعفر، الذي يشتمل على ثلاثمائة واثنين وسبعين باباً، هذه الأبواب عالج فيها ثلاثمائة وسبعة وأربعين موضوعاً، يضم كل واحد منها معنى واحد، يدور في إطاره، فإذا نظرنا في الكتاب وجدنا مثلاً ما يتصل بالعواطف والانفعالات، عالج في أبواب كثيرة ومتفرقة، وليست هذه الأبواب مسلسلة بعضها وراء بعض، ولكنها متفرقة في ثنايا الكتاب.

إذن: هذه المعاني لم تسلك ترتيباً في تسلسل الألفاظ، حيث يرتب أصحابها الألفاظ ترتيباً أبجدياً مثلاً، وإنما كانت الألفاظ ترتب على حسب المعنى، وليس على حسب اللفظ.

هذه الكتب استهدفت تقديم الثروة اللفظية، وجمع الألفاظ المترادفة، والعبارات التي تتفق في المعنى، والصياغات البليغة، وجعلها في أبواب، وفقاً للمعاني؛ نلاحظ هذا المنظر في كتاب (الألفاظ الكتابية) للهمذاني، وكتاب (الألفاظ) لابن السكيت، وابن المرزبان، وقدامة بن جعفر، وقد أوضح ذلك الهمذاني في مقدمة كتابه، وذكرها أيضاً قدامة في مقدمة كتابه.

حيث يقول قدامة : هذا كتاب يشتمل على ألفاظ مختلفة ، تدل على معان متفقة مؤتلفة ، وأبواب موضوعة بحروف مسجعة ، مكنونة ، متقاربة في الأوزان والمباني ، متناسبة في الوجوه والمعاني ، تونق أبصار الناظرين ، وتروق بصائر المتوسمين ، وتتسع بها مذاهب الخطاب ، وينفسح معها بلاغة الكتاب .

ثم قال : وقد ألف للألفاظ غير كتاب فقيه ، أصلح الفاسد ، وضم النشر ، وسد الثلمة ، وأسى الكلمة ، فوزن "أصلح" مخالف لوزن "ضم" وكذلك سد وأسى ، ولو قيل : أصلح الفاسد ، وألف الشارد ، وسدد العاند ، وأصلح ما فسد ، وقوم الأود ، أو قيل : صلح فاسده ، ورجع شارده ، لكان استقامة الوزن ، واتساق السجع عوض من تباين اللفظ ، وتنافي المعنى والسجع .

من خلال هذا النص : نرى أن العلماء كانوا يحرصون على التأنق اللفظي ، فساقوا الكلمات والعبارات المتردفة في ثوب جديد ، وصورة بليغة ، مع التناسب في اللفظ ، والجرس ، والوزن ، والبناء .

المخصص لابن سيده :

ونحن نتحدث عن أوسع معجم من معاجم المعاني والموضوعات ، وهو معجم (المخصص) لابن سيده ، حيث نتعرف على منهجه ، وهدفه ، وكيفية البحث في هذا الكتاب .

مؤلفه :

هو علي بن أحمد أو ابن إسماعيل أو ابن محمد بن سيده ، اللغوي ، النحوي ، الأندلسي ، وكنيته أبو الحسن الضرير ، ولد في مدينة مرسية سنة سبع وتسعين

وثلاثمائة من الهجرة، قضى كل حياته في الأندلس، حتى مات سنة ثمان وخمسين وأربعمائة من الهجرة عن ستين عاماً.

نشأ ابن سيده في بيت علم وأدب، كان أبوه ضريراً، ومنقطعاً للعلم، تأدب الابن على والده، وروى عن صاعد بن الحسن البغدادي، ثم تتلمذ على يد أبي عمر الطلمنكي، الذي يروى عنه أنه دخل مرسية وأراد أهله قراءة (الغريب المصنف) عليه طلب منهم من يقرأ عليه ذلك الكتاب، فأتوا برجل أعمى، يعرف بابن سيده، فقرأه عليه من أوله إلى آخره من حفظه، يقول أبو عمر: فعجبت منه.

إذن: هذا يدل على قوة ذاكرة ابن سيده، وما يتمتع بها صاحبه من بصيرة متفتحة، وعقل واع، وذهن صافٍ، وكان ابن سيده يقرض الشعر أيضاً؛ ولذلك روى عنه الإمام السيوطي أنه كان حافظاً، لم يكن في زمانه أعلم منه بالنحو، واللغة، والأشعار، وأيام العرب، وما يتعلق بها، متوفراً على علوم الحكمة.

صنف ابن سيده كتاب (المخصص) الذي نتحدث عنه، وله معجم آخر وهو (المحكم والمحيط الأعظم) وهو من المعاجم العامة، وهو من معاجم الألفاظ رتبة ترتيباً صوتياً، وله كتاب آخر يسمى (شرح مشكل شعر المتنبي) و(شرح إصلاح المنطق)... وغير ذلك.

اسم الكتاب، ونسبته إلى صاحبه:

الكتاب سماه ابن سيده بـ(المخصص) وقد أملاه من ذاكرته، والكتاب مطبوع الآن، ويقع في سبعة عشر سِفراً، وقد نسب الكتاب إلى ابن سيده كل من ترجم

وكتب عن ابن سيده، وأيضاً ابن سيده ذكر هذا الكتاب باسمه، وأحال عليه في الجزء الأول من كتابه (المحكم) هذا بالنسبة لاسم الكتاب؛ لأن المؤلف لم يصرح في مقدمة الكتاب باسمه، وإنما صرح باسم الكتاب، وأحال عليه، وذكره باسمه في معجمه الآخر وهو (المحكم).

موضوع الكتاب، والهدف من تأليفه:

(المخصص) هو أحد معاجم المعاني والموضوعات اللغوية، وهو - كما قلت - أكبر معجم موضوعي، حيث تناول فيه تقسيم الألفاظ إلى مجموعات تحت عناوين معينة، وحصر ألفاظ اللغة خلال موضوعات مختلفة، فأراد حصر اللغة من خلال ذلك، ويكون هذا الكتاب جامعاً لكل ألفاظه.

ابن سيده يتحدث عن هذا في مقدمة الكتاب، فيقول:

أحببت أن أجرد فيها كتاباً يجمعها، ما تنشر من أجزائها شعاعاً، وتنشر من أشلائها حتى قارب العدم ضياعاً، ولا سيما هذه اللغة المكرمة الرفيعة، هذا كلام ابن سيده عن موضوع الكتاب.

الهدف من تأليف الكتاب:

فقد أراد ابن سيده أن يؤلف كتاباً يجمع فيه كل ما كتب في الرسائل اللغوية الصغيرة؛ وكتب الموضوعات السابقة عليه؛ لأن هذه الرسائل ذات موضوع واحد، فأراد أن يسد العجز، ويفي بالمراد، فجمع كل ما وقع تحت يديه، وحوته ذاكرته من ألفاظ، ثم صنفها تصنيفاً موضوعياً.

ومن خلال مقدمة الكتاب، ترى أنه يهدف من ورائه إلى عدة أمور:

أولاً: وجد ابن سيده أن اللغة مع كون بعضها مادة كتاب الله تعالى أن العلماء لم يعطوها حقها؛ فألفوا كتباً صغيرة، أهمل في بعضها كثيراً من الفوائد والموضوعات، وما لم يهمل منها وردّ مفرقاً، فأراد ابن سيده أن يجمع ما انتشر من ألفاظ اللغة في كتاب واحد؛ ولذلك يقول ابن سيده: إلا أنني وجدت ذلك نشرًا غير ملتئم، ونشرًا ليس بمنظم؛ إذ كان لا كتاب نعلمه إلا وفيه من الفائدة ما ليس في صاحبه، ثم إنني لم أرَ لهم فيها كتاباً مشتملاً على جلها، فضلاً عن كلها. ثانياً: رأى ابن سيده أن الذين تصدوا للتأليف في اللغة لم يكونوا على دراية تامة في صناعة الإعراب؛ وقواعد التصريف، وحسن التعليل، والتفريع، والتأصيل، فكانوا يفسرون الشيء بنفسه، أو بما هو أغرب منه، وقد أشار إلى ذلك في مقدمة الكتاب في الجزء الأول ص ٧ و ٨.

ثالثاً: أراد ابن سيده أن يجمع بين منهجي التأليف في المعاجم، فقد ألف كتابه (المحكم والمحيط الأعظم) الذي رتب الألفاظ فيه ترتيباً صوتياً، بحسب مخارج الحروف، ألف -أيضاً- كتاب (المخصص) ورتبه بحسب المعاني والموضوعات. والترتيب بحسب المعاني والموضوعات فيه فائدة كبيرة للبليغ، والخطيب، والشاعر، حتى ينتقي كل واحد منهم من الألفاظ ما يرى؛ ولذلك يقول ابن سيده في نص كلامه: بآني لما وضعت كتابي الموسوم بـ(المحكم) مجنساً؛ لأدل الباحث على مظنة الكلمة المطلوبة، أردت أن أعدل به كتاباً أضعه مبوباً، حين رأيت ذلك أجدي على الفصيح المدرّه، والبليغ المفوّه، والخطيب المصقع، والشاعر المجيد المدقع، فإنه إذا كانت للمسمى أشياء كثيرة وللموصوف أوصاف عديدة، تنقى الخطيب والشاعر منها ما شاء، واتسع فيما يحتاجان إليه من سجع أو قافية على مثال ما نجده في الجواهر المحسوسة.

هذا بالنسبة لهدف ابن سيده من تأليف كتابه.

مصادر الكتاب :

لو نظرنا إلى كتاب (المخصص) لابن سيده لوجدنا أن المصادر عند ابن سيده متعددة ومتنوعة ، وقد ذكر أسماء مصادر كثيرة ، رجع إليها في مقدمة الكتاب ، ولكننا لا نستطيع أن نذكر هذه المصنفات بحسب المصادر ، كل مصدر باسمه ، وإنما نحاول أن نصنف هذه المصادر بحسب موضوعاتها التي تناولتها ، نصنف هذه المصادر إلى الأنواع الآتية :

هناك رجع ابن سيده واعتمد في المصادر على كتب التصويب اللغوي مثل : (إصلاح المنطق) و(الألفاظ) لابن السكيت ، و(الفصيح) للشعلب ، اعتمد أيضاً على كتب غريب الحديث مثل : (غريب الحديث) لأبي عبيد القاسم بن سلام ، وغيره ، اعتمد أيضاً على معاجم الموضوعات مثل : كتاب (الغريب المصنف) لأبي عبيد ، و(الرسائل اللغوية) وما أكثر هذه الرسائل - كما ذكرنا - اعتمد أيضاً على المعاجم المجنسة ، وهي المعاجم العامة أو معاجم الألفاظ ، مثل : معجم (العين) للخليل ، (الجمهرة) لابن دريد ، (البارع) لأبي علي القالي... وغير ذلك من المعاجم العامة.

اعتمد على كتب النحو : ك(الكتاب) لسيبويه ، وشروحه للصيرافي ، والرّماني... وغيرهما ، واعتمد على كتب أبي علي الفارسي النحوية ، وغير ذلك ، اعتمد أيضاً على كتب التفسير والقراءات ، فمن كتب القراءات كتاب (الحجة) لأبي علي الفارسي ، ومن كتب التفسير (الجامع في تفسير القرآن) للرّماني ، اعتمد أيضاً على كتب فقه اللغة ك(الخصائص) لابن جني ، و(سر صناعة الإعراب) له... وغير ذلك.

اعتمد على كتب الأدب مثل : (شرح شعر المتنبي) و(تفسير شعر الحماسة) وغيرهما ، اعتمد أيضاً على كتب الظواهر اللغوية ، مثل : كتاب (النوادر) لأبي زيد ، وأبي مسحل الأعرابي ، وغيرهما ، اعتمد أيضاً على كتب الأمثال ، مثل : (الزاهر في معاني كلمات الناس) لابن الأنباري.

من خلال هذه المصادر : نرى أن ابن سيده كانت معرفته واسعة ؛ لذلك لم يترك كتاباً أو معجماً في اللغة ، أو مؤلفاً في النحو ، أو الصرف ، أو الأدب... أو غير ذلك من المصادر التي ذكرناها ، إلا وأفاد منه ، هذا التنوع في المصادر أمداً ابن سيده بفيض كبير من المعلومات ، ومادة لغوية غزيرة ، وساعده على تحقيق هدفه ؛ لذلك فإن كتاب (المخصص) يعد موسوعة لغوية كبيرة.

منهج الكتاب :

اختار ابن سيده منهجاً لكتابه ، وهو : ترتيبه على حسب الموضوعات ، وحصر ألفاظ اللغة خلال هذه الموضوعات المختلفة.

ويمكن أن نلخص منهجه في النقاط الآتية :

أولاً : رتب ابن سيده كتابه ترتيباً موضوعياً ، جاعلاً الموضوع المحدد في كتاب بعينه ، وسمى كل موضوع "كتاباً" وهذه الكتب في جملتها ثمانية عشر كتاباً ، يتعلق كل كتاب بموضوع واحد ، فهناك مثلاً : كتاب "خلق الإنسان" وكتاب "الغرائز" و"النساء" وكتاب "اللباس" و"الخيال" و"الإبل" إلى آخره.

كل كتاب من هذه الكتب له تقسيماته الفرعية ؛ لأنه كان يقسم الكتاب إلى أبواب ، والأبواب متفاوتة من حيث الطول والقصر ، وقد ذكر ابن سيده ذلك في مقدمة الكتاب في الجزء الأول في ص ١٠.

هذه الخطة التي وضعها ابن سيده طبقها على كل كتاب، حيث كان يقدم الأعم والكل والجوهر على ما يقابله، واهتم بجمع الألفاظ المفردة والمركبة، التي تندرج تحت المعنى الواحد قبل أن يهتم بشرح معانيها أو بالاستشهاد عليها؛ لأن غرضه موجه أساساً إلى جمع أسماء المسمى، وصفته.

ثانيًا: أن ابن سيده رتب أبواب (المخصص) على ترتيب أبواب (الغريب المصنف) لأبي عبيد، غير أن ابن سيده قد زاد عليه إضافات لغوية مختلفة، نقلها عمن عاصر أبا عبيد، أو جاء بعده، ولكنه لم يلتزم الترتيب في كثير من الأبواب، وهو في ذلك يحاكي أبا عبيد، الذي صار على منهج الأصمعي، وأبي زيد... وغيرهما.

ثالثًا: حاول ابن سيده الرجوع إلى أحسن كتاب في موضوعه، والاعتماد عليه، فكان يختار أوثق الكتب، وأصحها رواية، وأجمعها للألفاظ، ويجعلها أيضاً أساساً لكتابه، ثم يحشوه بالزيادات من الكتب المناظرة في الموضوع، ففي كتاب "النبات" يترك ابن سيده أبا عبيد والأصمعي وغيرهما ويتخذ منهم الحشو، أما الكتاب الأصيل الذي اتخذ عماداً فهو كتاب أبي حنيفة الدينوري، وكذا الأمر في كل موضوعات الكتاب.

رابعًا: اعتنى ابن سيده عناية كبيرة بالمباحث الصرفية والنحوية والصوتية أيضاً في الكتاب؛ والأسفار الخمسة الأخيرة من (المخصص) تشكل هذه المباحث اللغوية، وقد نبه على ذلك ابن سيده في مقدمة الكتاب، هذه المباحث منها على سبيل المثال: "المقصود والمدود" خصّ به كتاباً مستقلاً، يقع في خمس وتسعين صفحة، ومائتي صفحة، يعرض لأبنية الألفاظ، ومقاييسها وما يطرأ عند التثنية والمد والقصر باتفاق المعنى، واختلافه... وغير ذلك.

كما تعرض أيضاً للأفعال والمصادر، وبلغت عدد الصفحات نحو ثلاثين صفحة، ومائتي صفحة، ضمَّنها دراسة الأفعال من حيث أبنيتها واختلافها بحسب ما تدل عليه، وأنواعها من حيث التعدي واللزوم.

تعرض أيضاً لمباحث التذكير والتأنيث، تعرض أيضاً لأبواب مختلفة في التصغير والجمع، في الأبواب النحوية اختار ابن سيده منها ما يلائم منهجه الذي رسمه لكتابه، وقوامه: الاقتصار على مباحث الألفاظ من حيث المعنى والمبنى؛ تعرض مثلاً لحروف المعاني حسب أشباهها في الدلالة على الاكتفاء جملة مباحث تتعلق بحروف الجر، تعرض أيضاً للمبنيات، تعرض لجملة تراكيب تفيد النفي في أحوال ومعاني مختلفة، وهكذا.

وبالنسبة للقضايا الصوتية: تعرض للقلب والإبدال، المحول من المضاعف، مباحث في الهمز تضم العلاقة بين الهمز والمعنى، وجواز الهمز وتركه، تعرض أيضاً للمعاقبة وهي دخول الياء على الواو، أو الواو على الياء من غير علة صرفية، تعرض لقلب المكان، تعرض للإشباع، وغير ذلك.

خامساً: أن المباحث المعجمية في هذا الكتاب استغرقت ثلثي الكتاب، فأعطته السمة الغالبة عليه، ونظمته في سلك التأليف المعجمي، فاشتمل على أكبر قدر من الألفاظ والمعاني، والاكتفاء من المقاييس اللغوية، بما يتعلق بالألفاظ المفردة فحسب.

من الظواهر البارزة على المادة اللغوية التي حواها (المخصص) أمران:

أولهما: كثرة الألفاظ المترادفة للمعنى الواحد، بلغت الألفاظ التي ساقها على القصير من الرجال، والتي نقلها من مصدر واحد، وفي سياق واحد، نحو أربعين لفظة، وغير ذلك كثير في الكتاب.

ثاني الأمرين: احتواء المادة اللغوية على قدر كبير من الألفاظ الغريبة والحوشية، التي يقل دورانها على الألسنة، وقد أدى ذلك إلى ذكر كل من يطرق سمعه، ولو كان غريباً من حوشي الكلام، وقد ذكر ألفاظاً كثيرة.

سادساً: من نقاط المنهج وهو الأخير:

بالرغم من التشابه الكبير بين أبي عبيد في (الغريب المصنف) وابن سيده في (المخصص) إلا أنهما قد اختلفا في أمور عدة، أهمها: طبيعة العلماء الذين رجع إليهم كل منهما، وطريقة الأخذ عنهم، فالرواية الشفوية تمثل المنهج الوحيد الذي اتبعه أبو عبيد؛ لأنه كان معاصراً للعرب الفصحاء، فلم يثبت في كتابه إلا ما سمعه منهم، وحرص كل الحرص على أن ينبه على أسماء الرواة واللغويين صراحة؛ أما ابن سيده: فقد اكتفى بالتنبيه فقط على اسم المؤلف الذي ينقل عنه، ولم يحفل بذكر أسماء الرواة واللغويين، وحذف ابن سيده كثيراً من أسماء الشعراء الذين يستشهد بأشعارهم.

هذه هي أهم نقاط المنهج الذي توضح كتاب (المخصص) لابن سيده.

المآخذ التي أخذت على الكتاب:

تتمثل هذه المآخذ في النقاط الآتية:

أولاً: عدم الوضوح في المنهج؛ لأن الأمور التي رتب كتبها بحسبها من تقديم الأعم والكل والجوهر على ما يقابله هي أمور متداخلة؛ لأنه يصعب الفصل بينها فصلاً تاماً، وكان من الممكن أن يرتب تلك المفردات ترتيباً دقيقاً؛ حتى يسهل الفائدة منه، ويسر طريقة استعماله.

ثانيًا: أن المادة اللغوية التي عالجها ابن سيده في كتابه قد خلت من إبداء رأيه فيها، إلا في القليل من المواضع التي كان يعلق فيها على نقول أو آراء، كما تصرف في المادة اللغوية التي كان ينقلها من بعض المصادر، فكان يقدم، ويؤخر، ويلخص، ويغير، ويزيد، دون إشارة إلى توضيح ذلك، فقد وجدنا في بعض الكتب من ينقل عن غيره، وخاصة الكتب القديمة، كان يقول: قال فلان كذا، انتهى، وإذا كان قد تصرف في النص، كان يقول: انتهى ملخصه؛ كما حذف أيضًا ابن سيده كثيرًا من أسماء الشعراء، وفي بعض الأحيان كان يحذف الشواهد، أو بعضها.

ثالثًا: كثرة القضايا النحوية والصرفية في الكتاب، وهذه القضايا ليس مكانها هنا - كتب اللغة - وإنما مثل قضايا النحو والصرف مكانها الكتب المخصصة لذلك في النحو والصرف.

رابعًا: أن ابن سيده قد أكثر في كتابه بالإتيان بالألفاظ غريبة وحشية، فكان عليه أن يقتصر على ما ألفته الأسماع، وتقبلته الأذواق قبولًا حسنًا، وكان عليه في ذلك أن يرجع إلى ما وضعه البلاغيون من مقاييس وقواعد، فيعرض عليها هذه الألفاظ الغريبة التي أوردها في كتابه.

خامسًا: يؤخذ عليه اعتماده على ذاكرته؛ لأن ابن سيده كان ضريبًا، أملى هذه الكتب من ذاكرته، فاعتماده على الذاكرة وعدم رجوعه إلى نص مكتوب ينقل منه، أوجد في الكتاب مواضع لم يوفق ابن سيده في تذكر النص على وجه التحقيق والتدقيق لفظًا لفظًا؛ بل بقي في الحافظة المعنى العام لهذا النص، لذلك عبر ابن سيده عن كثير من هذه النصوص بلفظه هو، أو بالمعنى الذي استقر وبقي في ذهنه، ولم يعبر عنه باللفظ الذي صرح به صاحب النص، أو صاحب المصدر.

هذه هي أهم المآخذ التي أخذت على كتاب (المخصص) لابن سيده، وسبق أن وضحنا منهجه، وهدفه، ومصادره، بالإضافة إلى ذكرنا لهذه المآخذ.

وهذه المآخذ هي في حقيقتها لا تقلل من قيمة الكتاب العلمية، ولا تقلل من جهد صاحب هذا الكتاب؛ لأن الكتاب يعطينا أيضاً أكبر مادة لغوية وصل إليها البحث اللغوي عند العرب، فيما يتعلق بألفاظ الموضوعات، فهو يعد موسوعة علمية كبيرة من أوسع الموسوعات اللغوية التي تناولت المعاني والموضوعات على هذا المنهج.

ونحن نعرف أن معاجم المعاني شملت الكثير من مفردات اللغة، حتى أن بعض الباحثين قال: إن معاجم الموضوعات مثل (المخصص) لابن سيده هي تعتبر مماثلة أو شبيهة للمعاجم العامة.

معاجم هذه الموضوعات تعتبر امتداداً للرسائل ذات الموضوع الواحد، التي تتناول موضوعاً واحداً فقط، فمعجم (المخصص) لابن سيده قد جمع كل هذه الموضوعات في كتاب واحد، أشبه بموسوعة علمية فريدة، حوت كل ما ألف في كتب الرسائل تحت عنوان واحد، وسماه بـ(المخصص).

معجم الأبنية الصرفية ومعجم التصويب اللغوي وحن العامة

عناصر الدرس

- العنصر الأول : معجم الأبنية الصرفية ومصنفاتها ١٨٥
- العنصر الثاني : معجم التصويب اللغوي وحن العامة ١٩٧

معاجم الأبنية الصرفية ومصنفاتها

ظهرت مجموعة من المعاجم الخاصة، ألفت في هذا المجال المعجمي، وهذه الكتب اصطبغت بصبغة صرفية، فتناولت الكلمات اللغوية في إطار الوزن الصرفي، وهذا النوع من المعاجم نسميه بـ "معاجم الأبنية" فهو نوع فريد في هذا المجال المعجمي؛ لأن المعاجم - سواء كانت خاصة أو عامة - رُتبت فيها الألفاظ بحسب الحروف الساكنة - أي: الحروف الصامتة الصحيحة - دون اعتبار الحركات، سواء قامت هذه المعاجم بتجريد الألفاظ من الزوائد، أو بعدم تجريدها، ونظرت إلى اللفظ كاملاً في حروفه الأصلية والزائدة، في حين أن معاجم الأبنية راعت في ترتيبها للألفاظ الحركة إلى جانب الصوت الساكن.

التأليف في هذا المجال المعجمي:

تعدد وتنوع، وجدنا كتباً تناولت الأبنية الخاصة بالمصادر في اللغة، سواء كانت هذه الكتب مستقلة بنفسها مبنية على المصادر فقط، أو كانت هذه الكتب تناولت هذه المصادر ضمن كثير من الموضوعات، سميت هذه الظاهرة باسم "معاجم الأبنية" تناولت الكتب الأبنية بالشرح، وأول كتاب ظهر لنا في معاجم الأبنية التي تتعلق بشرح الكلمات، التي يطلق عليها مصدراً كتاب لعلي بن حمزة الكسائي المتوفى سنة ٢٠٤ هجرية، ألفت كتاباً في المصادر، ثم توالى التأليف بعده وظهر كتاب آخر للفراء المتوفى في ٢٠٧ هجرية، وتوالى التأليف بعد ذلك في كتب المصادر.

ظهرت كتب أخرى تناولت الصيغ في قسم واحد فقط من الألفاظ، فتناولت الأفعال، وظهرت كتب تحمل هذا الاسم مثل كتاب (فعلت وأفعلت) للزجاج، المتوفى ٣١١ هجرية، وكتاب (فعلت وأفعلت) للسجستاني المتوفى ٢٥٥ هجرية.

الزجاج رتب كتابه على حروف المعجم - وهو ترتيب ألفبائي - وراعى الزجاج في هذا الترتيب الجانب الدلالي، وفي ترتيبه للألفاظ في داخل الباب لم يراع الحرف الثاني في الترتيب، إذن فقد نظر الزجاج إلى الحرف الأول الذي بدأ به الكلمة فقط.

ظهر بعد ذلك كتاب (الأفعال) للسرقسطي المتوفى عام ٤٠٠ من الهجرة، تناول السرقسطي في كتابه الأفعال العربية، ومعرفة أحكام تثقيفها، وقياس تصرفها، وبين السرقسطي الصحيح منها والمعتل، وأقل أصول الفعل الذي يتكون منه، ووضح المجرد والمزيد، وأبواب الزيادة... إلى غير ذلك.

ننظر هنا إلى ترتيب السرقسطي للأفعال في كتابه :

حيث رتب السرقسطي كتابه على مخارج الحروف، على النحو الذي رتب سيبويه الحروف على حسب مخارجها في كتابه، فبدأ بالأبعد، ثم الذي يليه... وهكذا.

هناك كتب أخرى في الأبنية تناولت أبنية الأسماء، كما ظهرت كتب في أبنية الأفعال - كما ذكرت - أبنية الأسماء مثل كتب (التذكير والتأنيث) للفراء وغيره، وكتب (المنقوص والممدود) لليزيدي، والفراء، والأصمعي... وغيرهم؛ هذه الكتب كانت تتناول أبنية معينة في صيغ خاصة - كما وضحنا - ولكن بعد ذلك تطور التأليف المعجمي في الأبنية، وظهر (المعجم الكامل) الذي يتناول ألفاظ اللغة ليس مقصوراً على نوع منها فقط، بل مشتملاً على الأفعال، والأسماء، والمصادر.

رائد هذا التأليف في المعجم الجامع والشامل لكل الأبنية هو الإمام الفارابي في معجمه (ديوان الأدب) الذي نتحدث عنه الآن.

ديوان الأدب للفارابي، والتعريف بالمؤلف:

هنا نقطة نريد أن نشير إليها: اخترت هذا الكتاب بالذات دون غيره من كتب الأبنية؛ لأن هذا الكتاب - كما قلت - هو الذي يصح لنا أن نطلق عليه معجم، أما الكتب الأخرى فقد تناولت نوعاً واحداً من أبنية العربية، لكن الفارابي قد شمل في كتابه كل الأبنية؛ لذلك اخترنا هذا الكتاب، حتى يكون جامعاً وشاملاً لكل الأبنية في اللغة العربية.

مؤلفه:

هو أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي، نسبة إلى "فاراب" وهي مدينة وراء نهر "سيحون". وكتب التراجم التي كتبت عن الفارابي لم تذكر لنا شيئاً عن سنة ميلاده، وهناك ترجيح من بعض الباحثين أن مولده كان قرب نهاية القرن الثالث الهجري، قبله أو بعده بقليل، لم يكن هناك تحديد في هذه النقطة.

اعتمدوا على ذلك؛ لأن الفارابي كان معاصراً للأزهري المولود في سنة ٢٨٢ هجرية، فالفارابي يعد من أقران الأزهري؛ لذلك ولد الفارابي في تركيا في بيئة يقل فيها العلماء باللغة العربية، فحاول الفارابي أن ينتقل إلى أقرب مراكز الثقافة الإسلامية - وهي بخارى - عاصمة الدولة السامانية في هذا الوقت؛ وبخارى كانت تُموج بكوكبة كبيرة من العلماء باللغة العربية، وهناك التقى الفارابي بهؤلاء العلماء، وأخذ عنهم، ثم بعد ذلك أحس الفارابي بحاجته إلى المزيد من العلم، فانتقل إلى بغداد في هذا الوقت - التي كانت عاصمة الخلافة - وكانت الحياة العلمية فيها تزدهو على سائر البلدان الإسلامية بعلمها وعلمائها.

عندما انتقل الفارابي إلى بغداد، واتصل بعلمائها، اكتملت له وسائل التأليف من كتب ومراجع وعلماء، فألف -وهو في بغداد- كتابه (ديوان الأدب) ثم حمله معه إلى "فاراب" حيث أهداه إلى عالم من علمائها، وجلس لتدريسه، وقراءته على تلاميذه، وفي مقدمة تلاميذه ابن أخته أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري صاحب معجم (الصحاح) في اللغة.

عرف عن الفارابي بأنه ألف كتابين آخرين هما (بيان الإعراب) و(شرح آداب الكاتب) كما نسب إليه السيوطي كتاباً آخر في (المزهر) وهو (الألفاظ والحروف). وكما عرف مولد الفارابي بالترجيح كانت معرفة وفاته أيضاً كذلك، فقد رجح أحد الباحثين أن موته كان ما بين سنتي ٣٥٠ وسنة ٣٧٠ من الهجرة، بناء على الترجيح السابق.

هذا بالنسبة للمؤلف، ومن أراد المزيد فعليه بالرجوع إلى الكتب التي تحدثت عنه.

اسم الكتاب:

الفارابي لم يذكر في مقدمة الكتاب ولم يصرح باسمه، ولكن تسمية الكتاب بهذا الاسم -وهو ديوان الأدب- كل من ترجم للفارابي نسب هذا الكتاب له، وكذلك العلماء الذين استفادوا من هذا الكتاب، أو نقلوا عنه، ذكروا هذا الكتاب بهذا الاسم، على سبيل المثال مثلاً: نجد الثعالبي في كتابه (فقه اللغة) ذكر هذا الكتاب بهذا الاسم، الصغاني في كتابه (العباب) وكتابه (مجمع البحرين) و(التكملة) وغير ذلك، ذكر هذا الكتاب بهذا الاسم، السيوطي أيضاً في (المنذر) ذكر هذا الكتاب بهذا الاسم، إلى آخره.

أيضاً: كان أبو العلاء المعري يحفظ هذا الكتاب عن ظهر قلب، كما قرأه كثير من العلماء على مؤلفه، وامتدحه بعض الشعراء، ومن ذلك ممن امتدحه بهذا الاسم

نشوان بن سعيد الحميري، المتوفى سنة ٥٧٣ هجرية، امتدحه في معجمه (شمس العلوم). هذا بالنسبة لاسم الكتاب.

موضوع الكتاب:

(ديوان الأدب) يتناول تدوين الألفاظ المستعملة في اللغة، وحصرها، والتزم الفارابي في حصر الألفاظ بوضع نظام الأبنية، وهذا النظام كفيل بضبط الألفاظ، وذلك حينما نقرأ في مقدمة الكتاب، حيث قال الفارابي: وقد أنشأت -بتوفيق الله تعالى- كتاباً، عملت فيه عمل طبّ لمن أحب، ثم قال: وأودعته ما استعمل من هذه اللغة، وذكرُ النحارير من علماء الأدب في كتبهم، مما وافق الأمثلة التي مثلت، والأبنية التي أورد.

الفارابي بدأه بمقدمة تناول فيها عدة قضايا لغوية، هذه القضايا اللغوية موزعة على أبوابها بحسب أبنيتها، وكشف فيها عن منهجه في ترتيب المادة اللغوية، ثم تجيء المادة موزعة على أبوابها بحسب الأبنية. هذا بالنسبة لموضوع الكتاب.

الهدف الذي دفع الفارابي إلى تأليف كتابه:

فهو يكمن في شيوع وانتشار المحسنات البديعية بين الشعراء في هذا العصر، وكذلك شيوع المحسنات بين الكتاب، شاع السجع في القرن الرابع الذي ألف فيه (الديوان)، وحاجة الأدباء إلى الكلمات المتحدة في الحرف الأخير.

ومن الأسباب التي دفعت الفارابي إلى تأليف هذا الكتاب اختفاء العرب من الشعراء، وغلبة الأعاجم على الشعر، وفقر ومحصور الأعاجم من الثورة

اللغوية، كما أن هؤلاء الأعاجم كانوا بحاجة إلى البحث عن الألفاظ التي تتفق مع قوانينه، وكان العرب - قديماً - قادرين على الإتيان بها دون بحث في الكتب؛ لأن اللغة الفصحى كانت لغتهم.

ولذلك نقول: بأن الشعراء المولدين والساجعين كانوا يشغلون بال اللغويين والنحويين في القرن الرابع الهجري، وكان بعض هؤلاء يتسامحون معهم في أشياء كثيرة، ويعدون لهم أموراً لم تأت عن العرب؛ ليستخدموها، إلا إذا ما اضطروا إليها.

مصادر الكتاب:

الفارابي في مصادره التي استقى منها المادة المعجمية لكتابه قام بضبطها من مادة لغوية وتفسيرها؛ وضح ذلك كله في مقدمة الكتاب، والمصادر التي رجع إليها هي: الشواهد من القرآن الكريم، والسنة النبوية، والشعر، والرجز، والحكمة، والسجع، والمثل، والنادرة، كل هذه المصادر صرح بها الفارابي في مقدمة الكتاب. هنا ننظر: إذا كان الفارابي قد عد هذه الشواهد المتنوعة - التي ذكرتها - مصادرَ لمادة معجمه، فهو إذن يرى أن المعجم هو السبيل الأوحى إلى فهمها؛ لذلك كانت أهمية العمل المعجمي في مجال الدراسات اللغوية؛ ولذلك نأخذ نصاً من كلام الفارابي في هذه المصادر، حيث قال: وكل هذا - أي: هذه المصادر التي ذكرناها - لا يدرك إلا بإحكام هذا العلم، وضبطه، وإن شيئاً يكون زمام هذه المحاسبة، وسببها، والمرقى إليها، والمشتمل عليها، لأجل من كل جليل، وأعلى من كل علي، وأخرى أن يبدَّ على ما سواه، ويظهر ما رواه.

هذا كلام الفارابي بالنسبة لهذه المصادر التي رجع إليها.

منهج الفارابي في كتابه (ديوان الأدب) :

لو نظرنا إلى الفارابي في منهجه فإننا نجده قد أبدع في اهتدائه إلى هذا المنهج ؛ الذي أعجب به الذين أتوا من بعده ، وهذا إن دل فإنه يدل على سهولته ، كما إنه لم يسبقه إليه أحد في المنهج ، حيث جمع الكلمات ورتبها ترتيباً مبنياً على الكم ، فبدأ بالأقل كمية ، ثم يليه الأكثر .

الفارابي أشار إلى هذا المنهج الذي التزم به ، حيث قال :

وقد أنشأت -بتوفيق الله تعالى - كتاباً مشتملاً على تأليف لم أسبق إليه ، وسابقاً بتصنيف لم أراحم عليه ، ثم قال : ورتبت كل كلمة فجعلتها أولى بموضعها مما يقدمها ، ويعقبها ؛ ليجدها المرتاد لها في بقعتها بعينها ، رابضة من غير نص مطية... وجعلته في ستة كتب : أولهن : كتاب السالم ، والثاني : كتاب المضاعف ، والثالث : كتاب المثال ، والرابع : كتاب ذوات الثلاثة ، والخامس : كتاب ذوات الأربعة ، والسادس : كتاب الهمز. هذه هي الكتب التي قسم كتابه إليها.

ثم بعد ذلك يقول الفارابي عن منهجه : وجعلت كل كتاب من هذه الكتب شطرين : أسماء وأفعالاً ، وقدمت الأسماء في أمثلتها وأبوابها على الأفعال ، ثم تلوتها بالأفعال مبوبة على مراتبها ومدارجها ، مقدماً الأحق فالأحق منها ، حتى أتيت على آخرها ، وأبنت عن مواضع العلل بعلل شرحتها وأوضحتها.

هذا هو نص الفارابي.

من خلال هذا النص الذي ذكرناه نجد : أن الفارابي قد وضع لمنهجه أسساً ، هذه الأسس نجملها في النقاط أو الخطوات التالية :

أولاً: الفارابي في هذه المقدمة أشار بهذا التصنيف الذي قام به وبينه ، من حيث قيمته وتصنيفه الذي لم يسبقه أحد إليه ، وبيان أودعه من ألفاظ اللغة في هذا الكتاب.

ثانيًا: أن الفارابي اعتمد على الحروف الأصلية فقط، فجرد الكلمة من جميع الحروف الزائدة، وهذا الشرط يعد قاسمًا مشتركًا بين معظم المعاجم، ومراعاة هذا الأمر جعلت الفارابي يقسم المعجم إلى ست كتب، وهي: السالم، والمضاعف، والمثال، والأجوف، والناقص، والمهموز.

وهذا التقسيم أقرب إلى تقسيم الخليل في معجمه (العين) وابن دريد أيضًا في (الجمهرة).

إذن: الفارابي قد اتحد مع الخليل ومع ابن دريد في هذا التقسيم، كما راعى أيضًا الفارابي تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل، وقدم الأسماء، ثم أتى بعدها بالأفعال.

ثالثًا: الفارابي رتب كل كلمة فجعلها أولى بموضعها مما يقدمها، ويعقبها، ورتبها ترتيبًا هجائيًا، ولم يسلك منهج الخليل في ترتيب الألفاظ؛ لأن الخليل رتب الألفاظ ترتيبًا صوتيًا؛ الأبعد ثم الذي يليه، فاعتمد الفارابي في الترتيب على لام الكلمة فقط، ولم يرتبها على حسب الحرف الأول منها، ففي باب "فع" بفتح الفاء وسكون العين ذكر الألفاظ التي تنتهي مثلًا بحرف الباء، مثلًا: في "السرب" و"الثقب" و"الحذب" و"الجنب" إلى آخره.

إذن: نجد الفارابي لم يهمل الحرف الأول أيضًا في الترتيب من خلال هذه الكلمات التي ذكرناها، مع أنه اعتمد على الترتيب في اللام في الحرف الأصلي في ترتيب الكلمة. ما هو السبب الذي جعل الفارابي يعتمد على اللام دون الفاء؟

بسبب أن لام الكلمة تعد ثابتة لا تتغير، مهما اختلفت صورة الكلمة، إلا في حالات قليلة، متى لحقها التغيير، أو زيد بعضها حرف أو حرفان، الكلمة هنا تنتقل إلى أوزان أخرى، ولا تعتبر من الثلاثي، بل تصير إما رباعية أو خماسية، في حين أن الفاء والعين لا تثبتان في موضع واحد، فالترتيب على أوائل الحروف

فيه متيعة للباحث الذي لا يعرف قانون التصريف ، ولا يعرف الفرق بين المجرد وبين المزيد.

الفارابي كان يقدم بعض الحروف على بعض ، وذلك عندما تشترك الكلمات في البنية يكون ترتيبه للكلمات قائماً على الحرف الذي تنتهي فيه الكلمة ، فيبدأ بالكلمات التي تنتهي بحروف مرتبة ترتيباً هجائياً ، فمثلاً : يقدم الكلمة التي تنتهي بالباء على التي تنتهي بالتاء ، وهكذا في الترتيب الهجائي.

لو نظرنا إلى ذلك ، وقد وجدنا الفارابي يشير إلى هذا في مقدمة كتابه ، حيث يقول : نبتدئ بالأسماء في أواخرها الباء ، ثم نتجاوزها إلى ما بعدها ، فكذا حتى نأتي على حروف المعجم كلها ، سوى حروف الاعتلال.

ثم يقول : ولم نذهب مذهب الخليل بن أحمد ، ولم نرتب الحروف ترتيبه ؛ ميلاً إلى الأشهر ، لقرب تناولها ، وسهولة مأخذها على الخاصة والعامة ، وإذا جاءت عدة كلمات أواخرهن كلهن حرف واحد كانت التقديمة لما قدمه مفتتحه ، وإذا جاءت كلمات مفتحن حرف واحد كانت التقديمة لما قدمه ثانيه ، وعلى هذا القياس ما لم نذكره كله.

رابعاً: أن الفارابي اهتم بترتيب البنية أو الأبنية ، وقدم حركات البناء بعضها على بعض ، فقد قدم بعض الأبنية على بعض في الكتاب ، تجده مثلاً : بدأ بالثلاثي المجرد ، ثم بعد ذلك ما لحقته الزيادة في الثلاثي في أوله ، وهي الهمزة والميم ، ثم بعد ذلك بالمثلث المحشو ، وهو عين الفعل ، ثم ما لحقته زيادة بين الفاء منه والعين ، ثم ما لحقته زيادة بين العين منه واللام ، ثم ما لحقته الزيادة بعد اللام ، ثم الرباعي ، ثم الخماسي ، وهكذا ، هذا في الأسماء ، أما بالنسبة للأفعال :

فأولها الثلاثي المجرد، بدأ به، ثم ما لحقته بعد ذلك الزيادة في أوله من غير ألف وصل، وهي الهمزة، ثم المثقل الحشو، ثم ما لحقته الزيادة بين الفاء منه والعين، ثم الأبواب الثلاثة التي في أولها ألف وصل، مما له في الثلاثي أصل، وهي "افتعل" و"انفعل" "استفعل" ثم ما لحقته الزيادة، وهكذا.

في تقديم حركات البناء بعضها على بعض بدأ بالمفتوح الأول، ثم بالمضموم، ثم بالمكسور؛ ولذلك قال الفارابي:

نبتدئ بالمفتوح الأول - يعلى: سبب البدء بالمفتوح، ثم بالمضموم، ثم بالمكسور - لأن الفتحة أخف الحركات؛ لأنها تخرج من خرق الفم، بل كلفة، ثم نتبعه بالمضموم، ثم المكسور، ونقدم ساكن الحشو على المتحرك؛ لأن السكون أخف من الحركة، ونقدم ياء التانيث على همزة التانيث؛ لأن الياء ساكنة، والهمزة متحركة، ونقدم الهمزة على النون؛ لأن الهمزة أخف في الوقف، والنون ظاهرة.

فهو في الأسماء قدم في المجرد ساكن الوسط مفتوح الفاء، يليه مضموم الفاء، ثم بعد ذلك مكسور الفاء؛ أي: قدم "فعل" يليه "فعل" ثم "فعل" وكذلك إذا كانت عينه محركة، فقدم "فعل" ثم أتى بعده بـ "فعل" ثم بعد ذلك بـ "فعل".

في المزيد من الأسماء: قدم المزيد بالهمزة على فتح العين، فمثلاً: بدأ بـ "أفعل" يليه "أفعل" ثم يليه بعد ذلك "أفعل".

المزيد من الأسماء بالميم: بدأ بمفتوح الميم والعين، فبدأ بـ "مفعل" ما جاء على وزن مفعول، ثم يليه ما جاء على وزن "مفعل" بضم العين، ثم يليه بعد ذلك ما جاء على وزن "مفعل" بكسر العين، وهكذا.

خامسا: أن الفارابي فصل الواوي من الياء في المعتل ، مقدماً الواو ؛ لأسبقيتها في الترتيب الألفبائي ، نحن نعرف أن الواو مقدمة على الياء في الترتيب الألفبائي ، لكننا وجدنا بعض المعجمين - كما سنتحدث عنه بعد ذلك - أنه جعل الواو والياء في باب واحد.

سادسا: طريقته في شرح الألفاظ ؛ فمن خلال معجم (ديوان الأدب) نرى أن الفارابي لم يختلف في شرحه عن منهج المعجميين السابقين عليه ؛ فهو استخدم كل ألوان الشرح الموجودة عند المعجميين السابقين عليه ، حيث استخدم الشرح باللفظ المراد ، كما في كلمة "الرحب" قال : معناها "الواسع" وغير ذلك ، كذلك استخدم الشرح بالنظير في قوله : "والشرب" جمع شارب ، وهو مثل : صاحب ، وصحب ، وسافر ، وسفر ، استخدم أيضاً الشرح بالنقيض أو بالضد ، مثل قوله : "الجذب نقيض الخصم" وهكذا.

كل أنواع الشرح استخدمها الفارابي كما ذكرت عند غيره من المعجميين السابقين. وجدنا الفارابي يوضح الألفاظ ، وفي بعض الألفاظ هناك بعض منها - وهذا قليل - كان يعتريه بعض الغموض ، وفي البعض الآخر كان يترك الألفاظ دون شرح ، معتمدا على وضوح المعنى.

سابعا: أنه اهتم بالشواهد المتنوعة في الكتاب ؛ ليدلل بها على وجود المادة اللغوية في لغة العرب ، أو ضبطها ، أو معناها ، كما ذكرنا من هذه الشواهد المتنوعة.

ثامنا: الطريقة التي استخدمها في ترتيب المعجم على الأبنية ، فهي تغني عن استخدامه وسائل الضبط ، ويكفيه في ضبط كلمات الباب أن ينص في صدر الباب على ضبط الألفاظ المندرجة تحته ، فمثلاً : يفتح الباب بقوله : باب "فع" مثلاً ، بفتح الفاء ، وتسكين العين ، إذن لا بد أن الكلمات التي تأتي تحت هذا

الباب أن تكون بفتح الفاء مع سكون العين، فضبط الأبنية بالحركات والشكل، وهذا الضبط يحفظ الكلمات من الخطأ.

تاسعا: حاول الفارابي الابتعاد عن التكرار في شرحه للألفاظ، فإذا كان قد ورد لفظ لغتان يحاول أن يذكر كل صيغة، مع ما يناسبها، ولا يعيد تكراره مع الصيغة الثانية.

عاشرا: نبه الفارابي على كثير من الألفاظ المعربة، والمولدة.

حادي عشر: لم يدخل الفارابي في معجمه شيئا من المسائل الفقهية، والكلامية، والتفسيرية، والتاريخية.

المآخذ التي أخذت على كتاب (ديوان الأدب):

أهم هذه المآخذ:

أولاً: أن نظام الكتاب والأبنية التي استخدمها فيها صعوبة أيضاً على المتخصصين، فما بالك بغير المتخصصين! على الباحث في (ديوان الأدب) أن يعرف أولاً أصل الكلمة، هل هي سالمة أو مضعفة؟ مثالية أو غير مثالية؟ من ذوات ثلاثية أو رباعية أو خماسية؟ مزيدة أو مجردة؟ وأن يعرف وزن هذه الكلمة، كل ذلك أمور تُرهق الباحث حتى المتخصص في مجال اللغة.

ثانياً: يؤخذ على المعجم أن المادة اللغوية في (ديوان الأدب) لم تذكر كلها في مكان واحد، بل كانت المادة اللغوية الواحدة تذكر موزعة على الأبواب على حسب الأوزان التي ترد عليها، فلم تأت في باب واحد، وإنما كانت تأتي في أبواب متعددة.

ثالثاً: أن المعجم لم يشتمل على باب يختص بالمبني للفاعل، أو على باب آخر للحروف.

رابعاً: أن المؤلف وقع في بعض الأخطاء المنهجية، مثل: تكرير اللفظ مرة في باب الأسماء، ومرة في باب الأفعال، والخلط بين الصفات وبين الأسماء.

خامساً: أن الفارابي لم يستطرد أو لم يتوسع في التفسيرات اللغوية، التي هي الغاية المرجوة من هذا المعجم، فهذه التفسيرات كان عليه أن يتوسع بها، وكان عليه أن يتتبع المعاني المتعددة للفظ الواحد.

سادساً: عدم إشارته إلى الألفاظ المعربة والمولدة، فهناك بعض الألفاظ يقوم بشرحها ولا ينبه على أنها ليست من أصل اللغة، وهذا يوهم القارئ بأن هذا اللفظ فصيح عربي من حيث الاستعمال، ومن أراد الأمثلة على ذلك فعليه أن يرجع إلى الكتاب، سيجد فيه الكثير من ذلك.

سابعاً: أن الفارابي أهمل كثيراً من اللهجات التي ذكرها، فقد ذكر الفارابي كثيراً من اللغات واللهجات، لكنه نسب بعضها، والكثير منها لم ينسبها إلى أصحابها الأصليين الذين تكلموا بها، هذه اللغات في نسبتها إلى أصحابها تفيد الباحثين في مجال الدراسات اللغوية، حيث يعرفنا بحقيقة هذا اللفظ، ويعرفنا من الذي استخدم هذه اللهجة في بداية أمره بها؟ فكل ذلك يعين الباحثين، وخاصة أن الفارابي قد كان من بين الذين عاشوا في عصور الاحتجاج.

معاجم التصويب اللغوي ولحن العامة

ظهرت هذه النوعية من هذه الكتب، فقد ظل اللسان العربي لفترة طويلة من الزمن سليماً قوياً، لا يعتريه لحن ولا تصحيف ولا تحريف، ولا يتسرب إليه خطأ، وذلك لعدم اختلاط العرب بغيرهم من الأعاجم، ولكن عندما اختلط العرب بالأعاجم تسرب اللحن إلى ألسنتهم، وظهرت لغة تخلصت من الإعراب، وخالفت العربية الفصحى في كثير من المفردات وفي طريقة تأليف

العبارات وبعض الخصائص اللغوية الأخرى، وسميت تلك اللغة التي استحدثت باللغة العامية؛ لجريانها على ألسنة العامة من الناس، وأراد اللغويون أن يجنبوا الفصحى شرّ هذه اللغة، فألفوا الكتب التي تبين أخطاءها، وتنبه على وجوب الصواب فيها، وهؤلاء المؤلفون لم يكن همهم أن يسجلوا لنا شيئاً من مظاهر تطور اللغة، بل كان همهم الأكبر هو إعادة هؤلاء الخارجين على الفصحى إلى حظيرة اللغة القديمة، لم يذكروا لنا نصوصاً متكاملة بلغة تلك العصور المتلاحقة، وإنما جمعوا طائفةً من الألفاظ التي يُخطئ فيها الناس في زمانهم، ويبرهنون على خَطئها بالرجوع إلى المادة التي جمعها اللغويون الأوائل من أفواه العرب، وكثر التأليف في لحن العامة، وليس المقصود بالعامة هنا الدهماء وخُشارة الناس، فما كان يهم اللغويين من أمرهم شيء، وإنما المقصود بالعامة هنا عند هؤلاء هم المثقفون الذين تتسرب إلى لغتهم لغة التخاطب والحياة اليومية إلى لغتهم الفصحى في كتاباتهم، أو أحاديثهم في المجالات العلمية المختلفة؛ كالخطابة والوعظ مثلاً، بل هناك من المؤلفين من خصوا بعض كتبهم بالمثقفين؛ كالحريري في كتابه (درة الغواص في أوهام الخواص).

إذا نظرنا إلى أصحاب مذهب تنقية اللغة في التصويب اللغوي، فإننا نجدهم لم يتفقوا حول مقياس محدد يقوم على أساسه الحكم بالصحة أو بالخطأ، فهناك من سلك مسلكاً متشدداً بالوقوف عند ما سمع، وعدم الاعتراف إلا بالأفصح، وما عداه فهو خطأ، وعلى هذا فمقياس الصواب عند هؤلاء المتشددين هو الأفصح، وما عداه فهو لحن.

عند المتساهلين: كل ما تكلمت به العرب، وما قيس على كلام العرب فهو صواب، وفي هؤلاء المتساهلين، يقول ابن جني: فالناطق على قياس لغة من

لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه، ابن هشام يقول: ومن اتسع في كلام العرب ولغتها، لم يكد يُلْحَنُ أحداً، قال أبو الخطاب: ألحن الناس من لم يُلْحَنُ أحداً، ولذلك قال الخليل أيضاً: لغة العرب أكثر أن يُلْحَنَ متكلم.

هنا إذن نجد أن هناك من وقف على المسموع فقط من علماء التصويب اللغوي؛ كالكسائي، والفراء، والأصمعي... وغيرهم، لكننا أيضاً نجد بعضاً منهم؛ كابن السكيت، كان أمره دائراً بين التشدد أحياناً والتسامح أحياناً أخرى، وابن قتيبة في كتابه (أدب الكاتب) كان مضطرباً بين الإجازة والتخضة، وثعلب في كتابه (الفصيح) كان يعتمد على الفصيح وطرح ما عدها فيما فيه لغتان أو لغات متفاوتة في الفصاحة، عند علماء الأندلس نجد "الزبيدي" سلك المنهج الغالب على العراقيين من التشدد في أمور اللغة، فلا عبرة عنده إلا بالأفصح دون ما عدها، في حين أن "ابن السيد البطليوسي" نرى أن مقياس الصواب اللغوي عنده قد اتسم بالعدول أحياناً والتساهل أحياناً أخرى، أما ابن هشام اللخمي فمقياس الصواب عنده ينبني على أساس من التساهل، وإن كان السماع هو الأساس في التخضة والصواب... وغير ذلك، إذا كان علماء التصويب اللغوي لم يهتموا بتسجيل نصوص كاملة من اللغة الدارجة في تلك العصور التي تلت عصور الاحتجاج، فإنهم قد أطلعونا على بعض جوانب التطور اللغوي الذي حدث آنذاك، ونلاحظ بعض ملامح ذلك التطور اللغوي في الأصوات والصيغ والدلالات.

أما بالنسبة للجملة العربية ونظام الكلمات في بنائها فإننا لا نستطيع معرفة نوع التطور الذي أصاب الجملة؛ لأن المادة التي بين أيدينا لا يدخل في حسابها الجمل؛ لأن المعجم لا يتناول جملاً مركبة، وإنما يتناول ألفاظاً مفردة.

ظهرت كتب كثيرة في مجال التصويب اللغوي منها: كتاب (ما تلحن فيه العامة) للكسائي، و(ما تلحن فيه العامة) للفراء و(ما تلحن فيه العامة) لأبي عبيد و(ما يلحن فيه العامة) للأصمعي... وغير ذلك من هذه الكتب التي ظهرت في لحن العامة.

مناهج التأليف في معاجم التصويب اللغوي ولحن العامة:

ويمكننا أن نقسم منهج الباحثين في كتبهم هذه إلى ثلاثة أصناف:

الصنف الأول من هذه الكتب لم يسر على طريقة معينة، وإنما أراد الألفاظ والأساليب كيفما اتفق الحال؛ من هذه الكتب كتاب (ما تلحن فيه العامة) للكسائي مثلاً، هذا بالنسبة للصنف الأول.

الصنف الثاني اتبع التقسيم إلى فصول، تحتوي هذه الفصول على أنواع متشابهة متفقة، وهذا الصنف من الترتيب يصنف إلى أنواع أخرى:

النوع الأول من هذا الصنف: أنه اعتمد في تقسيمه على التحريفات التي طرأت على الألفاظ العامية؛ سواء في ضبط الألفاظ، أو في حروفها، أو معانيها، أو طريقة تعديتها ولزومها، ثم الخلط بين أبنيتها المختلفة؛ من الذي سار على هذا النوع؟ ابن السكيت في كتابه (إصلاح المنطق) الذي سنتحدث عنه، وابن قتيبة في كتابه (أدب الكاتب) وثعلب في (الفصيح) والزبيدي في (لحن العوام)... وغيرهم.

النوع الثاني من هذا الصنف الثاني: اتخذ العلماء فيه نظام التقسيم إلى فصول، هذه الفصول رتبت الألفاظ على الترتيب الألفبائي، هو الترتيب الأبجدي، يمثل هذا الصنف "صديق خان" في كتابه: (لف القمط على تصحيح بعض ما استعمله العامة من العرب والدخيل والمولد والأغلاط).

الصف الثالث - في معاجم التصويب اللغوي ولحن العامة - : اعتمد فيه العلماء على ترتيب المواد على الألف باء ، وأصحاب هذا الصنف تخلصوا في كتبهم من الاضطراب الذي على منهج كتب الصنفين السابقين - الأول والثاني - وكتب الصف الثالث تنقسم إلى مجموعتين :

أولهما في الوجود : كان أصحاب هذه الكتب التي تعتمد على الحروف الأصلية والمزيدة معاً ؛ من هؤلاء ابن الجوزي في كتابه (تقويم اللسان) وعلي بن بالي المتوفى سنة ٩٩٢ هجرية في كتابه (خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام) وغيرهما ، ومن المحدثين أيضاً الدكتور أحمد عيسى بك في كتابه (أصول الكلمات العامة).

الطريقة الثانية في القسم الثالث : كانت تعتمد على الحروف الأصلية فقط ، وتحذف أو تلغي الحروف الزائدة من الكلمة ، تتألف هذه المجموعة من ابن كمال باشا المتوفى ٩٤٠ هجرية في كتابه (التنبيه على غلط الجاهل والنبیه).

تلك هي مناهج التأليف عند علماء التصويب اللغوي ولحن العامة في إيجاز سريع - كما ذكرت - ونحن نتحدث عن كتاب واحد من هذه الكتب بحيث نعطي للباحث صورة عن منهج البحث في هذا الكتاب ، ألا وهو كتاب (إصلاح المنطق) لابن السكيت.

كتاب (إصلاح المنطق) لابن السكيت :

كتاب (إصلاح المنطق) مؤلفه هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت ، والسكيت لقب أبيه إسحاق ، وإنما لقب بلقب أبيه ؛ لأنه كان كثير السكوت ، طويل الصمت ، وكان أبوه من أصحاب الكسائي عالماً باللغة والعربية والشعر ،

وكان يعقوب كذلك عالماً بنحو الكوفيين وعلم القرآن أيضاً، كان راوية ثقة، أخذ عن البصريين والكوفيين؛ كالفرء وأبي عمرو الشيباني والأعرابي وغيرهم، صنف ابن السكيت كتباً كثيرة في النحو ومعاني الشعر، وتفسير دواوين العرب، وصل إلينا من هذه الكتب أربعة كتب، وهي مطبوعة الآن: كتاب (الأضداد) و(القلب والإبدال) و(إصلاح المنطق) الذي نتعرض لدراسته، وكتاب (الألفاظ) قيل عن ابن السكيت: بأنه توفي سنة ٢٤٤ من الهجرة.

اسم الكتاب ونسبته إلى صاحبه:

ليس لكتاب (إصلاح المنطق) مقدمة تدل على عنوان الكتاب، وتبين منهجه، ولكن نسبه إليه كل من ترجم لابن السكيت، كما أن هذا الكتاب عرف قديماً عند اللغويين، فتناولوه بالشرح والترتيب، والتلخيص، والتهذيب، شرحه أبو العباس المريسي المتوفى سنة ٤٦٠ من الهجرة، وشرحه أيضاً الأزهرى صاحب (تهذيب اللغة)، وشرح أبياته الصيرفي النحوي المتوفى ٣٨٥ هجرية، ورتب ألفاظه أبو البقاء العبقري المتوفى سنة ٦١٦ هجرية على الحروف، وهذب أبو الحسن النيسابوري، وهذب أيضاً التبريزي؛ حيث سماه باسم (تهذيب إصلاح المنطق)، وهو مطبوع الآن وحققه الدكتور فوزي عبد العزيز مسعود... وغيرهم؛ مما يدل على أهمية الكتاب وما تضمنه من فوائد لغوية ولحون عامية، توضح لنا ما حدث في اللغة من تغييرات، إضافة إلى ذلك أن اللغويين اعتمدوا على (إصلاح المنطق) في مجال التأليف المعجمي؛ فقد اعتمد عليه الأزهرى واعتمد عليه ابن فارس في كتابيه: المجمل، والمقاييس. وأبو علي القالي، وابن منظور في اللسان... وغيرهم.

الهدف من تأليف كتاب (إصلاح المنطق):

المؤلف في هذا الكتاب أراد أن يعالج داء اللحن والخطأ الذي انتشر في كلام العرب ؛ نظراً لشدة اختلاط العرب بغيرهم من الأمم الأخرى ، وزاد الاختلاط في العصر العباسي ، فاستدرك العلماء في هذا العصر - ومن بينهم ابن السكيت - خطر هذا اللحن على اللغة العربية المشتركة ، ألفوا في ذلك كتباً وكما ذكرت من قبل ، منهج ابن السكيت في التخطئة والصواب كان يدور بين التشدد والتسهل وإذا كان هذا الكتاب قد خلا من المقدمة - التي يوضح فيها المؤلف منهجه وأسلوبه - فإن الاسم الذي أطلق على هذا الكتاب يدل على أنه كتاب في تصويب اللحن ؛ كما أن هذا الاسم يدل على عناية صاحب الكتاب بإثبات الصيغ الصحيحة في هذا الكتاب إلى جانب تنبيهه على الألفاظ التي حورتها العامة ، ووصفت باللحن ؛ هذا بالنسبة لهدف المؤلف.

منهج ابن السكيت في كتابه :

أولاً: قسّم ابن السكيت كتابه إلى جزئين كبيرين ، كل جزء منهما يحتوي على قدر من الصيغ الفصيحة ، وقدر من الصيغ الملحونة ، وكل جزء مقسم إلى أبواب ، يغلب على هذه الأبواب مراعاة الصيغ والأبنية في الأسماء والأفعال ، فيذكر باباً لـ "فعل" و "فعل" باختلاف المعنى ، وآخر لـ "فعل" و "فعل" باتفاق المعنى... وهكذا ، إذن هو يحدد عنوان كل باب بالصيغة الصرفية التي يدرسها في الأغلب ، أو تبعاً للموضوع الذي يتناوله.

ثانياً: من نقاط المنهج أن ابن السكيت راعى في ترتيب الألفاظ تقديم المجرد على الزائد ، والثلاثي على الرباعي ، والصحيح على المعتل ، وكان يطيل في شرح

الألفاظ وبيان مشتقاتها، واهتم ببعض الظواهر واختلاف اللهجات العربية، وكان يبدأ بذكر الألفاظ التي ترد على وزن الصيغة التي بدأ بها، ثم يذكر معناها، ويستشهد على ذلك بالشواهد المتنوعة؛ من قرآن كريم، وحديث، وشعر، وإليك مثال بذلك؛ في باب "فَعَلَ" و"فَعُلَ" بمعنى واحد، ذكر قول أبي عبيدة أنه قال: "قَمَعَ" و"قَمَعَ" وقال: قَمَعَ مكسور الأول ساكن الثاني، وقوم يفتحون الثاني، وكذلك ضَلَعَ وضَلَعَ، وهكذا، ثم ذكر بعد ذلك بعد أن استشهد برجز لأحد الشعراء، ذكر قول أبي زيد؛ حيث قال: بنو تميم يقولون: قَمَعَ وضَلَعَ، وأهل الحجاز يقولون: قَمَعَ وضَلَعَ، وإنما يأتي فَعَلَ من الأسماء؛ مثل: غنب وضلع وقطع... وهكذا، واستشهد على ما ذكره من هذه اللغات.

ثالثاً: كان ابن السكيت لا يميز إلا السماع متشددًا فيه، أما القياس فهو لم يجزه، ونظرًا لأن ابن السكيت عاصر العرب الفصحاء، فقد كان كثير النقل عنهم، وقد سمى هؤلاء الأعراب الذين نقل عنهم، مثل: أبي تمام الأعرابي، والتميمي العدوي، وأبي فروان العقلي، وأبي جامع، وأبي الجراح العقيلي، وأبي جميل الكلبي... إلى آخره، فإذا الأعراب الذين نقل عنهم كان يسميهم بأسمائهم، كما نقل أيضًا عن علماء سماهم بأسمائهم، روى عن الأصمعي، وروى عن ابن الأعرابي، وروى عن أبي زيد الأنصاري، وأبي عبيدة، وأبي عمرو الشيباني، والفراء، ويونس بن حبيب... وغير هؤلاء من العلماء الذين نقل عنهم وسماهم بأسمائهم.

رابعاً: أجاز ابن السكيت ألفاظًا في كتابه، أنكرها من كتبوا في لحن العامة، فكان يخالف من سبقه من اللغويين، كما في قوله: سِدَادٌ من عَوَزَ، وسداد كلُّ يقال، هذا كلام ابن السكيت، لكن جاء بعد ذلك من اللغويين الذين كتبوا في لحن العامة؛ مثل الزمخشري، أنكر الفتح الذي ذكره ابن السكيت، فالزمخشري قال:

لأن الفتح لحن العامة، والصواب الكسر، فنطق العامة بالفتح سداد، هذا خطأ في معنى السداد بالكسر، وهو القصد.

في بعض الأحيان ابن السكيت كان يخالف من سبقه من اللغويين الذين كتبوا في اللحن، ويستشهد على ذلك بأمثلة تعكس ظواهر لغوية معروفة لدى القبائل العربية الفصيحة؛ حيث عقد باباً بعنوان (ما يهمز إذا تركت العامة همزه) قال: معروف - كما ذكرت كتب اللغة - أن أهل الحجاز لا يهمزون إلا إذا كانوا مضطرين، وقد ذكر ابن السكيت كلمات من هذا الباب، تخلص الحجازيون من الهمزة فيها، مثل كلمة: مرأة، ملاءة، الفأرة، الذئب، البئر، ذكر أن ترك الهمز في ذلك كتب العامة.

مع أن كتب اللغة قالت: إن ترك الهمزة في مثل ذلك لغة أهل الحجاز وليس لغة العامة، إذن من خلال ذلك نرى أن من وجهة نظر ابن السكيت مثلاً في قضية الهمز وتسهيل ذلك أن الهمز عنده هو الأصل والتسهيل يعد لغة العامة كما ذكرت في بعض الأحيان كان ينص ابن السكيت على اللغة الفصيحة أو الجيدة في بعض الأحيان، وكذلك كان ينص على اللغة الرديئة، وهناك أمثلة في كتابه تدل على ذلك.

خامساً: أنه كان يوضح الأقوال الصحيحة من الأقوال الملحونة، فعلى سبيل المثال يقول: هي الدجاجة، وهو الدجاج، ولا يقال: الدجاج - بكسر الدال - وهي لغة رديئة.

وفي موضع آخر يقول: ونقول: هي الكسرة ولا الكسرة، وهي البضعة ولا تقل البضعة. وهكذا كان يوضح موطن الخطأ أو اللبس في الألفاظ التي أوردتها.

سادساً: اهتم ابن السكيت بالتطور اللغوي في الأصوات والصيغ والدلالات، فمثلاً لما ننظر إلى قوله: هم الأسد أسد شنوءة، ثم يقول: وهي أفصح من

الأزد؛ أي: أن الأسد بالسين أفصح عنده من الأزد بالزاي، والأصل في الكلمة هو الأسد بالسين المخففة عن الأسد.

والنطق الثاني تطور عنه حسب القوانين الصوتية؛ لأن تأثر السين - وهو صوت مهموس - بالزاي - وهو صوت مجهور - انقلبت السين إلى نظيرها المجهور - وهو الزاي - وذلك من أنواع التأثير الرجعي في حال الاتصال.

من أمثلة التطور في الصيغ قوله: هذا شيء مصوغ، ولا يقال: مصاغ. وهذا شيء معيب، ولا يقال: معاب تفسير هذا التطور هنا هو القياس الخاطئ للصيغ الثلاثية على الصيغ المتعدية بالهمز في بناء اسم المفعول منها، أي: أننا لا نقيس صيغة قياسية مفرغة بصيغة متعدية بحرف من حروف التعدية، هذا لا يجوز، والقياس الخاطئ يؤدي إلى ذلك التطور الدلالي في الصيغ.

وضع ابن السكيت ثلاثة أبواب؛ اثنين منها بعنوان (مما تضعه العامة بغير موضعه) والثالث (مما يضعه الناس في غير موضعه) إلا أن هذه الأبواب لم تشتمل إلا على أربعة أمثلة فقط، ولم تشتمل على كل الألفاظ التي استعملها الناس في غير موضعها، مثلاً في قوله: أكلنا ملة، وإنما الملة الرماد الحار. وقولهم: خرجنا تنزه، إذا خرجوا إلى البساتين، وإنما التنزه معناه التباعد عن المياه والأرياف، وهكذا، هناك أمثلة أخرى متناثرة للتطور الدلالي موجودة في الكتاب في ص ١٤٣ و ١٤٤.

سابعاً: أن ابن السكيت اهتم ببعض قواعد الصرف والاشتقاق، وهذه هي النقطة الأخيرة في المنهج - مثلاً - من القواعد الصرفية تناوله طريقة اشتقاق المضارع من الماضي المفتوح العين، مثلاً في ص ٢١٧ في الكتاب قال: وما كان ماضيه على "فَعَلَ" مفتوح العين، فإن مستقبله أيضاً بالفتح، كما في باب "فتح يفتح" ويقول ابن السكيت: أن تكون لام الفعل أو عين الفعل أحد الحروف

السته، وهي حروف الحلق، وهي الخاء، والحاء، والعين، والغين، والهاء، والهمزة، فإن الحرف إذا كانت فيه أحد هذه الأحرف الستة، جاء على باب "فعل" يَفْعَل " نحو "شَدَخَ يَشْدَخُ" و"دمع يدمع" ثم بعد ذلك يقول ابن السكيت: وقد يجيء على القياس - وإن كان فيه أحد هذه الحروف - فيأتي المستقبل منه بالضم أو بالكسر، نحو "دخنت النار تدخن" و"دخل يدخل" ولم يأت الماضي والمضارع - وهو المستقبل - بالفتح إذ لم يكن فيه أحد هذه الحروف الستة إلا حرف واحد جاء نادراً هو أبى يأبى، وأيضاً ركن يركن، وخالفته أهل العربية - الفراء وغيره - فقال: يقال: رَكَنَ يَرْكُنُ وَرَكْنٌ يَرْكُنُ، من أراد أن يعرف حقيقة هذا الفعل فعليه أن يرجع إلى بعض كتب المعاجم، فقد وضحت هذا الفعل، وبينت أن وردت فيه لهجة نسبت إلى القبائل العربية.

في هذا الكتاب ضوابط أخرى في أبنية العربية يسير فيها ابن السكيت على منهج يذكرنا بمنهج ابن خلائويه في كتابه (ليس في كلام العرب)، يقول ابن السكيت مثلاً في ص ٢٢٢: وليس يأتي مفعول من ذوات الثلاثة، من ذوات الواو بالتمام إلا حرفان، وهو مسك مدووف، وثوب مصوون، فإن هذين جاءا نادرين، والكلام مصوون ومدووف، فأما ما كان من ذوات الياء فإنه يجيء بالنقصان والتمام مثل: طعام مكيل ومكيول، ومبيع ومبيوع، وهكذا، هذه هي أهم نقاط منهج ابن السكيت في كتابه إصلاح المنطق، ننتقل بعد ذلك إلى نقطة أخيرة فيه، وهي أهم المآخذ التي وجهها العلماء والنقاد إلى كتاب (إصلاح المنطق) لابن السكيت.

المآخذ على كتاب ابن السكيت:

من خلال ما سبق ذكره، فقد وجه كثير من الدارسين بعض المآخذ إلى كتاب (إصلاح المنطق) وتتمثل هذه المآخذ في النقاط التالية:

أولاً: عدم ترتيب المواد اللغوية في أبواب الكتابة ترتيباً أبجدياً - وفق حروفها الأولى أو الأخيرة - فالكتاب في هذا الترتيب مثله في ذلك مثل كتب الصنف الأول، وعدم الترتيب يسبب صعوبة كبيرة في البحث على الباحث، عندما يريد الوصول إلى كلمة ما، إذن يحتاج الباحث لكي يصل إلى ما يريده في هذا الكتاب إلى معرفة الكلمة؛ من حيث صحتها وبنيتها أو معناها أو شواهداها... إلى غير ذلك.

ثانياً: عدم عنايته بالصيغ الملحونة قدر عنايته بالصيغ الفصيحة في ذلك؛ متبعاً في ذلك أثر من سبقه في هذا الموضوع، فمثلاً يقول في بعض المواضع: ونقول: كذا ولا نقل كذا. كما في صفحة ٢٢٥ باب: يتكلم فيه عن "فعلت" مما تغلط فيه العامة، فيتكلمون بأفعالها، في بعض الأبواب اختلط حديثه بالصيغ، وإنما يذكر الصيغتان في ص ٢٢٧ وهكذا.

ثالثاً: عدم اعترافه ببعض الظواهر اللغوية المنسوبة لقبائل عربية - كما ذكرنا في المنهج: عدم اعترافه بظاهرة التسهيل التي نسبت إلى القبائل الحجازية عموماً - إذن نجد أن ابن السكيت يعيب على من يترك الهمز في كلامه.

رابعاً: على الرغم من أن ابن السكيت كان لا يجيز إلا السماع، فقد كان لا يعترف بالسماع في بعض الأمثلة، وكان العلماء العراقيون كأمثال: الكسائي والفراء والأصمعي وغيرهم يعترفون بالسماع، ولكنه كان يخالفهم في السماع أحياناً؛ كما في ص ١٤٦ يقول: هي اللبؤة، فهذه اللغة الفصيحة، ولبؤة لغة، وكذلك قوله: عامر بن لؤي، والعامة تقول: ابن لوي بلا همز، إذن من خلال ذلك نرى أنه لم يعترف أساساً بقضية التسهيل التي هي تعد لهجة فصيحة نسبت إلى كثير من أهل الحجاز - كما ذكرنا - وأن معظم أهل الحجاز لا يهمزون إلا إذا اضطروا كما ذكر

سيبويه في كتابه، ثم يقول أيضاً ابن السكيت: والعامة تقول: طيُّ تفعل كذا وكذا، وطي أصلها: طيُّ بالهمز، إذن هذه كلها لغات، وعند نطق العامة بغير همز بهذه الكلمات فإنه يعتبره لحناً مع أننا - كما قلنا - ترك الهمز لغة فصيحة بالنسبة لأهل الحجاز، حتى إن أهل الحجاز في قراءتهم للقرآن لا يهمزون.

خامساً: مخالفة ابن السكيت لمن سبقه من اللغويين في بعض الأبنية - كما وضحت من قبل - يدل على أنه لم توجد لديه مقاييس واضحة تضبط أحكام اللحن، وتحقق لها العمومية، ومن جهة أخرى الافتقار إلى الاستقرار الكامل لكل صيغ اللهجات وصور الخلاف بينها من جهة أخرى.

سادساً: الخلط والاضطراب الذي لحق في بعض الأبواب، هناك أبواب عقدها للدلالة - وقد سبق أن ذكرناها - أدخل فيها بعض التعبيرات اللغوية والأمثال العربية، مع أن هذه الأبواب خصصها للدلالة، ولكنها لم تشتمل على الجانب الدلالي سوى أربعة أمثلة فقط، هي التي تناولت الجانب الدلالي.

سابعاً: أن ابن السكيت لم يشر في كتابه إلى الألفاظ المعربة، وقد كان يقوم بشرح هذه الألفاظ التي من خلال هذا الشرح يوهم القارئ بأن هذا اللفظ العربي الفصيح، ولكنه لم ينبه على ذلك، فكان عليه أن يشير إلى مثل هذه الألفاظ المعربة، وعليه أن يشير إلى ذلك، ولم يشر إلى هذه الألفاظ إلا في موضع واحد ذكره في هذا الكتاب.

هذه هي أهم المآخذ التي وجهت إلى كتاب (إصلاح المنطق) لابن السكيت، وبذلك نكون قد وقفنا على مناهج التأليف في كتب (لحن العامة والتصويب اللغوي) وأيضاً نكون بذلك قد أتينا على غالبية المعاجم الخاصة، ونكتفي بها أو بهذا القدر في مجال المعاجم الخاصة حتى نتقل إلى المعاجم العامة؛ وهي معاجم الألفاظ.

معجم مدرسة التقلّيات الصوتية

عناصر الدرس

- العنصر الأول : معجم العين للخليل بن أحمد ٢١٣
- العنصر الثاني : معجم (تهذيب اللغة للأزهري) ٢٢٨
- العنصر الثالث : معجم المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ٢٣٧
- العنصر الرابع : مدرسة التقلّيات الصوتية: الخصائص والمنهج، ٢٤٥
والمآخذ

مدرسة التقليلات الصوتية :

نتحدث عن معاجم الألفاظ، أو كما تسمى عند البعض بالمعاجم العامة أو المعاجم المجنسة، هذه مصطلحات أو مترادفات تؤدي معنى واحداً، والمقصود بهذا النوع من المعاجم هي تلك المعاجم التي قامت على جمع الألفاظ المفردة وترتيبها ترتيباً صوتياً أو أبجدياً على حسب المنهج والمدرسة التي يسير عليها صاحب المعجم، واختار هذه المدرسة منهجاً لمعجمه، ومعاجم الألفاظ يكون جمع الألفاظ فيها شاملاً ودقيقاً لكل ألفاظ اللغة، أو الغالب والأعم من هذه اللغة.

المدارس المعجمية تنقسم إلى أربعة مدارس :

المدرسة الأولى : مدرسة التقليلات الصوتية.

المدرسة الثانية : مدرسة التقليلات الهجائية.

المدرسة الثالثة : مدرسة القافية.

المدرسة الرابعة : هي مدرسة الترتيب الألفبائي.

تلك هي المدارس الأربع، ونحن - بمشيئة الله تعالى - نتحدث عن كل مدرسة على حدة، نوضح منهج هذه المدرسة ومن الذي أسسها وأشهر معجمات كل مدرسة على حدة، ثم بعد ذلك نتناول بالدراسة - على حسب ما يسمح به الوقت - نتناول - من كل مدرسة معجماً أو معجمين كما سنرى بعد ذلك؛ لنتعرف على كيفية تكوين كل معجم، ونعرف الباحث كيف يتعامل مع معاجم كل مدرسة.

أولاً: مدرسة التقليلات الصوتية:

الخليل بن أحمد مؤسس هذه المدرسة ألف أول معجم شامل للألفاظ في اللغة العربية عموماً، ورتب هذا المعجم الذي سمّاه معجم (العين) على منهج هذه المدرسة، تقوم هذه المدرسة على أساس ملاحظة ترتيب الكلمات حسب أبعد الحروف مخرجاً، وهي لذلك تتوقف معرفتها على إمكان معرفة الباحث بمخارج الحروف العربية وترتيبها؛ من حلقية، ولسانية، وشفوية، على ما وضحه العلماء، مع بعض الاختلافات اليسيرة بين العلماء في تقديم بعض الحروف على بعض وتأخير البعض الآخر عن بعض، هذه المدرسة تقوم على أساس جمع الكلمة وتقليبها في مكان واحد، على سبيل المثال - مثلاً - كلمة "كتب" هذه الكلمة تقلب على وجوها، وتوضع كلها في مكان واحد من المعجم، مع ملاحظة أبعد الحروف مخرجاً في هذه الكلمة؛ فمثلاً كلمة "كتب" التقليلات فيها تكون كالتالي: نقول: "كَبَّ كَبَّتْ كَبَّ تَكَّبَ تَكَبَّ تَكَّتْ بَتَّكَ" إذن الثلاثي يتولد منه ست تقليلات، وهذه التقليلات تتولد من خلال ضرب الحروف بعضها في بعض - كما ذكرنا في هذا المثال.

القاعدة الثانية: وهي نظام التقليلات - كما وضحنا - من خلال هذا المثال؛ وأشهر معجمات هذه المدرسة معجم (العين) للخليل بن أحمد الفراهيدي الذي سنتحدث عنه الآن معجم (تهذيب اللغة) للأزهري أيضاً، سنتحدث عنه أيضاً من معاجم هذه المدرسة معجم (البارع) لأبي علي القالي، معجم (المحيط في اللغة) للصاحب بن عباد، أيضاً معجم (المحيط المحكم والمحيط الأعظم) لابن سيده، وهو أيضاً من معاجم هذه المدرسة.

وسوف نتحدث عن أول معجم فيها - وهو (العين) - ثم (تهذيب اللغة) للأزهري ثم معجم ابن سيده، نتحدث عن هذه المعاجم الثلاثة حتى نتعرف على الفكر المعجمي في معاجم الألفاظ في أول معجم ألف فيها - وهو معجم العين - ثم معجم (تهذيب اللغة) للأزهري، وهو يمثل مرحلة وسطى في التأليف المعجمي في هذه المدرسة، ثم بعد ذلك المعجم الثالث الذي اخترناه؛ وهو معجم (المحكم والمحيط) لابن سيده، وهو يمثل أيضاً مرحلة ثالثة في مناهج هذه المدرسة؛ حتى نتعرف على فكر كل واحد من هؤلاء، ومن الذي زاد عدداً من الألفاظ، وهكذا كما سنوضح ذلك من خلال دراستنا لهذه المعاجم.

(العين) للخليل بن أحمد:

نتحدث أولاً عن معجم (العين) للخليل بن أحمد، الخليل بن أحمد هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، وسمي بالفراهيدي؛ نسبة إلى فراهيد بن ملك بن فهم، وأصله من الأزدي من فراهيد اليمن، وقد قيل بأن الخليل ولد في عمان سنة ١٠٠ من الهجرة أو سنة ١١٠ من الهجرة، سمي الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري؛ لأنه نشأ بالبصرة، فعرف بها، كان الخليل آية في الذكاء، وكما قال بعض علماء التراجم: لم يكن في العربية أذكى منه. وكان الخليل له معرفة بالإيقاع والنغم، وهو أول من كتب

العروض وألفه وحصر به أشعار العرب، وكان غاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه، أخذ العلم عن جماعة من العلماء الثقات منهم: أبو عمرو بن العلاء ذلك العالم اللغوي المشهور، وأحد القراء السبعة المشهورين، وعن عيسى بن عمر، وأيوب، وعاصم... وغيرهم، كما أنه أيضاً أخذ اللغة عن الثقات من الأعراب، مثل: أبي الدقيش، وأبي البيضاء، وأبي خيرة... وغيرهم. الخليل كان له تلامذة، أشهر هؤلاء التلامذة الذين تتلمذوا على يديه: سيويه، والأصمعي، والنضر بن شميل... وغيرهم، وهؤلاء العلماء لهم باع طويل في مجال اللغة والنحو والصرف وغير ذلك.

وما زالت كتبهم لها صدى في مجال البحث العلمي حتى اليوم، كتاب سيويه، لا تخلو صفحة منه أو مسألة من مسائل الكتاب إلا وقد ذكر سيويه الخليل فيها، يُعدّ الخليل هو إمام المدرسة البصرية، الخليل أيضاً له دراسات صوتية، هذه الدراسات فاق بها أهل عصره؛ لأنه يُعتبر مؤسس علم الأصوات في اللغة العربية، إضافة إلى ذلك الخليل له جهود في مجال النقط كما روت كتب التراجم أن له كتاباً في النقط والشكل، والخليل هو الذي وضع الحركات للضبط في اللغة العربية، وأصلح بهذا الشكل الكتابة العربية والحركات؛ إضافة إلى ذلك أن الخليل كان شاعراً مقلداً، كما كان أيضاً خيراً متواضعاً ذا زهد وعفاف، وكان يعيش من بستان له تركه أبوه له، وكان الملوك يقصدونه ويتعرضون له؛ لينال منهم، ولكنه لم يكن يفعل، توفي الخليل بالبصرة على أرجح الآراء سنة ١٧٥ من الهجرة.

اسم الكتاب:

الكتاب - كما قال عنه السيوطي - هو أول معجم ظهر في اللغة العربية يقول السيوطي في (المزهر): أول من صنف في جمع اللغة الخليل بن أحمد ألف في

ذلك كتاب (العين) المشهور، وقال الإمام فخر الدين في كتابه (المحضور): أصل الكتب المصنفة في اللغة كتاب (العين).

والسبب في تسمية الكتاب بهذا الاسم؛ وهو (العين): أن الخليل سَمَّى الكتاب بجزء مما تضمنه، فالكتاب تضمن الألفاظ العربية مرتبة على الحروف الأبجدية ترتيباً صوتياً - كما سنوضح ذلك - فسمى الكتاب بجزء أو بحرف من الحروف التي تضمنها.

وهذه التسمية هنا صحيحة؛ حيث وجدنا في القرآن الكريم بعض السور سميت بحروف مثل سورة "ص"، سورة "ق"، سورة "ن"، وهكذا فالتسمية صحيحة، هناك أيضاً حروف أخرى كان من الواجب على الخليل - طالما أنه سَمَّى الكتاب بجزء مما تضمنه كان من الواجب عليه - أن يسمي الكتاب بحرف آخر، هذا الحرف أسبق في الترتيب من حرف العين، مثلاً لماذا لم يسم الكتاب بالهمزة؟ مع أن الهمزة في الترتيب - كما ذكر سيوييه - أسبق من العين؟

السبب في عدم تسمية الكتاب بالهمزة قال ابن كيسان: سمعت من يذكر عن الخليل أنه قال: لم أبدأ بالهمزة؛ لأنها يلحقها النقص والتغيير والحذف؛ لأن الهمزة ربما تحذف أو تتغير إلى حرف آخر من الحروف، ولم يبدأ أيضاً بالألف؛ لأن الألف لا تكون في ابتداء الكلمة ولا في ابتداء اسم ولا فعل إلا إذا كانت زائدة أو مبدلة، ولا بالهاء لم يبدأ بالهاء؛ لأن الهاء مهموسة خفية، لا صوت لها، فهي صوت ضعيف، يقول - فيما روي عن الخليل -: فنزلت إلى الحيز السادس، إذن من خلال هذا النص، يبقى الهمزة أسبق من العين، وكذلك الألف وكذلك الهاء؛ لأن موضعها أو مواضع هذه الحروف أسبق في الداخل من العين، يقول الخليل - أو فيما روي عنه -: فنزلت إلى الحيز الثاني، وفيه العين

والحاء ، فوجدت العين أنصع الحرفين فابتدأت به ؛ ليكون أحسن في التأليف ، وليس العلم بتقدم شيء على شيء ؛ لأنه كله مما يُحتاجُ إلى معرفته ، فبأي بدأت كان حسناً ، وأولاهما بالتقديم أكثرها تصرفاً.

هذا هو السبب الذي جعل الخليل يسمي الكتاب كتاب (العين) ، ولم يسمه بالهمزة ولا بالألف ولا بالهاء ، فابتدأه بحرف العين ؛ لأن العين أنصع وأوضح وأكثر تصرفاً - كما ذكر الخليل.

هدفه :

مما لا شك فيه أن الخليل كان يهدف إلى جمع ألفاظ اللغة على نطاق واسع وشامل ومنظم ودقيق ؛ لأن الخليل ذو عقل يميل إلى القوانين الرياضية ، وكما ذكرت كتب التراجم أنه كان يفكر في عمل يتصل بالحساب والرياضيات لولا أن المنية عاجلته ، من خلال معرفته بقوانين الرياضة استطاع أن يجعل من الحروف الهجائية مجالاً لهذا الاستقصاء ؛ عن طريق ملاحظة التقسيم الصوتي إلى جانب طريقة التقليلات.

فالحروف الهجائية عند الخليل موزعة على مخارج ، حددها الخليل بسبعة عشر مخرجاً ، ثم راح يقلب بعض الحروف - وهي التقليلات التي قلنا عنها - لتكون الكلمات مقدماً ومؤخراً ، استطاع الخليل عن طريق هذه الفكرة والطريقة - وهي التقليلات - حصر اللغة ولذلك كما روى السيوطي - عن بعض المؤرخين - : ذكر الخليل بن أحمد في كتاب (العين) أن مبلغ عدد أبنية الكلام المستعمل والمهملة على المراتب الأربع من الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي من غير تكرار ، اثنا عشر ألف ألف ، والخليل بن أحمد ذكر في مقدمة كتابه (العين) أيضاً قوله : هذا ما ألفه الخليل بن أحمد البصري - رحمة الله عليه - من حروف ألف باء تاء ثاء...

إلى آخره، مع ما تكلمت به، فكان مدار كلام العرب وألفاظهم، ولا يخرج منها عنه شيء، أراد أن يعرف به العرب في أشعارها وأمثالها ومخاطباتها وألا يشذ عنه شيء من ذلك. هذا كلام الخليل؛ فهو يريد بهذا الكلام استيعاب اللغة وألفاظها بشتى ألوانها؛ من الألفاظ الواضحة والغريبة والوحشية، وما شاكل ذلك.

آراء العلماء في نسبة كتاب (العين) للخليل:

المحققون من العلماء بينوا أن الخليل أول من صنف في جمع اللغة، وألف كتابه (العين) المشهور، وأول ما ظهر هذا الكتاب حوالي سنة خمسين ومائتين من الهجرة - أي: بعد وفاة الخليل بخمس وسبعين سنة - كان لظهور الكتاب مؤخرًا سببٌ في إنكار نسبته للخليل أو الشكوك حول هذه النسبة؛ فهناك بعض العلماء قالوا بأن الكتاب ليس للخليل، وبعضهم قال بأن الكتاب أو الفكرة هي من صنع الخليل، نذكر بعض هذه الآراء؛ بعض الباحثين قال: إن كتاب العين ليس كله من تأليف الخليل، فقد قيل بأن مؤلفه "الليث بن المظفر"

قال الأزهرى: كان الليث رجلًا صالحًا، عمل كتاب (العين)، ونسبه إلى الخليل؛ لينفق كتابه باسمه، ويرغب فيه من حوله. وقال الصيرفي: عمل الخليل أول كتاب (العين) المعروف - الذي به تهيأ ضبط اللغة. الإمام ثعلب قال: إنما وقع الغلط في كتاب (العين)؛ لأن الخليل رسمه، ولم يحشّه، إذن "ثعلب" يقول: إن الفكرة فقط هي للخليل، لكن جمع الألفاظ وتدوينها ليس من عمل الخليل.

ثم يقول "ثعلب" ولو كان هو حشاه، ما بقي فيه شيء - أي ما وقع فيه من شيء من هذا الغلط؛ لأن الخليل - كما قال ثعلب - رجل لم ير مثله، وقد حشا

الكتاب أيضا قوم علماء ، إلا أنه يُؤخذ منهم رواية ، وإنما وجد بنقل الورّاقين ، فاختلف الكتاب لهذه الجهة. هذا الكلام ذكره السيوطي وغيره في (المزهر).

العلامة "ابن جني" ذكر في كتاب (الخصائص) قوله : وأما كتاب العين ففيه من التخليط والخلل والفساد ما لا يجوز أن يُحمَلَ على أصغر أتباع الخليل ، فضلاً عن نفسه. فهذا الكلام الذي ذكره ابن جني يوضّح : أن الخلل والاضطراب والفساد الذي وقع في كتاب (العين) لا يجوز أن يُحمَلَ لأصغر تلميذ عند الخليل ؛ فما بالك بأن ينسب مثل هذا الغلط للخليل نفسه؟!

هذا ما يقصده "ابن جني" ثم يقول : ولا محالة أن هذا تخليط لحق هذا الكتاب من قبل غيره ، وإن كان للخليل فيه عمل ، فإنما هو أنه أوماً إلى عمل هذا الكتاب إيماءً ، ولم يتولَّ عمل هذا الكتاب بنفسه ، ولا قرّره ، ولا حرّره ، يدلّ على أنه قد نحاه فيه معاني غامضة ونزوات للفكر لطيفة ، وصنعة في بعض الأحوال مستحكمة ، ثم يقول "ابن جني" : وذاكرت به يوماً أبا علي الفارسي ، فرأيت منكرًا له.

هذا كلام ابن جني في (الخصائص) هناك آراء أخرى ذكرها السيوطي تنكر نسبة الكتاب للخليل ، ولكن هذه الآراء قد جمعها محقق الكتاب - وهو الدكتور عبد الله درويش - وناقش هذه الآراء وغيرها مناقشة علمية سليمة ، وأثبت أن الكتاب للخليل بن أحمد ، مما يدل على أن الكتاب للخليل بن أحمد وينفي نسبة القائلين بأن الكتاب ليس من عمل الخليل روايتان ؛ رواية ذكرها السيوطي ، والأخرى ذكرها ابن فارس تبين أن الكتاب جاء عن طريق الرواية منسوباً إلى الخليل بن أحمد ، السيوطي ذكر في إحدى الروايات عنده - التي ورد عن طريقها كتاب (العين) منسوباً للخليل - يقول : روى أبو علي الغساني كتاب (العين) عن

الحافظ أبي عمرو بن عبد البر بن عبد الوارث بن سفيان، عن القاضي منذر بن سعيد، عن أبي العباس أحمد بن محمد بن ولّاد النحوي، عن أبيه، عن أبي الحسن علي بن مهدي، عن أبي معاذ عبد الجبار بن يزيد، عن الليث بن المظفر بن نصر بن سيار، عن الخليل بن أحمد. فإذن هذه الرواية التي ذكرها السيوطي تثبت أن الكتاب جاء عن طريق الرواية منسوباً إلى الخليل بن أحمد.

الرواية التي ذكرها أحمد بن فارس في كتابه (المقاييس) - وهي تعتبر أسبق من رواية السيوطي - قال أحمد بن فارس عن مصادر كتابه (المقاييس): فأعلها وأشرفها كتاب أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد المسمى كتاب (العين)، أخبرنا به علي بن عبد إبراهيم القطان فيما قرأت عليه، أخبرنا أبو العباس أحمد بن إبراهيم المعداني عن أبيه إبراهيم بن إسحاق، عن بندار، ومعروف بن حسان عن الليث عن الخليل، فإذن هذه الروايات التي جاءت بالسند من عصر ابن فارس إلى أن وصل بهذه الرواية إلى صاحب الكتاب تثبت وتؤكد بأن الكتاب هو للخليل بن أحمد.

إذن فالذي نراه أو الرأي الأجدر والأصح بالقبول هو أن الكتاب للخليل، ولا عبرة بما أثير حوله من شبهات؛ سواء بين علماء اللغة العرب أو بين المستشرقين - الذين لا يريدون نسبة العلم والبحث إلى علماء العرب - ومن أراد المزيد فعليه أن يرجع إلى مقدمة كتاب (العين) فلقد ذكرت هذه الآراء بالتوضيح والتفصيل والرد عليها، وأيضاً في كتاب السيوطي وغير ذلك الكثير.

منهج الخليل في (العين):

الخليل لم يجد فيما بين يديه من الكتب والرسائل منهجاً يسير عليه لنفسه، فأثر البعد عن منهج الكتب والرسائل التي ألفت في عصره وقبل عصره، بالإضافة

إلى أن هذه الكتب والرسائل لم تتناول ألفاظ اللغة كاملة، وإنما تناولت موضوعاً معيناً، فأراد الخليل استقصاء اللغة وتتبعها وجمعها من أفواه العرب والرواة، بينما جمع اللغة بطريقة منطقية رياضية أيضاً، هداه تفكيره وذكاؤه إلى هذا المنهج المعروف بالنظام الأبجدي الصوتي، وإيثاره لهذا المنهج وتفضيله على منهج الرسائل يعود إلى رغبة الخليل في تمييز الحروف بالصوت؛ لأن الصوت أقوى دلالة وأكثر وضوحاً وتمييزاً من الكتاب.

الخليل أيضاً لتفوقه في الموسيقى والنغم واختراعه لعلم العروض - الذي ما زال حتى اليوم يدرس في جميع الجامعات العربية والعالمية - كل ذلك كان هادياً له؛ لكي ينهج هذا المنهج، والذي يتبع كتاب (العين) يرى أن الخليل قد سلك لنفسه خطوات في هذا المنهج، نحاول توضيحها:

النقطة الأولى: أن الخليل رتب المفردات - كما قلت - على أساس صوتي؛ حيث رتب الحروف على حسب مخارجها مستخدماً التقليلات في الكلمة؛ بحيث يضع الكلمة وتقلباتها في مكان واحد مع ملاحظة جعلها تحت أبعد الحروف مخرجاً، وكل حرف يعقد عليه الباب سماه كتاباً، ورتب الحروف ترتيباً صوتياً هكذا؛ العين الحاء الهاء الغين الخاء القاف الكاف الجيم الشين الضاد الصاد والسين والزاي والطاء والتاء والذال والظاء والثاء والذال والراء واللام والفاء والباء والميم والواو والألف والياء. هذا هو ترتيب الخليل للحروف الصوتية ترتيباً صوتياً، وهذه الحروف موزعة على المخارج السبعة عشر التي ذكرناها.

جعل الخليل عدد الكتب في الكتاب بعدد حروف الهجاء؛ لأنه - كما قلت - جعل لكل حرف كتاباً، فكان عدد الكتب عنده بعدد حروف الهجاء.

النقطة الثانية: أن الخليل رتب كل كتاب -أي: حرف- على حسب الأبنية؛ لأن الأبنية عند الخليل أربعة؛ الثنائي الثلاثي الرباعي الخماسي، فرتب كل حرف أو كل كتاب على حسب هذه الأبنية، يبدأ بالثنائي، ثم الثلاثي، ثم الرباعي، ثم الخماسي، فيذكر الثنائي أولاً، والثنائي هو اللفظ الذي جاء على حرفين، هناك -أيضاً- أبواب تدخل في الثنائي، يدخل في الثنائي -أيضاً- المضعف الثنائي، المضعف مثل كلمة "صَرَّ شَدَّ مَدَّ" هذا يدخل أيضاً في الثنائي عند الخليل، هذا يسمى بالثنائي المضعف، وهناك أيضاً يدخل في باب الثنائي عند الخليل الثنائي المكرر مثل: صرصر جرجر، هذا يسمى ثنائياً مقررّاً عند الخليل، وهناك بعض الألفاظ جاءت على حرفين؛ مثل: "يد" أو "فم"، لكنها لا تدخل في باب الثنائي، وإنما تدخل في باب الثلاثي؛ لأن الأصل فيها ثلاثي، فَيُحَثُّ عنها في الثلاثي، ثم بعد ذلك الثلاثي الصحيح الثلاثي عند الخليل قسمه إلى: ثلاثي صحيح، ومعتل... إلى آخر الأبنية التي حددها، وهكذا أيضاً الرباعي والخماسي.

النقطة الثالثة: أن الخليل كان ينبه على المستعمل والمهمّل من المواد، فكان يأتي باللفظ في أول المادة، ويذكر التقليلات التي تنفرع من هذا اللفظ، ويقول بأن هذا مهمّل، وهذا مستعمل، تنبيهه على المستعمل والمهمّل دفع الخليل أيضاً إلى التنبيه عن سر الإهمال لبعض الألفاظ، فكان يبين أن عدم الاستعمال إما أنه أتى من أن هذا اللفظ لم يستعمل؛ لأن العرب الأوائل والفصحاء لم يستخدموا هذا اللفظ، أو ربما يكون المانع سبباً صوتياً، فيبين أن القوانين الصوتية تأبى استعمال هذا اللفظ؛ فمثلاً في كتاب العين والحاء ذكر بعض الأسباب حيث قال: إنهما -أي: العين والحاء- لا يأتلفان، ولا يجتمعان في كلمة مستعملة؛ وقد علل ذلك بتقارب المخرج فيهما إلا أن يجتمعا في باب النحت، ومعنى ذلك أنه إذا اجتمعت الحاء والعين في كلمة واحدة، فهذا يدل على أن الكلمة منحوتة من كلمتين أو أكثر وليست كلمة واحدة.

النقطة الرابعة: اهتم الخليل، واعتنى عناية كبيرة بالجانب اللغوي، فاهتم بشرح الألفاظ؛ ليوضح معناها للقارئ، فاستخدم أنواعاً متعددة من الشرح، فأحياناً يشرح اللفظ بجملة كاملة وأحياناً يشرح اللفظ بلفظ آخر مرادف له، وأحياناً يشرح اللفظ بضده، وفي بعض الأحيان أيضاً يشرح الألفاظ مستخدماً في شرحها لغاتٍ أخرى توضح هذا اللفظ.

النقطة الخامسة: أن الخليل أشار إلى بعض المعاني التي تخرج عن نطاق الحقيقة والمجاز؛ لم يتجه في عرض الكلمات داخل المادة الواحدة بالبداية بنوعي الكلمة؛ من الاسم أو الفعل، تارة يبدأ بالاسم، وتارة أو في بعض الأحيان بالفعل، يبدأ بالماضي، ثم المضارع، ثم المصدر في معظم الأحيان، غالباً أن الخليل كان يقدم المجرد على المزيد، وكان يورد كثيراً من المشتقات فيما يلي الأفعال، كما أنه كان يذكر كل أنواع الصيغ المسموعة منها وغيره مما يوافق القياس، كان يشير إلى: المفردات، والجمع، والمذكر، والمؤنث، ما يوافق القياس منها وما لم يوافق.

النقطة السادسة: أن الخليل يشرح الألفاظ بما يوضح معانيها، ويذكر مختلف المعاني التي يستعمل فيها اللفظ، ويستشهد على ذلك بالشواهد اللغوية المتعددة؛ من قرآن كريم، وقراءات، والحديث النبوي الشريف، والمأثور من كلام العرب؛ شعراً ونثراً قولاً كان أو مثلاً.

النقطة السابعة: أنه اهتم باللهجات اهتماماً كبيراً؛ فقد ذكر في كتابه أسماء القبائل العربية ولهجاتها، مثل: قبيلة ربيعة وهزيل وطيم وقيم واليمن وغير ذلك من أسماء القبائل التي ذكرها، كما أنه كان يحاول نسبة الألفاظ إلى القبائل التي تكلمت بها - إذا تحققت وتأكدت هذه النسبة عندهم - أحياناً يميل إلى ما يميل إليه الباحث من الظن بأنها - ربما - تكون لهجة أو لغة.

النقطة الثامنة: الضبط ؛ استخدم الضبط بالشكل وهو الغالب الكثير في المعجم ؛ ولكن لماذا استخدم الضبط بالشكل فقط ؟

لأن الخليل هو الذي وضع الضبط بالشكل -أي : بالحركات في اللغة- فأقام معجمه على ذلك الضبط ومن ذلك أيضاً الضبط بكتابة الحركة على الحرف المراد ضبطه ، وهذا النوع من الضبط يخطئ فيه الكتاب بوضع الحركات في غير أماكنها ؛ تبعاً لسرعة الكتابة أو لعدم التنبه إلى مكانها الصحيح ، وقد يضبط الخليل بكلمات تدل على الحركات لكنه لا يسميها باسمها ؛ أقول مثلاً : فتح كسر ضم ، بل يستعمل بدلاً منها علامات الإعراب ، فيقول : النصب الكسر الرفع .

النقطة التاسعة: نقد الخليل للصيغ الرباعية والخماسية ، وبين الأصل منها والدخيل في اللغة ، وأقام نقده على الناحية الصوتية فيها ، كأنما اللغة تحولت عنده إلى أصوات وأنغام ، فاللفظ المتناسق عنده عربي ، والناشر مولد دخيل ، فالأبنية الرباعية والخماسية الصحيحة لا بد وأن يكون في كل كلمة منها -أقل شيء- حرف أو حرفان من حروف الذلاقة ، وحروف الذلاقة هي ستة أحرف التي تجمع في قولهم : "مُرْبَنَفَل" وهي : "الراء اللام النون الفاء الباء الميم" إن وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية وكانت هذه الكلمة خالية من حروف الذلاقة -أو الحروف الشفوية التي ذكرناها- يقول الخليل : فاعلم أنها مُحدثة مبتدعة ليست من كلام العرب ، ولو كانت على الأوزان العربية .

النقطة العاشرة: أشار الخليل إلى القضايا اللغوية ؛ كالإبدال والقلب والاشتقاق ، بما يُشْري الدراسات اللغوية ، وكان يستخدم الاشتقاق باتساع كبير في إرجاع الكلمات إلى أصولها ، وفي تصحيح ما يريد تصحيحه من الصيغ ، وهناك في

الكتاب ظواهر كثيرة كتعابر المعاني على الألفاظ فيما يُعرف بالمشترك والتضاد والمترادف والإِتِّباع وغير ذلك من هذه الظواهر اللغوية.

النقطة الحادية عشر: ذكر الخليل كثيراً من القضايا النحوية والصرفية والعروضية في الكتاب ، كما ذكر أيضاً الأعلام الشخصية وأسماء القبائل والأماكن ، هذه هي نقاط منهج كتاب (العين) للخليل بن أحمد.

المأخذ على (العين):

كما ذكرنا بأن كتاب (العين) رائد الفكرة المعجمية ، وأول معجم منظم ألف في اللغة العربية سلك فيه صاحبه طريق الإحصاء للألفاظ العربية بدقة وعناية فائقة ، ومن هنا وُجِّهَتْ إلى (العين) بعض النقود ، هذه النقود لا تخل بقدره ولا تنقص من قيمته ؛ وهي ملخصة في النقاط التالية :

أولاً: صعوبة البحث في الكتاب: وهذه الصعوبة قد أتت من ناحية ترتيب الخليل للألفاظ على الناحية الصوتية ، وهذه الناحية الصوتية لا تتأتى ، ولا يعرف طريقها إلا لمن يعرف مخارج الأصوات العربية معرفة دقيقة ، وهذا لا يتحقق لكل الباحثين - معرفة الأصوات وترتيب الأصوات على حسب المخارج وهذا أبعد وهذا أقرب - هذا ليس متوفراً لكل الباحثين في المعاجم ، إضافة إلى ذلك الأبنية التي وضعها الخليل ، تلك صعوبة أخرى تحتاج إلى من له دراية بالتصريف ، ومعرفة الأصل والزائد في الكلام ، ومعرفة الصحيح والمعتل ، والثنائي ، والثلاثي ، والرباعي ، والخماسي... وهكذا ، كل ذلك - أيضاً - يصعب على الباحث.

ثانياً: وقوع التصحيف في بعض الألفاظ ، السيوطي ذكر في (المزهر) فصلاً كاملاً لبعض ما أخذ على كتاب (العين) من التصحيف ، وأيضاً روج لهذه الشائعة الأزهري في كتابه (تهذيب اللغة) الذي سنتحدث عنه لكن هذا التصحيف الذي

وقع في الكتاب ؛ لأن الكتابة كانت غير منقوطة في عصر الخليل ، والحروف الهجائية العربية - كما نعلم - متشابهة كثيراً من حيث الشكل الكتابي ، والسيوطي دافع عن الخليل في ذلك.

ثالثاً: أخذ على الخليل انفراده ببعض الألفاظ - أي : أنَّ هناك ألفاظاً وردت في الكتاب لم يذكرها أحد من اللغويين ، ولم ترد عن أحد من اللغويين الثقات سوى الخليل بن أحمد ، ولكن هذا النقد يمكن أن نرد عليه ونقول بأن : انفراد الخليل برواية بعض الألفاظ هذا لا يعد عيباً ولا نقداً ؛ لأن الخليل عالم ثقة ، وإذا كان العالم ثقة صدق فيما يُنقل عنه ولو لم يرد هذا اللفظ عن غيره ؛ ولذلك في كتب اللغة أن رواية الأحاد تُقبل طالما أن هذا الأحاد ثقة ، والخليل ثقة ، فالألفاظ التي وُصِفَت بالإفراد وبأنه لم يذكرها أحد سوى الخليل ، هذه الرواية المفردة تقبل - ما دام أن الذي ذكرها ورواها هو الخليل ومن في أمثال الخليل.

رابعاً: وهو الخلط والاضطراب في علاج بعض الأبنية ، كوقوع بعض الأخطاء الصرفية والاشتقاقية ، وإدخال الرباعي المضعف في الثلاثي المضعف ، والخلط بين الرباعي والخماسي ، واستشهاده بشعر المحدثين ، وعدم نسبته بعض الشواهد الشعرية إلى أصحابها.

هذه هي أهم المآخذ التي وجهت إلى كتاب (العين) ومع ذلك فهي لا تقلل من قيمة الكتاب ولا من قدر صاحبه ، ويكفي هذا الكتاب فخراً بأنه أول معجم ألف في اللغة العربية جامعاً الألفاظ وشاملاً لهذا المنهج ، وكما قلت : يكفيه فخراً بأنه الأول ، فقد تحققت في هذا المعجم كل العناصر والشروط التي يجب توافرها في بناء المعجم ؛ من حيث المادة اللغوية ، والشواهد ، والضبط ، والمنهج... وغير ذلك ، كل ذلك كان متوفراً في ذلك ، فيكفي أن الخليل له فضل السبق في ابتكار أول معجم ألف في اللغة العربية.

معجم (تهذيب اللغة) للأزهري

مؤلف الكتاب :

هو أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر، يقال له الأزهرى نسبةً إلى جدّه، ويقال له الهروي ؛ نسبة إلى مدينة "هراة" تلك المدينة التي ولد فيها في سنة ٢٨٢ هجرية، ثم بعد ذلك غادر المدينة في شبابه إلى أرض العراق قاصداً مكة المكرمة ؛ لأداء فريضة الحج، وفي عودته من مكة وقع الأزهرى في أسر القرامطة وكان عمره إذ ذاك ثلاثين عاماً، فكان من سهم أعراب معظمهم من "هوازن" وفيهم من أسد، وفيهم -أيضاً- من تميم، عاش بين هؤلاء فترة طويلة من الزمن، فانتهمز الأزهرى فرصة الأسر، وسمع منهم -هؤلاء الأعراب الفصحاء- وسجّل ما سمعه ؛ ولذلك نذكر أو نقرأ ما قاله الأزهرى عن نفسه في مقدمة كتابه، يقول : وكنت امتحنت بالأسارى سنة، عارضت القرامطة الحاجّ بالهبير -وهو موضع- وكان القوم الذين وقعت في سهمهم عرباً، عاميتهم من هوازن، واختلط بهم أصرام من تميم وأسد بالهبير نشئوا في البداية يتتبعون مساقط الغيث أيام النجع، ويرجعون إلى إعداد المياه، ويرعون النّعم -أي: الإبل- ويعيشون بألبانها، ويتكلمون بطباعهم البدوية وقرائحهم التي اعتدوها، ولا يكاد يقع في نطقهم لحنٌ أو خطأ فاحش، فبقيت في إسارهم دهرًا طويلاً، ثم يقول: واستفدت من مخاطباتهم ومحاوره بعضهم بعضاً ألفاظاً جمّة ونوادر كثيرة، أوقعت أكثرها في مواقعها من الكتاب -هذا كلام الأزهرى.

بعد ذلك تخلص من الأسر، وتوجه إلى بغداد، وأخذ عن علمائها في هذا الوقت، من أمثال: العلامة ابن نفطويه، وأبي بكر السراج، والبغوي...

وغيرهم، ولما اطمأنَّ الأزهرى إلى ما حصل عليه من علم لديهم عاد إلى مسقط رأسه، واشتغل بالتدريس وطلب العلم، الأزهرى ترك الكثير من المصنفات التي ألفها، منها: (تهذيب اللغة) الذي نتحدث عنه، وكتابه (علل القراءات) وغيرهم، أخذ عنه العلم أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي صاحب كتاب (الغريبين) وغيره، توفي الأزهرى سنة سبعين وثلاثمائة، وقيل: سنة واحد وسبعين وثلاثمائة من الهجرة.

اسم الكتاب، والهدف من تأليفه:

كان الأزهرى قد سمى كتابه - في مقدمة الكتاب - بهذا الاسم، ونسبه إليه كل من ترجم له، كما سنوضح أو كما سيوضح لنا الأزهرى السبب الذي سمى كتابه بهذا الاسم والهدف الذي دفعه إلى تأليفه، كان الأزهرى يهدف في كتابه إلى تنقية اللغة من الشوائب التي تسربت إليها على يد سابقه ومعاصريه، ومن ثم سماه كما يقول - في مقدمته - : وقد سميت كتابي هذا (تهذيب اللغة) ؛ لأنني قصدت بما جمعت فيه نفي ما أُدْخِل في لغات العرب من الألفاظ التي أزالها الأغبياء عن صيغتها، وغيرها الغُثم عن سننها، فهذبت ما جمعت في كتابي من التصحيف والخطأ بقدر علمي، ولم أحرص على تطويل الكتاب بالخشو الذي لم أعرف أصله، والغريب الذي لم يسنده الثقات إلى العرب. هذا كلام الأزهرى.

وقد دعاه إلى هذا التأليف أمور ثلاثة وجدها في نفسه، ووجدها أيضاً في المعاجم، ووضح ذلك في المقدمة أيضاً فقال: وقد دعاني إلى ما جمعت في هذا الكتاب من لغات العرب وألفاظها، واستقصيت في تتبع ما حصّلت منها،

والاستشهاد بشواهد أشعارها لفصحاء شعرائها التي احتج بها أهل المعرفة المؤتمنون عليها خلال خصال ثلاث منها: تقييد نكت حَفِظْتُهَا ووعَيْتُهَا عن أفواه العرب الذين شاهدتهم، وأقمت بين ظهرائهم سُنَيَاتٍ، إذا كان ما أثبتته كثير من أئمة اللغة في الكتب التي ألفوها والنوادر التي جمعوها، لا ينوب مناب المشاهدة، ولا يقوم مقام الدربة والعادة.

الخصلة الثانية - كما قال - : النصيحة الواجبة على أهل العلم لجماعة المسلمين في إفادتهم ما لعلهم يحتاجون إليه، وقد روينا عن النبي ﷺ أنه قال: ((أَلَا إِنَّ الدِّينَ النَّصِيحَةَ: لِلَّهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَتِهِمْ)).

الخصلة الثالثة - التي ذكرها الأزهرى، والتي لها أكثر القصد - يقول: إني قرأت كتباً تصدى مؤلفوها لتحصيل لغات العرب، فمنها مثل: كتاب (العين) المنسوب إلى الخليل، ثم كتب من احتذى حذوه في عصرنا هذا، وقد أخل بها ما أنا ذاكره من دخلها، وألفيت طلاب هذا الشأن من أبناء زماننا لا يعرفون من آفات الكتب المصحَّفة المدخولة ما عرفته، ولا يميزون صحيحها من سقيمها كما ميزت. وكان من النصيحة التي التزمتهما توكيلاً للمثوبة من الله عليها أن أنضح عن لغة العرب ولسانها العربي، وأن أهذبها بمجهدي غاية التهذيب، وأدل على التصحيح الواقع في كتب المتحاذقين. هذا كلام الأزهرى وضح فيه الخصال التي دفعته إلى تأليف كتابه، فمن خلال ذلك نجد أن غرضه إثبات وتدوين ما سمعه من الأعراب، وتصحيح ما دخل كتب اللغة؛ من أخطاء وتصحيحات، وقد تحقق له ذلك من خلال ما سمعه من الأعراب الفصحاء الذين عاش معهم فترة الأسر، وما رواه عنه الموثوق بهم والأخذ مما خَلَّفَ العلماء من كتب خطت بأقلام موثوق بأصحابها ممن لهم مكانة عالية.

يقول الأزهري: ولم أودع كتابي هذا من كلام العرب إلا ما صح لي سماعاً منهم أو رواية عن ثقة، أو حكاية عن خط ذي معرفة ثابتة اقترنت إليها معرفتي، اللهم إلا حروفاً وجدتها لابن دريد وابن المظفر في كتابيهما، فبيّنت شكّي فيها، وارتيابي بها، وستراها في مواضعها من الكتاب، ووقوفي منها، إذن الأسس التي اعتمد عليها في صحة اللفظ هي ثلاثة: السماع من العرب، الرواية عن الثقات، النقل عن خطوط العلماء؛ بشرط موافقتها لمعرفته، وكان معظم علماء القرن الرابع يبحثون عن صحة الألفاظ التي يدونها ويتلزمونها، فقد هالتهم كثرة ما وجدوه أمامهم، وشعروا بأن كثيراً منه لم يكن يعرفه العرب.

للأزهري في كتابه أيضاً هدف آخر، وهو أنه ألّف كتابه لجمع لغات العرب وبيان اختلافها لاتصالها بالقرآن الكريم؛ محافظة عليه، وفهماً له، وبذلك تتحقق غاية سامية لحفظ كتاب الله تعالى - ولا سيما أن العرب المتأخرين والمولدين في حاجة ماسة إلى هذه المعرفة؛ لبيان مشكل القرآن الكريم، وغريبه، ومجمله، وغامضه ومتشابهه، عن طريق تعلم العربية الصحيحة - لغة القرآن - وما يشرح ذلك من حديث رسول الله ﷺ لنجته في معرفة خصائص لغة القرآن التي تكشف لنا عن معناه.

الأزهري في كتابه أشار إلى ذلك فقال: لغات العرب التي بها نزل القرآن الكريم، ووردت سنة المصطفى المرتضى ﷺ بها، ثم يقول: أنزله الله - جل ذكره - بلسانهم وصيغة كلامهم الذي نشأوا عليه، وجبلوا على النطق به، لا يحتاجون إلى تعلم مشكله وغريبه. هذا بالنسبة لاسم الكتاب وهدف المؤلف من تأليفه.

مصادر الأزهرى في (التهذيب):

يبين الأزهرى في مقدمة كتابه الأئمة والعلماء الذين اعتمد عليهم، وأخذ عنهم، ويوضح لنا طبقاتهم، ويترجم لهم، ويذكر مؤلفاتهم وآثارهم اللغوية، وقد جعلها في خمس طبقات:

الطبقة الأولى: وأهم من فيها أبو عمرو بن العلاء، وخلف الأحمر، والمفضل الضبي.

الطبقة الثانية: وأهم أصحابها أبو محمد الأموي، وأبو الحسن الأخفش، وأبو زيد، وأبو عمرو الشيباني، وأبو عبيدة معمر بن المثنى.

الطبقة الثالثة: ومن أصحابها أبو عبيد القاسم بن سلام، وأبو عبد الله محمد بن زياد الأعرابي، وأبو الحسن اللحياني، وعمرو بن أبي عمرو الشيباني، وأبو نصر صاحب الأصمعي، وغيرهم.

الطبقة الرابعة: منهم الإمام ثعلب، والمبرد، وأبو الهيثم الرازي.

الطبقة الخامسة: منها أبو إسحاق الزجاج، وأبو بكر الأنباري، وابن نفطويه.

نتقل إلى نقد الأزهرى لبعض هذه المصادر: وجّه الأزهرى نقده لبعض أولئك ممن سبقوه إلى التأليف في اللغة؛ لأنهم - في رأيه - قد أودعوا في كتبهم الصحيح والسقيم، وحشوها بالمزال المفسد والمصحف المغير، ومن هؤلاء - الذين نقدهم الأزهرى - الليث بن المظفر؛ لأنه نسب الكتابة لليث وليس للخليل، ومن نقده أيضاً محمد بن المستير المعروف بقطرب، والجاحظ، وابن قتيبة، وابن دريد، وأحمد بن محمد البشتي - صاحب (تكملة كتاب العين) - المعروف، وأبو الأزهر البخاري صاحب (الحصائن) وساق بعض الأمثلة من أخطاء هؤلاء.

منهج الأزهري في (التهذيب):

ذكر الأزهري في مقدمة كتابه المبادئ والمنهج الذي سار عليه ؛ جمعاً وتأليفاً ، ويمكن إيجاز منهجه في النقاط التالية :

أولاً: اتّبع الأزهري خطة الخليلي في كتاب (العين) وهو ترتيب الكلمات على حسب مخارج الحروف بعد تجريد الكلمة من الحروف الزائدة ، ورد الحرف المقلوب إلى أصله ، وكذلك الحرف المحذوف ومراعاة التقليلات ، فيجمع الكلمة وتقلباتها في مكان واحد ، مع ملاحظة وضعها تحت أبعد الحروف مخرجاً ، مثل : ما ورد في كتاب (العين) ، قال الأزهري : ما علمت أنه لا يتقدم أحد الخليل فيما أسسه ورسمه ، فرأيت أن أحكيه بعينه ؛ لتأمله ، وتردد فكره فيه ، وتستفيد منه ما بك الحاجة إليه ، ثم اتبعه بعض النحويين مما يزيد في بيانه وإيضاحه منها.

ثم قال أيضاً : نبدأ بأقصاها في الحلق وأدخلها - وهو العين - ثم ما قرب مخرجه منها الأرفع فالأرفع ، حتى نأتي على آخر الحروف وذكر ترتيب الحروف عنده ، وهو ترتيب الخليل لها.

ثانياً: جعل الأزهري كل حرف باباً ، وجعل كل باب في ستة كتب ، هي : الشائي المضاعف ، والثلاثي الصحيح ، والثلاثي المعتل ، والثلاثي اللفيف ، والرباعي ، والخماسي.

ثالثاً: في كل باب كان الأزهري يجمع الألفاظ المكونة من حروف واحدة في مكان واحد ، وذلك بإجراء نظام التقليلات الصوتية عليها.

رابعاً: اهتم الأزهري بالتنبيه على المستعمل والمهمل من الأبنية ، وهناك بعض الأبنية عرضَ بعض صيغها والمواد التي أهملت عند الخليل وعند ابن دريد في

كتابيهما، وما أهمل أيضاً في غير هذين الكتابين، فنبه عليها، وفصل أمرها، ويعد ذلك أمراً مهماً في إكمال ما فات المعاجم الأخرى من مادة اللغة وصيغها.

خامساً: يقوم الأزهري بشرح المواد شرحاً لغوياً، فيوضح المعاني بما نقله عن العلماء والرواة، وفي هذا يورد الألفاظ دون طريقة معينة في عرض الأفعال أو الأسماء، بل تارة نجد الأفعال تتصدر المواد وأخرى نجد أسماء من أنواع شتى؛ مستدلاً لما يشرح بالقرآن والحديث، شارحاً ومفسراً وعارضاً للقراءات القرآنية، ومؤكداً على المعاني الإسلامية التي قصد بها الكشف عن معاني القرآن والسنة وجلاء الغامض والاستدلال للمعاني -أيضاً- بهذين المصدرين القويين، وهذا ظاهر في المعجم، ويورد في ذلك أقوال المفسرين والنحاة، وأحياناً يعقب عليها.

سادساً: اهتم الأزهري بالضبط، فيضبط اللفظ تبعاً لمن نقل عنه.

سابعاً: اهتم الأزهري باللهجات، ويورد بعضها منسوبة وبعضها غير منسوب.

ثامناً: تناول الأزهري بعض القضايا اللغوية كالاشتقاق، ومن خلال الاشتقاق يوضح أصل المعنى وتفرع المشتقات عنه واشتقاق الأعلام، ويشير إلى الترادف بجمع الألفاظ وشرحها في مكان واحد، وكذلك يذكر بعض النحو والصرف، كما أكثر من التعبيرات المجازية التي يحاول تفسيرها على الرغم من أنه لم يشر إلى نوع المجاز الذي في العبارة.

كما أورد كثيراً من الألفاظ النادرة، وحرص على أن يذكر أسماء رواتها المعروفين بالتأليف في النوادر، كأبي زيد وابن الأعرابي وغيرهما، وكذلك اهتمامه بذكر الحيوان والنبات والشجر والأماكن والبلدان وهكذا. تلك هي خطوات الأزهري في منهجه (تهذيب اللغة).

قيمة (التهذيب) العلمية:

هذه القيمة برزت في عدة نقاط أهمها:

أولاً: غلبة الطابع الديني على المؤلف، ويظهر ذلك في المقدمة، كما يظهر أيضاً في كثرة الاستشهاد بالقرآن والحديث، وما ورد من الجوانب الفقهية في ثنايا الكتاب، وكان دائماً ينتحي ويميل إلى المذهب الشافعي؛ لأن الأزهر كان شافعي المذهب بالإضافة إلى ذلك أنه - كما سبق - أن ذكرنا في معاجم الفقه بأن الأزهر له كتاب في غريب ألفاظ الفقه يسمى (الزاهر في معنى كلمات الناس) حيث جمع الألفاظ الفقهية من مختصر كتاب (المزني) وقام بشرحه ورتبها على حسب ترتيبات الموضوعات الفقهية.

ثانياً: كثرة الأقوال، وظهر هذا في المصادر والمراجع الكثيرة التي ذكرها، وبينها في مقدمة الكتاب، هذه المصادر والأقوال والمراجع أدت إلى غزارة المادة العلمية؛ لاطلاعه على كثير من كتب اللغة التي سبقتة، وهذا إن دل فإنما يدل على أمانته ودقته العلمية في النقد.

ثالثاً: بروز شخصية المؤلف فيما يعرضه من تعليقات ونقود، وربما كان ذلك نتيجة لفترة الأسر التي قضاها بين فصحاء القرامطة.

رابعاً: عنايته بالنوادير والمترادفات والمشتراك، وكان يخص ذلك بالذكر والتنبيه، مع اهتمامه بذكر المواضع والبلدان ومواضع الجزيرة العربية، من كل ذلك كان لكتاب (التهذيب) قيمة علمية أدركها الباحثون السابقون والمحدثون، ويكفي أن نذكر هنا قول صاحب (اللسان) عندما قال - في مقدمة معجمه (لسان العرب):

ولم أجد في كتب اللغة أجمل من (تهذيب اللغة) لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، ولا أكمل من (المحكم) لابن سيده - رحمهما الله - وهما من أمهات كتب اللغة على وجه التحقيق، وما عداهما بالنسبة إليهما ثنایات طريق ولعمري لقد أجمعا فأوعيا، وأتيا بالمقاصد ووفی.

المآخذ على التهذيب:

هذه المآخذ تتلخص في نقاط ثلاث:

أولاً: صعوبة البحث في كتاب (التهذيب)؛ لانتهاجه منهج النظام الصوتي والتقليبات والأبنية - كما ذكرنا عند ذكرنا للمآخذ على كتاب (العين) - فما قلناه على كتاب (العين) يطبق هنا على المنهج في كتاب (التهذيب)؛ من حيث صعوبة المنهج الصوتي والتقليبات والأبنية.

ثانياً: التكرار الناجم عن كثرة النقول والآراء التي تذكر في شرح الألفاظ؛ فقد أورد آراءً مهما كثرت أو تعددت، ومحاولته جمع كل ما قيل في بيان معنى اللفظ - الذي يتحدث عنه - فمن المعروف أن آراء العلماء قد تتلاقى في بعض الأمور والنقل عنهم على لسان الرواة، فالأزهري لم يحاول اختصار الآراء حتى يتخلص من مظاهر التكرار.

ثالثاً: يؤخذ على الأزهري تعصبه ضد كتاب (العين) ومؤلفه، فهو يقف له دائماً بالمرصاد إذا وجد مجالاً لنقده والنيل منه، مع أن الأزهري قد استفاد من كتاب (العين) كثيراً.

معجم (المحكم والمحيط الأعظم) لابن سيده

المؤلف :

نتحدث أولاً عن مؤلف (المخصص) وهو علي بن إسماعيل ، المعروف بابن سيده الأندلسي ، وقد قمنا بتقديم تعريف له عند حديثنا عن كتابه (المخصص) في معاجم المعاني - كما سبق - وأن ذكرناه.

الهدف من تأليف هذا الكتاب :

قصد ابن سيده في معجمه إلى هدف يختلف عن هدف الخليل والأزهري ، فقد قصد ابن سيده إلى جمع المشتت من المواد اللغوية في الكتب والرسائل في كتاب واحد ، يغني عنها جميعها إلى دقة التعبير عن معانيها ، وتصحيح ما فيها من آراء نحوية خاطئة ، ولكنه اتفق مع الأزهري في ربطه اللغة بالقرآن والحديث ، وقد أشار ابن سيده في مقدمة كتابه إلى هذا حيث قال : "فتأمل الأمير - أي : أمير البلاد - لذلك كُتِبَ روايتها وحفاظها ، فلم يجد منها كتاباً مستقلاً بنفسه ، مستغنياً عن مثله ، مما أُلِّفَ في جنسه ، بل وجد كل كتاب منها يشتمل على ما يشتمل عليه صاحبه ، وشلاً تُعَانَدُ عليه رواه ، وكلاً لا تُحَاقَدُ في مثله رواه ، لا تشبع فيه نابٌ ولا فطيمة" ثم قال بعد ذلك : "ثم إنه لَحَظَ مناظر تعبيرهم ، ومسافر تحبيرهم فما اطبى شيء من ذلك له ناظرًا ، ولا سلك منه جنائًا ولا خاطراً... فالتمس من يؤهل لذلك من أبواب عبيده وصُيَّاب عبيده ، فوجد منهم فضلاء خيارًا ، ونبلاء أحبارًا ، لكن رأني أطولهم يدًا وأبعدهم في مضمار العتاق مدًى ،

فأمرني بالتجرد لهذه الإرادة، ثم أمرني بالتأليف على حروف المعجم، فصنفت كتابي الموسوم بـ(المحكم).

هذا كلام ابن سيده في مقدمة (المحكم) يكمن الهدف في ذلك في أن أمير البلاد أو أمير الأندلس وجد أن اللغة العربية جديرة بالتأليف؛ لأنها مادة القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وهي بحاجة إلى وضع معجم شامل يضم ألفاظه؛ لأنه وجد أن الكتب التي ألفت فيها، لا يكاد يستقل منها كتاب بنفسه، فكل منها يحوي من الفوائد ما لا يشتمل عليه غيره، كما أن كثيراً ممن ألفوا في اللغة عدلوا عن الصواب فيما يحتاج إليه من الإعراب والتصريف، فأمر ابن سيده - وهو أطول العلماء يداً وأبعدهم مدى في إتقان اللغة وعلومها - أن يقوم بتأليف معجم شامل جامع، يضم كل ما جاء في الكتب السابقة، كما أراد ابن سيده من تأليف (المحكم) أن يجمع بين منهجي التأليف في المعاجم، وهما التصنيف على أساس المعاني والموضوعات، كما فعل ذلك في (المخصص) و(الترتيب) على أجناس الحروف، كما هنا في (المحكم).

مصادر كتاب (المحكم):

المصادر التي استمد منها ابن سيده مادة كتابه كثيرة ومتعددة، فقد استمد مادة معجمه من كتب اللغة، وفقه اللغة، والمعاجم التي ألفت قبل عصره، وكذلك كتب النحو، والصرف، وكتب القراءات، وكتب التفسير للقرآن الكريم، وكتب شرح الحديث، والأدب، والأشعار، وهذا كله قد صرح ابن سيده في مقدمة الكتاب؛ ليدل على أن الكتاب غني بالمصادر المتعددة التي رجع إليها، فقد قال: وأما ما ضمّناه كتابنا هذا من كتب اللغة، ومصنف أبي عبيد، والإصلاح - أي: (إصلاح المنطق) - والألفاظ - (الألفاظ والأساليب) - أيضاً لابن السكيت هو

و(إصلاح المنطق) و(الجمهرة) أي : (جمهرة اللغة) لابن دريد، ثم يقول :
وتفاسير القرآن. إذن : لم يرجع في التفسير إلى تفسير واحد، إنما عمل عدة تفاسير
رجع إليها، ثم يقول : وشروح الحديث. رجع إلى أكثر من شرح في الأحاديث،
والكتاب الموسوم بالعين، أي : معجم (العين) للخليل بن أحمد، وكتب
الأصمعي، والفراء، وأبي زيد، وابن الأعرابي، وأبي عبيدة، والشيباني،
واللحياني، وكتب أبي العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب، ك(المجالس) له،
و(الفصيح) و(النوادر) وكتابي أبي حنيفة، وكتب (قراع النمل).

ثم يقول ابن سيده : " وجميع ما اشتمل عليه كتاب سيبويه، وكذلك ما نشرت
عليه من كتب النحويين المتأخرين، و(الأهوازيات) و(التذكرة) و(الحجة) هذه في
القراءات، و(الأغفال) و(الإيضاح) وكتاب (الشعر) وكتب الرماني، ك(الجامع)
و(الأغراض) وكتب ابن جني ك(المغرب) و(التمام وشرحه) لشعر المتنبي،
و(الخصائص) و(سر صناعة الإعراب) و(التعاقب) و(المحتسب) إلى أشياء
اقتضيتها من الأشعار الفصيحة، والخطب الغريبة الصحيحة" إذن : حدد ابن
سيده المصادر المتعددة التي رجع إليها، واستقى منها مادة معجمه.

منهج ابن سيده في كتابه (المحكم) :

إن من يرجع إلى (المحكم) يجد أن ابن سيده اتبع في منهجه نظام العين، وما
دخله، أي : أضاف إلى منهج العين ما دخله من تهذيب، الذي فعله الزبيدي في
كتابه (مختصر العين) فقد أدخل بعض التعديلات، فأخذ هذه التعديلات ابن
سيده من الزبيدي أيضاً ؛ لأن ابن سيده قد اطلع على ما سبقه من المعاجم، فأراد
أن يبرز معجمه في صورة قوية في جمعه وشرحه، مع ترتيب دقيق متجنباً في ذلك
ما وقع فيه السابقون عليه ؛ لذلك فقد اتبع الخطوات التالية في المنهج :

أولاً: يقوم منهج ابن سيده في (المحكم) على الترتيب والتبويب، فاتبع نظام الخليل في التقليلات والأبجدية الصوتية، فهو ينظر إلى الكلمة بعد تجريدتها من الزوائد، ورد المقلوب إلى أصله، والمحذوف إلى مكانه، ثم النظر إلى أبعد الحروف مخرجاً في الكلمة، وترتيب الحروف صوتياً عند ابن سيده جاء مطابقاً لترتيب الخليل الذي ذكرناه، عند ذكرنا عند حديثنا عن معجم (العين)، جمع ابن سيده المادة وما يتقلب منها في موضع واحد، وهو أبعد الحروف مخرجاً، والذي نلاحظه في الفرق بين منهج ابن سيده ومنهج الخليل في (العين): أن الخليل قد أدمج الهمزة مع حروف العلة، على حين أن ابن سيده أفرد الهمزة بالذكر، ونجد أن الخليل احتسب الألف اللينة حرف علة، لكن ابن سيده لم يعدها إطلاقاً، وهو في هذا -أي: ابن سيده- يتمشى مع الصرفيين الذين يرون أن الألف، أو أن الألفات الممدودة في العربية ترد إلى أصلها الواو أو الياء.

ثانياً: من نقاط المنهج: قسم ابن سيده الحروف إلى أبواب، مراعيًا في ذلك الترتيب المخرجي لها، أي: الأسبق ثم الذي يليه، فبدأ بالعين ثم الحاء ثم الهاء...إلى آخره، والأبواب عند ابن سيده هي: الشائي المضاعف الصحيح، والثلاثي الصحيح، والشائي المضاعف المعتل، والثلاثي المعتل، والثلاثي اللفيف، والرباعي، والخماسي، والسداسي، إذن: فالأبنية عنده واحدة كما ذكرت عند الخليل وعند الأزهري، لكن الفرق أن هناك بعض الأبواب ضمت في باب واحد عند الأزهري أو عند الخليل، لكن ابن سيده قام بتفريعها إلى أبواب كما ذكرت.

ثالثاً: من نقاط المنهج: من ملامح منهجه، أنه حذف المشتقات القياسية؛ لاطرادها، أو فهمها، لكنه سجل المشتقات غير القياسية؛ لعدم اطرادها

وفهمها ، وقد نبّه على المشتقات التي حذفها في مقدمته ، ومما نبّه عليه في مقدمته ، حيث قال : "ومن طريف اختصاره ، أي : اختصاره في (المحكم) ورائع بديع نظم تقصاره ، أني ذكرت مفعلاً ولم أذكر مفعلاً ؛ لعلمي أن كل مفعّل إذا كانت واواً أو ياءً نحو : مجّوب ومخيّط ؛ في نية مجّواب ومخيّاط" ثم يقول أيضاً بعد ذلك : "إنني لا أذكر اسم المصدر الذي يجيء من فعل يفعل ، على وزن مفعّل ؛ لاطراده ، فأما ما جاء منه على مفعّل كالمراجع والمقيّل والمحيط ، فلازم ذكره ؛ لكونه سماعياً ، وهذا السماع الذي قال عنه هذا يمثل بعض اللهجات العربية" ومن أراد معرفة ذلك فعليه أن يرجع إلى ما ذكره سيّويه في كتابه ؛ حتى يعرف أن الكسر هنا يمثل لغة تميم ، والفتح يمثل لغة أهل الحجاز.

رابعاً : التزم ابن سيده بالتنبيه على مسائل كثيرة ، منها : تنبيهه على كل ما يهمز مما ليس أصله الهمزة ، من جهة الاشتقاق نحو : هاوآته ، وهاوَيْته بالهمز وغير الهمز ، وكذلك الفرق بين القلب والبدن ، والتنبيه على شواذ النسب ، والجمع ، والتصغير ، والمصادر ، والأفعال ، والإمالة ، والأبنية ، والتصارييف ، والإدغام... وغير ذلك ، كل هذا نبّه عليه ابن سيده في مقدمة المعجم.

خامساً : اهتم بالمسائل النحوية ، والصرفية ، والعروضية أيضاً ، وأكثر من ذكر القراءات القرآنية مع توجيهها ؛ لأن بلده - الأندلس - كانت دعامة هذه المدرسة مدرسة القراءات ، كان فيها مكّي بن أبي طالب صاحب الكتب الشهيرة في القراءات القرآنية ، من حيث الرواية والدراية ؛ فأثرت المكتبة العربية بهذا الكم الكبير من هذه الكتب ، وقد اعترف بذلك ابن سيده بقوله : "وليست الإحاطة بعلم كتابنا هذا ، إلا لمن مهر بصناعة الإعراب ، وتقدم في علم العروض والقواعد" مما يدل على اهتمامه بهذه المسائل قوله : "وذلك أني أجد علم اللغة

أقل بضائعي وأيسر صنائعي ، إذا أضفته إلى ما أنا به من علم حقيق النحو ،
وحوشي العروض ، وخفي القافية ، وتصوير الأشكال المنطقية .

سادساً : شرح ابن سيده الألفاظ شرحاً لغوياً دقيقاً ، مؤيداً ذلك بالمأثور من كلام
العرب ، مع تجنبه ما وقع في كتاب " العين " من الاستشهاد بالمرذول من شعر
المحدثين ، كما أنه كان يستمد شرحه من أقوال العلماء السابقين عليه ومؤلفاتهم .
هذه هي أهم نقاط منهج ابن سيده في معجمه (المحكم) .

خصائص ومميزات كتاب (المحكم) :

معجم (المحكم) يعد آخر معاجم مدرسة التقليبات الصوتية ، رغم أن عصر ابن
سيده قد ظهرت فيه مدارس معجمية أخرى ، كمدرسة القافية ومدرسة الأبجدية ،
أو التقليبات الأبجدية والمدرسة الأبجدية ، لكنه لم يسر على منهج من مناهج
التطوير المعجمي ، بعد ذلك فضل أن يجعل كتابه سائراً على منهج مدرسة
التقليبات الصوتية ؛ لذلك كان لهذا الكتاب مميزات وخصائص تميزه :

أولاً : عنايته بالترتيب الداخلي للمادة اللغوية ، وهذا يدل على دقته في التنظيم ،
فالغالب عنده أنه يقدم الأفعال على الأسماء ، وفي الأفعال يقدم المجرد على
المزيد ، والمفرد على الجمع ، كما كان يميز أيضاً الأسماء من المصادر .

ثانياً : ميوله إلى الإيجاز في الشرح ، فهو يجمع الأقوال الكثيرة في تفسير اللفظ
الواحد دون تكرار ؛ حتى لا يحدث عنده تكرار كما حدث عند الأزهري ، فهو
ينقل آراء السابقين دون نسبتها في الكثير الغالب ، أو دون إشارة إلى مؤلفات
السابقين ؛ رغبة منه في الإيجاز والاختصار .

ثالثاً: اهتمامه بالمسائل النحوية والصرفية في الكتاب ؛ لأنه كان نحوياً ، فكان ينقل عن أئمة النحو والصرف كسيبويه ، والسيرافي ، والفارسي ، والزجاج... وغيرهم من الأئمة اللغويين كابن دريد ، وغيره ، فلم يسرف في النقل ؛ حتى يبعده عن الغرض الأصلي للكتاب ، بل كان ينقل على حسب ما يقتضي المقام والسياق عنده.

رابعاً: تعرض ابن سيده لبعض المسائل البلاغية ، وكان يقوم بتوجيهه وبيان الحكم البلاغي فيما يتعرض له من ألفاظ وقع فيها ، ذلك كما في مادة "عد" على سبيل المثال.

خامساً: امتاز ابن سيده في (المحكم) بالدقة والأمانة العلمية ، فكان ينص على الصحيح وغيره.

سادساً: تجنب ابن سيده ما وقع في كتاب (العين) من خلل في بعض الأبنية ، وخلط في بعض المواد الرباعية والخماسية ، كما أن كتاب (المحكم) يمتاز بخلوه من بعض التصحيفات ، أو من التصحيفات التي وقعت في كتاب (العين).

سابعاً: مما يميز كتاب (المحكم) اهتمامه بذكر اللغات والأعلام في الكتاب.

المآخذ على كتاب (المحكم):

على الرغم من وجود هذه المميزات والخصائص التي تميز بها (المحكم) ، إلا أن هناك بعض المآخذ والهنات وجهت إليه ، وهي على النحو التالي :

أولاً: صعوبة المنهج ، فما قلناه عن (التهذيب) و(العين) أيضاً يطبق على (المحكم) أو على كل معاجم مدرسة التقليبات ، من حيث المنهج في صعوبته ؛ لسيرهم على النظام الصوتي ، واتباع التقليبات ، ولكي يعرف الباحث موطن ما يريده من هذا (المحكم) أو غيره من معاجم هذه المدرسة ، لا بد وأن يكون

الباحث على علم بالأبجدية الصوتية وترتيبها، وملماً بنظام الأبنية، أيضاً فهذا حكم ينطبق على كل معاجم مدرسة التقليبات الصوتية.

ثانياً: بالرغم من تجنب ابن سيده الأخطاء التي وقعت في كتاب (العين) للخليل بن أحمد، إلا أنه وقعت بعض الأخطاء والتصحيحات في كتابه أيضاً، فمثلاً في قوله: "والعجير" قال عنه: العنّين من الرجال والخيّل، هذا كلام ابن سيده في (المحكم) لكن قيل عنه بأن هذا تصحيف، فالعجير الأصل فيه العجير بالزاي، وليس بالراء.

ثالثاً: اشتمل الكتاب على بعض التفسيرات الخاطئة لبعض الألفاظ، ومن ذلك قوله: "سع" و"هيسوع" اسمان، قال ابن سيده: وهي لغة قديمة لا يعرف اشتقاقها، هذا ما قاله ابن سيده، لكن الفيروزآبادي في (القاموس) ذكر ذلك، وعلق عليه في مادة "هسع".

رابعاً: وقع ابن سيده في بعض الأخطاء التي قد ترجع إلى وضع اللفظ في غير موضعه الصحيح من الأبنية.

خامساً: عدم الدقة في ترتيب التقاليد لبعض المواد اللغوية، وذلك مثلاً على سبيل المثال: نجده في مادة "عكم" يرتب التقليبات على النحو التالي: عكم، كعم، معك، كعم، مع أن الأصل في التقليبات أن يقدم "كعم" على "معك" وغير ذلك في تقليبات كثيرة في الكتاب.

سادساً: أخذ عليه ذكره بعض الألفاظ والمعاني في كتابي: (العين) و(الجمهرة) وقد لقيت هذه الألفاظ والمعاني نقداً كبيراً من العلماء مثل: كلمة "طخطح" "عكنكع" وغيرهما، وهذا يدل على عدم تحييص ابن سيده لما يأخذ من ألفاظ ومعانٍ.

سابعاً: وهو المأخذ الأخير: عدم مساهمته في التنظيم المعجمي للتطوير الجديد، وقد بدأ التطوير الجديد في المعجم، في التأليف المعجمي على يد الجوهري وغيره،

الجوهري ترك نظام التقليلات بنوعيه : الصوتية والأبجدية ، واختار نظام القافية ، ويسر الطريق لسالكه ، ولكن ابن سيده اتبع نظام التقليلات الصوتية التي تركها أصحاب المعاجم الأخرى ؛ بغية التيسير في البحث والتسهيل في الدرس .

هذه هي أهم المآخذ والهنات التي وجهت إلى (المحكم) ومهما يكن ، فإن هذه المآخذ لا تقلل من قيمته ؛ لأن (المحكم) يعد من أمهات معجمات العربية ، وقد أثنى عليه ابن منظور كما ذكرنا ، وجعله أحد المصادر التي اعتمد عليها في بناء معجمه ، وأثنى عليه أيضاً الباحثون المحدثون : من المستشرقين ، المستشرق الإنجليزي "لين" في معجمه (مد القاموس) فهو قد أدلى بحكمه على ابن سيده ، بعد أن قرأ (المحكم) بنفسه ، وبعد أن قارن بين (المحكم) وغيره من المعاجم الأخرى ، يقول : "لم يقع لنا بعد عهد (الصحيح) قاموس أعظم من (محكم) ابن سيده ، وإن قيمته لترتفع إلى الذروة من الصحة ، والإشارات الانتقادية ، والأمثلة الكثيرة ، والشواهد العربية الصحيحة ، هذه هي أهم ما يمكن أن نقوله بالنسبة لمعاجم مدرسة التقليلات الصوتية .

مدرسة التقليلات الصوتية : الخصائص والمنهج ، والمآخذ

هناك نقطة أخرى بقيت في هذه المدرسة ، وهي خصائص مدرسة التقليلات الصوتية وعيوبها :

ألف على منهج هذه المدرسة المعاجم التالية : (العين) و(التهذيب) و(البارع) و(المحيط) و(المحكم) الرابطة المشتركة التي تجمع بين هذه المعاجم ترتيبها حروف الهجاء بحسب مخارجها ، وجعل هذا الترتيب أساس تقسيمها إلى كتب ، ثم تقسيم هذه الكتب إلى أبواب تبعاً للأبنية ، ثم ملء هذه الأبواب بالتقاليب ،

والتزمت هذه المعاجم كلها ترتيب كتاب (العين) للمخارج، إلا (البارع) الذي سار على ترتيب مخالف، أخذ أغلبه من سيويوه، مع خلطه بأشياء من ترتيب كتاب (العين) ومن الطبيعي أن هذه الكتب جميعاً لم تتحد في كل شيء، بل اختلفت في كثير من الوجوه، وتطورت الأمور التي اشتركت فيها بين كتاب (العين) وهو أول معجم ظهر في هذه المدرسة، وبين (المحكم) لابن سيده، وهو آخر معجم ظهر في هذه المدرسة، وحاول ابن سيده أن يتخلص مما وقع فيه سابقه من عيوب، فقد كان هدف الخليل حصر اللغة واستقصاء الواضح والغريب منها، وهدف الأزهري تهذيبها وتخليصها من الغلط والتصحيح، مما وقع فيه الخليل وابن دريد وغيرهما، وهدف ابن سيده جمع المشتت من اللغة في الكتب المتفرعة، وتصحيح ما فيها من أخطاء في التفسيرات النحوية، ويبدو أن هدف القالي في (البارع) يشبه هدف الأزهري، وأن هدف الصاحب ابن عباد في (المحيط) استدراك ما فات سابقه من غريب.

مدرسة التقليبات الصوتية: المنهج، والمآخذ:

بالنسبة لمنهج هذه المدرسة عموماً:

يعتبر أن أسس التقسيم المشترك بينها قد تطور، فمثلاً: كتاب (العين) يحتوي على أربعة أبواب في كل حرف: الشائي المضاعف، الثلاثي الصحيح، اللفيف، الرباعي والخماسي؛ لأن الرباعي والخماسي عند الخليل كان لهما باب واحد، وكانت الأبواب: الأول والثالث والرابع تحتوي على صيغ مختلفة، فحاول من بعده أن يخلصوها من هذا العيب، وأن يقصروا كلاً منها على بناء واحد ما أمكنه، ففصل القالي ومن أتى بعده الرباعي عن الخماسي، وأفرد لكل منهما باباً، وكانت حروف العلة هي أسباب الاختلاف في هذه المدرسة، وتطور

علاجها تطوراً بارزاً، فقد جمع الخليل ما فيه حرف علة أو حرفان مع المهموز، وخلطها كلها بعضها ببعض في باب اللفيف، لكن القالي فصل ما فيه حرف علة واحد عما فيه حرفان، لكنه لم يفصل المهموز عن "الياء" أو "الواو" وحاول الأزهري فصل المهموز وافتخر بذلك، ولكنه لم ينجح نجاحاً تاماً، وقد نجح ابن سيده في فصلها.

بالنسبة للمآخذ على هذه المدرسة عموماً:

كان من أثر المنهج الذي سارت عليه هذه المدرسة أن وقعت في بعض الأخطاء والمآخذ، التي ظهرت بشكل بارز في الكتب الأولى، وحاولت الكتب الأخيرة أن تلطف منها كثيراً، وأول هذه المآخذ: صعوبة البحث فيها، ومشقة الاهتداء إلى اللفظ المراد، واستنفاد الوقت الطويل من الباحث؛ بسبب الترتيب على المخارج والأبنية والتقاليب، وكثيراً ما وقع المؤلفون أنفسهم في أخطاء في تلك الخطوات، بوضع كلمة في غير بنائها، أو اعتبار حرف مزيد أصلياً، أو العكس، أو ما إلى ذلك مما يستحيل معه على القارئ الوصول إلى طلبته، ولعل تلك الصعوبة هي السبب الأول في قيام المدرسة الثانية من المعجمات؛ إذ أحس القدماء بها فحاولوا تيسيرها، والتخلص منها، قال ابن دريد - وهو مؤسس المدرسة الثانية مدرسة التقليلات الهجائية - قال في مقدمة (الجمهرة): "قد ألف الخليل بن أحمد كتاب (العين) فأتعب من تصدى لغايته، وعنى من سما إلى نهايته ولكنه - رحمه الله - ألف كتابه مشاكلًا لثقوب فهمه، وذكاء فطنته، وحدة أذهان أهل دهره، وأملينا هذا الكتاب، والنقص في الناس فاشٍ، فسهلنا وعره، ووطأنا شأنه".

ومن هذه المآخذ أيضاً: الاضطراب في حروف العلة، والهمزة، وبابي اللفيف والثنائي المضاعف، فقد لقيت هذه المدرسة من حروف العلة والهمزة عتناً

شديداً؛ بسبب جمعها كلها في موضع واحد، وحارت فيها بين خلط واضطراب، وبين فصل وتمييز، وكذلك بابا اللفيف والثنائي، فأدخلت فيهما كثيراً من الصيغ التي لا تندرج تحتها، أو من التيسير في وضعها في أبواب خاصة، واضطرت الكتب المتأخرة إلى فعل ذلك، أو إلى تكثير الأقسام تحت الأبواب؛ مما سبب كثيراً من الاضطراب والخلط، كما وضح في (المحكم) وسبب الرباعي المضاعف، والأدوات، والأصوات كثيراً من المتاعب لهذه الكتب، فهي تارة تضع الأول في الثنائي المضاعف، وأخرى تضعه في الرباعي، وثالثة تضعه في قسم خاص من الثنائي المضاعف، وهكذا، والأدوات والأصوات توضع في الثنائي المضاعف تارة، وفي الثلاثي المعتل أخرى، حتى عندما تكون ثنائية خفيفة، وفي اللفيف ثالثة، فكان ذلك كله من دواعي التشتت أو التكرير.

نحتم حديثنا عن هذه المدرسة بما اختص به كل من كتبها، فلا نرى في (العين) شيئاً خاصاً عنى به أكثر من غيره؛ بسبب أوليته، أما (البارع) فيمتاز بالضبط والصحة، ويمتاز (التهذيب) بالجمع والمعارف الدينية، ويمتاز (المحيط) بالغريب والاختصار، و(المحكم) بالتنظيم والمسائل النحوية والصرفية، وهو أحسنها ترتيباً لأبوابه ومواده وألفاظه في داخلها، وأجملها منهجاً نظرياً.

مدرسة التقلبات الهجائية

عناصر الدرس

- العنصر الأول : ابن دريد رائد مدرسة التقلبات الهجائية ٢٥١
- العنصر الثاني : منهج ابن دريد في الجمهرة ٢٥٩
- العنصر الثالث : جمهرة اللغة لابن دريد في الميزان ٢٦٦

ابن دريد رائد مدرسة التقليلات الهجائية

فهذه هي المدرسة الثانية من المدارس المعجمية ، وهي مدرسة التقليلات الهجائية ، هذه المدرسة هي الثانية من حيث النشأة ، والتدرج التاريخي المعجمي ، ورائد هذه المدرسة : هو الإمام الحسن بن دريد صاحب معجم (جمهرة اللغة) فابن دريد قد خطى خطوة إلى الأمام في التأليف المعجمي ، وكان الهدف من ذلك - كما يقصد ابن دريد - هو الرغبة في التيسير ، وتمهيد الطريق وتذليله أمام الباحثين عن الكلمات التي يريدون معرفتها ؛ والسبب الذي دفع ابن دريد إلى ذلك ؛ هو تلك الصعوبة التي وجدها في منهج مدرسة التقليلات الصوتية ؛ لأن الباحث في مدرسة التقليلات الصوتية - كما وضحنا - لا يمكن أن يصل إلى معرفة ما يريده فيها إلا إذا كان ملماً بالترتيب المخرجي للحروف ، كما رتب الحروف أصحاب هذه المعاجم وكما رتبها علماء الأصوات.

وهذه المعرفة الصوتية لا يتوفر تيسيرها ومعرفتها لكل باحث ، فهناك من الباحثين من يرجع إلى المعجم والهدف منه كشف الغموض عن معنى كلمة وقفت أمامه في بحثه ، أو في عمله ، فهو يريد أن يصل إلى المعنى من خلال المعجم ، فليست لديه دراية ولا معرفة بترتيب الأصوات.

فهو في هذه الحالة لا يمكن أن يصل إلى معنى هذه الكلمة ، أو إلى باب هذه الكلمة في معجم من معاجم مدرسة التقليلات الصوتية ، إلا من خلال أحد الباحثين المتخصصين والعارفين بمنهج أو بمنهج هذه المدرسة ، من أجل ذلك وجدنا ابن دريد يخالف الخليل بن أحمد في الترتيب الصوتي الذي ابتكره الخليل.

ماذا صنع ابن دريد عندما خالف الخليل في الترتيب؟

ابن دريد هنا لجأ إلى ترتيب آخر أيسر وأسهل من ترتيب الخليل ، وهو ترتيب حروف الهجاء ، وهو الترتيب الألفبائي الأبجدي أو العادي . وكان يقصد ابن دريد من مخالفته للخليل في الترتيب تيسير البحث على القارئ ، والوصول إلى ما يريده بأيسر سبيل ، وهذا المنهج الذي سلكه ابن دريد في الترتيب ، يعد مدرسة مستقلة وجديدة في التأليف المعجمي ؛ لأنه تخلص من الترتيب الصوتي ، وسار على الترتيب الأبجدي العادي ، وهذا هو السبب الذي من أجله أخرج معجم اللغة ، فقد تحدثنا قبل ذلك في مدرسة التقليبات الصوتية عن معجم (تهذيب اللغة) ، ومعجم (المحكم والمحيط الأعظم) لابن سيده ، رغم أنهما من المعاجم المتأخرة .

فابن دريد أسبق تأليفاً وأسبق نشأةً من هؤلاء العلماء ، لكننا أخرجنا معجم ابن دريد ؛ لأننا نتحدث عن المدرسة بكاملها : من حيث منهجها ، ومن حيث المعاجم التي صارت على منهجه ؛ لهذا السبب أخرجنا منهج أو معجم (جمهرة اللغة) لابن دريد ؛ لأنه كما قلت : يعد كمدرسة مستقلة ، فهي تعتبر ، أو منهج ابن دريد وهو يعد المدرسة الثانية في التأليف المعجمي ، فمعجم الجمهرة يسير على نظام جديد ، ومنهج جديد أيضاً ، في حين أن معجم (تهذيب اللغة) ومعجم (المحكم) من معاجم مدرسة التقليبات الصوتية ؛ لذلك تحدثنا عنهما قبل معجم (الجمهرة) ، نحن نحاول أن نلقي الضوء على معجم (جمهرة اللغة) ، الذي يمثل مدرسة مستقلة نلقي إشارة سريعة عن المؤلف .

المؤلف :

المؤلف هو : أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية بن حنتم ، ينتهي نسبه إلى كهلان بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان ، فهو من سلالة عربية ، شأنه

في ذلك شأن الخليل بن أحمد، وكلمة دريد تصغير لكلمة أدرد، ومعنى الأدرد الذي تحات أسنانه، وهو من قبيلة الأزد، وقبيلة الأزد كانت مساكنهم في قبيلة مأرب باليمن، وبعد تصدع سد مأرب الذي أرغم الأزد على الهجرة من سبأ إلى أماكن متفرقة في البلاد، فكان منهم من ارتحل إلى عمان، وهم الذين ينتمي إليهم ابن دريد، ابن دريد ولد في البصرة في قرية تسمى سكة صالح، سنة ثلاث وعشرين ومائتين من الهجرة في خلافة المعتصم، ونشأ ابن دريد بإمارة عمان على ساحل الخليج العربي، وكان أبوه من الرؤساء وذوي اليسار، وكان عمه الحسن بن دريد من العلماء؛ إذن كان للبيئة أو للأسرة اللغوية التي نشأ فيها ابن دريد أثر كبير في ثقافته، فقد نشأ في أسرة علمية ذي ثقافة عالية، فتلقى تعليمه الأولي عن أبيه وعمه.

لكنه لم يكتف بما تلقاه من علم في رحاب هذه الأسرة، بل تتلمذ على جلة وأفضل علماء البصرة في عصره، فتتلمذ على أبي العباس الأشنانداني، والسجستاني، والرياشي، وعبد الرحمن بن عبد الله؛ ابن أخي الأصمعي... وغيرهم، وإلى جانب ذلك كان لديه استعداداته الخاص للثقافة العلمية المتنوعة، وكان لشدة ذكائه وقوة حافظته دافع كبير ساعدته على ذلك.

شهد له بشدة ذكائه وقوة حافظته كثير من العلماء، يقول عنه أبو الطيب اللغوي: هو الذي انتهت إليه لغة البصريين، وكان أحفظ الناس وأوسعهم علمًا، وأقدرهم على الشعر، وما ازدحم العلم والشعر في صدر أحد ازدحامهما في صدر خلف الأحمر وابن دريد. فإذن أبو الطيب اللغوي جعل مكانة ابن دريد متساوية مع مكانة خلف الأحمر، الذي اشتهر بالرواية، وحفظ الكثير من أشعار العرب وأقوالهم.

ويقول عنه أيضا الخطيب البغدادي: كان ابن دريد واسع الحفظ جداً، تقرأ عليه دواوين العرب أو أكثرها فيسبق إلى إتمامها ويحفظها، تتلمذ على ابن دريد الصيرافي، وأبو علي القالي، والأصفهاني، والرماني، وابن خالويه، والزجاجي، والآمدي... وغيرهم، وهؤلاء كلهم علماء أكفاء مشهود لهم بالعلم، وذوو ثقافة عالية، ولهم آثارهم العلمية التي ما زالت بين أيدينا حتى اليوم، كما ألف ابن دريد الكثير من الكتب في اللغة والأدب طبع منها كتاب (الاشتقاق) لابن دريد وهو مطبوع الآن، وكتاب (الجمهرة)، الذي نحن بصدد، وديوان شعره، وكتاب (رواد العرب) و(السرج) و(اللباس) و(المجتنى) و(المقصود) و(الملاحم)... وغير ذلك من الكتب المفقودة التي ذكرها علماء التراجم، وهي كثير هذا بالنسبة لعلم وثقافة ابن دريد، أما بالنسبة إلى خلقه فقد كان ابن دريد سخيا سمح النفس لا يمسك بدرهم، دائماً ينفق في سبيل الله.

توفي ابن دريد في بغداد سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة من الهجرة.

اسم الكتاب، والهدف من تأليفه:

أطلق ابن دريد على معجمه اسم (جمهرة اللغة)، وقد صرح باسمه في مقدمته له كما فعل كثير من المؤلفين؛ حيث كانوا يصرحون في مقدمة كتبهم بأسماء كتبهم، ويذكرون السبب الذي جعلهم يسمونه بهذا الاسم، ابن دريد فعل هذا أيضاً، فهو يقول في مقدمة الكتاب: "فارتجلت الكتاب المنسوب إلي جمهرة اللغة" فإذن التسمية هذه من المؤلف كما أفصح في المقدمة.

ثم يفصح ابن دريد بعد ذلك عن هدفه بهذه التسمية التي أطلقها عليه فيقول: "وإنما أعرناه هذا الاسم -أي: جمهرة اللغة- لأننا اخترنا له الجمهور من كلام العرب، وأرجأنا الوحشي المستنكر، والله المرشد للصواب"

ما معنى قوله: "اخترنا له الجمهور من كلام العرب"؟

معنى الجمهور: الشائع، والمشهور والمتناول، والمتداول على ألسنة العرب، وأرجأنا الوحشي المستكر؛ أي: تركنا الألفاظ الغريبة المستنكرة أو المنفرة عند العرب، ولم تستعمل بكثرة؛ ولذلك هو عندما عرف معنى كلمة "جمهور" قال: جمهور الشيء معظمه، إذن معنى الجمهور أي: الألفاظ المستعملة عند معظم المتحدثين من العرب الفصحاء: وجمهور الشيء معظمه جمهرت الشيء أخذت جمهوره، وهو معظمه، وابن منظور أيضاً ذكر هذا المعنى فقال: وجمهور الناس جلهم، وجماهير القوم أشرافهم... وهكذا.

وعلى هذا نكون قد عرفنا بذلك هدف ابن دريد، وصار واضحاً ومعلومًا، وصرح به في مقدمة الكتاب.

والهدف الذي يقصده هو: حشد الجمهور الشائع من الألفاظ على ألسنة العرب، وإهمال ما عداه من الوحشي والغريب، والنادر من الألفاظ.

بعض الباحثين له وجهة نظر: أن إغفال اللغويين لبعض مواد اللغة لهذا السبب الذي ذكره ابن دريد، أو لغيره من أسباب أخرى، فيه إهمال كثير في حق اللغة؛ لأن تدوين الجمهور الشائع والمشهور عند عامة العرب، وترك ما عداه من الغريب والوحشي والنادر، فيه إضاعة إلى جزء كبير من الثروة اللفظية، هذه وجهة نظر عند بعض الباحثين.

ابن دريد حينما وضح السبب الذي جعله يقتصر على الجمهور الشائع من الألفاظ عند عامة الناس: فهل معنى ذلك أنه صرّح بأنه استقصى جميع ألفاظ اللغة كما ذكر الخليل؟

لم يصرح ابن دريد بأنه استقصى جميع أفراد اللغة، وإنما معنى ذلك أن الرجل قد وضح في مقدمة الكتاب بأنه سيقصر على الجمهور الشائع، إذن معنى ذلك أن هناك ألفاظاً لم يدونها ابن دريد في الجُمهرة لأنه ارتأى ألفاظاً غريبة، أو وحشية، أو نادرة، فهو لم يذكرها، إذن معنى ذلك هناك ألفاظ تركها ابن دريد ونبه على ذلك لكنه لم يذكرها من خلال الهدف الذي قصده، أو في توجيه تسميته لكتابه بـ (الجُمهرة)، ولكن كان من الواجب على ابن دريد أن يذكر تلك الألفاظ الغريبة والنادرة والوحشية، ومن خلال ذكره لمثل هذه الألفاظ النادرة أو الغريبة، فإننا نتعرف على مرحلة مهمة من مراحل تاريخ اللغة وتطورها، وهذا الكتاب طالما أنه أُطلق عليه لفظ معجم كان من الواجب عليه أن يسجل كل ما تكلمت به العرب، سواء كان عاماً أو نادراً، أو ما شاكل ذلك؛ لأن هذا - كما قلت - يعرفنا على بعض مراحل التطور للألفاظ في اللغة العربية، فهي دراسة تاريخية مهمة من مجالات علم اللغة التاريخي.

أيضاً من الأسباب التي دفعت ابن دريد إلى تأليف معجمه ما صرح به في مقدمة الجُمهرة، من اعترافه بأنه كان ضئيلاً بمعارفه اللغوية، معللاً بخله هذا بمعلوماته أنه لم يجد في أبناء عصره من يستحق هذه المعارف، حتى يبلغها له، ويقوم بتوضيحها وتدريسها له، فهو يرى من وجهة نظره: أن الناس قد ابتعدوا وزهدوا في العلم وقتاً كفوا فيه عن طلب العلم، فلم يشأ أن يُلقي البذر في أرض لا تنبت، ثم تناهت به الحال إلى صحبة أبي العباس إسماعيل بن عبد الله بن محمد بن ميكال، فوجده رجلاً محباً للعلم، يختلف عن أهل عصره، يمتاز بالحكمة والعلم، فبذل له مصون ما أكننه، وأدّى مستور ما أخفاه، وسمح بما كان به ضنين، وبذل النفيس في أحرز أماكنه، ويودع الزرع أخيل البقاع للنفع. هذا ما

صرح أو معنى ما صرح به ابن دريد في الجمهرة لسبب بخله وعدم نشره هذا العلم.

والذي نعتمد عليه نحن هو السبب الأول، وعليه هدف ابن دريد الأصلي والأساسي يكون واضحاً من تأليف معجمه، وهو جمع الجمهور من الألفاظ الشائع والمتداول على ألسنة العرب الفصحاء، وترك ما عداه من: الغريب والنادر، والمتروك، والشاذ... وما شاكل ذلك مما ليس بمعروف ومشهور عند الفصحاء ولدى جمهور الناس، كما أن المشهور والجمهور عند ابن دريد يشمل أيضاً اللهجات العربية، إذا كانت هذه اللهجة تتمشى وتتساوى في الفصاحة مع اللغة المشتركة.

تأثر ابن دريد بمن سبقه من اللغويين :

لو نظرنا إلى ابن دريد وإلى من سبقه من اللغويين فالأسبق عليه هو الخليل بن أحمد، وغيره من اللغويين أصحاب رسائل الموضوعات، لكننا وجدنا ابن دريد يتأثر في منهجه الذي سار عليه بالخليل بن أحمد، اتفق معه في بعض الأمور التي تتصل بالمنهج، وخالفه أيضاً في بعض الأمور التي تتصل بالمنهج.

هل تأثر العلماء المتأخرين بالسابقين عليهم يعد عيباً؟ ليس هذا عيباً، تأثر العلماء المتأخرين بالعلماء السابقين، الذين هم رواد في مجال التأليف المعجمي ليس عيباً؛ لأنه يجب على المتأخر أن يستنير وأن يتعرف على رأي ووجهة نظر السابقين عليه في مجال تخصصه، ويستشهد أيضاً برأي من سبق، وهذا لا يقلل من كفاءة المتأخر، ولا يسلب مكانته العلمية، وإنما يثقل مكانته، ويقوي حجته، وفي الوقت ذاته أمانة علمية؛ حيث يبين جهد السابقين عليه، ثم بعد ذلك يوضح ماذا أضاف هو أو ما

هو الجديد الذي ذكره المتأخر ولم يذكره السابق عليه، ابن دريد وصف بذلك؛ لأنه قرأ فكر السابقين والمتقدمين عليه، وحدد ما ذكره هؤلاء السابقون، ثم أضاف هو وبين إضافته التي أضافها على ما سبقه من علماء المعاجم.

ابن دريد هنا وصف بالأمانة؛ لأنه قرأ كتب السابقين وخاصة معجم (العين) وأراد أن يحتذي على مثاله مع حدوث بعض التغييرات في المنهج؛ حتى تتناسب مع أذهان الناس وأفهامهم، يقول ابن دريد عن ذلك في المقدمة: ولم أجر في إنشاء هذا الكتاب إلى الازدراء بعلمائنا، ولا الطعن على أسلافنا، وأنى يكون ذلك، وإنما على مثالهم نحتدي، وبسبلهم نقتدي، وعلى ما أصّلوا نبنتي، ثم يقول عن حق الخليل وعن كتابه: وقد ألف الخليل بن أحمد الفرهودي < (كتاب العين) فأتعب من تصدى لغايته - إذن هنا نقد للمنهج، لكنه يشني على الكتاب ثناءً جميلاً، فأتعب من تصدى لغايته؛ لاتباعه منهج مدرسة التقليبات الصوتية - وعن من سما إلى نهايته، فالمنصف له بالغلب معترف، والمعاند متكلف، وكل من بعده له تبع، أقر بذلك أم جحد، ولكنه - رحمه الله - ألف كتابه مشاكلاً لثقوب فهمه وذكاء فطنته، وحدة أذهان أهل دهره.

إذن ابن دريد أثنى على الكتاب ثناءً جميلاً وعلى منهج الخليل أيضاً، لكن هذا المنهج يتمشى مع فكر الخليل، ومع المعاصرين لعصر الخليل بن أحمد، لكنه لا يتمشى مع المعاصرين لابن دريد؛ فقوة الذاكرة وشدة جذب اللغة إلى الناس وتعلقهم بها في عصر الخليل، يختلف عن هؤلاء الناس الذين ابتعدوا عن العلم وعن طلبه في عصر ابن دريد.

ما ذكره ابن دريد في المقدمة يعد إقراراً واعترافاً منه بالحقيقة؛ لأنه استفاد وتأثر من صنع الخليل بن أحمد؛ ولذلك يقول: أيضاً إذن كل من ألف معجماً بعده - أي: بعد الخليل - إنما على نهجه العام يسير، ولا يفارقه إلا فيما هو فرعي

وثانوي، فمهما بلغ التفريع على الخليل ومهما أدخل على المعجم، من تغيير وترتيب، فالأصل له والفرع لغيره، إذن معنى ذلك أن الخليل وضع الأسس المنهجية الصحيحة لبناء المعاجم التي جاءت من بعده، ولنفسه أولاً، فهؤلاء الذين جاءوا بعد الخليل كما يقول ابن دريد: وألفوا معجمات وخالفوا الخليل في الترتيب أو في التقليبات، أو في المنهج... أو ما شاكل ذلك، إنما هم على منوال الخليل؛ لأنهم أخذوا منه الأصول الأولى والأساسية لبناء المعجم، أما هذا التفريع واختلاف المنهج والترتيب فهو يعتبر فرع دخل على الأصل الذي ابتدأ به وصنفه الخليل، ابن دريد هنا يمتاز بالدقة وبالأمانة العلمية، وإنساب الفضل إلى أهله من السابقين عليه، بعكس الأزهري الذي يعد قد أخذ كتاب (العين) وفرغه في كتابه (التهذيب)، ولكنه نفى نسبة هذا الكتاب إلى الخليل، وكذلك كان يتهمه بالخلط والاضطراب والفساد، فهنا يدل على أمانة ابن دريد العلمية في الأخذ بمن سبقه، وخاصة الخليل، فنسب إليه (العين) بما فيه ولم يرد عن ابن دريد شك في نسبة (العين) للخليل، كما ورد عن غيره الذين لم ينسبوا هذا العمل للخليل، ابن دريد نقل أيضاً عن مصادر أخرى غير العين، فكان يذكر أسماء اللغويين الذين نقل عنهم.

منهج ابن دريد في (الجمهرة)

كما ذكرنا بأن ابن دريد تأثر بمنهج الخليل بن أحمد في أشياء، اتفق معه في بعض الأمور المتعلقة بالمنهج، وخالفه في بعضها الآخر، نحاول أن نوضح ذلك من خلال المنهج في النقاط التالية:

أولاً: أن ابن دريد قد اتفق مع الخليل بن أحمد في تصنيف معجمه على تجريد الكلمة من الحروف الزائدة، والاعتماد فقط على الحروف الأصلية، وإذا كان في

الكلمة حذف ؛ رد هذا المحذوف على ما كان عليه قبل الحذف ، وكذلك إذا كان هناك حرف مبدل من غيره رد هذا المقلوب إلى حالته الأولى أو إلى أصله الأول ، وكذلك إذا كان الفعل مضارعاً فإن المضارع يرد إلى الماضي ، والجمع يرد إلى المفرد ، والهدف من ذلك كله هو الوصول إلى الحروف الأصلية الأولى في الكلمة ، ومعرفة الحرف الزائد من الأصل في الكلمة ؛ لأن المعجم أو البحث في المعجم دائماً يعتمد على الحروف الأصلية وليس على الحروف الزائدة ، ولا على الحروف المبدلة من غيرها.

ثانياً: نهج ابن دريد منهج الخليل بن أحمد في التقليلات ، وهو أن يضع الكلمة وجميع مقلوباتها في موضع واحد ، كما صنع الخليل هذه النقطة الثانية في الاتفاق ، وهكذا أيضاً ابن دريد ذكر ذلك في مقدمة الكتاب ، في آخر الكتاب ذكر هذا فقال : إذا أردت أن تؤلف بناء ثنائياً أو ثلاثياً أو رباعياً أو خماسياً فخذ من كل جنس من أجناس الحروف المتباعدة ، ثم أدر دارة فوق ثلاثة أحرف حواليتها ، ثم فكها من عند كل حرف يمين ويسرة ، حتى تفك الأحرف الثلاثة ، فيخرج من الثلاثي ستة أبنية ثلاثية ، فإذا فعلت ذلك استقصيت من كلام العرب ما تكلموا به ، وما رغبوا عنه ، وهكذا في جميع الأبنية ، فالثلاثي يحصل منه على ستة صور فعلى سبيل المثال الجيم والحاء والميم : جحم ، تقلب إلى : جمح ، وحجم ، وحمج ، ومجح ، ومحج ، بالإضافة إلى اللفظ نفسه - وهو جحم - إذن هذه ستة صيغ مستعملة في الفعل الثلاثي ، وإذا كانت في الثلاثي بعض الصيغ مهملة كان ينبه عليها بأنها غير مستعملة عند العرب.

هناك صور أخرى في بعض المواد مهملة غير مستعملة ، فلا يذكر منها إلا المستعمل فقط على سبيل المثال : مادة "جدس" استعمل منها أربعة وهم : جدس ، وجسد ، وسجد ، وسدج ، إذن هناك ثلاثي يستعمل منه أربعة فيذكره ،

هناك ثلاثي يستعمل ثلاثة اثنان خمس أو هناك ثلاثي يستعمل الأبنية السداسية منه كلها، فالمستعمل هو الذي كان يذكره كما وضح في مقدمة الكتاب، فقال بأننا اخترنا لهذا الكتاب الجمهور الشائع من الألفاظ.

لو قارنا بين التقليلات عند الخليل بن أحمد والتقليلات عند ابن دريد، وجدنا أن التقليلات عند الخليل لها مكانة هامة وخاصة عندهم، لماذا للتقليلات مكانة هامة عند الخليل؛ لأنه اعتمد على التقليلات في إقامة معجمه، وحصر اللغة أو ألفاظ اللغة من خلال التقليلات، وهذا هو إيه هو هدف الخليل في حين أن التقليلات عند ابن دريد، أو أن هدف ابن دريد أو التقليلات لم يكن لها مكانة خاصة عند ابن دريد، كما كانت عند الخليل؛ لأن ابن دريد لم يكن هدفه حصر الألفاظ كما صنع الخليل، إنما كان هدفه من تأليف هذا المعجم حشد الجمهور الكلام واللغة والشائع من الألفاظ، وإهمال الوحشي المستنكر - كما ذكر - فهو لم يقصد جمع اللغة أو ألفاظ اللغة بطريقة شاملة وحاصرة لها، كما صنع الخليل بحيث لا يترك منها لفظ ويشمل ذلك الغريب والواضح فهو لا يقصد ذلك، لذلك وجدنا بعض الباحثين يقرر: أن تقليد ابن دريد للخليل في نظام التقليلات هو تقليد أعمى؛ لأن نظام التقليلات لا يحقق هدفه إلا إذا كان المعجم قائماً على الترتيب الصوتي، الذي يكشف عن خصائص النسيج الصوتي للكلمات العربية.

ثالثاً: وهي من النقاط التي اتحد فيها ابن دريد مع الخليل اعتمد ابن دريد على نظام الأبنية، وهي من ابتكارات الخليل بن أحمد فحذا حذوه فيها، ولكنه زاد أبنية أخرى على الأبنية التي استعملها الخليل، هذه الزيادة التي أوجدها ابن دريد أدت إلى الخلط والاضطراب عنده والأبنية عند الخليل، كما ذكرنا هي الثنائي الصحيح والثلاثي الصحيح والثلاثي المعتل، مثل وزن وباع ورضي، والثلاثي

اللفيف مثل وعى جوى، والرباعي الصحيح مثل دحرج، والخماسي مثل سفرجل، وهناك أيضاً الرباعي والخماسي المعتلان بحرف أكثر، أما عدد الأبنية عند ابن دريد إذن هذه هي عدد الأبنية عند الخليل بن أحمد، لكن عدد الأبنية عند ابن دريد بلغت سبعة عشر بناءً.

حصر عدد الأبنية عند ابن دريد أحد الباحثين حتى وصلت إلى هذا العدد وهو سبعة عشر، ماذا أراد ابن دريد من هذه الأبنية وتفرعها؟ هل هو زاد أبنية أم أنه كان يفرع من البناء الواحد عدة أبنية؟ كان يفرع من البناء الواحد عدة أبنية؛ وماذا أراد من تصنيفه لهذا التفرع هو أراد كثرة التفرعات، تحدد الأبنية تحديداً دقيقاً، وتعطي كل بناء سمة جديدة من التحديد والتصنيف، لكن ومع هذا كله فإن كثرة الأبنية والتعددية أوقعه في خلل واضطراب؛ لأنه جعل لكل بناء ملحقات وهذه الملحقات متعددة، من مظاهر الخلط الذي وقع فيه ابن دريد هو موضوع التكرار، تكرار المادة في الثنائي الصحيح تارة، والثلاثي الذي يجتمع فيه حرفان مثلاً في أي موضع، مثل أزز؛ لأنه اعتبر الهمزة من أحرف العلة... وغير ذلك.

تلك هي أهم العناصر التي اتحد فيها ابن دريد مع الخليل بن أحمد في المنهج. بالنسبة للأبواب رتبها ترتيباً يسهل للباحث الرجوع إليه وهو الترتيب الأبجدي، بالنسبة أيضاً للأبنية قبل أن أتركها، هذه الأبنية التي فرع منها أو فرع من البناء الواحد عدة أبنية، إذا كان ابن دريد يريد تحديداً وتصنيفاً دقيقاً لكل بناء حتى لا يختلط بغيره، فإن هذه التفرعات والتصنيفات والتحديدات بالبناء الواحد وتوليد عدة أبنية منه لا بد وأن توقع الباحث في خلل واضطراب، فإذا كان صاحب المعجم الذي أدى، أو الذي ألف وصنف هذا المعجم وفرع هذا التفرع قد وقع

في خلل واضطراب ، أدى إلى ذكره بعض المواد في موضع غير موضعها الأصلي ، فما بالك بالباحث الذي ربما تكون علاقته محدودة بمعرفة اللغة وأوزانها وأبنيتها ؛ فلذلك الباحث في مجال أو في جمهرة اللغة وفي كتاب (العين) لا بد وأن يكون عارفاً بأبنية العربية ، وإذا كان الخليل قد حصر هذه الأبنية في الثنائي ، والثلاثي والرباعي والخماسي في الأبنية الأربع ؛ فإنه أراد تقليل العدد ، لكن ابن دريد إذا كان قد وسع وأزاد فإنه قد أوقع نفسه في هذا الخلل وفي هذا الاضطراب .

رابعاً: أنه رتبها ترتيباً يكون سهلاً على الباحث الرجوع إليه ، أشار إلى ذلك ابن دريد في كتابه ، فقال : فمن نظر في كتابنا هذا ، فأثر التماس حرف ثنائي ، فليبدأ بالهمزة والباء إن كان الثاني باءً ثقيلة ، أو الهمزة والتاء إن كان الثاني تاءً ، وكذلك إلى آخر الحروف ، هذا في الثنائي ، وأما الثلاثي فإن بدأنا فيه بالسالم فمن أحب أن يعرف حرفاً من أبنيته مما جاء على "فَعْل وفُعْل وفُعْل وفُعْل وفُعْل وفُعْل" أحب أن يعرف حرفاً من أبنيته مما جاء على "فَعْل وفُعْل وفُعْل وفُعْل وفُعْل وفُعْل" وفَعْل وفُعْل" هذه أبنية ، فليبع ذلك في جمهور أبواب الثلاثي .

ومن أراد بناءً يلحق بالثلاثي بحرف من الحروف الزوائد ، فإننا قد أفردنا له باباً في آخر الثلاثي ، تقف عليه - إن شاء الله - مع المعتل ، فأما الرباعي فإن أبوابه مجمهرة على حدتها ، نحو : "فعلل" مثل جعفر و"فُعْل" مثل "برثن" و"فعلل" مثل "عظلم" ... إلى آخره ، هذا بالنسبة للرباعي المجرد ، ثم جعل ما لحق بالرباعي بحرف من الزوائد أبواباً ، مثل : "فوعل وكوثر وفعول" ... إلى آخره ، ثم يقول ابن دريد : كذا قال الخليل ، فهذا سبيل الرباعي في الأسماء والصفات ، وأما الخماسي فنبوّ له أبواباً لم نحتج فيه إلى طلب ؛ لقرب تناوله ، وكذلك الملحق بالسداسي بحرف من الزوائد ، فإن عسر مطلب حرف من هذا فليطلب في اللفيف ، فإنه يوجد - إن شاء الله تعالى - كما أنه جمع النوادر في باب اشتمل

عليها، وسماء باب النوادر؛ لقلّة ما جاء على وزن ألفاظها، مثل: "قهوباء" ثم يقول: وقد ألغينا المستكر، واستعملنا المعروف.

هذا كلام ابن دريد في (الجمهرة)، من خلال هذا الكلام نجد أنه اعتمد في ترتيب الأبواب على حروف الكلمة من حيث الكم، أي: من حيث بناء اللفظ؛ هل ثنائي ثلاثي رباعي... إلى آخره، اعتمد على الكم بدأ بالثنائي الصحيح، ثم بعده الثنائي الملحق ببناء الرباعي، وهو -الثنائي المكرر- ثم الثنائي المعتل، ثم بعد ذلك بدأ بالثلاثي الصحيح، ثم الملحق بالثلاثي الصحيح، ثم الأجوف الثلاثي، ثم المعتل -وهو الثلاثي الصحيح المعتل بحرف من حروف العلة- ثم النادر في الهمز، ثم بعد ذلك بدأ بالرباعي الصحيح والملحق به، ثم بالرباعي المضعف، ثم بالرباعي الذي جاء على أوزان متعددة، ثم الخماسي، ثم السداسي، ثم بعد ذلك اللفيف، وأخيراً بالنوادر، نرى من خلال هذا الترتيب -الذي وضعه- نجد هناك كلمات يُبحث عنها من خلال الترتيب الألفبائي الذي سلكه، وهناك كلمات لا يبحث عنها، ولا يُستدل عليها من خلال هذا الترتيب، وإذا لم يبحث عنها من خلال الترتيب الذي سلكه؛ فماذا يفعل الباحث؟

الباحث هنا إذا لم يكن على معرفة تامة بوزن هذا اللفظ الذي لم يجده في بابه أولاً، فإنه لا يعرف، أو لا يستطيع أن يصل إليه، لا بد وأن يكون عارفاً بوزن هذه الكلمة؛ حيث يعتمد عليها في منهج الأبنية الذي وضعه ابن دريد.

خامساً: أن ابن دريد اعتمد في ترتيب معجمه على الترتيب الأبجدي، وهذا هو وجه المخالفة بينه وبين الخليل، إذن النقاط الأربعة كان متفقاً فيها مع الخليل، أما هذه النقطة الخامسة، فهذه هي النقطة الأولى الذي اختلف فيها مع الخليل بن أحمد، أو هي التي توضح وتفرق بين منهج الخليل ومنهج ابن دريد في الجمهرة؛

لأن الخليل اعتمد على الترتيب الصوتي في الحروف العربية، لكن ابن دريد اعتمد على الترتيب الأبجدي، والخليل ابتداءً بالحروف الأبعد - وهو الحلق - وانتهى بالشفتين، وكما قلنا بأن هذه الطريقة الصوتية ابتكرها الخليل؛ لأنه لم يأخذ بالترتيب الأبجدي الفينيقي، وهو أبجد هوز حطي كلمن... إلى آخر هذه الكلمات، ولم يأخذ الخليل أيضاً بترتيب نصر بن عاصم، وهو الترتيب الأبجدي الألفبائي الذي أخذ به ابن دريد؛ لأن نصر بن عاصم راعى في ترتيبه للحروف وجه الشبه بينهما، فكان يضع الحروف المتشابهة بعضها بجوار بعض، وميز بين المتشابه من خلال النقد، وبذلك يطلق على ترتيب نصر بن عاصم الترتيب الأبجدي أو الترتيب الألفبائي.

طريقة الخليل تمتاز بالصعوبة في الترتيب، فلا يستطيع الباحث الوصول إلى ما يريد إلا إذا كان ملماً وعارفاً بمخارج الحروف على الترتيب الذي وضعه الخليل، عندما عزم ابن دريد على تأليف معجمه وجد ترتيب الخليل لا يتناسب مع ظروف عصره، فعدل عن الترتيب الصوتي إلى الترتيب الأبجدي المعروف للحروف العربية؛ رغبة في التيسير والتسهيل على الباحث، وحتى يحقق المعجم الهدف المنشود منه يجب أن يكون منهجهم موصوفاً بالسهولة على الباحث؛ حتى يسهل الرجوع إليه، لذلك وجدنا ابن دريد يفصح عن هذا فيقول: وابتدأت فيه بذكر الحروف المعجمة - التي هي أصل تفرع منه جميع كلام العرب - وعليها مدار تأليفه، وإليها مآل أبنيته، وبها معرفة متقاربه من متباينه ومنقاده من جامحه.

ثم يقول: وقد ألف الخليل بن أحمد كتاب (العين) فأتعب من تصدى لغايته، وعن من سمى إلى نهايته، ولكنه - رحمه الله - ألف كتابه مشاكلاً لثقوب فهمه وذكاء فطنته وحدة أذهان أهل دهره، ثم يقول ابن دريد: وأملينا هذا الكتاب،

والنقص في الناس فاشٍ، والعجز لهم شامل، إلا خصائص كدرار النجوم في أطراف الأفق، فسَهَّلنا وعَره، ووطأنا شأزه، وأجريناه على تأليف الحروف المعجمة؛ إذ كانت بالقلوب أعقب، وفي الأسماع أنفذ، وكان علم العامة بها كعلم الخاصة، وطالبها من هذه الجهة بعيداً من الحيرة مشقياً على المراد.

ابن دريد أراد أن يؤلف كتابه، ويرتب الألفاظ فيه على ترتيب حروف المعجم - وهو الترتيب الأبجدي - تاركاً الترتيب الصوتي؛ لأن العامة علمهم بالحروف كعلم الخاصة أيضاً بترتيبه، وعلى ذلك - من خلال هذه النقاط التي ذكرناها في هذا المنهج - وجدنا ابن دريد قد تأثر بمنهج الخليل في اعتماده على أصول الكلمة دون الزوائد منها، وهذا ليس مقصوداً على ابن دريد وحده، وإنما تأثر به جميع المعجميين ثم تأثر بالتقليبات والأبنية، وخالف الخليل في الترتيب، فترك الترتيب الصوتي، ورتب معجمه على الترتيب الألفبائي؛ رغبة في التيسير والتسهيل، وهذا أمر طبيعي.

(جمهرة اللغة) لابن دريد في الميزان

المعجميون عُدُّوا ابن دريد رائداً لمدرسة التقليبات الهجائية، وتجلّى نظام هذه المدرسة في معجم (جمهرة اللغة) ومنهج هذه المدرسة جمع فيه ابن دريد بين الابتكار والتقليد؛ فقد تأثر بمنهج الخليل في أمور كثيرة وقلده فيها، وخالفه في الترتيب الصوتي - كما وضحنا - وهذا هو جانب الابتكار لابن دريد بالإضافة إلى زيادته في عدد الأبواب وذكره لكثير من الصيغ التي أهملها الخليل، وكذلك اهتمامه بالكثير من اللغات؛ وخاصة أهل اليمن الذين ينتمي إليهم ابن دريد.

(جمهرة اللغة) لابن دريد هو المعجم الوحيد في هذه المدرسة الذي أُلّفَ على منهج التقليبات الهجائية، ولم يؤلف على منهج هذه المدرسة غيره من المعجمات.

نذكر أولاً مزايا هذا المعجم، ثم بعد ذلك نذكر أهم المآخذ التي وجهت إلى جمهرة اللغة، مع ذكر أقوال العلماء فيها:

أولاً: نتحدث عن مزايا جمهرة اللغة:

هذا المعجم له مميزات كثيرة:

الميزة الأولى: أن ابن دريد أسهم في تطوير الفكر المعجمي، ونهض به إلى التيسير، ورتب معجمه ترتيباً ألفبائياً أيسر من الترتيب الصوتي.

الميزة الثانية: اهتمامه بالشواهد المتنوعة؛ فقد استشهد بالقرآن الكريم، وبالقراءات القرآنية، والحديث النبوي الشريف، والشعر، والرجز، والأمثال، وأقوال العرب الفصحاء، مع الشرح والتوضيح لما يحتاج إلى شرح، مع نسبة الكثير من الشواهد الشعرية لأصحابها.

الميزة الثالثة: جمع المادة اللغوية ومقلوباتها في موضع واحد، وتناول كل صورة من هذه الصور على حدة، فبين معناها مع استدلاله على ذلك بالشواهد.

الميزة الرابعة: ترتيب التقليبات في داخل المادة الواحدة على حسب الترتيب الأبجدي الألفبائي - الذي سار عليه - لذلك وجدنا أن المادة جاءت مرتبة عند ابن دريد على النحو التالي:

فمثلاً في مادة سَبَّعَ تجد: سَبَّعَ سَعَبَ عَبَسَ عَسَبَ... وهكذا، في مادة برع جاءت أيضاً: "بَرَعَ بَعَرَ رَبَعَ رَعَبَ عَبَرَ عَرَبَ" هذه الترتيب الأبجدي أو الألفبائي الذي

وضعه ابن دريد يعد خطوة جديدة إلى الأمام ؛ في سبيل النهوض بالتأليف المعجمي والتخلص من الترتيب الصوتي.

الميزة الخامسة: أن ابن دريد كان ينبه على المهمل في التقليلات ، مثل قوله في "بَدَع" : قال : أهملت في الثلاثي ، وكذلك حالها مع الفاء والقاف ، وغير ذلك.

كما أنه كان ينبه على المعرب والدخيل من الألفاظ ، مثل كلمة "البيدق" عندما قال بأن هذا اللفظ ليس بعربي ؛ وذلك حتى لا يختلط الأصل بالدخيل في هذه اللغة.

الميزة السادسة: أن ابن دريد نبّه على ما لم يثبت في اللغة ، ولم يؤثّق من الرواة ، وهذا أمر محمود له ؛ من ذلك قوله في الوتر : قيل عنه بأنه ضرب من الشجر. فابن دريد يقول : زعموا هذا ، وليس بثبت ؛ أي : أنه لم يثبت عن العرب الفصحاء أو عن العلماء السابقين.

الميزة السابعة: الأمانة العلمية التي وصف بها ابن دريد عندما يقف في بعض الألفاظ ، عندما لا يتأكد من المعنى فكان يقول : لا أدري. دون تخرج من هذا ، فلا يفتي بقول لم يتأكد من صحته ، ولم يثبت عن العلماء الموثوق بهم ، هذه الأمانة - التي وصف بها ابن دريد - تنفي عنه التهمة التي نسبها إليه الأزهري ، عندما قال عنه في كتابه (تهذيب اللغة) : بأنه كان يفتعل الألفاظ. ومما يدل على أمانة ابن دريد العلمية خشيته من تفسير القرآن الكريم ؛ خوفاً من أن يتقول على الله شيئاً ، فهذا أيضاً يدل صدق أمانته.

الميزة الثامنة: وهي اهتمامه باللهجات ونسبتها إلى أصحابها ، مع اهتمامه الخاص باللغة اليمنية خاصة ؛ وهذا يعد تعصباً منه ؛ لأن لغة أهل اليمن تعد لغة أهله الأوائل.

هذه هي النقاط التي استطعنا من خلالها أن نحدد مزايا (جمهرة اللغة) وصاحب المعجم أيضاً.

المآخذ التي أخذت على الجمهرة:

كتاب الجمهرة لابن دريد وُجِّهَتْ إليه مآخذ، هذه المآخذ نذكرها، ونرد على ما يحتاج إلى رد منها، ونحاول إجمال هذه المآخذ في النقاط التالية:

النقطة الأولى: لاحظ كثير من اللغويين صعوبة في البحث في معجم (الجمهرة)، هذه الصعوبة تُعدُّ ظاهرة عامة في المدرستين؛ الصوتية والهجائية، ومنشأ الصعوبة عند ابن دريد جاء لاتباعه نظام التقليلات وتعدد الأبنية وكثرة تفرعها، مما أدى إلى صعوبة في استخدام المعجم في البحث.

النقطة الثانية: الاضطراب في المنهج، أدى إلى خلل وتكرار، فقد ينسى أصل الكلمة، ويذكرها في غير موضعها الحقيقي لها، على سبيل المثال: وضع مادة "أبت" في "سبت" بالسين - أي: في حرف الباء وما يتصل به من الثلاثي - والهمزة ليست مبدلة من السين حتى يضعها في "سبت" وإنما باب "أبت" أن يوضع في الباب الذي ألحقه بالثلاثي بحرف من حروف اللين، أيضاً من الحروف التي نسي أصلها ووضعها في غير موضعها كلمة "تراث" وضعها في كلمة "ترث" والتاء منقلبة عن الواو، كان الأولى عليه أن يضعها في "ورث"، ومن مظاهر التكرار أيضاً مثل كلمة "جلل" في الثلاثي الصحيح، مع أنه ذكرها في الثنائي الصحيح، وكان يكرر في كثير من المواضع الألفاظ بمعانيها، فلم يقتصر على الألفاظ فقط، بل كان يكرر المعنى.

النقطة الثالثة: إكثاره من الألفاظ المفردة والمولدة التي تفرد بنقلها، فالسيوطي نقل عنه كثيراً من مثل هذه الألفاظ، وأفرد له أنواعاً وفصولاً، وقد ذكر نوعاً لما

روي من اللغة ولم يصح، ولم يثبت، والمصنوع، والضعيف، والمنكر، والمتروك، ذكر كل هذه الأمثلة في (المزهر) وعقد لها أبواباً، ومن أراد الرجوع إلى قراءة هذه الألفاظ فعليه أن يرجع إلى كتاب (المزهر) في أبوابها التي وضحناها، ولكن هل تعد هذه الألفاظ التي تفرد بذكرها ابن دريد عيباً ومأخذاً عليه؟

لو نظرنا إلى علماء اللغة والشروط التي اشترطوها على العلماء والرواة في نقل اللغة والألفاظ عنهم، الانفراد برواية لفظ لم يروِه غيره من العلماء أو الرواة لا يعاب إذا ورد عن عالم ثقة، وابن دريد رجل عالم ثقة، وذكره للألفاظ المولدة والتي تحوم الشكوك حولها لا عيب فيه أيضاً؛ لأن ابن دريد ينبّه على ضعفها أو على إنكار الرواة والعلماء لها؛ إذا كانوا قد أنكروها أو ضعفوا هذا اللفظ، بل هذه الألفاظ التي تفرد ابن دريد بذكرها تعد ميزة أو حسنة تضاف إلى حسناته، فهو أراد أن يذكر هذه الألفاظ المفردة؛ حتى لا تدخل في نطاق الصحيح الذي ذكره.

النقطة الرابعة: هناك أخطاء صرفية وقعت في كتاب الجمهرة، فأخذت عليه، وممن أخذها عليه العلامة ابن جني يقول - في كتابه (الخصائص) -: وأما كتاب (الجمهرة) ففيه أيضاً من اضطراب التصنيف وفساد التصريف ما أعذر واضعه فيه؛ لبعده عن معرفة الأمر ولما كتبه وقعت في متونه وحواشيه جميعاً من التنبيه على هذه المواضع ما استحسنت من كثرته، ثم إنه لما طال عليّ أومأت إلى بعضه وأضربت ألبته عن بعضه. هذا مأخذ ابن جني، لكننا عندما نفتش في هذا المأخذ الذي ذكره ابن جني نجد أنه لم يحدد لنا مواطن الاضطراب ومواطن الفساد في التصريف، وربما أنه يقصد بذلك الخلط في الأبنية الذي أدى إلى التكرار في كثير من المواد، وربما أن ابن دريد يقصد هذا الخلط في الأبنية؛ لأنه ذكر في مقدمة كتابه الكلام على مخارج الحروف وتأليف الكلام وخاتمها، وفيها النوادر والصيغ والأمثلة، وقد كان الفارسي مبرزاً في هذه المباحث، ولا يريد قسم المفردات اللغوية.

أيضا السيوطي فسر مقصود ابن جني من هذا الكلام فقال : مقصوده الفساد من حيث الأبنية ؛ أبنية التصريف ، وذكر المواد في غير محلها ، فعذره ؛ لبعده عن معرفة هذا الأمر - وهو أمر التصريف - هذا كلام السيوطي.

كذلك وجهت إلى ابن دريد بعض الاتهامات من العلماء المعاصرين له ومن العلماء اللاحقين من بعده ، فاتهم بالسطو على كتاب (العين) للخليل ، وأنه وضع كتاب (العين) في كتاب الجمهرة ، رماه بالسطو ووصفه بذلك نفطويه ، فقد قال فيه أبيات من الشعر :

ابن	دريد	❖	بقره	❖	وفيه	عي	وشره
ويدعي	من	❖	حمقه	❖	وضع	كتاب	الجمهرة

هذا كلام نفطويه في حق ابن دريد ، وكانا متعاصرين ؛ فالسيوطي يقول : ولا يُقبل فيه طعن نفطويه ؛ لأنه كان بينهما منافرة عظيمة ؛ بحيث إن ابن دريد هجاه بقوله :

لو أنزل الوحي على نفطويه	❖	لكان ذاك الوحي سخطا عليه
وشاعر يدعى بنصف اسمه	❖	مستأهل للصنع في أخذه
أحرقه الله بنصف اسمه	❖	وصير الباقي صراخا عليه

فكانت هناك منافرة ومشادة بينهما ، السيوطي أيضا ذكر أنه تقرر في علم الكلام أن كلام الأقران في بعضهم لا يقدح ، وكلام نفطويه لا يعتد به في حق ابن دريد ؛ لوجود عداوة بينه وبين ابن دريد ، وكان نفطويه مغرورا بعلمه ، ويتفاخر بذلك ، كما أنه - أيضا - كان مبغوضا عند الناس ؛ لعدم عنايته بنظافة نفسه ، ذكر السيوطي عنه ذلك ما يدل على افتخاره بنفسه ، كان يقول : سائر العلوم إذا مت هنا من يقوم بها؟! وأما الشعر فإذا مت مات على الحقيقة. هذا يدل على افتخار واعتزاز نفطويه بعلمه وبشعره وما شاكل ذلك.

الزبيدي قال عن نفطويه: كان غير مكترث بإصلاح نفسه، يفرط به الصنان فلا يغيره، حضر مجلس وزير المقتضى فتأذى هو وجلساؤه بكثرة صنانه، إذن هذه منافرات علمية بين العلماء؛ فهذا يتهم هذا وذاك يتهم الآخر، فلا يؤخذ بكلامهما في حق الآخر، على كل ابن دريد يمتاز بالأمانة العلمية، ولم يسطُ على كتاب (العين) للخليل؛ لأنه نسب (العين) للخليل بن أحمد، ونقل منه، واستفاد من مادته العلمية، وذكر ابن دريد كتباً أخرى غير (العين) استفاد منها، ونقل منها، وصرح ونبه عليها، كالكتاب لسيبويه و(النوادر) لأبي مالك و(الهمز) لأبي زيد... وغير ذلك مما صرح به في الكتاب، مما يدل على أمانة ابن دريد العلمية -أيضاً- ذكره لأسماء العلماء واللغويين الذين نقل آراءهم، فابن دريد لم يسطُ على (العين) كما ذكر نفطويه، وإنما أضاف إلى مادة العين مادة جديدة، وذكر ما لم يذكره الخليل فتوسع في الكتاب، ولذلك توجد ألفاظ ومواد ذكرت عند ابن دريد، لم تذكر عند الخليل بن أحمد.

وممن اتهم ابن دريد بالكذب والتصحيف الإمام الأزهري المتوفى ٣٧٠ هـ، قال عنه في كتاب (التهذيب): وممن ألف الكتب في زماننا، فرمى بافتعال العربية وتوليد الألفاظ أبو بكر ابن دريد، وقد سألت عنه إبراهيم بن محمد بن عرفة -نفطويه- فلم يعبأ به، ولم يوثقه في روايته. هذا ما ذكره الأزهري عن ابن دريد، واستشهد بسؤاله لنفطويه عن ابن دريد، ولكن هذا الاتهام من الأزهري ليس جديداً عليه؛ لأن الأزهري قد اتهم الخليل أيضاً بأنه لم يؤلف (العين) وإنما نسبه إلى الليث بن المظفر، وقال عنه: وكان رجلاً صالحاً ونسبه إلى الخليل ليرفق كتابه باسمه، ويرغب فيه من حوله، الأزهري مع أنه نقل الكثير من كتاب (العين) واستفاد منه مع نسبه لكثير من الآراء التي نقلها في (التهذيب)، قام بنسبتها أو نسبة هذه الآراء إلى الخليل، ولكنه مع ذلك اتهم الخليل بعدم التأليف؛ فماذا يقصد الأزهري بهذا الاتهام سواء للخليل أو لابن دريد؟

يريد الأزهري بهذا الاتهام - لكل العلماء السابقين عليه - أن يثبت للباحثين واللغويين والقارئ في كتابه أن كتابه أصح الكتب في اللغة ؛ حتى يوجه كل أنظار اللغويين إليه ، ويبيدهم عن غيره من الكتب التي سبقتها ، فالأزهري تأثر بكلام نفطويه ، وكلام نفطويه - كما قلنا - لا يُعتدّ به ؛ لما ذكرت.

ولذلك قال السيوطي - عن هذه الاتهامات كلها عن ابن دريد - : معاذ الله ، هو بريء مما رمي به ، ومن طالع (الجمهرة) رأى ابن دريد في تحري روايته.

ولذلك نذكر مثلاً يبين ويوضح لنا تحري ابن دريد في الرواية ، وتحريه الدقة المتناهية في البحث العلمي وعدم التفسير في القرآن ؛ خوفاً من أن يقول على الله شيئاً ، كل هذا ينفي هذه التهم عن ابن دريد ويؤكد لنا أمانة الرجل العلمية فيما نقله ، وفيما شرحه ، وفيما أثبتته في كتابه ؛ لأنه قد تحرى الدقة والرواية ، ذكر ابن دريد في مادة "لب" حيث قال : وزعم قوم من أهل اللغة أن اللات التي كانت تُعبد في الجاهلية صخرة ، كان عندها رجل يُلْتُ السويق وغيره للحاج ، فلما مات عبدة - أي : الصخرة - ولا أدري - هذا كلام ابن دريد ولا أدري - ما صحة ذلك ؟

لأنه لو كان كذلك كان يقول اللاتُ بثقل التاء ؛ لأنها تاءان ، وقد قرئ في التنزيل : ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ ﴾ [النجم : ١٩] قُرِئَتْ "اللات" و"اللات" بشد التاء - أي : بالتخفيف والتثقل - ولم يجئ في الشعر اللات إلا بالتخفيف ، قال زيد بن عمرو بن نفيل :

تركت اللات والعزى جميعاً ❖ كذلك يفعل الجُدُّ الصبورُ

وقد سموا في الجاهلية : زيد اللات بالتخفيف أيضاً لا غير ، وقد جاء في التنزيل بالتخفيف ، وقد قرئ بالتخفيف - والله أعلم - ثم يقول أيضاً : وإن حُمِلَتْ هذه الكلمة على الاشتقاق ، لم أحب أن أتكلم فيها. هذا نص ابن دريد وهذا كلامه ، أي : أن هذه الكلمة إذا حُمِلَتْ على هذا الاشتقاق - الذي ذكرناه - فإن ابن دريد

يعني نفسه من أنه لا يريد أن يتكلم في مثل ذلك ؛ لأن هذا اللفظ ورد في القرآن ، ولا يريد أن يتقول أو يقول شيئاً على الله ﷻ هذه هي أهم المآخذ ، وقد قمنا بالرد على بعضها في بعض المواضع التي قمنا بمناقشتها ؛ وهذه المآخذ التي أخذها العلماء على ابن دريد لا تقلل من قيمة الكتاب ولا من جهد صاحبه ، وإذا قيست هذه المؤاخذات بغيرها من المآخذ التي أُخِذَتْ على غيره ، فهي أقل بكثير مما أخذ على غيره من أصحاب المعاجم الأخرى .

لكننا نلتمس العذر لابن دريد ؛ لأن ابن دريد قد فقد البصر - فكان ضرير البصر - كما أنه أملى هذا الكتاب من ذاكرته وحفظه ، فلا بد أن يكون هناك تفاوت ، أو سقطات ، أو هنات وقعت فيه ؛ مهما يكتب الإنسان ، ويصحح ، وينقح ، ويراجع ، فلا بد وأن يؤخذ عليه ، فما بالك برجل أملى هذا الكتاب من ذاكرته وحفظه دون أن يرجع إلى كتاب ينقل منه مباشرة .

وإنما اعتمد على النصوص التي حفظها من خلال قراءته للكتب ، فأملى هذا الكتاب من خلال هذه الذاكرة ، يقول ابن دريد عن ذلك : وقد أملينا هذا الكتاب والنقص في الناس فاشٍ ، والعجز لهم شامل . هذا في المقدمة ، ثم يقول في نهاية الكتاب أيضاً : فإن كنا قد أغفلنا ذلك شيئاً لم ينكر علينا إغفاله ؛ لأننا أمليناه حفظاً ، والشذوذ مع الإملاء لا يُدْفَع .

هذا كلام ابن دريد من حيث إننا نلتمس له بعض الأعذار في هذه المآخذ التي أخذت عليه ، فليس هذا النقد بكثير على ابن دريد لو قارنا بينه وبين غيره من المعجميين ، فالأزهري اتهم بال تكرار - كثرة الأقوال وكثرة النقول والآراء في اللفظ الواحد - فهو لم ينقح ، وكتاب (العين) أيضاً وقع فيه تصحيف ، وكذلك (الصاح) وقع فيه تصحيف ، ويمكننا أن نقول بأن التصحيف قد وقع من النُّسَاح ووقوع التكرار في المعجم ، ربما لا يكاد يخلو معجم من وقوع تكرار فيه ، ولم يسلم أي معجم من سهام النقد ، فالكمال لله وحده .

معاجم مدرسة القافية (١)

عناصر الدرس

العنصر الأول : مدرسة القافية منهجها ومؤسسها ٢٧٧

العنصر الثاني : (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري ٢٨٢

مدرسة القافية منهجها ومؤسسها

مدرسة القافية هي المدرسة الثالثة في مدارس التأليف المعجمي، وقد نسبت هذه المدرسة - على حسب أشهر الآراء وأقواها - إلى الإمام المجدد الجوهري، الذي ابتكر في التأليف المعجمي منهجاً قرب الباحثين إلى اللغة، ويسر لهم السبيل إلى الكلمة التي يقصدونها، ونظام هذه المدرسة ترتيب المواد على حروف المعجم باعتبار آخر الكلمة بدلاً من أولها، ثم النظر إلى ترتيب حروف الهجاء عند ترتيب الفصول، والأول سُمِّيَ باباً - وهو الحرف الأخير من الكلمة - والثاني سمي فصلاً - وهو الحرف الأول في الكلمة - ولم يقف إمام هذه المدرسة عند الحرف الأخير فقط، بل نظر إلى الحرف الأول، ثم تجاوز ذلك إلى الحرف الثاني - في الكلمة الثلاثية - والحرف الثالث - في الرباعي - والحرف الرابع - في الخماسي - حتى يكون الترتيب دقيقاً، وعلى ذلك فإن هذه المدرسة تشتمل على ثمانية وعشرين باباً بعدد حروف الهجاء، وتبدأ بباب الهمزة، وتنتهي بباب الياء، ويشتمل الباب الواحد على ثمانية وعشرين فصلاً، تبدأ بفصل الهمزة، وتنتهي بفصل الياء، وربما أن هذه الفصول لا تبلغ هذا العدد - وهو ثمانية وعشرون فصلاً - لكن ربما سقطت بعض الفصول لعدم استعمال مواد لها في اللغة العربية. والفصل الواحد يشتمل على عدد من المواد اللغوية، ومن المبادئ التي تقوم عليها هذه المدرسة ما يلي:

النظر إلى الحروف الأصلية في الكلمة، فإذا كان فيها حرف أو أكثر زائد فتجرد الكلمة من جميع حروف الزيادة، وتبقى الحروف الأصلية فقط في الكلمة، ثم بعد ذلك يرد - إذا كان في الكلمة حرف مقلوب من غيره - إلى أصله الأول في

الكلمة، وإذا كان في الكلمة حرف قد حذف لعل صرفية أو نحوها فإن هذا المحذوف يرجع إلى أصله ما دام أنه من أصل الكلمة، ثم بعد ذلك يجعل الحرف الأخير من الحروف الأصلية باباً، والحرف الأول فصلاً مع مراعاة الحرف الثاني الأصلي في الترتيب - للكلمة الثلاثية - ومراعاة الثالث - إن كانت الكلمة رباعية - ومراعاة الرابع - إن كانت الكلمة خماسية.

نضرب مثلاً على ذلك: الكلمات "استغفر، استعان، انطلق" إذا أردنا أن نبحث عن معاني هذه الكلمات في مدرسة القافية، فإننا - أولاً - نجردها من الحروف الزائدة، فتصير الكلمات كالتالي "غفر، عان، طلق" ثم بعد ذلك نتقل إلى الخطوة الثانية: نرد المقلوب إلى أصله؛ فكلمة "عان" تصير "عون" فالألف مبدلة من الواو، فتزد الواو إلى أصلها، وكلمة "غفر وطلق" ليس فيهما قلب؛ لذلك جميع الحروف منهما أصلية، ثم بعد ذلك ننظر إلى الحرف الأخير لتحديد الباب في الكلمة، وننظر إلى الحرف الأول؛ لنحدد الفصل الذي تقع فيه الكلمة؛ فكلمة "غفر" يبحث عنها في باب الراء فصل الغين، وكلمة "عون" يبحث عنها في باب النون فصل العين، وكلمة "طلق" يبحث عنها في باب القاف فصل الطاء.

رائد مدرسة القافية:

عرفنا من قبل أن رائد مدرسة التقليلات الصوتية هو الخليل بن أحمد، ورائد مدرسة التقليلات الهجائية هو ابن دريد؛ فمن هو رائد مدرسة القافية؟

الباحثون والعلماء اختلفوا في ذلك؛ وخاصة الباحثين الذين اهتموا بدراسة المعاجم في هذه القضية، وتعددت وجهات النظر عندهم، والآراء إلى ثلاثة آراء:

الرأي الأول: هناك فريق من العلماء يرى أن الجوهرية هو أول من استعمل نظام القافية في ترتيب الكلمات في كتابه، وفسر هذا بعض الباحثين المحدثين بأن نظام

مدرسة القافية يساعد الباحثين المتأدبين على الكتابة - التي كان من أهم خصائصها السجع - في هذا القرن، كما أن من شأنه أن يساعد على وحدة القافية في القصيدة العربية، وهذا ما ذهب إليه محقق (الصحاح) الأستاذ أحمد عبد الغفور الطاهر، فقد وجد صعوبة البحث عن المفردات في طريقة المعاجم السابقة، ولذلك هُديَ الجوهري إلى ابتكار الطريقة الميسرة للباحث، وهذا ما صرح به الجوهري في صدر مقدمة (الصحاح) حيث قال: فإنني قد أودعت هذا الكتاب ما صح عندي من هذه اللغة - التي شرف الله منزلتها وجعل علم الدين والدنيا منوطاً بمعرفتها - ثم يقول الجوهري: على ترتيب لم أسبق إليه، وتهذيب لم أغلب عليه.

هذا هو الرأي الأول في أن رائد هذه المدرسة هو الإمام الجوهري.

الرأي الثاني: أن رائد هذه المدرسة ليس الجوهري، وإنما هو أبو بشر اليمان بن اليمان المعروف بالبندنجي، والبندنج اسم قرية من قرى بغداد ولد بها البندنجي سنة ٢٠٠ من الهجرة، وتوفي سنة ٢٨٤، البندنجي ألف كتابه (التقنية) ورتب الألفاظ فيه على القافية، فلاحظ الحروف الأخيرة من الكلمات فقط، ورتب عليها بغض النظر عن كون هذا الحرف أصلياً أو زائداً، فلم ينظر في الترتيب إلى الحرف الأول من الكلمة، والحرف الأول في مدرسة القافية عدّ أو سمي بالفصل، ومن مؤيدي هذا الرأي أحد العلماء المحدثين الشيخ حمد الجاسر الذي نشر مقالاً في مجلة العرب بعنوان "الجوهري ليس مبتكر منهج التقنية في المعجم العربي".

الشيخ الجاسر قال فيه: لقد سبق الجوهري إلى هذه الطريقة عالم مغمور عاش قبل الجوهري بما يقرب من مائة عام، وهذا العالم هو: أبو بشر اليمان بن اليمان البندنجي، ويقول محقق كتاب التقنية: لقد آن أن نتبين أن لغويًا آخر - هو

البندنجي - سبقه - أي : سبق الجوهري - إلى ابتكار هذا النظام بمعجمه الذي تقدمه للنشر محققاً.

الدكتور عبد الصبور شاهين أيضاً يؤيد هذا الرأي ، ويقول عن كتاب البندنجي : فكان بحق أول من ابتدع هذا النظام - الذي نقله عنه كل من الفارابي والجوهري . لكن هذا الرأي قول بال مناقشة والرد عليه ، وقد تصدى لذلك محقق كتاب (الصحاح) الأستاذ أحمد عبد الغفور العطار ، والدكتور أحمد مختار عمر ، نلخص آراءهما في الرد على ذلك بقولهم : هناك خلاف بين منهج البندنجي ومنهج الجوهري ، وهناك أيضاً خلاف في العمل .

وهناك أيضاً خلاف في قصد كل منهما في عمله ؛ فالبندنجي اعتمد في ترتيب الألفاظ على الحرف الأخير فقط ، حتى ولو كان هذا الحرف الأخير لم يكن لام الكلمة ؛ إذاً البندنجي اعتمد على نطق الكلمة ؛ سواء كانت هذه الكلمة مجردة أو مزيدة ، فكان يعتمد على الحرف الأخير في الكلمة المنطوقة ؛ سواء كان الحرف أصلياً ، وهو لام الكلمة ، أم زائداً لم يجرّد الكلمة من الحروف الزائدة ، بل اعتمد على المنطق وأراد البندنجي بذلك تيسير القافية على راعبها من الشعراء ، وتيسير القافية للشعراء هذا يعد مطلباً خاصاً بفئة من الناس ، وليس مطلباً عاماً لجميع الباحثين في المعجم .

كما أن البندنجي لم ينظر إلى الحرف الأول الذي جعله الجوهري فصلاً ، فهو لم ينظر إلى الحرف الأول في الترتيب ، ولم يرد المقلوب إلى أصله من الكلمة ، حينما ننظر إلى الجوهري ، نجد أن منهج الجوهري عكس ذلك تماماً ؛ لأن الجوهري اعتمد على الحروف الأصلية فقط ، ورد المقلوب إلى أصله وأعاد المحذوف إلى حالته الأولى .

وجعل الحرف الأخير من الحروف الأصلية في الكلمة بآباً، والحرف الأول من الحروف الأصلية في الكلمة فصلاً، يضاف إلى ذلك أن البندنجي لم يأخذ الترتيب المعجمي في ترتيبه للألفاظ؛ لأنه كان يذكر الكلمات كيفما تتفق، وكيفما وردت، دون أن ينظر إلى الترتيب المعجمي؛ فيقدم ما حقه التأخير، ويؤخر ما حقه التقديم، يضاف إلى ذلك: إذا كان البندنجي قد سبق الجوهري - كما قال أصحاب هذا الرأي - بمائة عام، فإن سبق البندنجي وكتابه في الوجود لا ينفيان نسبة الابتكار والاختراع للجوهري.

والذي يؤكد الباحثون - الذين قالوا هذا الرأي - أن البندنجي وكتابه مغموران، ومنهج الجوهري هو الذي ابتكره ابتكاراً، وسبق به كل من سار على منهجه، ولذلك كان الجوهري فطناً؛ حينما نظر إلى الحرف الأول من الكلمة، ثم وضع في حسابه الحرف الثاني في الكلمة الثلاثية، والثالث في الرباعية، والرابع في الخماسية. هذا هو الرأي الثاني، وقمنا بالرد على هذا الرأي.

الرأي الثالث: أصحاب هذا الرأي يرون أن هناك علاقة وثيقة بين (ديوان الأدب) لإبراهيم الفارابي المتوفى سنة ٣٥٠ من الهجرة وبين (الصحاح) للجوهري، يضاف إلى هذه العلاقة أن الفارابي كان خالاً للجوهري، الفارابي سار في ترتيب معجمه على نظام الباب والفصل؛ فجعل الحرف الأخير بآباً، ورتب الفصول على حروف الهجاء، مع مراعاة الحرف الثاني والثالث والرابع في وسط الكلمة.

من تبنى هذا الرأي الدكتور أحمد مختار عمر، وبعض المستشرقين أسرفوا أيضاً في استغلال هذه الصلة من القرابة بين الفارابي وبين الجوهري، وذهب بعض المستشرقين - وهو الدكتور كرونكو - في مقال له بعنوان تواكيل المعاجم العربية

حتى عصر الجوهري ذهب في هذا المقال إلى أن الجوهري سرق في صحاحه موادّ كتاب الفارابي ، وهذا يعدّ إسرافاً من الدكتور كرونكو في دعواه ، ولا سند له يدعّم صحة هذا الإسراف الذي ادّعاه ، والفارق بين المعجمين كبير ؛ لأن عمل الجوهري أصح وأكمل وأعظم أيضاً من عمل خاله الفارابي .

هذه الدعوة التي تنهاها كرونكو غير صحيحة من عدة وجوه أو من عدة أسباب منها : أن (الصحاح) أوسع مادة وأكثر كمّاً وحجماً من (ديوان الأدب) ، يضاف إلى هذا : أن كتب التراجم التي ترجمت للجوهري وصحاحه لم يذكروا الجوهري إلا بكل خير ، وأثنوا عليه وعلى كتابه ، ولو كان الأزهري قد سرق مواد كتاب الأدب لما أسندت كتب الجرح والتعديل فيها بالنسبة لتراجم اللغويين ما أثبتوا من هذا الثناء على الجوهري وعلى كتابه ، من هؤلاء العلماء "الثعالبي" في كتابه (فقه اللغة) ، وابن منظور في كتابه (لسان العرب) ، والزيدي ، وغير ذلك من هؤلاء العلماء الموثوق بشهادتهم في شأن هؤلاء .

يضاف إلى ذلك : أن منهج الجوهري يختلف عن منهج (ديوان الأدب) للفارابي ؛ لأن ديوان الأدب معجم أبنية - كما وضعنا من قبل - رتب مادته على حسب الأبنية أو باعتبار السواكن والعلل ، ومن خلال ما سبق نقول بأن الجوهري قد تأثر بـ (ديوان الأدب) في اتباع الباب والفصل فقط ، وهذا الاتباع أو هذا التأثر لا يعد عيباً على الجوهري ؛ فقد سبق أن تأثر الكثير من العلماء ؛ كأمثال : الأزهري ، وابن سيده ، والصاحب بن عباد ، والقالبي ، بمنهج الخليل بن أحمد في كتبهم ، وهذا لا يعد عيباً ، إضافةً إلى ذلك ، هؤلاء العلماء رتبوا كتبهم على الترتيب الصوتي على صنيع الخليل ، وكذلك تأثر ابن دريد - كما ذكرنا - بفكرة التقليبات من الخليل بن أحمد .

لذلك فإن تأثر الجوهري بنظام الباب والفصل من كتاب خاله (ديوان الأدب) لا يعد عيباً، ولا يعد مأخذاً يؤخذ على الجوهري، فالجوهري بحق يعد رائداً لهذه المدرسة؛ لأنه طبق نظام الباب والفصل في جميع الألفاظ التي جمعها ودونها في كتابه بلا استثناء مع ترتيب المادة اللغوية ترتيباً هجائياً واحداً، ومن خلال ذلك نقول: ليس التقاء الجوهري مع الفارابي في اتباع نظام الباب والفصل يعني أن الجوهري سرق من الفارابي، ولو كان الأمر كذلك، لعد الأزهري سارقاً كتاب (العين) للخليل بن أحمد، وعد كل تابع لمدرسة معجمية سارقاً من الرائد الأول.

(تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري

سنحاول دراسة أهم معاجم هذه المدرسة:

وأول هذه المعاجم هو معجم (تاج اللغة وصحاح العربية) للإمام الجوهري.

أولاً: المؤلف:

هو الإمام أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، ويقال له: الفارابي؛ نسبة إلى بلدته "فاراب" مسقط رأسه، وفاراب مدينة ببلاد الترك، ولد سنة اثنين وثلاثين وثلاث مائة من الهجرة، يقول عنه "ياقوت الحموي": كان الجوهري من أعاجيب الزمان ذكاءً وفطنة وعلمًا، وكان إمامًا في اللغة والأدب، وكان يؤثر السفر على الحضر، ودخل العراق فقرأ على أبي علي الفارسي والسيرافي، وسافر إلى الحجاز وشافه باللغة العرب العاربة، وطوّف بلاد ربيعة ومضر ثم عاد إلى خراسان، ونزل الدامغان عند أبي الحسين بن علي أحد أعيان الكتاب والفضلاء، ثم أقام بنيسابور ملازمًا للتأليف والتدوين، وقد انتفع الكثير بعلم

الجوهري ؛ فتتلمذ على يديه الحسين بن علي ، وأبو إسحاق الوراق ، وإسماعيل بن محمد الدهان... وغيرهم ، وترك الجوهري لنا الكثير من المؤلفات التي لها قيمة كبيرة في العروض والنحو واللغة ، لكن المترجمين لم يذكروا سنة وفاته ، ولكن هناك بعض الباحثين أشار إلى أنه توفي سنة ٣٩٣ هجرية.

ثانيًا: اسم الكتاب :

اسم المعجم بالكامل كما ذكرنا (تاج اللغة وصحاح العربية) وقد اشتهر هذا الكتاب باسم (الصَّحاح) أو (الصَّحاح) ، وهذا الاسم اختلف العلماء في ضبطه ؛ هل هو بكسر الصاد أو بفتح الصاد؟ ولم يرد لنا عن المؤلف إشارة تبين ضبط هذا الاسم ؛ هل هو بالفتح أو بالكسر؟ ولكن من خلال الرجوع إلى كتب اللغة وجدنا أن الاسم صالح لأن ينطق بالكسر وبالفتح ؛ لماذا؟ السيوطي ذكر في كتاب (المزهر) أنه يقال كتاب (الصحاح) بالكسر -وهو المشهور- لأنه جمع صحيح ، مثل : ظريف ، فإنه يجمع على صحاح ، ويقال : الصحاح بالفتح ، فإذا كان بالفتح فهو مفرد نعت صحيح.

وقد جاء "فَعَال" بفتح الفاء لغة في فَعِيل ، كصحيح وصحاح ، وشحيح وشحاح ، إذن من نطق الصحاح بالكسر أو بالفتح كلا الضبطين أو كلا النطقين صحيح وثابت من حيث المعنى ؛ لأنه لم يرد عن المؤلف في تخصيص أحدهما بالسند الصحيح ما يسار إليه ولا يعدل عنه.

ثالثًا: الهدف من تأليف (الصحاح) :

كانت المعاجم قبل مدرسة القافية تسير على منهج مدرسة التقليبات بنوعيتها : الصوتية ، الأبجدية ، وكانت هذه المدرسة بنوعيتها يجد الباحث فيها صعوبة في

البحث عن المفردات ، لذلك كان هدف الجوهري من تأليف (الصحاح) ابتكار طريقة جديدة ميسرة للباحث ، وهي جمع اللفظ مراعيًا فيه الحرف الأخير فيجعل بآبًا ، والأول فيجعل فصلًا ، إضافة إلى ما ذكر : أن الجوهري اهتم في معجمه بإثبات الصحيح من الألفاظ التي وردت في اللغة وحرصه على ذلك ، والجوهري صرح بذلك في مقدمة (الصحاح) ، فقال : أودعت هذا الكتاب ما صح عندي من هذه اللغة التي شرف الله منزلتها ، وجعل علم الدين والدنيا منوطًا بمعرفتها ، على ترتيب لم أسبق إليه ، وتهذيب لم أغلب عليه ، هذا كلام الجوهري في مقدمة (الصحاح).

من خلال ذلك نجد أنه اعتمد على الصحيح من الألفاظ ؛ سواء أتى بهذا الصحيح عن طريق المشافهة أو الرواية أو النقل عن اللغويين الثقات ، فقد ألف كتابه بعد أن قطع شوطًا في التحصيل العلمي ، واكتملت لديه أدوات التأليف ، ولذلك يقول بعد أن ذكر النص الأول : أودعت هذا الكتاب ما صح عندي من هذه اللغة... ثم يقول : بعد تحصيلها بالعراق رواية ، وإتقانها دراية ، ومشافهتي بها العرب العاربة في ديارهم بالبادية ، ولم أَلُ في ذلك نصحاء ، ولا ادَّخَرْتُ وسعًا. ومعنى ذلك أن الجوهري عاش في عصور الاحتجاج اللغوي التي حددها العلماء بالنسبة للقبائل البدوية آخر القرن الرابع الهجري ، فالعصر الذي عاش فيه الجوهري وتوفي فيه هو عصر فصاحة ؛ ليؤكد لنا صحة ما ذكره الجوهري بأنه شافه العرب الفصحاء في ديارهم بهذه اللغة.

يمكننا القول : إن اقتصار الجوهري على الصحيح فقط - هذا - يدل على أنه كان متأثرًا بعلماء الحديث في توثيقهم للحديث النبوي الشريف ؛ حيث اعتمدوا على الصحيح ، ولعل هذا التنافس بين أصحاب الحديث من حيث الرواية والتشدد في

الصحة وعدمها مما أوحى إلى الجوهري بأن يجري على سننهم، فكما أن للمحدثين (صحيح البخاري)، فلم لا يكون للغويين -أيضاً- صحيح ك(الصحاح) للجوهري.

أيضاً من الأسباب أو الأهداف التي دفعت الجوهري إلى تأليف كتابه؛ التيسير على الشعراء والكتاب في النظم والنثر؛ فالكتاب كانوا يلتزمون السجع في القرن الرابع، والشعراء أيضاً يهتمون بالقوافي، فهم في حاجة إلى الكلمات باعتبار أواخرها، هذا ييسر على الكاتب وعلى الشاعر حينما يختار الألفاظ لقافيته، فيرجع إلى المعجم إذا كانت القافية دالية، يرجع إلى باب الدال، وهكذا تجمع الألفاظ التي تنتهي بحرف واحد في مكان واحد، أو أن غلبة السجع أو نظم القوافي هدف مؤلفي المعجمات وعلى رأسهم الجوهري.

هذا رأي تبناه بعض المحدثين، ولكن الشيخ العطار محقق (الصحاح) هوّن، وقلل من شأن أو من قيمة هذا الرأي، وقال: بل أراد الجوهري أن يؤلف معجماً للناس جميعاً دون أن ينظر إلى طائفة واحدة يؤثرها بعمله العظيم.

إذا الجوهري أسمى من أن ينظر إلى هذه الناحية التي تخدم الشعراء والكتاب فقط، ولكن الجوهري وجد أن هناك بُعداً بالعهد العربي الفصيح قد أدخل على اللغة ما ليس منها، وقد بلغ هذا الاختلاط إلى درجة كبيرة، فاشتبه الصحيح بغيره من الألفاظ غير الصحيحة، لذلك ألف الجوهري كتابه؛ ليثبت ويبين فيه أن ما ذكره لنا هو الفصيح الصحيح في هذه اللغة.

ثالثاً: منهج (الصحاح):

الجوهري صرح في مقدمة الكتاب بأن منهجه يقوم على نظام الباب والفصل، وهي طريقة جديدة من ابتكاره، وسوف نحاول أن نلخص هذا المنهج، يقول -

من خلال المقدمة التي ذكرها- : أودعت هذا الكتاب ما صح عندي من هذه اللغة على ترتيب لم أسبق إليه ، وتهذيب لم أغلب عليه ، في ثمانية وعشرين باباً ، وكل باب منها ثمانية وعشرون فصلاً على عدد حروف المعجم وترتيبها ، إلا أن يهمل من الأبواب جنس من الفصول.

هذا نص الجوهري في مقدمة الكتاب ، من خلال هذا النص نستطيع أن نلخص منهج الجوهري في النقاط التالية :

أولاً: أن الجوهري التزم طريقة جديدة في ترتيب الألفاظ في معجمه ، والتي أطلق عليها "مدرسة القافية" فنظر إلى الكلمة بعد رجوعها إلى أصلها وإلى الحرف الأخير منها ، وجعله باباً والحرف الأول جعله فصلاً ، فكلمة "حمد" يبحث عنها في باب الدال فصل الحاء.

ثانياً: رتب الأبواب على حروف المعجم ترتيباً أبجدياً ؛ حيث استخدم الترتيب الأبجدي الألفبائي ؛ فبدأ بباب الهمزة ثم باب الباء ثم الثاء... إلى آخره حتى وصل إلى باب الياء ، وكذلك التزم بالترتيب الألفبائي في الفصول نفسها - كما التزم به في الباب - وجعل الأبواب ثمانية وعشرين باباً بعدد حروف المعجم وترتيبها ، وجعل كل باب ثمانية وعشرين فصلاً ، إلا أن يهمل من الأبواب جنسا من الفصول ، هذه القسمة ليست ثابتة في كل فصول الأبواب ، ولو أننا نظرنا إلى الأبواب التي ذكرها ، فهي سبعة وعشرون باباً وليست ثمانية وعشرين باباً ؛ لأنه لما كانت الألف على قسمين ؛ ألف مهموزة وألف لينة ، جعل الأولى في صدر الكتاب - وهي الهمزة - وفتح للألف اللينة باباً - وهي الألف غير المنقلبة عن واو أو ياء ؛ التي لا يعرف أصلها - وقد ختم بهذا الباب الكتاب ، وبذلك أصبحت عدة الأبواب ثمانية وعشرين باباً.

ثالثاً: أنه جرد الكلمة من جميع حروف الزيادة، ورد المقلوب إلى أصله، ولم ينظر إلى الحرف الأول والأخير فقط من الكلمة، بل راعى الحرف الثاني من الثلاثي، والحرف الثالث في الرباعي، والحرف الرابع في الخماسي؛ مراعيًا في ذلك أيضًا الترتيب الألفبائي في داخل الكلمة أيضًا.

رابعاً: اهتم بالضبط اهتمامًا كبيرًا، والهدف من اهتمامه بالضبط هو أن يتجنب التصحيف والتحريف في الألفاظ، فاستخدم وسائل متعددة ومتنوعة للضبط، وقد استخدم الضبط بالشكل والقلم، كما في مادة "شرب" واستخدم الضبط بالنص على الحركة، كما في مادة "شحب" واستخدم الضبط بالوزن الصرفي للكلمة؛ لأن الجوهرية كان صرفيًا أو كان أنحى اللغويين، كما في مادة "بدأ".

وأحيانًا يقرن بين الميزتين في الضبط؛ فيضبط بالوزن الصرفي مع الضبط بالمثال المشهور، كما في مادة "درأ" وأحيانًا يقرن بين الضبط بالوزن الصرفي والنص على الحركة، كما في مادة "ذهب" إضافة إلى ذلك استخدم الجوهرية الضبط بالعبارة في ضبط الكلمات، واستخدم الضبط بالاصطلاح وهي وسيلة دقيقة.

خامساً: اهتمامه باللهجات كثيرًا مع تنبيهه وإشارته إلى الفصح منها والرديء أو المتروك أو المذموم منها، كما أنه - في بعض الأحيان - كان ينسب هذه اللهجات إلى أصحابها الذين تكلموا بها، وفي البعض الآخر لا يصرح بذكرها، ويكتفي بالقول بأنها لغة.

سادساً: أنه اهتم بالقضايا النحوية والصرفية - ولا غرابة في ذلك - لأن الجوهرية كان نحويًا، وكان خطيبًا للمنبر الصرفي، هذا يدل على أثر الدراسات النحوية والصرفية للاستدلال على صحة ذكره وكثرة هذه المسائل في كتابه.

سابعاً: اهتمامه ببيان الألفاظ المعربة مع الإشارة والتنبيه على الألفاظ المولدة وشرحه لبعض الألفاظ الفارسية مع بيان ما يقابلها من الألفاظ العربية، كما في مادة "توت".

ثامناً: أن الجوهري اهتم ببعض الألفاظ الإسلامية وشرحها كما في مادة "حرم".

تاسعاً: اعتنى بالكثير من القضايا التي تتعلق بفقه اللغة، كالمشترك اللفظي، والتضاد، والترادف، والمناسبة بين اللفظ والمعنى، ودوران المادة حول معنى واحد، والقلب والإبدال والنحت وغير ذلك من المسائل اللغوية المتعلقة بفقه اللغة.

عاشرًا: أنه اهتم ببيان الألفاظ وبيان المعاني وتوضيحها؛ مستشهدًا ومسترشدًا على ذلك بالشواهد المتعددة والمتنوعة، بالإضافة إلى اهتمامه بالأعلام الخاصة بأسماء القبائل وغير ذلك.

رابعاً: المآخذ على الصحاح:

أهم هذه المآخذ:

أولاً: أن الجوهري اقتصر على الصحيح فقط من الألفاظ، واقتصره على الصحيح من الألفاظ ترتب عليه إهمال لكثير من الألفاظ التي صحت عند غيره، وقد أشار ونبه على ذلك الفيروزآبادي في (القاموس المحيط).

ثانيًا: من هذه المآخذ أن الجوهري قد اهتم بالضبط، ورغم ذلك فقد أخذت عليه بعض التصحيقات، وذكر السيوطي في (المزهر) شيئاً منها.

ثالثاً: نسبة الأقوال لغير أصحابها، فكان ينقل بعض الآراء بغير دقة.

رابعاً: وضعه بعض المواد في غير أماكنها أو إنزال مادة في غير تركيبها، مثل: وضعه كلمة "الثيب" في كلمة "ثوب" والأصل وضعها في "ثيب" وغير ذلك.

خامساً: وقوعه في بعض الأخطاء الصرفية والنحوية، رغم أنه كان نحوياً وصرفياً بارعاً، فرمما أنه كان يذكر بعض الآراء في مثل هذه المسائل النحوية والصرفية التي تخالف مذهب الجمهور من النحويين.

سادساً: يؤخذ عليه التفسير الخاطئ في شرحه لبعض الألفاظ.

هذه هي أهم المآخذ التي وجهها بعض العلماء إلى الجوهري، وإلى كتابه (تاج اللغة وصحاح العربية)، ومع ذلك فإن هذه المآخذ وغيرها لا تقلل من قيمة الكتاب؛ لأن كتاب الجوهري كان محلّ عناية وتقدير واحترام من العلماء، فدارت حوله دراسات كثيرة، وهذا هو الكتاب الوحيد في المعاجم عموماً الذي أُلْفِتْ حوله كتب، ودارت حوله مناقشات وشروح وترتيب وما شاكل ذلك.

فهناك من العلماء من تناولوا كتاب (الصحاح) بالاختصار، وهناك من استخدم منهجاً جديداً في ترتيب المادة اللغوية، وهناك من أكمل النقص والعجز الذي فات الجوهري، ومنهم من قام بنقد هذا الكتاب وبين أخطاءه، وغير ذلك مما يدل على أن للكتاب قيمة علمية، اهتم به العلماء من قبل.

معاجم مدرسة القافية (٢)

عناصر الدرس

العنصر الأول : (لسان العرب) لابن منظور ٢٩٣

العنصر الثاني : (القاموس المحيط) للفيروزآبادي ٣٠٦

(لسان العرب) لابن منظور

هو من معاجم مدرسة القافية، وهذا المعجم نظراً لأهميته في مجال البحث اللغوي، وفي مجال المعاجم، وغيرها، ونظراً لهذه الشهرة لهذا المعجم نحاول أن نقف على هذا المعجم، وأن نبين مكانته ومزاياه في مجال التأليف المعجمي.

أولاً: المؤلف:

هو محمد بن جمال الدين بن مكرم بن علي بن منظور الأنصاري الإفريقي المصري، جمال الدين أبو الخط؛ هو من نسل رويغ بن ثابت صحابي رسول الله ﷺ ويُدعى محمد بن جمال بابن منظور، مع أن منظور هو جده السابع، فاشتهر بهذا الاسم، وإليه تُسب.

ولد ابن منظور في شهر محرم سنة ثلاثين وستمائة من الهجرة، واختلفت كتب التراجم في موطن ولادته، فقليل: إنه ولد في مصر، وقيل: ولد في تونس، أو في ليبيا.

ولكن الرأي الأرجح أو الأقرب إلى الاعتبار - كما رأى بعض الباحثين - : أن ابن منظور كان مصرياً، ولد بمصر؛ لأن صلته بليبيا تنحصر في أن جده رويغ بن ثابت تولى طرابلس في عهد حكم معاوية بن أبي سفيان، ورويغ عندما كان أميراً على طرابلس غزا منها إفريقية سنة سبع وأربعين من الهجرة.

أما نسبة ابن منظور إلى طرابلس فليس المقصود بها طرابلس الغرب الموجودة في ليبيا، وإنما نسبته إلى طرابلس الشام؛ لأن ابن منظور تولى القضاء في مدينة طرابلس الشام، بعد أن استردها السلطان قلاوون من أيدي الصليبيين سنة ثمان وثمانين وستمائة للهجرة.

ابن منظور نشأ في بيت مملوء بالعلم، حيث كان أبوه صاحب علم وفضل، وكانت لأبيه مجالس علم، يتردد عليها أولو العلم، وكان ابن منظور يسمع ويرى في طفولته ما يدور في مجالس أبيه، وقد حفظ القرآن الكريم منذ صغره، وألمَّ بمبادئ الفقه، واللغة، والتفسير، وعامة علوم الدين، وكان ابن منظور من أعيان فقهاء الشافعية، ورؤساء القاهرة في هذا الوقت، وأوائل كتاب الإنشاء، إضافة إلى ذلك أنه كان من رواة الحديث، حيث أخذ العلم عن ابن المقير، ومرتضى بن حاتم، وعبد الرحيم بن طفيل، ويوسف المخيلى، وغيرهم.

اشتهر ابن منظور في مجال تخصصه العلمي باختصار كتب الأدب المطولة؛ على سبيل المثال منها: (لسان العرب)، واختصر أيضاً كتاب (الأغاني في الأخبار والتهاني) أيضاً له كتاب مختصر يسمى (لطائف الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة) واختصر أيضاً (تاريخ دمشق) وغير ذلك من هذه الكتب، إلى جانب أنه كان يقرض الشعر، كما أنه -أيضاً- تصدر ديوان الإنشاء في مصر طول حياته.

توفي ابن منظور سنة ٧١١ هـ، وقد بلغ من العمر اثنين وثمانين عاماً.

ثانياً: اسم الكتاب، ومعناه:

يعد معجم (لسان العرب) لابن منظور موسوعة من الموسوعات اللغوية، التي صُنفت في مجال التأليف المعجمي؛ لذلك أطلق عليه هذا اسم (لسان العرب).

وما معنى كلمة لسان؟ اللسان لغة: اللغة، والكلام، والحجة، وفي هذه التسمية تعظيم وتكريم لشأن هذا الكتاب، وهو يدل على ذلك؛ لأن (لسان العرب) فيه استقراء واستقصاء لألفاظ اللغة، مع اهتمام صاحبه فيه بربط اللغة بالقرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعراً ونثراً.

لهذا فقد وجدنا الكتاب متضمناً لكل ما ورد عن العرب ، فأطلق عليه هذه التسمية ، فتكون هذه التسمية من اختراع ابن منظور ، فسماه بـ(لسان العرب).
ورد في الكتب أن الشيخ الرئيس ابن سينا المتوفى سنة ثمان وعشرين وأربعمائة ألف كتاباً في اللغة ، وسماه (لسان العرب) وكان هذا الكتاب يقع في عشرة مجلدات ، ولكنه بقي في المسودة ، ولم يظهر ، ذكر هذا الكلام الشيخ محمد صديق خان ، حيث أثبت أن هناك كتاباً آخر يسمى بـ(لسان العرب) ألفه ابن سينا ، ولكنه لم يظهر ، ربما يكون ابن منظور قد اقتبس هذا الاسم لكتابه من مؤلف ابن سينا ، ولكن هذا -أيضاً- لا يعنينا عناية تامة ، فعلى كل -سواء أكانت التسمية من اختراع ابن منظور نفسه ، أو مسبوقاً إليها كما ذكر الشيخ خان- فإن الكتاب يعد موسوعة علمية شاملة في زمن كثر فيه اللحن ، والاهتمام بعلوم اللغات الأخرى في هذا الوقت الذي كان موجوداً فيه ابن منظور ، أخذ حظاً كبيراً ، وأهملت العربية.

ثالثاً: الهدف من تأليف (لسان العرب):

الهدف من تأليف هذا العمل الكبير عند ابن منظور هو: الغيرة الشديدة على لغة كتاب الله -تبارك وتعالى- وحينما نقرأ مقدمة اللسان لابن منظور فإننا نجد قد أوضح ذلك في مقدمة الكتاب ، فقال : وإني لم أزل مشغولاً بمطالعات كتب اللغات ، والاطلاع على تصانيفها ، وعلل تصاريقها ، ورأيت علماءها بين رجلين ؛ أما من أحسن جمعه فإنه لم يحسن وضعه ، وأما من أجاد وضعه فإنه لم يُجد جمعه ، فلم يفد حسن الجمع مع إساءة الوضع ، ولا نفعت إجادة الوضع مع رداءة الجمع.

ومن خلال هذا النص الذي ذكرناه من مقدمة ابن منظور نجد أنه قد قام بقراءة كتب المعاجم التي ألفت قبله ؛ ومن خلال هذه القراءة توصل إلى أمرين ، أو صنف هذه الكتب في المعاجم التي سبقتة إلى صنفين لا ثالث لهما :

الصنف الأول : معاجم تميزت بالجمع والاستقصاء ، ولكن طريقة البحث في هذه المعاجم صعبة ، والسبب في صعوبتها سوء الترتيب والتبويب ؛ لذلك وجدنا ابن منظور يصف كتب مدرسة التقليبات الصوتية بسوء الترتيب والتبويب ، نظراً لاتباع هذه المعاجم منهجاً صعباً ، لا يستطيع البحث فيه أي باحث إلا إذا كان ملماً وعارفاً بمخارج وتحديد الحروف ، بالإضافة إلى التقليبات. وضرب لنا مثلاً على سوء الترتيب مثل : (تهذيب اللغة) للأزهري ، و(المحكم) لابن سيده.

الصنف الثاني : يرى أن هناك معاجم تميزت بحسن الترتيب ، والبحث فيها سهل ، ولكنها أهملت الكثير من الألفاظ في مواد اللغة ، وقد أثنى عليها من حيث الترتيب ، ومثل له بذلك (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري.

ماذا قال ابن منظور في هذين النوعين ؟

نقرأ ما قاله : ولم أجد في كتب اللغة أجمل من (تهذيب اللغة) لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ، ولا أكمل من (المحكم) لابن سيده ، وهما من أمهات كتب اللغة على التحقيق ، وما عداهما بالنسبة إليهما ثنيات للطريق ، غير أن كليهما مطلب عسر المسلك ، ومنهل وعر المسلك.

إذن : ابن منظور وصف (التهذيب) و(المحكم) بأنهما من أجمل ما ألف في اللغة ، ومن أكمل ما جمعت من ألفاظ من حيث المعاجم ، لكن سوء الترتيب والتنظيم -وهو المنهج الذي سلكته- أدى إلى صعوبتها ؛ لأن الأزهري وابن سيده قد سلكا منهج مدرسة التقليبات الصوتية ، وقد وضعنا قبل ذلك مدى صعوبة هذا

المنهج ؛ والجوهري سلك منهج مدرسة القافية ، وهو منهج أيسر بكثير من منهج مدرسة التقليبات بنوعيتها ، سواء كانت تقليبات صوتية أو تقليبات أبجدية ، فوجد أن المنهج الذي سلكه الجوهري في صحاحه أدى إلى إهمال الكثير من الألفاظ في اللغة ؛ ولذلك وصفه ابن منظور بقوله : بأنه قد أهمل نصف اللغة .

يقول ابن منظور عن كتاب الجوهري : غير أنه في جو اللغة كالذرة ، وفي بحرها كالقطرة ، وإن كان في نحرها كالدرّة ، ومع ذلك صحف وحرف ، وجزف فيما صرف ، هذا كلام ابن منظور عن منهج أو عن كتاب (الصحاح) للجوهري .

من أجل ذلك قصد ابن منظور إلى تأليف كتابه ، وجمع بين المنهجين السابقين من مناهج المعاجم في معجم واحد ؛ يمتاز هذا المعجم بالترتيب والتنظيم الدقيق للمواد ، بالإضافة إلى ذلك سهولة البحث والتيسير على الباحثين في اللسان .

يضاف إلى ذلك أن هناك سببين آخرين ؛ سببا دينياً ، وسببا قومياً :

السبب الديني : هذا السبب يتمثل في حفظ هذه اللغة ، وضبط أصولها ؛ لأن اللغة مرتبطة بالدين .

والسبب القومي : جهل الناس بالعربية ، وانتشار اللحن على ألسنتهم ، وبعدهم عن اللغة ، وافتخارهم بتعلمهم لغات أخرى غير لغتهم العربية .

يقول ابن منظور عن ذلك : فإنني لم أقصد -أي : لم يقصد بتأليف كتابه- سوى حفظ أصول هذه اللغة النبوية ، وضبط فضلها ؛ لأن عليها مدار أحكام الكتاب العزيز ، والسنة النبوية ؛ ولأن العالم بغوامضها يعلم ما توافق فيه النية اللسان ، ويخالف فيه اللسان النية ، وذلك لما رأيته قد غلب في هذا الأوان من اختلاف الألسنة والألوان ، حتى لقد أصبح اللحن في الكلام يُعد لحناً مردوداً ، وصار

النطق بالعربية من المعايير معدودة، وتنافس الناس في تصانيف الترجمات في اللغة الأعجمية، وتفاصحوها في غير اللغة العربية، فجمعت هذا الكتاب في زمن أهل به غير لغته يفخرون.

إذن: وصل الحد في عصر ابن منظور أن الناس أو المثقفين كان الواحد منهم يتباهى ويتفاخر إذا كان قد تعلم لغة أخرى غير اللغة العربية؛ فيحاول إجادة وإتقانها، ثم بالنسبة للغته فهو يهملها ويتركها؛ حتى لا يستطيع إجادة الكلام فيها.

لهذا السبب وغيره دفع ابن منظور إلى تأليف كتابه (لسان العرب).

ثالثاً: مصادر الكتاب:

لكل كتاب لا بد وأن تكون له مصادر، ولذلك نرى ابن منظور يذكر ذلك في مقدمة الكتاب، ويصرح بالمصادر التي اعتمد عليها.

المصادر التي صرح بها ابن منظور في مقدمة الكتاب هي خمس كتب:

صرح بـ(تهذيب اللغة) للأزهري، و(المحكم والمحيط الأعظم) لابن سيده، و(الصحاح) للجوهري، و(حواشي ابن بري على الصحاح) لابن بري، و(النهاية في غريب الحديث والأثر) لابن الأثير، هذه هي المصادر الخمسة التي صرح بها ابن منظور، واستقى منها مادة كتابه المعجمية.

بالإضافة إلى أن هناك مصادر أخرى ثانوية إذا قيست بهذه المصادر الأساسية؛ ليس معنى ذلك أن ابن منظور لم يرجع إلى كتاب آخر سوى هذه الكتب الخمس، وإنما هذه الكتب الخمس هي المصادر الأساسية لكل مادة، أو الغالب

الأعظم منها مصدر أساسي لكل مادة في (لسان العرب) لكن هناك مصادر ثانوية أخرى، وهي كثيرة، ومتعددة، ومتنوعة، نقل منها ابن منظور، وقد عرفنا هذه المصادر من خلال نقوله منها.

هذه المصادر الأساسية الخمسة لا تخلو منها مادة، ولا صفحة في (لسان العرب) من ذكر هذه المصادر، أو ذكر بعضها على الأقل.

فما هي القيمة لكتابه؟ أو ما فضل كتابه؟ يقول: ليس لي في هذا الكتاب فضيلة أمت بها، ولا وسيلة أتمسك بسببها، سوى أنني جمعت فيه ما تفرق في تلك الكتب من العلوم... ثم يقول: فمن وقف فيه على صواب، أو زلل، أو صحة، أو خلل، فعُهدته على المصنف الأول، وحمده وذمه لأصله الذي عليه المعول؛ لأنني نقلت من كل أصل مضمونة، ولم أبدل منه شيئاً، وما تصرفت فيه بكلام غير ما فيها من النص، فليعتد من ينقل عن كتابي هذا أنه ينقل عن هذه الأصول الخمسة.

إذن: من خلال ذلك نرى أن ابن منظور يوضح أنه ينقل من هذه الكتب الأساسية الخمس، ولا يحاول التصرف في النص بتغيير لفظ، أو تقديم لفظ على آخر، أو ما شاكل ذلك، فهو ينقل النص كما هو موجود في مصدره الأول، حتى ولو كان هذا النص فيه خطأ، والدليل على ذلك ما صرح فيه: فمن وقف فيه على صواب أو زلل أو صحة أو خلل فعهدته على المصنف الأول، إذن معنى ذلك: أنه لو وجد فيه تحريف أو خطأ فهو ينقل النص برمته، ثم إن كان له تعليق بعد ذلك فإنه يضيفه، لكنه لا يحاول التصرف في النص.

المصادر الأخرى الثانوية متعددة، وهذه المصادر ما بين مصادر نحوية، ومصادر أدبية، ومصادر فقهية، ومصادر تاريخية، وغير ذلك الكثير، ليس هذا فقط، بل

هناك كثير، وكل من يقرأ في (لسان العرب) سيجد ما يلفت نظره إلى كثرة هذه المصادر، وتنوعها الثانوية في هذا الكتاب، وكثرة هذه المصادر لها دخل كبير في المعجم؛ حيث ساعدت ابن منظور على جمع مادة لغوية لم يسبقه أحد قبله في جمع هذه المادة.

رابعاً: منهج الكتاب:

سلك ابن منظور منهج مدرسة القافية منهجاً لمعجمه في ترتيب مواده، وذلك بأنه كان ينظر إلى الحرف الأخير من الكلمة المجردة، ويجعله باباً، والحرف الأول من الكلمة المجردة ويسميه فصلاً، كما فعل الجوهري، ثم صدر كتابه بفصل فيه تفسير الحروف المقطعة، التي وردت في أوائل سور القرآن الكريم، وقد صرح بذلك في مقدمته، حيث قال: شرطنا في هذا الكتاب المبارك أن نرتبه كما رتب الجوهري صحاحه، وقد قمنا - والمنة لله - بما شرطناه فيه، إلا أن الجوهري ذكر في أواخر كتابه فصلاً، جمع فيه تفسير الحروف المقطعة، التي وردت في أوائل سور القرآن العزيز؛ وقد تكلم ابن منظور عن الحروف من حيث المخارج والصفات، وما شاكل ذلك بعد مقدمة الكتاب مباشرة، وقبل أن يبدأ في سرد الألفاظ، بعكس الجوهري الذي جعل الكلام عن هذه الحروف المقطعة في نهاية الكتاب.

وقدمها ابن منظور لفائدتين؛ الأولى: التبرك بتفسير كلام الله تعالى الخاص به، والثانية: أنها كانت في أول الكتاب أقرب إلى كل مطالع من آخره؛ أي: عندما يكون الكلام عن الحروف المقطعة في بداية الكتاب يكون عوناً ودفعا للقارئ على قراءتها، بدلاً من وضعها في آخر الكتاب.

نستطيع أن نلخص منهج ابن منظور في المعجم في الخطوات التالية :

أولاً: ابن منظور سلك أولاً منهج مدرسة القافية منهجاً لكتابه ، وهو منهج الجوهري في (الصحاح) ، ثم اعتمد ابن منظور على الحروف الأصلية للكلمة فقط ، حيث إنه كان يجرد الكلمة من الزوائد ، ثم ينظر إلى الحرف الأخير من الكلمة المجردة ، وسماه باباً ، وإلى الحرف الأول من الكلمة وسماه فصلاً.

ثم رتب الكلمات في أبواب بعدد حروف الهجاء ، ورتب الكلمات في الفصول بحسب الحرف الأول من حروف المادة الأصلية ، ثم رتب الكلمات في الفصول بحسب الحرف الثاني في الثلاثي ، والحرف الثالث في الرباعي ، والحرف الرابع في الخماسي.

يضاف إلى ذلك : أن ابن منظور جمع ما آخره واو أو ياء في باب واحد ، كما فعل أيضاً الجوهري ، لكنه في الفصول خالف الجوهري ، فقدم فصل الهاء على فصل الواو ، وخالفه في ترتيب المواد أيضاً ، فقدم الذي ثانيه هاء على الذي ثانيه واو ، والخلاصة من ذلك أن ابن منظور في الترتيب الأبجدي قدم الواو على الهاء.

ثانياً: كان ابن منظور يتكلم في صدر كل باب عن صوت كل باب ، فمثلاً : في باب الباء يتحدث عن صوت الباء من حيث مخرجه وصفاته ، وكان هناك في بعض الأبواب يُطيل الحديث فيها ، كما تحدث مثلاً عن الهمزة ، والواو ، والياء ، نظراً لإعلال الهمزة ، والإبدال من الهمزة ، وقلب حروف العلة إلى الهمزة ، إلى آخره ، كل هذا جعله يستطرد في الكلام عن الحرف ، وغير ذلك من الأصوات الأخرى.

ثالثاً: اعتنى ابن منظور بضبط الألفاظ ، حتى يتحقق المعنى المراد من اللفظ ؛ لأنه بدون الضبط يفقد اللفظ أهم عناصره ، ولا تتحقق الغاية المرجوة منه ، لأن الغاية

المرجوة من المعجم إزالة الغموض والخفاء عن اللفظ، سواء كان هذا الغموض يتعلق بالمعنى، أو يتعلق بالضبط، أو أي نوع آخر، فالمعجم كفيل لإزالة هذا الغموض، فلا بد وأن يكون الضبط -أيضاً- من بين عناصره، فاستخدم الضبط بأنواعه المتعددة.

رابعاً: ابن منظور أكثر من الشواهد المتنوعة، ومن الشواهد القرآن الكريم، والقراءات القرآنية، والحديث الشريف، وكلام العرب شعراً ونثراً، والأمثال، وغير ذلك، والسبب في هذه الكثرة من الشواهد: أنه يريد أن يدعم كل ما ينقله بهذه الشواهد؛ ليدل على أصل هذا اللفظ في اللغة، وصحة ما نقله في هذا اللفظ.

خامساً: اهتمام ابن منظور بذكر اللغات التي وردت عن العرب، وأسماء القبائل التي تحدثت بهذه اللغات، مع اهتمامه بالألفاظ النادرة، والأخبار التي لها صلة بالمادة اللغوية، فأكثر من لغات اليمن، ثم لغة تميم، يليها الحجاز، وهذيل وأسد، وطى، وقيس، وغير ذلك من هذه القبائل.

بالإضافة إلى أنه أكثر من أسماء القبائل والأماكن التي أوردها، وهذا أيضاً فيه فائدة لغوية كبيرة للباحثين في مجال اللهجات، وفيما يتصل بالدارسين في مجال المعجم الجغرافي، من حيث التعرف على مواضع هذه القبائل.

سادساً: أن ابن منظور اهتم بنسبة الأبيات الشعرية إلى أصحابها في معظم الأمر، وفي القليل كان يترك تلك النسبة؛ ولذلك يعد معجم (لسان العرب) من المراجع الأساسية التي يرجع إليها الباحثون؛ لتوثيق بعض الشواهد الشعرية التي لم يعرف قائلها، أو التي ليس لأصحابها دواوين شعرية.

سابعا: اهتمام ابن منظور بالقواعد الصرفية، والنحوية، والبلاغية، والأدبية، والعروضية، والتاريخ، والسيرة، والقصص، والقراءات القرآنية التي كان يقوم بتوجيهها، كل هذا اهتم به ابن منظور، ووجدناه يستطرد في ذلك، مما أدى إلى كثرة توسعه في المادة، لكنه أعطى عناية كبيرة للمسائل النحوية والصرفية؛ لأنه تأثر بذلك بالجوهري.

ثامنا: عناية ابن منظور بأسماء اللغويين والرواة الذين نقل عنهم، فكان يُصدّر الأقوال المنقولة بأسماء صاحبها، يقول مثلاً: قال سيويوه، قال المبرد، قال فلان، قال كذا، إذن هذا دليل على أن لديه أمانة علمية في النقل، ويعرفك بأن هذا الكلام ليس من كلام ابن منظور، أو ليس من كلام المصادر التي رجع إليها.

تاسعاً: اهتم بذكر المواضع والبلدان التي لها صلة بالمادة اللغوية، فكان يقوم بتعريفها، وكذلك أسماء القبائل، هذا بالنسبة للمنهج.

خامساً: مميزات (اللسان):

امتاز (لسان العرب) بمميزات كثيرة دون غيره من المعجمات اللغوية؛ نظراً لما حواه من ألفاظ في اللغة، ومعلومات واسعة ومتعددة، ولذلك قلنا عنه بأنه يعد موسوعة لغوية، اجتمعت فيه مميزات كثيرة، أهم هذه المميزات:

أولاً: اتساع المادة اللغوية فيه، هذه المادة اللغوية بلغت في (لسان العرب) نحو ثمانين ألف مادة، والذي ساعد ابن منظور على هذا الجمع الهائل من المواد كثرة وغزارة المصادر التي استقى منها مواده.

ثانياً: السهولة في الترتيب والتنظيم؛ لاتباعه منهج مدرسة القافية، فهو أيسر إذا قورن بمدرسة التقليلات الصوتية والأبجدية.

ثالثاً: توسع ابن منظور في شرح المواد وما تفرع منها، مع حشد جميع المعاني للصورة الواحدة، وهذا راجع إلى رجوع ابن منظور في استقصاء ذلك من أمهات كتب اللغة، وأخذه منها.

رابعاً: اهتمامه الدقيق بالشرح والاستشهاد على ما نقله بشواهد من القرآن والقراءات والحديث، وغير ذلك؛ ولذلك وجدناه كان يستطرد في شرح الآيات، ربما يكون موطن الشاهد في كلمة من جزء بيت، ربما يذكر خمسة أبيات، وإذا كانت هناك ألفاظ في هذه الأبيات التي ذكرها تحتاج إلى شرح فإنه كان يقوم بشرحها؛ كل ذلك أدى إلى توسيع المادة اللغوية في (لسان العرب).

خامساً: استيعابه لآراء العلماء الكثيرة الذين سبقوه.

سادساً: قام بتوجيه القراءات القرآنية، رغم أنه معجم لغوي، وليس كتاب توجيه أو حجة، وإنما أراد من هذه المحاولة ربط هذه القراءات بالمصادر العربية الأصيلة، التي تفيد في استنباط أحكام نحوية وصرفية، والتعرف على لهجات عربية كثيرة.

سابعاً: اهتم بالقضايا التي تتعلق بالظواهر اللغوية كالمشترك، والترادف، والتضاد، ودوران المادة حول معنى واحد، والقلب، والإبدال، وغير ذلك من قضايا لغوية أخرى.

ثامناً: عنايته بالناحية الصوتية، وذلك بالحديث في بداية كل باب عن مخرجه، وصفاته وطريقة اثتلافه مع غيره، كما بدأ معجمه بباب عن ألقاب الحروف، وطبائعها، وخواصها.

تلك هي أهم المميزات لمعجم لسان العرب.

سادساً: المآخذ على كتاب (اللسان):

نظراً لاتساع المادة اللغوية التي جمعت في هذا المعجم ، وتنوع الشواهد وتعددتها على اختلاف أنواعها ، كل ذلك جعل ابن منظور يقع في بعض المآخذ ، أهمها :

أولاً: اتساع المواد اللغوية في (لسان العرب) هذا الاتساع كان لا بد وأن يؤدي إلى التكرار ، سواء في الشرح ، أو تكرار في شرح الشاهد نفسه ، كل ذلك أدى إلى الفوضى ، والاضطراب ، بالإضافة إلى هذا فإن الألفاظ في داخل المواد لا تجري على ترتيب معين ، فهو يذكر الصيغة للدلالة على معنى معين ، ثم يذكر بقية الصيغ الأخرى التي تشترك معها في هذا المعنى ، ثم يعود مرة ثانية فيذكر الصيغة مرة ثانية ؛ للدلالة على معنى جديد ، مع أن الأولى كان عليه عندما يذكر اللفظ عند ذكره لأول معنى فيه أن يذكر بقية المعاني التي تتعلق بهذا اللفظ.

وهكذا أدى إلى تكرار ، وربما أنه كان يشرح الكلمة مرتين في الكتاب ، هذه الغزارة المفرطة في الشرح والاستطراد أدت إلى الاضطراب والإخلال بالمنهج في كثير من الألفاظ في (لسان العرب).

ثانياً: اقتصر ابن منظور على المصادر الخمسة الأساسية التي ذكرها ، هذا الاقتصار جعله يهمل بعض المراجع الأخرى ، رغم ما فيها من إفادة كبيرة ؛ مثل : (الجمهرة) لابن دريد ، و(البارع) لأبي علي القالي ، و(المقاييس) و(المجمل) لابن فارس ، و(الأساس) للزمخشري ، وغير ذلك من كتب المعاجم التي ألفت قبل ابن منظور.

عدم رجوعه إلى مثل هذه المعاجم فوت عليه كثيراً من المواد اللغوية ، والمعاني والشواهد ، والفوائد الجلية.

ثالثًا: يؤخذ عليه عدم نقله لبعض الصيغ التي وردت في مصادره الأصلية.

رابعًا: اضطرابه في نسبة بعض النصوص إلى أصحابها.

خامسًا: عدم التوفيق بين الآراء التي نقلها، أو تميز غثها من ثمينها، فقد كان ابن منظور همه منصرفاً إلى تدوين ما في المعاجم السابقة كلية، دون أن يذكر لنا رأيه فيها، فكان ينقل كلام الأزهري، ثم كلام الجوهري، ثم كلام ابن سيده، ربما أن المعنى عند هؤلاء واحد، فبدلاً من هذا التكرار كان عليه أن يلخص، حتى لا يؤدي إلى تكرار؛ لأن ما قاله الأول قاله السابق.

هذه أهم المآخذ التي يمكن أن نوجهها إلى كتاب (لسان العرب).

كتاب (لسان العرب) لشهرته وقيمه العلمية واللغوية في مجال البحث اللغوي، تم طبعه في جهات كثيرة متعددة، وتم ترتيبه ترتيباً آخر على ترتيب مدرسة الأجدية العادية، قام به بعض الباحثين على هذا الترتيب، وغيروا ترتيبه الأول الذي هو منهج مدرسة القافية.

(القاموس المحيط) للفيروزآبادي

مؤلف (القاموس المحيط):

هو محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم الشيرازي الفيروزآبادي، العلامة مجد الدين أبو الطاهر، ونسبته إلى الشيرازي؛ لأنه بعد أن تم الثامنة من عمره انتقل إلى مدينة شيراز في طلب العلم، وتلقى اللغة والأدب والنحو والصرف والبلاغة أيضاً عن علماء شيراز؛ أما بالنسبة إلى الفيروزآباد التي اشتهر بها فهي فيروزآباد مدينة تقع في الجنوب الغربي - لإيران حالياً - التي كانت تسمى فارس في القديم،

وكان يحب الانتساب أو ينسب نفسه إلى الحرم المكي ؛ لأنه أقام فيه مراراً ، فكان يكتب في بعض كتبه وفي بعض مراسلاته : الملتجئ إلى حرم الله تعالى.

ولد الفيروزآبادي ببلدة "كارزين" وهي بلد بفارس ، في ربيع الثاني أو جمادى الأولى سنة تسع وعشرين وسبعمائة من الهجرة ، هذا الرجل ولد في أسرة لم يذكر عنها التاريخ شيئاً سوى أن أباه كان من علماء اللغة والأدب في شیراز ؛ وجهه والده إلى حفظ القرآن الكريم ، فحفظه وهو ابن سبع سنين ، كان سريع الحفظ ، وكان يقول : لا أنام حتى أحفظ مائتي سطر ، وانشغل الفيروزآبادي في بداية حياته وميله إلى اللغة منذ وقت مبكر.

انتقل بعد ذلك إلى شیراز في طلب العلم بعد أن أتم الثامنة من عمره ، أخذ اللغة والأدب والنحو والصرف والبلاغة عن علمائها ، كما تلقى أيضاً فيها علم الحديث ، ثم بعد ذلك سافر إلى العراق سنة خمس وأربعين وسبعمائة ، وكان في السادسة عشرة من عمره ، فعندما سافر إلى بغداد تلقى فيها علوم القراءات العشر ، وتعلم القراءات العشر هناك ، ثم انتقل إلى بغداد ، وسمع أيضاً في علوم الحديث ، حيث سمع (صحيح البخاري) وكتاب (مشارك الأنوار) للقاضي عياض من علماء بغداد.

بعد ذلك سافر إلى دمشق سنة خمس وخمسين وسبعمائة ، أخذ عن علماء دمشق ، وهناك علماء اللغة وغيرها ، وكذلك الحديث ، وعاش وقتاً من الدهر في بيت المقدس ، وتولى التدريس فيه ، ثم بعد ذلك ارتحل إلى القاهرة ، والتقى بعلمائها العلامة ابن عقيل ، وابن هشام المصري ، وغيرهما ، ثم انتقل إلى مكة عدة مرات ليقوم بأداء فريضة الحج ، وفي سنة سبعين وسبعمائة قدم مكة وأقام بها خمس سنوات ، ثم رحل ، ثم عاد إليها مرة ثانية سنة اثنين وتسعين وسبعمائة.

جاور الفيروزآبادي بيت الله الحرام حتى موسم الحج في عام اثنين وتسعين وسبعمائة، ثم تنقل في بلاد الحجاز بين مكة والطائف، هذا التعدد وهذا التنقل في السفر كان يلتقي بعلماء كل منطقة، وكان يأخذ عنهم العلوم التي أدت إلى سعة ثقافته ومعرفته العلمية، إضافة إلى ذلك أن الفيروزآبادي كانت له صلة بحكام عصره، نظراً لمكانته، وشهرته العلمية التي ذاع صيتها.

بعد ذلك ارتحل إلى الهند، وعاش فترة من الزمن هناك، ثم بعد ذلك انتهى به المطاف إلى الاستقرار في اليمن بعد أن استدعاه الحاكم الأشرف بن إسماعيل، فلبى دعوته، ووصل إلى زبيد قادماً من الهند سنة ست وتسعين وسبعمائة، فأكرمه السلطان، وولاه التدريس، ثم ولاه منصب قاضي القضاة، مع استمراره بالتدريس، بعد ذلك تزوج الملك الأشرف من ابنة الفيروزآبادي، فازداد بذلك كرامة.

الفيروزآبادي أثرى المكتبة العربية بالكتب المتعددة والمتنوعة في مجال اللغة والتفسير والحديث؛ وغير ذلك.

تتلمذ على يديه الكثير من طلبة العلم، وتوفي الفيروزآبادي سنة ٨١٨ هجرية.

(القاموس المحيط): اسمه، ومعناه:

اشتهر الكتاب باسم (القاموس المحيط) للفيروزآبادي، والقاموس في اللغة معناه: البحر، أو أبعد موضع فيه غورا - أي: الأعماق - فكلمة القاموس تُعد هي الكلمة المرادفة لكلمة معجم؛ ولذلك جعلها الفيروزآبادي عنواناً لكتابه، ومدلولها اللغوي في ذهنه هو: البحر، فهو يرى أنه جمع فيه من ألفاظ اللغة ما جعله كالبحر الأعظم، ووضح ذلك في مقدمته فقال:

وأسميته (القاموس المحيط) لأنه البحر الأعظم ؛ لذلك وجدنا القاموس يمتاز بغزارة المادة اللغوية، مع دقة الضبط، وشدة الإيجاز، دون إخلال بالمعنى، فهذه أمور أكسبته شهرة، وحقت له الرواج والانتشار.

الهدف من تأليف كتاب (القاموس):

كان الفيروزآبادي يلتمس في أول الأمر أن يؤلف كتاباً جامعاً بسيطاً، ومصنفاً على الفصح والشوارد، محيطاً جامعاً بذلك، فشرع في تأليف كتابه (اللامع المعلم العجائب الجامع بين المحكم والعباب) ومعنى المعلم أي: الثوب النفيس، والعجائب أي: العجيب.

اعتمد الفيروزآبادي على (المحكم) لابن سيده، و(العباب) للصاغاني باعتبارهما معجمين كبيرين، يحظيان بأهمية كبيرة، وبعد أن أتم خمسة مجلدات منه رأى أن يؤلف للدارسين كتاباً مختصراً؛ يسهل عليهم الرجوع إليه، ويخفف حمله، ويسهل تحصيله، فوضع كتابه (القاموس) مستقصياً لألفاظ اللغة، ومعانيها الفصيحة والنادرة، ومضيفاً إليه ما تركه صاحب (الصحيح) مع تنقية كتب اللغة من التصحيف والتحريف والأوهام.

يقول الفيروزآبادي: وكنت برهة من الدهر ألتمس كتاباً جامعاً بسيطاً، ومصنفاً على الفصح والشوارد محيطاً، ولما أعياني الطلاب شرعت في كتابي الموسوم بـ(اللامع المعلم العجائب الجامع بين المحكم والعباب) فهما غرة الكتب المصنفة في هذا الباب، ونيرا براقع الفضل والآداب - والبراقع جمع برقع، وهي: السماء، والمعنى: أن هذين الكتابين هما النيران المشرقان، الطالعان في سماء الفضل والآداب - وضممت إليهما زيادات امتلأ بها الوطاء، واعتلى منها الخطاب، ففاق

كل مؤلف في هذا الفن هذا الكتاب ، غير أنني خمنت في ستين سفرًا ، يعجز عن تحصيله الطلاب.

وسُئِلْتُ تقديم كتاب وجيز على ذلك النظام ، وعمل مفرغ في قالب الإيجاز والإحكام ، مع التزام إتمام المعاني ، وإبرام المباني ، فصرفت صوب هذا القصد عناني ، وألفت هذا الكتاب محذوف الشواهد ، مطروح الزوائد ، معربًا عن الفصح والشوارد ، وجعلت - بتوفيق الله - زُفْرًا في زِفْرِ ولخصت كل ثلاثين سفرًا في سفر ، وضمنته خلاصة ما في (المحكم) و(العباب) وأضفت إليه زيادات ؛ من الله تعالى بها وأنعم. هذا كلام الفيروزآبادي في مقدمته.

ومن خلال هذه المقدمة والنص الذي ذكرناه نجد أن الأهداف المنشودة عند الفيروزآبادي لتأليف كتابه (القاموس المحيط) تتلخص في نقاط ثلاث :

الأولى: أن الفيروزآبادي أراد الجمع والاستقصاء ؛ لأنه يريد أن يقدم للناس كتابًا يجمع بين دفتي مواد اللغة وألفاظها ، بحيث لا يحتاج طلاب العربية إلى الاستعانة بمعجم آخر عندما يرجعون إلى القاموس.

ثانيًا: أراد الفيروزآبادي أن يهذب كتب اللغة من الألفاظ التي جاءت فيها ووقع بها أخطاء ، سواء كانت صرفية نحوية ، أو لغوية... إلى آخره ، وخص بذلك كتاب (الصحاح) للجوهري ، حيث إن الفيروزآبادي نبه على ذلك فقال : ثم إني نبهت فيه على أشياء ركب الجوهري فيها - رحمه الله - خلاف الصواب ، غير طاعن فيه ، ولا قاصدًا بذلك تنديدًا له ، وإزاء عليه وغضًا منه ، بل استيضاحًا للصواب ، واسترياحًا للثواب ، وتحرزًا وحادارًا من أن ينمي إلى التصحيف ، أو يُعزى إلى الغلط والتحريف.

هذا كلام الفيروزآبادي بالنسبة لتهذيب الألفاظ وتصحيحها، التي وقع بها أخطاء عند الجوهرى.

ثالثاً: أراد الفيروزآبادي أن يقدم كتاباً موجزاً مختصراً محذوف الشواهد والزوائد كما ذكر، يخفف حملة، ويسهل تحصيله وحفظه على الدارسين، فأراد أن يستبعد منه كل الزيادات التي لا تعد من المعجم من ذكر قصص، وروايات، وحكايات، وأساطير، وما شاكل ذلك، ولذلك مثلاً في كتاب (لسان العرب) لابن منظور ورد فيه الكثير من القصص، والحكايات، والأساطير، والأخبار، وما شاكل ذلك.

بالإضافة إلى أنه كان في بعض معالجته للقضايا النحوية والصرفية كان يستطرد إلى ذكر آراء العلماء في ذلك؛ مع أن المعجم ليس كتاب نحو، أو تاريخ، أو قصص، أو أساطير، أو ما شاكل ذلك، فمثل هذه القضايا تناقش في بابه، لكن ليس من المانع أن يشير إلى مثل هذه القضايا في إشارة سريعة وعاجلة؛ أما أن يستطرد ويذكر آراء العلماء في كل قضية فهذا ليس من صميم وعمل المعجم.

منهج (القاموس المحيط)

قبل ذلك، ذكرنا أن منهج المعجميين عموماً معظم أصحاب المعاجم كانوا يذكرون منهجهم في مقدمة كتبهم؛ يحددون فيه منهج ترتيب المادة، لكننا في كتاب (القاموس المحيط) للفيروزآبادي وجدناه يخالفهم في ذلك، وإنما اهتم الفيروزآبادي في المقدمة ببيان مميزات كتابه على غيره من الكتب الأخرى التي سبقته، من حيث مادته اللغوية، واستقصاؤها، واستيفائها، ومن حيث استخدامه وسائل الضبط المتعددة، ومن حيث الوضوح في المعنى، واختصاره بحذف الشواهد منه.

هذه المميزات وغيرها وضحها الفيروزآبادي في الكتاب أو في مقدمة الكتاب، لكنه لم يذكر شيئاً عن منهجه؛ لتبعيته لابن سيده في (المحكم) وتبعيته للصاغاني في كتابه (العباب) فقد أخذ من (المحكم) المادة، لكن الترتيب أخذه من الصاغاني، والصاغاني رغم أنه أيضاً استفاد من ابن سيده في المادة اللغوية، وغير ذلك، لكن الصاغاني كان ترتيبه على منهج مدرسة القافية، بعكس ابن سيده الذي كان على منهج مدرسة التقليلات الصوتية.

كان للفيروزآبادي منهج في (القاموس) مشابه تماماً لمنهج الصاغاني في (العباب) وهو: ترتيب المواد حسب نظام القافية، وكذلك ترتيب الألفاظ في داخل المادة الواحدة؛ لأن الصاغاني رتب الألفاظ حسب كميتها، وحسب ما اشتملت عليه من زيادات، فلما نقل الفيروزآبادي من كتاب (العباب) للصاغاني نقل المادة على النحو الذي هي عليه في (العباب) كما وضعها الصاغاني، وعلى ذلك فإن من يرجع إلى (القاموس) يجد أن الفيروزآبادي قد سلك مسلك الجوهرى رائد مدرسة القافية، وسار على منهجه.

إذاً كان الفيروزآبادي قد أشار أن مادة كتابه استمدتها من (المحكم) و(العباب) كما ذكر، فإنه أيضاً اعتمد على (الصحاح) في مادته، كيف يقول بأن مادة كتابه هي خلاصة ما في (المحكم) و(العباب) وهو أيضاً يريد أن ينبه على الألفاظ التي وقع فيها خطأ في كتاب الجوهرى.

إذن: اعتمد أيضاً على (الصحاح) في مادته؛ لكي يصحح الألفاظ التي وقع بها خطأ، إضافة إلى ذلك أنه أعجب بمادة وبطريقة الجوهرى في صحاحه، فاعتمد على المادة اللغوية أيضاً من (الصحاح) وزاد عليها زيادات من كتب أخرى، وهذا ما صرح به الفيروزآبادي، حيث قال: ولما رأيت إقبال الناس على صحاح

الجوهري وهو جدير بذلك ، غير أنه فاتته نصف اللغة ، أو أكثر ، إما بإهمال المادة ، أو بترك المعاني الغريبة النادرة ، أردت أن يظهر للناظر بادئ ذي بدء كتابي هذا عليه ، فكتبت بالحمرة المادة المهملة ، وفي سائر التراكيب تتضح المزية بالتوجيه إليه .

إذن : يمكننا أن نجمل الخطوات التي توضح لنا منهج الفيروزآبادي في (القاموس) في النقاط التالية :

النقطة الأولى : منهج الفيروزآبادي هو منهج مدرسة القافية ؛ حيث جعل الحرف الأخير من الكلمة الأصلية باباً ، وجعل الحرف الأول منها فصلاً ، معتمداً على الحروف الأصلية فقط دون الزائدة .

كتاب الفيروزآبادي اشتمل على سبعة وعشرين باباً ، ولكن عدد الحروف الهجائية ثمانية وعشرون حرفاً ، والسبب في هذا العدد الذي جعله سبعة وعشرين باباً أنه أدمج بابي الواو والياء في باب واحد ، وختم الكتاب بباب الألف اللينة غير المنقلبة عن أصل ، وقدم فصل الواو على الهاء ؛ فمثلاً : الكلمات "وكب" "ولب" "وهب" تسبق الكلمات التي فصلها هاء مثل : "هب" "هدب" "هذب" .

إذن : كان يقدم الواو على الهاء ، مع أن العكس صحيح ، أن الهاء أولاً ، ثم الواو ثانياً .

إضافة إلى ذلك أنه رتب الحروف في داخل الكلمة ، طبقاً لترتيب حروف المعجم كما فعل في الأبواب والفصول .

أيضاً : بالنسبة للأسماء المركبة في الكلمات أو في بعض الكلمات ، فبعض هذه الأسماء يبحث عنه في مادة الجزء الأول من تركيب الاسم ، فمثلاً : كلمة

"سمرقند" و"أذربيجان": "سمرقند" تقع في باب الراء، فصل السين، إذن في مادة سمر، "أذربيجان" تقع في باب الباء، فصل الذال، إذن في مادة ذرب.

هناك بعض المركبات يبحث عنها في مادة الجزء الثاني من المركب؛ مثل كلمة "عبد شمس" و"بلعمر" يوجدان في المواد "شمس" و"عمر".

النقطة الثانية: أنه راعى طريقة الإيجاز والاختصار في شرح المواد، والاختصار في شرح المواد كان أهم الأهداف الرئيسية والأساسية عند الفيروزآبادي؛ يقول الفيروزآبادي: إذا تأملت صنيعي هذا وجدته مشتملاً على فرائد أثرية، وفوائد كثيرة، من حسن الاختصار، وتقريب العبارة، وتهذيب الكلام، وإيراد المعاني الكثيرة في الألفاظ الكثيرة. ويمكننا أن نلخص هذه الخطوة في النقاط التالية:

أ. أنه خالص الواو من الياء، وذلك قسم يسم المصنفين بالعي والإعياء، كيف فعل الفيروزآبادي؟ أنه جعل لذلك رمزاً اصطلاحياً في باب المعتل، بأن يكتب صورة الواو -مثلاً- أمام الكلمة إذا كانت هذه الكلمة واوية، فيكون ما بعدها مادة واوية، ويكتب صورة الياء وينقل هذا اللفظ الذي جاء بالياء؛ ليدل على أن ما جاء بعد حرف الياء هو يائي، وتارة يكتب صورة الحرفين -الواو والياء معاً- إذا كانت المادة يمكن أن تكون واوية أو يائية.

ب. قول الفيروزآبادي: ومنها أني لا أذكر ما جاء من جمع فاعل المعتل العين على فعل، إلا أن يصح موضع العين منه كـ"جول" و"خول" هذا أيضاً اختصار.

ج. إذا كان للكلمة مؤنث من لفظها فإنه يكتفي بذكر الكلمة: وبالياء، أي: أن المؤنث من هذا اللفظ المذكر الذي ذكره يأتي بالياء، إذن هذا دليل على تأنيثه.

أشار إلى هذا الفيروزآبادي في المقدمة، يقول: ومن بديع اختصاره، وحسن الترصيع تقصاره، أني إذا ذكرت صيغة المذكر أتبعها المؤنث بقولك وهي بالهاء، ولا أعيد الصيغة، هذا كلام الفيروزآبادي.

ثم بعد ذلك يبين لنا -أيضاً- مواضع الإيجاز والاختصار: إذا ذكرت المصدر مطلقاً، أو الماضي بدون الآتي، ولا مانع: فالفعل على مثال "كتب" وإذا ذكرت آتيه بلا تقييد فهو على مثال "ضرب" على أني أذهب إلى ما قال أبو زيد: إذا تجاوزت المشاهير من الأفعال التي يأتي ماضيها على فعل فأنت في المستقبل بالخيار، إن شئت قلت: يفعل بضم العين في المضارع، وإن شئت قلت: يفعل بكسر العين في المضارع، وكل كلمة عرّيتها عن الضبط فإنها بالفتح، إلا ما اشتهر بخلافه اشتهاراً رافعاً للنزاع من البيت.

د. أنه حذف الشواهد بجميع أنواعها، وكذلك حذفه كثيراً لأسماء الرواة واللغويين والعلماء الذين نقل عنهم.

هـ. أنه استخدم عدة رموز في الكتاب أيضاً؛ مراعاة للإيجاز والاختصار، فهذه الرموز التي استخدمها تدل على أشياء معروفة ومحددة ومعينة، فعندما يذكر هذا الرمز يدل على مصطلح معين بدلاً من أن يذكر الكلمة بلفظها، فمثلاً: استخدم رمز "ع" للدلالة على أن هذه الكلمة اسم "موطن"، استخدم مصطلح "د" للدلالة على أن هذا اللفظ يدل على أنه اسم لبلد، استخدم "ة" رمزاً للقربة، "ج" رمزاً للجمع، و"م" رمزاً للفظ المعروف، وهكذا.

النقطة الثالثة: أن الفيروزآبادي استخدم وسائل الضبط المتعددة في ضبط الأسماء والأفعال؛ وهذه الوسائل التي استخدمها منها ضبط بالعبرة في الأسماء والأفعال، والضبط بالمثل الشهير، والضبط بالإعجام في الحرف، وغير ذلك من

أنواع الضبط الأخرى ، وهذه الوسائل المستخدمة والمتعددة في الضبط تقني النص من التصحيف والتحريف.

النقطة الرابعة: اهتمامه بذكر أسماء الأعلام، والمشاهير، وكناهم، وغير ذلك؛ ولذلك وجدنا (القاموس المحيط) اعتنى بذكر الأسماء، والألقاب، وغير ذلك، فكل مادة كان يذكر فيها ما ورد فيها من أسماء، وألقاب، وما شاكل ذلك، وكذلك اهتم بأسماء القبائل، والبلدان، والأماكن.

النقطة الخامسة: أنه اهتم بذكر أسماء النباتات، وبيان المنافع الطبية التي تعود من وراء هذه النباتات، ربما أن الفيروزآبادي تأثر في ذلك بنشوان بن سعيد الحميري بما فعله في كتابه (شمس العلوم)؛ لأن نشوان عندما كان يتعرض لذلك كان يبين الفوائد الطبية التي تعود أو يستفاد منها من هذه النباتات، والأحجار، وغير ذلك، فرمما أن الفيروزآبادي تأثر بذلك، فأخذ هذه الفكرة من معجم (شمس العلوم).

النقطة السادسة: عنايته بالمصطلحات الخاصة، لاسيما المتعلقة بعلوم اللغة، مثل مصطلح اللهجات، عندما يقول: "القطعة" بالضم: لغة في طيئ، كالعنينة في تميم، فقد كان يصرح ببعض المصطلحات اللهجية، وغيرها من مصطلحات تتعلق بعلوم اللغة.

مميزات (القاموس المحيط):

(القاموس المحيط) امتاز بعدة مميزات، نذكر بعضها:

أولاً: المنهج الذي سلكه صاحب (القاموس) يمتاز بالدقة، والتنظيم الداخلي للمواد في الترتيب، وذلك في التزامه بتقديم المجرد على المزيد، والتنظيمي في

علاج المواد، وهذا لا يؤدي إلى تشتت القارئ، ويصل به إلى الصيغة المرجوة بأيسر وأقل جهد.

ثانيًا: يمتاز (القاموس المحيط) بالاستقصاء في ذكر المواد، والذي ساعده على ذلك دقة ما لديه من مصادر كـ (المحكم) و (العياب) فأضاف مواد جديدة إلى (القاموس)، كان قد أهملها الجوهري في صحاحه، وذلك كما يقول بعض العلماء: إن الجوهري جمع في كتابه أربعين ألف مادة، في حين أن الفيروزآبادي جمع في قاموسه ستين ألف مادة.

ثالثًا: وهي حسن التهذيب والاختصار غير المخل، والاهتمام بوسائل الضبط المتعددة والمتنوعة؛ لأن الاختصار في حذف الشواهد، وأسماء اللغويين، وبعض التفسيرات الطويلة، وبعض الصيغ والمعاني الواردة في (المحكم) و (العياب) والاستطرادات، والمترادفات، والتفسيرات التي تثول إلى مفهوم واحد، ورواها لغويون مختلفون، وأقوال ابن فارس عن دلالة التراكيب، والأصول التي نحتت منها المواد غير الثلاثية، وتفسير بعض الألفاظ الغامضة في تفسير الصيغ، والمواد، وما شابه ذلك.

رابعًا: أن الفيروزآبادي اهتم بذكر الألفاظ المعربة، وأكثر من هذه الألفاظ؛ لأنه اعتبرها جزءاً من اللغة، لا يمكن تجاهله كما صنع بعض مؤلفي المعاجم، لكننا وجدنا أحمد فارس الشدياق يقول:

من عادة المحققين من اللغويين أن ينبهوا على الفصيح من الكلام، وعلى غير الفصيح، وعلى الغريب، والحوشي، والمتروك، والمهمل، والمذموم، والمحرف، والمصحّف، واللتغ، ونحو ذلك، وأن يذكروا أسماء العلماء الذين نقلوا عنهم، لكننا وجدنا في (القاموس المحيط) للفيروزآبادي على خلاف من هذا كله، لم

يصرح بالألفاظ الغريبة، ولا بالوحشية، ولا بالنادرة، ولا بالمهملة، ولا بالمدومة، وربما أنه كان يذكر ذلك في بعض الكلمات، كما سنوضح ذلك في أهم المآخذ عند حديثنا عنها.

ولذلك يقول مثلاً في كلمة: "الجيش" بالكسر، نبات طويل له سنفطة، طوال مملوءة حبة، ثم يقول: فارسية - أي: باللغة الفارسية - "شيل ميز" هنا ليس هناك حرج على الفيروزآبادي في ذكر الألفاظ الغريبة والمولدة، إذا قام بتفسيرها، ونبه على أن هذه الألفاظ ليست عربية، بل هي مولدة أو معربة، ولكن ليس له الحق في ذكر المرادف الذي يرادف الكلمة العربية، يذكر لها المرادف من اللغات الأعجمية الأخرى، ومن ذلك يعد (القاموس) مصدراً أساسياً للتفريق بين الألفاظ العربية والألفاظ المولدة، أو المعربة، وبين الفصيح وغير الفصيح.

خامساً: أنه فصل بين الواوي واليائي، مع أن الواو والياء كانا في باب واحد عند الجوهري.

سادساً: عنايته بالألفاظ المتضادة، كان يشرح اللفظ بضده، مثل: كلمة "الدفء" بالكسر، ويُحرك يقول: نقيض حدة البرد.

السبب في اهتمامه بذكر الألفاظ المترادفة لكثير من الألفاظ في هذا الكتاب أن الفيروزآبادي قد أفرد له كتاباً خاصاً في الكلمات المترادفة، عندما ألف كتاباً وسماه (الروض المسلوف فيما له اسمان إلى ألوف).

المآخذ على (القاموس المحيط):

هناك كثير أو بعض من العلماء وقف من (القاموس المحيط) موقف الناقد، فوجهوا إليه العديد من المآخذ، ومن أشهر هذه الكتب (الجاسوس على

(القاموس) لأحمد فارس الشدياق، والسبب في ذلك أن الفيروزآبادي اهتم بذكر مميزات الكتاب، ووضح ذلك في مقدمته، وذلك من حيث المادة اللغوية واستفاؤها، ومن حيث الضبط، ووضح الألفاظ، والاختصار، لكنه لم يذكر شيئاً عن منهجه، وهذه أهم المآخذ نوجهه إليه فيما يلي:

أولاً: أن الفيروزآبادي قد تأثر في منهجه بمنهج الصاغاني في ترتيب المواد اللغوية حسب نظام القافية، ومسايرته ترتيب الألفاظ داخل المادة الواحدة على حسب كميتها، وما اشتملت عليها من زيادة كما فعل الصاغاني؛ لأن الفيروزآبادي نقل المادة كاملة مرتبة كما وضعها الصاغاني في (العباب) كشف هذه الحقيقة الشدياق، وبين هذا الادعاء الذي ادعاه الفيروزآبادي، بأنه جمع كتابه من خلال مطالعته ألفي كتاب، واستخلص من هذا العدد مادة (القاموس) فقال الشدياق: إن هذه الكتب التي ذكرها المؤلف لا تقيد لها باللغة، وبذلك يصدق في دعواه: أنه جمع كتابه من ألفي مصنف، إذ لا يخفى أن معظم الزيادة التي كثر بها الجوهري أخذها من (التكملة) للصاغاني، هذا كلام الشدياق.

ثانياً: من هذه المآخذ: ادعاؤه بأنه ضمن كتابه خلاصة ما في (المحكم) و(العباب) يقول الشدياق: وهذه الدعوى مبالغة، إذ لو كان (القاموس) متضمناً خلاصة هذين الكتابين لزد حجمه أضعافاً، فإن حجمه ليس أكبر من حجم (الصاحح) مع أن ربعه أسماء، وأعلام، وبقاع، وأودية، ووصف للأودية.

ثالثاً: عدم تنبيهه على الألفاظ التي اختصت ببعض قبائل العرب دون البعض الآخر؛ ولا سيما حمير، ففي ذكر ذلك فائدة عظيمة لمجالس الحكم.

رابعاً: إبهام عبارة (القاموس المحيط) وغموضها في كثير من المواضع، وخاصة في المصدر، والفعل، وصاحبه كثيراً ما يستغني عن ذكر الفعل بذكر المصدر،

ويعطف عليه أسماء جامدة، فيعز على المطالع أن يميز بينهما، فيظن أنه اسم، والاسم لا يستلزم أن يكون له فعل، بخلاف المصدر، فكان الأولى أن يعبر بالفعل؛ حتى لا يلتبس بصيغة أخرى، وهو الذي يعبر عنه أئمة اللغة غالباً، فخالقهم في ذلك.

خامساً: إخلاله بالأمور التي وعد بها في منهج الكتاب، وهي: الخلط بين الواو والياء، وإخلاله بالاختصار، وذكر المضطرب من أسماء الفاعلين، وعدم التزامه بمنهج التذكير والتأنيث الذي رسمه لنفسه، وإخلاله ببعض ما تمسك به في ضبط الأسماء.

سادساً: اهتمامه بالأعلام، والمعلومات الطبية، والمصطلحات، وغيرها، فهذا ليس من اختصاص المعجم؛ ولذلك عنايته بمثل هذه الأعلام والمعلومات أفقده كثيراً من المعاني والصيغ اللغوية.

سابعاً: التطويل في أسماء القبائل والنباتات ليس من عمل المعجم، فكان عليه الاختصار.

ثامناً: عدم تفريقه بين المعاني الحقيقية والمعاني المجازية، والمعجميون دائماً يقدمون اللفظ الحقيقي أولاً، ثم يأتون بعد ذلك باللفظ المجازي، وينسقون الألفاظ على نسق أصلها التي وضعت له، لكن الفيروزآبادي زاد عليهم كثيراً في هذا النوع، حتى أدته الزيادة إلى مخالفة سائر اللغويين.

وبهذا، نكون قد أنهينا هذه المعاجم التي تحدثنا عنها في مدرسة القافية.

معاجم مدرسة الترتيب الألفبائي الدائري

عناصر الدرس

٣٢٣	العنصر الأول : معجم (مجل اللغة) لابن فارس
٣٣٨	العنصر الثاني : معجم (مقاييس اللغة) لابن فارس
٣٤٥	العنصر الثالث : موازنة بين (المجل) و (المقاييس)

تمهيد:

نتحدث عن أهم المعاجم التي سارت على منهج هذه المدرسة، ونحاول أن نتعرف على منهج هذه المدرسة، وأهم مميزاتها، وهي مدرسة الترتيب الألفبائي، أو كما تسمى عند بعض المعجميين مدرسة الأبجدية العادية، والمقصود بهذه المدرسة، ترتيب الألفاظ والأبواب في المعجم على ترتيب حروف الأبجدية العادية، وهو الترتيب الذي وضعه نصر بن عاصم الليثي، ويحيى بن يعمر، رتب الحروف في ترتيب نصر ويحيى ترتيباً بحسب صور الحروف، ووضع نقطاً في الحروف أو أسفلها، هذا النقط يميز الحروف المتشابهة بعضها ببعض، وهو الترتيب الذي نسير عليه اليوم، وهو ألف باء تاء ثاء... إلى آخر الحروف، فمدرسة الأبجدية العادية أو الألفبائية يكون ترتيب الألفاظ فيها بحسب الحرف الأول من الكلمة، بعد إجراء التعديلات عليها من حذف الحروف الزائدة، ورد المقلوب إلى أصله، وإعادة المحذوف إلى ما كان عليه، مع مراعاة الحرف الثاني والثالث في الكلمة، والهدف - من هذا النظام الجديد في الترتيب الأبجدي - هو التيسير والتخفيف على الباحث؛ لكي يصل إلى هدفه المنشود من أقرب طريق، هذه المدرسة في ترتيبها تسير على نمطين في ترتيب المادة المعجمية، واعتمادها على الحروف الأصلية دون الحروف الزائدة:

النمط الأول: الترتيب الألفبائي الدائري فهو يقوم على ترتيب الأبواب داخل الكتب، والمواد داخل الأبواب ترتيباً ألفبائياً، ويراعى في هذا الترتيب الحرف

التالي لحرف الكتاب، أي: الحرف الثاني للحرف الأول الذي بدأت به الكلمة، وقد سار على مدرسة الترتيب الألفبائي الدائري ابن فارس في معجميه: (مجمل اللغة) و(مقاييس اللغة) فهو قد تصور أن الأبجدية منتظمة في شكل دائرة، والترتيب عنده يبدأ من أحد هذه الحروف بتأليفه مع ما يليه في الترتيب الدائري، فعلى سبيل المثال في كتاب "الجيم" إذا كانت الكلمات التي تبدأ بالجيم فداخل الأبواب نجده يبدأ بالجيم مع الحاء، فالجيم مع الخاء، ثم الجيم مع الدال، حتى يصل إلى الجيم مع الياء، ثم بعد أن يصل إلى الياء، يبدأ بالجيم مع الهمزة، هذا هو ما يسمى بالترتيب الدائري، وفي أمثلة ابن فارس في باب المضعف والمطابق مثلاً نجده يبدأ بالجيم مع الحاء، يقول: جحا جخا، جدا، جزا، جرا، جزا... إلى آخره، حتى يصل إلى الجيم مثلاً مع الواو: جوا، ثم يبدأ بعد ذلك بـ: جآ وجبا جثا، هذا هو الترتيب الدائري الذي نطلق عليه الترتيب الدائري.

النمط الثاني: الترتيب الألفبائي المستقيم، مراعيًا في ذلك الحرف الثاني من الكلمة والابتداء به، فمثلاً في باب الجيم يبدأ بالجيم مع الهمزة فالجيم مع الباء، ثم الجيم مع التاء... إلى آخره، حتى يصل إلى الجيم مع الياء، هذا هو الترتيب الألفبائي المستقيم الذي أطلق عليه، من معاجم هذا الترتيب المستقيم معجم (أساس البلاغة) للزمخشري، وكذلك معجم (المصباح المنير) أيضاً سار على هذا الترتيب.

(مجمل اللغة) لابن فارس:

نتحدث أولاً عن معاجم مدرسة الترتيب الألفبائي الدائري:

نتحدث فيها أولاً عن (مجمل اللغة) لابن فارس:

المؤلف:

هو أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب، له ألقاب كثيرة اشتهر بها؛ والسبب في كثرة هذه الألقاب كثرة انتقاله وترحاله إلى هذه الأماكن التي كان يطلب فيها العلم، فاشتهر مرة بالقزويني، ومرة بالزهرائي ومرة بالرازي، واشتهر باللغوي والنحوي لبروزه ونبوغه في مجال اللغة والنحو.

بالنسبة لميلاده؛ فكتب التاريخ لم تذكر شيئاً عن سنة ولادته، وقد كان أحمد بن فارس من بين الأسر التي لم تهتم بتدوين أسماء المواليد فيها، وربما - كما يرى بعض الباحثين - كان مولده في بداية القرن الرابع الهجري.

ابن فارس نشأ في بيت علم، وتلقى علوم اللغة والقرآن والحديث منذ أن بدأ يدرك الأمور، وكان كثير الترحال والتجوال؛ طلباً للعلم ورغبة في الاستزادة منه، وأول من تلقى عليه العلم والده أبو الحسين فارس بن زكريا المتوفى سنة ٣٦٩ هجرية، فقد كان فقيهاً، أدبياً، لغوياً، راوية للشعر، اجتمعت كل هذه الثقافات العلمية في والده فأخذ عنه، وروى عنه علمه وكتبه، وأيضاً تتلمذ ابن فارس على يد أحمد بن الحسن الخطيب الذي كان راوية للعلامة ثعلب، وتتلמד على أبي الحسن علي بن عبد العزيز، صاحب أبي عبيد القاسم... وغير ذلك من هؤلاء العلماء الذين تتلمذ على أيديهم وأخذ منهم الكثير والكثير.

وكان لابن فارس تلامذة أيضاً، وهم كثيرون، ومن أشهر هؤلاء التلامذة لابن فارس: بديع الزمان الهمداني المتوفى سنة ٣٩٨ هجرية، والصاحب بن عباد المتوفى ٣٨٥ هجرية، وحمزة بن يوسف الجرجاني... وغيرهم.

وكان ابن فارس شافعي المذهب، ثم بعد ذلك تحول إلى المذهب المالكي، وليس هذا التحول كان اعتراضاً منه على مذهب الشافعي؛ وإنما لأنه وجد أن المذهب المالكي خلى من التعصب المذهبي.

ابن فارس كان كريماً جواداً، وكان له الكثير من الكتب والمؤلفات في مجال اللغة وغيرها، فقد صنف في اللغة مثلاً (مقاييس اللغة) (والمجمل) و(الصاحب) في فقه اللغة والإتباع والمزوجة... وغير ذلك، إضافة إلى ذلك كانت له في الدراسات الفقهية كتب؛ منها: (أصول الفقه) (وحلية الفقهاء) وفي النحو له (الانتصار) لثعلب... وغير ذلك من كتب اللغة، توفي ابن فارس سنة ٣٩٥ من الهجرة.

اسم الكتاب:

نتنقل بعد ذلك إلى اسم الكتاب، وهو (مجمل اللغة) أكثر المصادر التي ترجمت لابن فارس ذكرت هذا الكتاب ونسبته إليه، وسمته بهذا الاسم وهو (مجمل اللغة)، البعض الآخر يسميه (المجمل في اللغة)، والبعض يسميه بـ(المجمل) فقط، بعض أصحاب كتب التراجم ذكروا هذا الكتاب باسمه الصحيح وهو (مجمل اللغة)، كالإشبيلي وحاجي خليفة، وابن فارس نصّ على هذه التسمية (مجمل اللغة) في مقدمة الكتاب، حيث صرح فيه بقوله: وسميته (مجمل اللغة)؛ لأنني أجملت الكلام فيه إجمالاً، وهذا هو السبب في تسميته بهذا الاسم.

إذن اسم الكتاب هو من صنع المؤلف، ووضح أيضاً السبب الذي دعاه إلى تسمية هذا الكتاب بهذا الاسم، كما أنه أيضاً كان يصرح باسم الكتاب في بداية بعض الحروف ونهاية كل كتاب يتحدث عنه.

الهدف من تأليف الكتاب:

صرح ابن فارس في مقدمة الكتاب وفي أكثر من موضع عن الهدف الذي سعى إلى تحقيقه، وتأليفه هذا الكتاب فقال في المقدمة: أما بعد: وليك الله بصنعه، وجعلك ممن علت في الخير همته، وصحت فيه طويته، فإنك لما أعلمتني رغبتك

في الأدب، ومحبتك لعرفان كلام العرب، وأنتك شممت الأصول الكبار، فرأى عقم أبصرته من بعد تناولها، وكثرة أبوابها، وتشعب سبلها، وخشيت أن يلفتك ذلك عن مرادك، وسألتني جمع كتاب في ذلك يذل لك صعبه، ويسهل عليك وعره، أنشأت كتابي هذا بمختصر من الكلام قريب، يقل لفظه، وتضفر فوائده ويبلغ بك طرفاً مما أنت ملتتمسه، وسميته (مجل اللغة) ثم يعلل فيقول: لأنني أجملت الكلام فيه إجمالاً، ولم أكثره بالشواهد والتصاريف إرادة الإيجاز.

هذا كلام ابن فارس، ومن خلال هذا الكلام تبين لنا أن الذي دعا ابن فارس في ذلك: هو أن يرغب قراء هذا الكتاب فيه؛ لأنه رأى انصراف الشعراء والكتاب عن كتب اللغة التي سبقتهم، كـ(العين) و(الجمهرة)، و(التهذيب)... وغيرها من هذه الكتب، وأراد أن يؤلف كتاباً مختصراً ويحمل فيه القول، ولم يكثر فيه من الشواهد، كما ذكر حتى يكون القارئ يميل إلينا، أي: لديه رغبة وإمالة إلى قراءة هذا الكتاب، ويفضله على غيره من الكتب التي سبقتهم.

يضاف إلى ذلك من خلال كلام ابن فارس في هذه المقدمة، أنه عمد إلى تدوين الواضح والمشهور، والصحيح من الألفاظ في هذا الكتاب، ولم يهتم ابن فارس بتدوين الغريب والألفاظ غير الصحيحة، نراه أيضاً يصرح بذلك في موضع آخر في نهاية الكتاب، فيقول ابن فارس مبيناً أنه لم يدون إلا الألفاظ المشهورة الصحيحة فقط، فيقول: واقتصرت على ما صح عندي سماعاً أو من كتاب صحيح النسب مشهور، ولولا توخي ما لم أشكك فيه من كلام العرب لوجدت مقاله، ولكنني عمدت بأوجز قول وأقربه، ورجوت أن يكون هذا المختصر كافياً في بابه ومستغنياً في معرفة صحيح العرب، هذا كلام ابن فارس، إذن من خلال هذا الكلام نراه يميل إلى التسهيل والتيسير في البحث؛ لتلبية رغبة المبتدئين

والناشئين في مجال البحث اللغوي ؛ لأن مثل هؤلاء في حاجة ضرورية إلى مثل هذا التيسير ؛ فهو لهذا السبب ألف كتابه استجابة لطلب من سألته التيسير في مجال التأليف المعجمي هذا بالنسبة للأهداف التي دفعت ابن فارس إلى تأليف هذا الكتاب.

مصادر الكتاب :

كل كتاب لابد أن يكون له مصدر يرجع إليه المؤلف لكي يستمد منه بعض المواد ، أو الأصول الأساسية لكتابه ، فهنا في كتاب (مجل اللغة) لابن فارس وجدنا أن المصادر عند ابن فارس لم تكن مصدرًا واحدًا ، وإنما هي جملة مصادر متعددة ومتنوعة ، عند ابن فارس في جمع المادة اللغوية ، وتنوع هذه المصادر إن دل على شيء فإنما يدل على مدى الجهد الذي بذله ابن فارس في جمع المادة اللغوية ، وبأنه قد تصفح كتب السابقين عليه على اختلاف أنواعها ، ومن خلال الرجوع إلى كتاب (مجل اللغة) يمكننا أن نلخص هذه المصادر ، ونصنفها على النحو التالي :

النوع الأول : الرواية ؛ وجدنا ابن فارس روى عن العلماء الثقات في مجال اللغة وروى عن الخليل بن أحمد ، وروى عن الفراء وروى عن علي بن إبراهيم القطان ، وروى عن الكسائي أبي عمرو الشيباني ، وغيرهم من العلماء الذين لهم باع طويل ومجال معروف في اللغة.

النوع الثاني : من هذه المصادر النقل من الكتب ، حيث اعتمد ابن فارس على كتب العلماء السابقين عليه في مجال اللغة وتخبر من هذه الكتب ما صح عنده واطمأنت نفسه إليه ؛ ولذلك نراه يوضح ذلك في نهاية الكتاب في النص الذي

قرأناه سابقاً فنقل من كتاب (العين) للخليل بن أحمد، ونقل من كتاب (غريب الحديث) لأبي عبيد، ونقل أيضاً من كتاب (إصلاح المنطق) لابن السكيت ونقل من كتاب (جمهرة اللغة) لابن دريد... وغير ذلك، من المصادر الصحيحة الموثوق بها، تصفحها ابن فارس وأخذ منها الصحيح الذي اطمأنت إليه نفسه.

النوع الثالث: من المصادر في (مجل اللغة) عبارات تدل على أنه كان ينقل من مصادر لا يكشف عن أسماء أصحابها، ففي مادة أما قال: ووجدت بخط سلمة أمهات البهائم، وأمهات الناس، هذا ما يسمى في عرف النصوص بالوجادة.

النوع الرابع: من هذه المصادر هو الحفظ والسماع، ابن فارس عاش في نهاية عصور الاحتجاج كما صنفها العلماء، لذلك ونظراً لاتساع الثروة اللغوية عند ابن فارس وتلمذته على مشاهير علماء عصره، نراه قد حفظ الكثير من المفردات اللغوية، والأشعار وبيان معانيها، فكان يذكر في ثانيا بعض مواد كتابه ما حفظه، لذلك نراه في مادة عهر قال: وذكر عن بعض علماء الكوفة العاهر الكسلان المسترخي، هذا في مادة عهر، وهذا بالنسبة للحفظ، أما بالنسبة للسماع فهو أيضاً من مصادر الكتاب الأساسية، وقد نبه على ذلك في نهاية الكتاب كما ذكرنا في النص الذي نقلناه في بيان هدف المؤلف.

منهج المجل:

المنهج الذي سلكه ابن فارس في (مجل اللغة) يعد منهجاً جديداً في التأليف المعجمي، لم يسلكه أحد من المعجميين قبله، كما أنه لم يلحقه لاحق على هذا المنهج الدائري كما وضحت سابقاً، وكان هدفه هو التيسير على المبتدئين؛ لأن ابن فارس نظر في كتاب (العين) للخليل بن أحمد، فوجده يقوم على التقليلات

الصوتية، وكما قلنا بأن هذا المنهج فيه صعوبات كثيرة، منها ترتيب الحروف على حسب الترتيب المخرجي والصوتي لها، الأبعد فالبعيد فالقريب فالأقرب وهكذا، كما أنه أيضاً قرأ ونظر في معجم (جمهرة اللغة) الذي صار فيه صاحبه على التقليلات الأبجدية، فوجده قد زاد على الخليل وقصد إلى تكسير الألفاظ، وأراد إظهار قدرته فوجده قد اتفق مع الخليل في التقليلات، وخالفه في الترتيب الصوتي، وسلك الترتيب الألفبائي.

لكن موضع الصعوبة عند ابن دريد في تجميع المادة اللغوية، وما يتقلب منها في موضع واحد تحت أسبق حروفها، الأصول في الترتيب الألفبائي، كل ذلك نرى ابن فارس يشير في مقدمة الكتاب إلى الأسباب التي دفعته إلى أن يخالف هؤلاء العلماء في منهجهم ويتبع منهجاً آخر، يقول ابن فارس: شهدت كتاب (العين) الذي صنفه الخليل بن أحمد، ووعورة ألفاظه وشدة الوصول إلى استخراج أبوابه، وقصده إلى ما كان يطلع عليه أهل زمانه، الذين جبلوا على المعرفة، ولم يتعصب عليهم وعورة الألفاظ، ورأيت كتاب (الجمهرة) الذي صنفه أبو بكر بن دريد، وقد وفى بما جمعه الخليل وزاد عليه؛ لأنه قصد إلى تكسير الألفاظ.

من خلال هذا الكلام نرى أن معنى ذلك، أن منهج الخليل وكذلك منهج ابن دريد هما اللذان كانا موجودين حتى القرن الرابع الهجري، الذي وجد فيه ابن فارس، لكن أيضاً كانت هناك محاولات أخرى لتيسير منهج المعجم وسهولة البحث فيه، هناك محاولة أبي عمرو الشيباني المتوفى سنة ٢١٣ هجرية في كتابه الجيم؛ مراعيًا في كتابه ترتيب الألفاظ على أوائلها، والحروف التي تقع فيه بعد تجريدتها من الحروف الزائدة، هذا أيضاً كان خطوة لتيسير المعجم وكذلك محاولة الفارابي نحو تيسير المعجم، وخلص معجمه (ديوان الأدب) من الترتيب

الصوتي ، ولكن الصعوبات عند الفارابي تتمثل في مراعاة نوع الكلمة اسماً وفعلًا ، وكم الكلمة من حيث الثنائي والثلاثي ، والرباعي إلى آخره ، كذلك الجوهري حاول محاولة يسر فيها المعجم حيث تخلص من صعوبة الترتيب الصوتي ، والترتيب الألفبائي عند الخليل وابن دريد ، لكنه أيضاً راعى طرف الكلمة وحشوها أيضاً ، هذا أيضاً يمثل صعوبة فابن فارس رغم هذه المناهج للجوهري والخليل وابن دريد والشيباني والفارابي سلك منهجاً آخر غير هذه المناهج ، محاولة منه في تيسير وإذلال الصعوبات الموجودة في المعجم ، نحاول أن نجمل النقاط في منهج ابن فارس.

النقطة الأولى : أن ابن دريد كان يرجع الكلمة إلى أصلها ، وهذا مبدأ متفق عليه عند المعجميين تجريد الكلمة من الحروف الزائدة والرجوع بها إلى الأصل ، ورد الحرف المقلوب إلى أصله والإتيان بالحرف المحذوف ، كل هذه الخطوات الهدف منها الوقوف على أصل الكلمة ، الإجراءات التي تتبع عند المعجميين عموماً تجريد الكلمة ورد المحذوف وإعادة الحرف المقلوب إلى ما كان عليه إلى آخره ، كل ذلك الهدف منه الوقوف على أصالة الكلمة ومعرفة حروفها الأصلية.

النقطة الثانية : أنه قسم معجمه (مجل اللغة) إلى عدة كتب كان يسمى الحرف بكتاب ، يقول : مثلاً كتاب الهمزة ، كتاب الباء ، كتاب التاء إلى آخره ، حتى يصل إلى كتاب الياء فجعل هذه الكتب ثمانية وعشرين كتاباً ، بعدد الحروف الهجائية.

يقول ابن فارس في مقدمة (المجل) : وذلك أنني خرجته على حروف المعجم ، فجعلت كل كلمة أولها ألف في كتاب الألف ، وكل كلمة أولها باء في كتاب الباء ، حتى أتيت على الحروف كلها ، فإذا احتاجت إلى الكلمة نظرت إلى أول

حروفها فالتمستها في الكتاب الموسوم بذلك ؛ فهو يريد أن يبين أنه إذا أراد الباحث أن يرجع لبيان معنى كلمة في معجمه (المجمل) فعليه أن ينظر إلى الحرف الأول من هذه الكلمة أي : بعد تجريد الكلمة من الزوائد.

النقطة الثالثة : في المنهج اتبع ابن فارس نظام الأبنية في تقسيم الكتب مراعيًا في ذلك كمية الحروف التي تتكون منها الكلمة ، فقسم الكتاب الواحد إلى ثلاثة أبواب رئيسية هي : باب الثنائي والمطابق ، فما المراد بالثنائي المضاعف والمطابق ؟ المراد بالثنائي المضاعف المشدد وهو الذي كانت عينه ولامه من جنس واحد ، مثل كلمة مادة رَد شد... إلى آخره ، أما الثنائي المطابق فيراد به المقرر الذي تقرر مقطعه ، الفاء مع اللام الأولى ؛ مثل : زلزل صرصر وسوس ضرضر... إلى آخره.

الباب الثاني : أيضًا باب الثلاثي الأصول ، حيث تناول فيه الكلمات التي اشتملت على ثلاثة أحرف أصلية مع ما يأتي بعدها من حروف الزيادة.

الباب الثالث في الأبنية : وهو ما زاد على ثلاثة أحرف فسماه في باب الجيم باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف ، أوله الجيم وهكذا ، إذن الأبنية عندهم الثنائي المضعف والمطابق والثلاثي وما زاد على الثلاثي ، هذه هي الأبنية ، بعكس ابن دريد الذي توسع في الأبنية كما ذكرنا عند حديثنا عن الجمهرة.

النقطة الرابعة في المنهج : أن ابن فارس تفرد بترتيب خاص في داخل الأبواب للمفردات هذا الترتيب لم يسبقه أحد إليه من قبل ولم يقلده واحد من المعجميين الذين جاءوا بعده ؛ لأنه سلك الترتيب الألفبائي الدائري ، فمثلاً في باب الثنائي والثلاثي في هذين البابين أنه يبدأ أولاً الباب بالحرف الذي يلي الحرف الأول من الكلمة ، وهذا هو ترتيب ابن فارس الخاص به ، ولم يشاركه أحد فيه من

المعجميين اللاحقين عليه ، فهو لا يبدأ بعد الحرف الأول إلا بالذي يليه ، في باب المضاعف والمطابق ، مثلاً في باب العين وما بعدها في المضاعف والمطابق ، بدأ بـ "عف عك عل عم عن عب" ... إلى آخره ، رب سأل يسأل لماذا لم يبدأ بـ "عب أو عد أو عس" ... إلى آخره ؟

لأن الباء والتاء في الترتيب تأتي مسبقاً قبل العين ، وهذا هو المنهج الذي تفرد به ابن فارس ؛ حيث يبدأ بالحروف التي تأتي بعد العين فبدأ بعف ؛ لأن الفاء تلي العين وهكذا ، وكذلك في الثلاثي نظر إلى الحرف الثالث من الكلمة فاتبع فيه المنهج نفسه الذي سار عليه في الحرف الثاني من الكلمة ، فمثلاً في الثلاثي في باب العين والفاء ، وما يثلثهما جاء ترتيب المواد عند ابن فارس هكذا : عفك ، عفل ، عفن ، عفو ، عفت ؛ نلاحظ أنه انتهى من الحروف التي بعد العين حتى وصل إلى آخر الحروف ، ثم أدار الدائرة مرة ثانية وعاد إلى بداية الحروف على حسب الترتيب الأبجدي وهو الدائري.

النقطة الخامسة : في نقاط المنهج ، أنه اهتم بضبط المفردات اللغوية ؛ ولذلك وجدنا ابن فارس يستخدم ألواناً متعددة في الضبط لم يكتف على عنصر واحد ، وإنما كان ينص على الضبط بالحركة على حركة الحرف الذي يريد ضبطه ، أو على حركة الحرف المضبوط ؛ كقوله : والقشاء معروف ؛ أي : بكسر القاف ثم يقول : وقد تضم قافه . يبقى هنا دلالة أو نص على حركة الحرف المضبوط وفي مادة أخرى يقول : وقرن بفتح الراء حي من اليمن ، والقرن بكسر القاف هو القرن في الشجاعة ، إذا كان في اللفظ لغتان أو لهجتان كان ابن فارس يذكرهما ، وإذا كان فيه أكثر من لغتين كان يذكرهما ، فعلى سبيل المثال في مادة قبض ، قال : ومقبض السيف ومقبضه ، وفي مادة نخط يقول ، ما أدري أي النخط هل هو

بالضم وبالفتح ، هذا كلام يدل على أن اللفظ ورد فيه أكثر من لغة وغير ذلك من هذه الألفاظ كثير، التي كان ينص فيها على ضبط الحرف المراد ضبطه بالحركة ، كما كان يضبط الكلمة في بعض الألفاظ بكلمة أخرى مثل الشكت يضبطها كالشكر ؛ أيضاً استخدم الضبط بالنقط في الحروف ؛ فعندما يقول الكلمة فيها باء أو تاء أو ثاء ينبه على أن هذا الحرف إما بنقطة في أسفله على أنه باء أو بنقطتين أعلاه على أنه تاء.

النقطة السادسة : في المنهج أنه اهتم بالشرح وتوضيح الألفاظ، وحاول أن يستخدم الألفاظ السهلة في الشرح ، وهذا هو أيضاً هدف أساسي من أساسيات ، أو من الأساسيات التي يقوم عليها المعجم ، حتى يزيح الغموض واللبس عن هذا اللفظ ، حيث شرح اللفظ بما يرادفه ، أيضاً شرح الألفاظ بالضد أو بالنقيض له ، كذلك شرح بعض الألفاظ أيضاً بألفاظ غامضة ، وهذا قليل جداً في (المجمل) وقوله ، مثلاً في مادة جدف قال : الجدف لغة في الجذث بالثاء ، ولم يذكر المعنى مع أنه ورد في المعاجم الأخرى ، والجذث هو القطع ، واستخدم أيضاً الشرح بالنظير في كثير من الألفاظ ، هناك بعض الألفاظ أيضاً تركها دون شرح لها معتمداً على وضوح معنى هذه الألفاظ ، إضافة إلى ذلك كان يدعم هذا الشرح بالشواهد المتعددة والمتنوعة من قرآن ، وشعر وحديث ونثر وما شاكل ذلك.

النقطة السابعة في المنهج : أنه اهتم باللهجات ، وكان هذا الاهتمام قليلاً في بعض المواد ، ففي بعض الأحيان كان يشير إلى اللهجات ، دون إشارة إلى أصحابها كما أنه أيضاً كان ينبه في (المجمل) على بعض الألفاظ المعربة ، والألفاظ الدخيلة في اللغة العربية ، وكان يشير إلى كون اللفظ معرباً أو مولداً. هذه هي أهم النقاط التي اتبعها ابن فارس في (مجممل اللغة).

مميزات (المجمل):

كما قلنا بأن منهج ابن فارس يمثل مرحلة من مراحل التأليف في المناهج المعجمية ، وهذه المرحلة هي على كل حال تعد خطوة من خطوات التيسير في البحث المعجمي ، هذا المنهج الذي سلكه ابن فارس يمتاز بعدة مميزات أهمها :

الميزة الأولى : اهتمامه بالصحيح من الألفاظ واقتصاره في (المجمل) على الصحيح فقط ، وكان هذا النوع من التأليف أي : الاقتصار على الصحيح والمشهور هو الشائع في هذا القرن الرابع الهجري ، كما حدث عند الجوهري وغيره من العلماء اللغويين. فهذه ظاهرة عامة كانت منتشرة في القرن الرابع الهجري ، ولذلك يقول ابن فارس : فقد ذكرنا فيه الواضح من كلام العرب والصحيح منه دون الوحشي المستنكر ، ولم نأل في اشتباه المشهور الدال على غريب ، آية أو تفسير حديث أو شعر ، هذا الكلام ابن فارس ذكره في أول كتاب الجيم في (مجمل اللغة) ، ونقله أيضاً عنه السيوطي في (المزهر) في الجزء الأول "ص ٩٩ وص ١٠٠" وبالإضافة إلى اقتصاره على الصحيح ؛ فقد أراد أن ينبه أحياناً على بعض اللغات ، وينبه على الألفاظ المصنوعة وعلى الألفاظ النادرة ، وعلى المعرب والدخيل والمولد وغير ذلك في لغة العرب ، وقد أشرنا إلى أن ما يشك فيه ابن فارس كان ينبه عليه ؛ لأنه كان يريد أن يقتصر على الواضح المشهور من هذه الصيغ والألفاظ ، وترك الغريب والنادر... وغير ذلك.

الميزة الثانية : أنه اهتم ببعض القواعد الصوتية في مقدمة بعض الحروف ، فليست هذه ظاهرة عامة في كل الأبواب ، وإنما في بعض الحروف ؛ حيث كان يتحدث عنها من حيث المخرج والصفة وما شاكل ذلك ، وتكوين الصوت مع غيره.

الميزة الثالثة : لهذا الكتاب اهتمامه ببعض الظواهر اللغوية كالإبدال ، والأضداد والإتباع وسائر النحوية والصرفية وغير ذلك.

الميزة الرابعة : أنه امتاز بالتعريفات للألفاظ ويوثق ذلك بالشواهد.

الميزة الخامسة : أنه كان يشير إلى الأماكن والبلدان ، والقبائل والأنساب والأعلام ، وأيام العرب.

أهم المآخذ التي وجهت إلى كتاب (مجل اللغة) :

المآخذ الأول : إهماله الترتيب في بعض المواد :

حيث أتى في بعض المواد ببعض المخالفات في الترتيب ، مثلاً في مادة "أثر" كان حقها أن تذكر في أول مادة الألف والتاء وما يثلاثهما ، لكنه ذكرها في آخر الباب بدلاً من أن يذكرها في أول الباب ، وكذلك كلمة الابن أصله "بنو" لكنه ذكرها في مادة "ابن" في باب الألف... وغير ذلك من هذا.

المآخذ الثاني : اختصاره بعض المواد :

هذا الاختصار أخل بمعناه ، وبعض المواد كان يقصر في تفسير المعنى للكلمة ؛ بشرحها بكلمة أو بكلمتين ، وهذه الكلمة أو الكلمتان لا توضحان المعنى المراد لهذه الكلمة.

المآخذ الثالث : عدم التزامه بما قرّره في مقدمة الكتاب :

حيث ذكر في مقدمة كتابه أنه يذكر ما صحّ سماعه بالنسبة له عن العرب ، أو من الكتب التي رجع إليها ، لكنه أورد في كتابه ألفاظاً وقدم لها بقوله : ولم أسمعه

تباعاً. ففي مادة: "أنب" و"تشح" و"خضر" و"عفت" كان يذكر فيها ألفاظاً يقول عنها: ولم أسمعه سماعاً.

هذا المأخذ يمكن أن نرد عليه بأنه ربّما قرأها في كتب السابقين، فليس شرطاً أن يكون كل ما كتبه ابن فارس قد سمعه.

المأخذ الرابع: أخذ على ابن فارس بعض التصحيفات في (المجمل)، وهذا يدل على عدم الدقة عند ابن فارس في النقل من الكتب التي رجع إليها، مثل كلمة "الخريس": الجارية الحديثة السن الحسنة، ذكرها الخليل بالضاد - أي الخريض وليست الخريس - يبقى هذا تصحيف في النقل عند ابن فارس.

المأخذ الخامس: في شرحه لبعض الألفاظ لم ينبه على أصلها، ولم يوضح أنها ليست عربية، والحقيقة أنه نبه على كثير، لكن في بعض الألفاظ لم ينبه، مع أن أصل هذه الألفاظ هي ألفاظ معربة وليست عربية.

المأخذ السادس: يؤخذ عليه أنه في نسبة بعض الأبيات كان عنده شيء من الوهم في نسبة الأبيات الشعرية في الكتاب، حيث نسب شاهداً لمساعدة بن جويّة، والصواب أنه لعبد مناف الهذلي.

هذه هي المآخذ التي وجهت إليه، وربما عدم النسبة الدقيقة في مثل هذه الأبيات ربما أنه لم يرجع إلى دواوين هؤلاء الشعراء، فربما أنه كان يعتمد على الذاكرة، أو على الرواية والسماع... وغير ذلك. هذه هي أهم المآخذ التي وجهت إلى كتاب (مجمل اللغة) وعلى كلٍّ فهي مأخذ يسيرة لا تنقص من قيمة الكتاب شيئاً؛ لأنه أفاد الكثير من الباحثين والدارسين في مجال اللغة وغيرها، وأعان كما ذكر ابن فارس المبتدئين في مجال البحث المعجمي باتباعه نظام الأبجدية العادية، وترك النظم الأخرى التي سبقتها من معاجم السابقين.

أولاً: المؤلف:

نتحدث أولاً عن صاحب المعجم ، وقد سبق لنا الحديث عنه قبل ذلك ، عند حديثنا عن معجمه (مجل اللغة) لذا سوف ننتقل إلى الحديث عن اسم الكتاب ، ونسبته إلى صاحبه.

ثانياً: اسم الكتاب ونسبته إلى صاحبه:

لو رجعنا إلى كتاب (معجم الأدباء) لياقوت الحموي نرى أنه ذكر كتاب (مقاييس اللغة) ضمن مجموعة الكتب التي ذكرها لابن فارس ، ويعلل لنا ذلك محقق كتاب (مقاييس اللغة) الأستاذ هارون ، بأنه ربما كان من آخر الكتب التي ألفها ابن فارس ؛ لذلك لم يحظ هذا الكتاب بالشهرة التي حظي بها غيره من المؤلفات التي ألفها ابن فارس ، وهذا الكتاب كما يرى المحقق بأنه آخر الكتب ، لأنه يمثل قمة النضج والارتقاء العلمي عند ابن فارس ؛ لأنه كان تأليفه في نهاية العمر وأخريات أيامه ، وهذا إن دل على شيء ، فإنه يدل على أن (مجل اللغة) كان أسبق في التأليف من (مقاييس اللغة) لابن فارس ، ومما يدل على ذلك أن (مجل اللغة) حظي بشهرة كبيرة ، فعرفه الناس ، وللدلالة على سبق (المجل) في التأليف عن (المقاييس) ، أن الناظر في الكتابين يرى ، أو يلتمس القوة في (المقاييس) بعكس (المجل) لأنه في (المجل) كما ذكرنا حاول ، أو أجمل الكلام فيه إجمالاً ، فمثلاً: في (المجل) إذا حاول الحديث فيه على الاشتقاق ، فإنما يسرده في إجمال والتواء ، بعكس حديثه في الاشتقاق في كتابه (المقاييس) ما هو المقصود بكلمة

مقاييس؟ المقصود بالمقاييس - كما يسميه بعض اللغويين - المراد به: الاشتقاق الكبير، والاشتقاق الكبير هو الذي يرجع مفردات كل مادة إلى معنى أو معانٍ تشترك فيها هذه المفردات جميعاً.

إذن: هناك معنى عام يربط ويجمع بين أصول ومشتقات المادة الواحدة، فمعنى المقاييس، أي: المعنى المشترك بين صيغ اللفظ المتعددة، إذن: عندما أنظر إلى كلمة "ضرب" مثلاً، أجد منها: ضرب يضرب ضارب، واضرب، ومضروب، والضرب... وغير ذلك، إذن هذه الألفاظ المتعددة، لا بد وأن يكون هناك معنى عام، أو مشترك بين هذه الألفاظ المتعددة.

ابن فارس كان رائداً في هذا المجال، وفي تطبيقه، وتبعه المعجميون من بعده، فالمقاييس جمع: مقياس، والمراد بالمقياس: المعايير التي اكتشفها ابن فارس في نظام اللغة العربية، حيث رأى أن المفردات التي ترجع إلى مادة لغوية واحدة، تتلاقى بعض معانيها الخاصة في معنى عام، أو عدة معانٍ عامة تمثل الأصل أو الأصول لتلك المعاني الخاصة، التي تعد فرعاً لها.

ثالثاً: الهدف من تأليف المقاييس:

معجم مقاييس اللغة هو من المعجمات النوعية التي ابتكرت نوعاً جديداً في مجال التأليف المعجمي؛ لأن ابن فارس في هذا المعجم سلك مسلك التدوين والجمع، فابتكر نظاماً جديداً في التأليف المعجمي، هذا النظام هو محاولته أن يجعل لكل مادة من المواد في اللغة معنىً مشتركاً، أو بمعنى آخر رد المفردات المتفرعة من لفظ واحد، أو من مادة واحدة إلى معنى، أو معانٍ تشترك فيها هذه المفردات، بحيث يمكن أن يُدمج فيه كل المعاني الفرعية، سواء كانت هذه المعاني حقيقية، أو

مجازية ، وكذلك ما يبدو في اصطلاح البلاغيين أنه مشترك اللفظ ، حاول فيه ابن فارس أن يربط بين المعاني الفرعية المختلفة لكل لفظ منها ؛ ليدمجها ، أو يدخلها في المعنى العام كذلك.

ابن فارس في مقدمة الكتاب (مقاييس اللغة) يقول ، أو يوضح هذا الهدف كله ، فيقول : "إن لغة العرب مقاييس صحيحة ، وأصولاً تتفرع منها فروع ، وقد ألف الناس في جوامع اللغة ما ألفوا ، ولم يعربوا في شيء من ذلك عن مقياس من تلك المقاييس ، ولا أصل من الأصول ، والذي أومأنا إليه باب من العلم جليل ، وله خطر عظيم ، وقد سطرنا كل فصل بأصله الذي يتفرع منه مسائله ؛ حتى تكون الجملة الموجزة شاملة للتفصيل ، ويكون المجيب عما يُسأل عنه مجيباً عن الباب المبسوط بأوجز لفظ ، وأقربه" إذن : هذه الفكرة ، وهي فكرة ربط الفروع بالأصول ، أو الأصول بالفروع - هي تعتبر فكرة مستحدثة - كما أشار ابن فارس - لم ينبه عليها العلماء الذين سبقوه ، وهي من أبواب العلوم الجليلة والنافعة ، كذلك ابن فارس عقد في كتابه (الصاحبي) باباً بعنوان : باب القول على لغة العرب ، هل لها قياس ؟ ذكر هذا الكلام في (الصاحبي) في ص ٥٧ ، يقول : "وهل يشتق بعض الكلام من بعض ؟ قال : أجمع أهل اللغة ، إلا من شذ عنهم : إن لغة العرب قياساً ، وإن العرب تشتق بعض الكلام من بعض".

إذن : من خلال ما ذكره في (الصاحبي) وما ذكره في مقدمة (المقاييس) نرى أن الهدف عنده بيان المعنى المشترك بين الصيغ المختلفة للفظ الواحد.

رابعاً : أهم ما يميز كتاب المقاييس :

اتبع ابن فارس فكرتين أساسيتين في تأليفه لهذا المعجم : الفكرة الأولى : هي فكرة الأصول والمقاييس ، وقد طبقها على الشائ والثلاثي من المواد ، والفكرة الثانية :

هي النحت الذي اشتهر به ابن فارس ، وطبق هذه الفكرة على ما زاد في الكلمات عن ثلاثة أحرف ؛ ولذلك يقول ابن فارس في باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف ، أوله باء : "اعلم أن للرباعي والخماسي مذهباً في القياس ، يستنبطه النظر الدقيق ، وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت".

إذن : ابن فارس يرى أن ما زاد عن ثلاثة أحرف ، سواء كان رباعياً أو خماسياً معظمه ليس أصلاً ، وإنما هو منحوت من كلمتين ، هذا مذهب ابن فارس ، ومعنى النحت عند ابن فارس : أن تؤخذ كلمتان ، وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعاً ، كقولهم : حيعل ، حيعل الرجل : إذا قال : حي على .

إذن : حيعل هي كلمة رباعية منحوتة من كلمتين ، كما وضع ابن فارس ، فهو بذلك يريد أن يطبق هذه الفكرة ، أو هاتين الفكرتين في كتابه : فكرة الأصول ، وفكرة النحت في كتابه (مقاييس اللغة) حيث يبين المعنى المشترك في جميع صيغ كل مادة ، وفكرة النحت فيما زاد عن الثلاثي ، نريد أن نذكر مثلاً لكل فكرة من هاتين الفكرتين :

الفكرة الأولى : فكرة الأصول في مادة "أدى" يقول ابن فارس : "الهمزة ، والذال ، والياء أصل واحد ، وهو إيصال الشيء إلى الشيء ، أي : وصوله إليه من تلقاء نفسه" قال أبو عبيد : "تقول العرب للبن ، إذا وصل إلى حال الرءوب ، وكذلك إذا خثر : قد أدى يأدي أدياً" قال الخليل : "أدى فلان يؤدي ما عليه ، أداء ، وتأدية" وتقول : فلان أدى للأمانة منك ، وهكذا ، معنى ذلك : أن للهمزة والذال والياء أصلاً واحداً ، ربما يذكر للفظ أن له أصليين أو ثلاثة أصول ، أو يجعل المادة أصلاً صحيحاً ، لكن هذا الأصل غير مقيس كما في مادة "أفل" جعل له أصليين ، حيث يقول : "الهمزة ، والفاء ، واللام أصلان ، أحدهما الغيبة ، والأصل الثاني

هو الصغار من الإبل، فأما الغيبة، فيقال: أفلت الشمس، بمعنى: غابت إلى آخر ذلك مما ذكره من أمثلة، والأصل الثاني وهو الأفيـل، وهو الفيصل، والجمع: الإيفال...إلى آخره".

الفكرة الثانية وهي فكرة النحت: نضرب لها مثلاً حيث قام بتطبيق فكرة النحت فيما زاد عن الثلاثي، كما ذكرنا، وهذا إن دل، يدل على مدى اهتمام ابن فارس بالصحيح أيضاً، والذي مهد له هذا الطريق هو الخليل بن أحمد، كما نبه على ذلك ابن فارس في (المقاييس) في الجزء الأول في ص ٣٢٩، يقول ابن فارس في موضع آخر: "وهذا الذي قاله الخليل، فـدليل لنا في بعض ما ذكرناه من مقاييس الكلام، والـخليل عندنا في هذا المعنى إمام".

إذن: هو في هذا النص يبين فضل السبق للـخليل بن أحمد، والريادة في هذا المجال، فإذا كان ابن فارس له من عمل في ذلك، فإنه يوضح الفكرتين، ويجعلهما قضيتين رئيسيتين من القضايا المهمة في فقه اللغة، ودل على اطرادهما في مواد المعجم، فبحث في أصول المفردات، واشترك ألفاظ المادة في معنى واحد، ودورانها حول نفسها.

خامساً: مصادر كتاب (مقاييس اللغة):

اعتمد ابن فارس في معالجة المادة اللغوية عنده على عدة مصادر كثيرة، نص على أشهر هذه المصادر في مقدمة كتابه (مقاييس اللغة) حيث يقول في (المقاييس): "وبناء الأمر في سائر ما ذكرناه على كتب مشتهرة عالية، تحوي أكثر اللغة، فأعلاها وأشرفها كتاب (العين) للـخليل بن أحمد" فقد قرأه على أستاذه علي بن إبراهيم القطان، وهذا أيضاً من الأدلة التي اعتمدنا عليها في نسبة كتاب (العين)

للخليل بن أحمد كما أسلفنا ، وكتابا أبي عبيد القاسم بن سلام وهما (غريب الحديث) و(الغريب المصنف) فقد أفاد منهما على يد أستاذه علي بن عبد العزيز ، وكتاب (إصلاح المنطق) لابن السكيت ، والذي تعلمه على يد والده ، وكتاب (جمهرة اللغة) لابن دريد الذي درسه مع أستاذه محمد بن أحمد الأصفهاني ، تعد هذه الكتب هي المصادر الأساسية التي استقى منها مادة كتابه المعجمية ، لكن أيضاً هناك كتب أخرى ثانوية استعان بها ، ولذلك هو يقول عن الكتب الخمسة الأساسية التي ذكرناها : "فهذه الكتب الخمسة معتمدنا فيما استنبطناه من مقاييس اللغة ، وما بعد هذه الكتب فمحمول عليها ، وراجع إليها ، حتى إذا وقع الشيء النادر نصصناه إلى قائله".

إذن : المصادر الثانوية لم ينبه عليها في مقدمة الكتاب ، وإنما كان يشير إلى بعضها في شرحه للألفاظ ، أو عند ذكره للفظ ، فيبدأ بأصل اللفظ ، وغالباً ما كان يبدؤه من كتاب (العين) للخليل ، ثم يشرح فروع الأصل ، أيضاً يعتمد في الشرح على الخليل بن أحمد ، ثم بعد ذلك ما يحتاج إلى تدعيم ، وإضافة إلى ذلك من هذه الكتب ، ثم بعد ذلك يحاول أن يدعم ذلك بالشواهد ، سواء في القرآن الكريم ، والأخبار ، والأمثال ، وما شاكل ذلك ، كل ذلك كان يعتمد اعتماده الأول على كتاب (العين) ثم يلي بعد ذلك في الاعتماد كتاب (الجمهرة) لابن دريد في المرحلة الثانية ، حيث يستوفي منه المواد ، ومعاني المواد ، فيأخذ منه من صيغه ومعانيه ما يراه مناسباً ، ثم يأخذ من غيره بعد ذلك ، كابن الأعرابي ، وأبي زيد ، وأبي عبيدة ، والنضر بن شميل ، وغير ذلك من هؤلاء العلماء الذين كان يصرح بأسمائهم ، وهؤلاء وغيرهم من المصادر التي رجع ابن فارس إليها.

سادساً: منهج (مقاييس اللغة) لابن فارس:

المنهج الذي سلكه ابن فارس في (المقاييس) هو بعينه المنهج الذي سلكه في (مجل اللغة) من حيث ترتيب مواد اللغة على حروف المعجم، مع تقسيم معجمه إلى ثمانية وعشرين كتاباً، بعدد حروف الهجاء، كذلك تقسيم كل كتاب إلى ثلاثة أبواب: باب الثنائي المضعف، وباب الثلاثي، وباب ما زاد على ثلاثة أحرف، أيضاً سلك في المقاييس الترتيب الألفبائي الدائري، نفس الترتيب في (مجل اللغة) وقد وضعنا هذا الكلام من قبل، عند حديثنا عن (مجل اللغة) ففي باب الثنائي والثلاثي رتب الكلمات فيها بحسب الحرف الثاني منها، لكنه أهمل هذا الترتيب فيما زاد على ثلاثة أحرف، مكتفياً بأن تبدأ الكلمة بالحرف المعقود له كل باب.

إذن: كل ما قلناه عن (مجل اللغة) من حيث المنهج، يقال أيضاً بعينه عن منهج (مقاييس اللغة) لابن فارس؛ حتى لا نكرر ما قلناه فيه، فالذي يطبق على (المجل) من حيث المنهج يطبق على (المقاييس) أيضاً بكامله، وبجذافيره.

ابن فارس في (المقاييس) قدم الأصل أو الأصول التي أخذت منها معاني المشتقات، كان يقدم الأصل أولاً، ثم يأتي بعد ذلك بالمعاني المجازية أو الشاذة؛ لتحقيق غرضه في هذا المعجم، وهو الكشف عن المقاييس أي: الأصول والمعايير، كما وضعنا في بيان معنى هذه الكلمة.

هذا بالنسبة لمنهج (مقاييس اللغة) حتى لا نكرر الكلام الذي قلناه في (مجل اللغة).

موازنة بين (المجمل) و(المقاييس)

بالرغم من هذا الاتفاق بين (المجمل) وبين (المقاييس) في أكثر موادهما وصيغهما، إلا أنهما يختلفان في أكثر الظواهر البارزة فيهما، وهذا الاختلاف لاختلاف الفكرة التي يقوم كل منهما عليها، فـ(المقاييس) أكثر اهتماماً بالأقوال المختلفة التي أدلى بها اللغويون في كل لفظ، وأميل إلى ترتيب المادة، بحسب الأصول التي تنقسم إليها معانيها، كما أن (المقاييس) أكثر إيراداً للشواهد والأمثال، وأعظم عناية بالعبارات المجازية، والتعبيرات الخاصة، والمعاني الفرعية، يضاف إلى ذلك أيضاً أن (المقاييس) أشد اهتماماً بنقد الألفاظ، وإبانة صحيحها، كما أن كتاب (المقاييس) أنضج حكماً في كل ذلك من كتاب (المجمل) فـ(المقاييس) يعد من المعجمات المتخصصة التي تبحث في أصول المفردات، واشتراك ألفاظ المادة في معنى واحد، ودورانها حوله، في حين أن (المجمل) له طبيعته، وله هدفه، وله أيضاً سماته، فالمجمل من المعجمات اللغوية التي أسهمت وشاركت في غرلة اللغة، وتنقيتها من الشوائب الغريبة؛ لأن ابن فارس جمع في المعجم الصحيح من مفردات وألفاظ اللغة، وابتعد عن الألفاظ الغريبة، والوحشية، والمستنكرة، يضاف إلى ذلك أن ابن فارس في (المجمل) أوجز، فقد راعى فيه الإيجاز والاختصار، كما أنه أيضاً في (المجمل) اهتم بالأعلام والألفاظ المعربة والمولدة؛ لأنها لا تخضع لفكرة الصحيح، والمشهور التي بنى عليها فكرة المعجم، إضافة إلى ذلك رُبَّ سائل يسأل، فيقول: لماذا ابن فارس اهتم بقضية المولد والمعرّب وغيرهما في هذا الكتاب، وهو (مجمل اللغة) ولم يهتم بهما في كتاب (مقاييس اللغة)؟

نقول إجابة عن ذلك : إن الألفاظ المعربة ، والمولدة ، وغيرها اهتم بها ابن فارس في (المجمل) لأن هذه الألفاظ لا تخضع لفكرة الاشتقاق والتوليد ، فهي لا تخضع لفكرة دوران المادة حول نفسها ، واشتراكها في معنى عام ؛ لذلك لم يذكر الألفاظ المعربة والمولدة والمستنكرة في (المقاييس) وإنما ذكرها في (المجمل) لأن هذه الألفاظ لم تخضع لفكرة الأصول ، والمعايير ، والمقاييس ، ودوران المادة حول معنى واحد ، هذا هو السبب أو الإجابة عن هذا السؤال.

مميزات المقاييس ، والمآخذ عليه :

هذه الخصائص والمميزات نلخصها في عدة نقاط :

الميزة الأولى : امتازت (المقاييس) عند ابن فارس باتباعه نظام مدرسة الأبجدية العادية الدائرية ، فتخلص من الصعوبات التي وجدت عند الخليل ، وعند ابن دريد ، وعند الفارابي ، وعند الجوهري ، تخلص من هذا كله باتباعه هذا النظام الأبجدي الدائري الذي وضعناه.

الميزة الثانية : هي عنايته الزائدة والفائقة بفكرتي الأصول أو الاشتقاق ، والنحو ، حيث يبدأ اللفظ أولاً ببيان الأصل ، أو الأصول التي تدل عليها المادة ، ثم يبين ما تفرع من هذه المادة ، وما حمل عليها أو ما شذ عليها ، واتبع في ذلك فكرته ، أو طبق هذه الفكرة خاصة في باب الثنائي والثلاثي ، الذي أطلق عليه : الثنائي المضعف ، أو المطابق ؛ وهو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ، والمطابق الذي هو مضعف ، والثنائي الذي هو ما تكررت فاؤه ولامه ، أما بالنسبة للفكرة الثانية وهي النحت ، حيث طبقها فيما زاد عن الثلاثي.

الميزة الثالثة : وهي كثرة الشواهد وتنوعها ، فنحن في كتاب (المقاييس) نرى ابن فارس استشهد بالقرآن الكريم وبالحديث النبوي الشريف والشعر والمثل ،

واعتمد أيضاً على كتب اللغة وكتب اللغويين الثقات - كما ذكرنا - : كتاب الخليل ، وابن دريد و(إصلاح المنطق) لابن السكيت ، وغير ذلك من هذه الكتب التي أشرنا إليها ، كما أنه أيضاً ذكر أسماء علماء نقل عنهم في كتبهم ، في المصادر الثانوية ، وذلك للدلالة على أن ما أتى به في مادة كتابه اللغوية يعد مصدره صحيحاً.

الميزة الرابعة : التي تميز هذا الكتاب : اهتمامه بالقضايا اللغوية المتنوعة ، والقضايا الصرفية ، كل ذلك أكثر منه ابن فارس في هذا الكتاب.

الميزة الخامسة : هي الإشارة إلى بعض اللهجات العربية عند شرحه لبعض المواد ، وهذا يعد توثيقاً للهجة ، وحينما يدل على أن هذه اللهجة تكلمت بها قبيلة عربية ، فإذا أردنا معرفة صحة هذه اللهجة ، فنحن ننظر إلى مكانة ووضع هذه القبيلة التي تحدثت بهذه اللهجة ، ومن خلال معرفتنا بمكانة هذه القبيلة نستطيع أن نحدد أن هذه اللهجة فصيحة ، أو غير فصيحة ، مثلاً : في مادة "أتى" ابن فارس ذكر قول الخليل ، حيث قال : "أتيت فلاناً على أمره ، مؤاتاً ، وهو حسن المطاوعة" ثم يقول : "ولا يقال : واتيته إلا في لغة قبيحة في اليمن" ؛ فقد دل ذلك على أن "واتيته" هي تعد لهجة عربية من اللهجات القبيحة التي ذكرت عند اليمنيين.

الميزة السادسة : أن هذا الكتاب يمتاز بنسبة الأقوال إلى أصحابها ، وهذا يدل على أمانة ابن فارس العلمية ، فهناك كثير من العلماء ينقلون من مؤلفات أو آراء السابقين عليهم ، دون نسبة إليها ، وقد أشرنا إلى ذلك عند حديثنا عن كتاب (القاموس المحيط) فهذا يدل على أمانة ابن فارس العلمية ، ودقته في نسبة كل قول إلى صاحبه.

الميزة السابعة: اهتمامه بالقراءات القرآنية، وميله إلى الاختصار؛ مما جعله يترك بعض المواد بغير شرح فيه، فابن فارس لم يكن مهتماً أو معنياً بحصر ألفاظ اللغة - كما فعل الخليل وغيره - حصراً شاملاً لكل المفردات، وإنما كان مهتماً بتطبيق فكرته: الأصول وهي المقاييس، وفكرة النحت، هذا هو الذي كان يهتم به ابن فارس اهتماماً شديداً، ويحاول أن يطبقه قدر طاقته في هذا الكتاب.

الميزة الثامنة: هي عنايته بالعبارات المجازية، وتنبيهه عليها، وتصريحه بأنها من المجاز، أو الاستعارة، أو التشبيه، وقد زادت هذه الفكرة ورسخت عند الزمخشري في كتابه (أساس البلاغة).

أهم المآخذ التي أخذت عليه:

هناك بعض المآخذ، أو بعض الهنات أخذت على معجم (مقاييس اللغة) لابن فارس، نحاول أن نوضح أهم هذه المآخذ:

أولاً: أخذ على ابن فارس الخلط والاضطراب في بعض المواد؛ لأن هدفه في هذا المعجم هو رد مفردات كل مادة من مواد اللغة إلى معنى أو معانٍ تشترك فيها هذه المفردات، فوجه ابن فارس كل اهتمامه إلى تطبيق هذه الفكرة؛ ومن ذلك كان الخلط والاضطراب في هذه النقاط، نلخص نقاط الاضطراب، والخلط في النقاط التالية:

أ. الاختصار الشديد في بعض الأحيان، وفي بعض الألفاظ أدى به إلى عدم اكتمال ما جاء به من الشواهد، فمثلاً: نراه يأتي بالحديث، لكنه لا يكمل الحديث النبوي، بل يذكر الجزء فقط الذي يحتوي على موطن الشاهد، سواء كان هذا الموطن في صدر الحديث، أو في عجز الحديث، أو في وسط الحديث،

كذلك الشواهد الشعرية كان يسوق في بعض الأحيان شطراً من البيت الذي ورد فيه الشاهد.

ب. يؤخذ عليه التفسيرات الناقصة، وعدم شرحه لبعض الألفاظ، وكان يفسر كلًّا من الضدين بأنه خلاف الآخر، دون أن يبين المعنى، فعلى سبيل المثال: في مادة "بغض" الباء، والغين، والضاد أصل واحد، يقول ابن فارس: "وهو يدل على خلاف الحكم".

جـ. مخالفته لمنهجه في بعض الأحيان، فلقد أشار إلى أن حكاية الأصوات من المواد الخارجة عن نطاق فكرة الأصول والمقاييس التي سار عليها، وإن أردت مثلاً على ذلك فارجع إلى الباء، واللام في مادة "بل" في الجزء الأول في صـ ١٩٠ من الجزء.

المأخذ الثاني الذي وجه إلى ابن فارس: هو إيراد آراء كثير من اللغويين في اللفظ الواحد، هذه الكثرة في اللفظ الواحد أدت إلى تكرار المعنى، مع أنه نسب كل قول إلى صاحبه، فالأقوال إذا تعددت في اللفظ الواحد أدت إلى تكرار في المعنى، فكان عليه أن يلخص هذه الآراء، وأن يذكرها ويحيل إليها في رأي واحد، أو في نقل واحد دون أن يكرر الآراء، ما دام أن الآراء كلها تتفق في المعنى؛ لأن تكرار الآراء - ما دام المعنى واحداً عند هؤلاء اللغويين الذين نقل عنهم - يؤدي إلى تكرار في النقول، واستطرد في القول دون فائدة.

المأخذ الثالث: أخذ على ابن فارس عدم نسبة الأبيات الشعرية إلى أصحابها، وهذا ليس عاماً بل في بعض الأبيات فيها، وهذه ظاهرة عامة عند جميع المعجميين.

المأخذ الرابع : صعوبة الترتيب الذي سلكه ابن فارس حيث أدى إلى اضطراب في ترتيب بعض المواد ، فعلى سبيل المثال : باب التاء واللام وما يثلاثهما ذكر فيه : تلو ، تلد ، تلح ، تلف ، تلم ، تله ، لكن الأصل في ذلك أن يقدم الهاء على الواو ، فكان الأولى أن يقدم مادة "تله" على مادة "تلو" وغير ذلك من هذه الأبواب ، ولعل هذا الخلط ناجم عن نظام الأبنية التي سلكها ابن فارس ، فعلى الرغم من عدم اتباعه نظام التقليلات ، إلا أنه لم يتخلص من نظام التبعية في الأبنية ، فلم يسر على التقليلات الصوتية ، ولا التقليلات الأبجدية التي كانت موجودة عند الخليل وعند ابن فارس.

ورغم أنه اعتمد على كتب أصحاب هذه المدارس كـ(العين) للخليل بن أحمد كما صرح ، وكـ(الجمهرة) لابن دريد ، وجعلهما من المصادر الأساسية عنده ، فقد خالف منهجهما من حيث الترتيب الصوتي ، ومن حيث التقليلات الأبجدية إلا أنه تأثر بشيء قليل في اتباعه نظام التقليلات ، حيث قسم الأبواب عنده إلى ثلاثة ، فهذا أيضاً أثر من أثر التقليلات كما ذكرنا عند حديثنا عن المنهج في (المقاييس).

هذه هي أهم المآخذ التي أخذها العلماء على معجم (مقاييس اللغة) لابن فارس ، وهذه المآخذ هي طبيعة العمل البشري ، وأن كل عمل بشري لا يخلو من النقص ؛ لأن الكمال لله وحده ، فهذه المآخذ لا تقلل من القيمة العلمية ، والقيمة اللغوية للكتاب ؛ لأن الكتاب يعد من مفاخر التأليف المعجمي في الدراسات المعجمية ، واستفادت منه معجمات أخرى من حيث المنهج والمادة ؛ فقد أتى بأشياء كثيرة استفاد منها المعجميون اللاحقون عليه ، بالإضافة إلى أن هذه الأشياء التي أتى بها لم يأت بها السابقون عليه ، كالخليل وابن دريد ، وفي نظام

المنهج أيضاً كشف في هذا الكتاب عن المعنى العام المشترك في جمع المادة اللغوية الواحدة، هذا بالنسبة لمعجم (مقاييس اللغة) لابن فارس، وبذلك يكون ابن فارس هو أول من تحدث عن فكرة دوران المادة حول معنى واحد من حيث علماء العربية، فهو من السابقين في هذا المجال؛ ولذلك كما قلنا بأنه ألف هذا الكتاب، وهو (مقاييس اللغة) خصوصاً لتقعيد فكرة الأصول، وتقعيد فكرة النحت.

هذا الكتاب له قيمة علمية ولغوية: فقيمته اللغوية في تدعيم هاتين الفكرتين، وهما: قضية الدوران أو الاشتقاق أو المقاييس، وقضية النحت أيضاً، هذا الكتاب فيه محافظة على الثروة اللغوية، والعناية بالصحيح دون غيره مع كثرة الشواهد وتنوعها، هذا الكتاب أيضاً له قيمة في الدراسات المعجمية؛ لأنه أورد كثيراً من المواد التي لم تذكر عند غيره، ومن قيمته المعجمية أيضاً أنه دعم هذه الفكرة أو هذا المسلك الجديد والنظام الفريد - وهو نظام الأبجدية العادية - من حيث مخالفته لفكرة التقليبات بنوعها السابقة، أيضاً هذا الكتاب كان له أثر عند المعجميين اللاحقين على ابن فارس، فكان له أثر واضح في كتاب (العباب) للصاغاني، وكان له أثر واضح أيضاً في كتاب (القاموس المحيط) للفيروزآبادي و(تاج العروس) للزبيدي؛ لأن الصاغاني اعتنى بفكرة ابن فارس، واهتم بها في المعجم بإرجاع كل مادة إلى أصلها اللغوي الذي ترجع إليه، كذلك فعل ذلك أيضاً الفيروزآبادي صاحب (القاموس المحيط) والزبيدي صاحب (تاج العروس).

معجم مدرسة الترتيب الألفبائي المستقيم

عناصر الدرس

- العنصر الأول : معجم (أساس البلاغة ٣٥٥
- العنصر الثاني : مصادر أساس البلاغة، ومنهجه، ومميزاته ٣٥٨
- والمأخذ عليه

أولاً: مؤلفه:

هو الإمام أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري، اشتهر بجار الله، ولد في خوارزم بقرية زمخشري، سنة سبع وستين وأربعمائة، وتوفي سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة من الهجرة.

الزمخشري نسبة إلى قريته التي ولد فيها، التي تسمى زمخشري، وكان الزمخشري قمة في الذكاء، وجودة في القريحة، متفناً في كل علم، فهو مفسر، محدث، متكلم، معتزلي، نحوي، لغوي، بياني، أديب، ناظم، حيث كانت له مشاركات وكتابات في علوم اللغة المتعددة، رحل الزمخشري إلى بغداد، ولقي الشريف ابن الشَّجَرِي وأخذ عنه، ثم رحل إلى مكة، وجاور بيت الله الحرام فيها؛ ولذلك لجاورته بيت الله الحرام سمي بجار الله الزمخشري.

التقى الزمخشري بعلماء عصره، فأخذ الأدب عن أبي الحسن علي بن المظفر النيسابوري، وأبي مضر محمود بن جرير الضبي الأصفهاني، وسمع من أبي سعيد الشقاني، وشيخ الإسلام أبي منصور نصر الحارثي، وغير ذلك الكثير من العلماء.

الزمخشري ألف كتباً كثيرة، نذكر منها تفسيره المشهور بـ(الكشاف) وهو الذي سماه (الكشاف عن حقائق التنزيل) وله كتاب أيضاً في غريب الحديث سماه (الفائق في غريب الحديث) و(ربيع الأبرار) و(أسماء الأودية، والجبال) و(المفرد، والمؤلف) في النحو، و(المفصل) في النحو، و(أساس البلاغة) و(الأنموذج) في

النحو، و(القسطاط) في العروض، وله أيضاً كتاب يسمى (شرح الفصيح)، فقد قام بشرح كتاب (الفصيح) للعلامة ثعلب، وله أيضاً (الأحاجي النحوية) وكتاب أيضاً يسمى (المقامات) و(أطواق الذهب) وغير ذلك الكثير من هذه الكتب، منها الكثير طُبع، ومنهما لم يطبع، أو لم يعثر عليه حتى الآن.

ثانياً: اسم الكتاب، ونسبته:

بالنسبة لاسم الكتاب، فالكتاب اسمه (أساس البلاغة) سماه الزمخشري بهذا الاسم، وقد ذكر هذا الاسم الزمخشري في مقدمة كتاب (أساس البلاغة) كما أن هذا الاسم نسب إلى الزمخشري، ونسبه إليه كل من ترجم للزمخشري.

ثالثاً: الهدف من تأليف (أساس البلاغة):

يعد أساس البلاغة أقرب إلى المعجم البلاغي منه إلى المعجم اللغوي الذي يهتم باللفظة المفردة، ف(الأساس) اهتم أولاً - وقبل كل شيء - بالعبارة المركبة، ولا سيما العبارات التي كان يستعملها العرب الفصحاء، أصحاب البلاغة والبيان، وقد كان الزمخشري يهدف من وراء ذلك إلى عدة أهداف:

أولاً: بيان مذاهب العرب، وطرقهم البلاغية في التراكيب المليحة الحسنة، المتخيرة من كلام المبدعين؛ حتى يتسنى للقارئ الاستفادة منها في فهم بلاغة كتاب الله ﷻ وسنة رسوله ﷺ.

ثانياً: أراد الزمخشري استخلاص التعبيرات الأدبية الرائعة من كتب التراث، لكي يستفيد القارئ منها في كيفية استعمال المفردات المختلفة في جمل بليغة؛ فيزداد حظه وثقافته من علم البيان، وبذلك يمكن إعداد الجماعات من الأدباء الممتازين، والكتاب العباقة.

ثالثاً: وجد الزمخشري أن الذين سبقوه ممن ألفوا في علم المعاجم قد خلطوا بين المعاني الحقيقية، والمعاني المجازية للألفاظ، فهؤلاء السابقون على الزمخشري لم يهتموا بتمييز كل من الألفاظ الحقيقية والمجازية، كل نوع منها على حدة؛ لذلك نجد أن الزمخشري أراد أن ينفرد بهذه الخاصية، وهي تفريق وتوضيح المعاني الحقيقية من المعاني المجازية، فانفرد بهذه الميزة وهذه الخاصية كما انفرد غيره من أصحاب المعاجم بالخواص.

فمثلاً نجد أن الأزهري والجوهري انفرد كل منهما بتنقية اللغة من الألفاظ الدخيلة والغريبة على اللغة؛ لذلك صرح الزمخشري في مقدمة كتابه، حينما قال: "ولما أنزل الله تعالى كتابه مختصاً من بين الكتب السماوية، بصفة البلاغة" ثم يقول: "بعدها كان الموفق من العلماء الأعلام من كانت مطامح نظره، ومطامح فكره الجهات التي توصل إلى تبين مراسم البلغاء، والعثور على مناظم الفصحاء؛ حتى يقال: هو من علم البيان حظي، وفهمه فيه جاحظي" ثم يقول أيضاً في مقدمة الكتاب: "ومن خصائص هذا الكتاب تخير ما وقع في عبارات المبدعين، من التراكيب التي تملح وتحسن، ولا تنقبض عنها الألسن" ثم يقول أيضاً: "ومنها التوقيف على مناهج التركيب والتأليف، وتعريف مدارج الترتيب والترسيب، يسوق الكلمات متناسقة، لا مرسلة ومتناظمة، لا طرائق قدداً، مع الاستكثار من نوابع الكلم الهادية إلى مرشد حر المنطق، ومنها تأسيس قوانين فصل الخطاب، والكلام الفصيح بإفراد المجاز عن الحقيقة، والكناية عن التصريف".

ثم يقول الزمخشري عن هذه الخصال: "فمن حصل هذه الخصائص، وكان له حظ من الإعراب الذي هو ميزان أوضاع العربية ومقاييسها، وأصاب دُرّاً من علم المعاني، وحظي بعلم البيان، وكانت له قبل ذلك كله قريحة صحيحة

وسليقة سليمة ؛ فحل نثره ، وجزل شعره ، ولم يطل عليه أن يناهز المقدمين ، ويخاطر المكرمين".

إذن : هذا كلام الزمخشري في المقدمة ، والتي قمنا بتلخيصها فيه من حيث الأهداف ، إذن : فالأهداف ثلاثة : التعرف على أوجه البلاغة في كلام العرب أولاً ، ثم الوصول إلى معرفة أوجه الإعجاز في القرآن الكريم ، ثانياً : تخريج طائفة من الأدباء ، والكتاب ، والفحول ، ثالثاً : الفصل بين المعاني الحقيقية ، والمعاني المجازية ؛ لكي يكون هذا الفصل ميزة يمتاز بها (أساس البلاغة) عن غيره من الكتب التي سبقتة.

مصادر أساس البلاغة ، ومنهجه ، ومميزاته والمآخذ عليه

أولاً : مصادر الكتاب :

المصادر التي اعتمد عليها الزمخشري في كتابه ، حيث حددها الزمخشري ، لكنه لم يحددها بأسمائها ، وإنما أشار إلى مميزات هذه المصادر ؛ لذلك نجد أنه اعتمد على عنصرين أساسيين في هذه المصادر :

العنصر الأول : ما سمعه من اللغات الفصيحة ، والعبارات المنتقاة البليغة من كلام الأعراب في البوادي ، وخطب الخطباء في النوادي ، وأشعار قيس وقيم ، ولغات هذيل وثقيف ، وما تفوهت به صعاليك نجد وسماسرة تهامة ، وما تغنت به الرعاة والسقا في قلب الجزيرة العربية.

العنصر الثاني : ما اطلع عليه الزمخشري في بطون الكتب ، ومتون الدفاتر من الألفاظ الرائعة ، والكلم الجامعة ، هذه هي الأسس التي اعتمد عليها في مادة

كتابه ، أو هي المصادر الأساسية التي اعتمد عليها ، فبين لنا ميزتها ، ولم يسمها بأسمائها ، وقد صرح بذلك في مقدمة (الأساس).

ثانيا : منهج الزمخشري في (أساس البلاغة) :

الزمخشري أشار في مقدمة كتابه - على منهجه - إلى نقطتين أساسيتين ، حيث قال : "رتبت كتابي على أشهر ترتيب متداول" وأشهر ترتيب متداول هو ترتيب مدرسة الأبجدية العادية ، أو كما سميناه بالترتيب الألفبائي المستقيم ، وليس الدائري كما ذكرناه عند ابن فارس ، فهو ترتيب دائري مستقيم ؛ ليكون أسهل في التداول ، ومعرفة ما يريد الباحث أن يصل إلى مراده فيه ؛ لذلك يمكن أن نوضح النقاط التي سار عليها الزمخشري في منهجه في هذا الكتاب :

النقطة الأولى : قسم الزمخشري معجم (أساس البلاغة) إلى ثمانية وعشرين كتاباً ، حيث جعل لكل حرف من حروف الهجاء كتاباً ، فكان يقول : كتاب "الألف" كتاب "الباء" كتاب "الثاء" إلى آخره ، حتى "الياء" بعدد حروف الهجاء وترتيبها ، فبدأ بـ "الهمزة" حتى وصل إلى "الياء".

نلاحظ أيضاً أنه رتب المواد داخل الكتب ، بحسب الحرف الأول من الأصول ، مع مراعاة الحرف الثاني والثالث والرابع والخامس في الترتيب أيضاً ، فمثلاً : في كتاب "الهمزة" يبدأ بالمواد الآتية - أي : الثنائي أولاً - : "أبب" "أبد" "أبر" "أبس" "أبش" ... إلى آخره ، حتى يأتي إلى نهاية الكتاب.

النقطة الثانية : نلاحظ أن الزمخشري كان يأتي في مواده بالجمل والتراكيب ، وقلما يسوق الكلمات مفردة في وسط المادة ، فليس له منهج معين في وضع مشتقات المادة ، ربما يبدأ المادة بالفعل أو بالاسم ، أو يأتي بهما معاً متداخلين قبل

استكمال ما بدأ، وهو لا يذكر الفعل المضارع إلا قليلاً، ولا ينص على الجمع غالباً، بل يدع السياق هو الذي يحدد نوعية الكلمة في ذلك، وأيضاً نادراً ما كان يذكر المثنى واسمي الفعل والمفعول، وإذا ذكر شيئاً من ذلك، فإنما يذكره لمعنى خاص، أما المصدر والصفة المشبهة فيذكرهما دائماً عقب الفعل.

النقطة الثالثة: نرى أن الزمخشري في أساسه يفصل بين الألفاظ الحقيقية والألفاظ المجازية، ومن عاداته أنه يبدأ المادة بما جاء من ألفاظ، على سبيل الحقيقة أولاً، ثم بعد ذلك يثني بما جاء على سبيل المجاز، إلا في بعض مواد قليلة رأيناه قد أهمل ذكر الألفاظ المجازية فيها.

النقطة الرابعة: أننا نرى أن المواد التي عني الزمخشري بجمعها في كتابه هي كلمات ثلاثية الأصول، أما المواد الرباعية والخماسية عنده، فهي قليلة بالنسبة لوقورت بالكلمات - الرباعية، والخماسية - التي وردت في المعاجم التي سبقتها، مثل "الجمهرة" وغير ذلك، وقد أحصى بعض الباحثين ما ورد في "أساس البلاغة" من المواد الرباعية، فبلغت نحو اثنتين وستين مادة رباعية، أما المواد الخماسية فلا تكاد تذكر.

النقطة الخامسة: أن الزمخشري لم يكن في منهجه الاستقصاء والشمول في جمع الألفاظ، وإنما كان يتخير من الألفاظ ما يتفق مع المنهج والمسلك الذي سلكه لكتابه، ورسمه لنفسه في ملء مواد الكتاب، فهو يورد الألفاظ ضمن التراكيب المستحسنة - كما ذكرنا ذلك في المقدمة - والعبارات البليغة، وغالباً ما تكون التراكيب والعبارات التي أشار إليها من القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، والأمثال، والأسجاع، وأقوال الفصحاء من العرب، والتعبيرات الخاصة، فليس هدفه الشمول والاستقصاء، وإنما كان الهدف هو الانتقاء.

النقطة السادسة: أن من منهج الزمخشري نلاحظ فيه أنه راعى الاختصار والإيجاز في (الأساس) فهو لم يطل في شرح الألفاظ، كذلك رغم أن الزمخشري -أيضاً- كان نحوياً، وجدناه لم يهتم بالمسائل النحوية والصرفية، كذلك نلاحظ عليه من شدة إيجازه أن المعجم خلا من الألفاظ الغريبة الوحشية، ونادراً جداً إذا ذكر بعض أسماء الأعلام والقبائل؛ كل ذلك نظراً لمراعاة الإيجاز والاختصار، والهدف الذي من أجله ألف هذا المعجم، وهو انتقاء الألفاظ، وغير ذلك.

النقطة السابعة: أن الزمخشري في جمعه لمادته اللغوية وشرحه لها كان يستشهد عليها، ويدلل على صحة ما ذهب إليه بالشواهد التي أتى بها، ولم يقف بها عند عصور الاحتجاج -كما حددها العلماء- وإنما نراه اقتبس، واستشهد بشعر المتأخرين من الشعراء، وبشر المتأخرين من العرب، نلاحظ أيضاً أنه كان يهتم بنسبة هذه الأبيات إلى قائلها، وهذا يدل على عدم تمسكه بالاستشهاد بالطبقات، التي أجاز العلماء الاستشهاد بشعرهم.

ثالثاً: مميزات (أساس البلاغة):

أساس البلاغة له مميزات، نحاول إيجازها في النقاط التالية:

الميزة الأولى: أن أهم مميزات هذا الكتاب، أنه خطا بالمعجم العربي خطوة كبيرة في طريق التيسير، وترتيب الألفاظ، لأنه يعد المعجم الأول الذي اكتمل فيه نظام الترتيب على طريقة الأبجدية العادية؛ ولذلك رغم أن صاحب (اللسان) وصاحب (القاموس) كلًا منهما متأخر عن الزمخشري، عدلاً عن ترتيب الزمخشري إلى ترتيب الجوهري في صحاحه، حيث رتب ابن منظور لسانه، والفيروزآبادي رتب قاموسه أيضاً على ترتيب الجوهري.

لماذا ابن منظور والفيروزآبادي، عدل كل منهما عن منهج الزمخشري؟ ربما يكون العدول راجعاً إلى طبيعة منهج الزمخشري في بيان الحقيقة، والمجاز في الألفاظ؛ لأنه مثل ببعض عبارات المتأخرين، والمتأخرون من الشعراء هؤلاء هم الذين كثر في شعرهم المحسنات البديعية، وغير ذلك، والاستعارات، والمجاز، وما شاكل ذلك، وهؤلاء العلماء لم يميزوا الاحتجاج بشعر هؤلاء المتأخرين، خاصة عند أصحاب المعاجم.

ربما أيضاً يكون سبب العدول أنه كان لمذهب الزمخشري في الاعتزال دخلٌ في ذلك، وربما لأنهم رأوا أن ترتيب (الأساس) لا يحتاج إلى مهارة لغوية كما يحتاج ترتيب القافية، وربما يكون هدف ابن منظور، والفيروزآبادي يرجع إلى الناحية الفنية في ترتيب القافية، لكن ترتيب الزمخشري سهل على الباحث البحث فيه، حتى على غير المتخصصين في مجال البحث واللغة؛ ولذلك نظراً لسهولة هذا المنهج الذي سلكه الزمخشري في (الأساس)، فقد صار هذا المنهج مستعملاً حتى العصر الحاضر - في عصرنا الذي نعيش فيه الآن - فهو الذي صار مستخدماً ومستعملاً في كل المعاجم اللغوية، وهذا إن دل على شيء، يدل على أن هذا المنهج والنظام الذي سلكه الزمخشري قد اكتمل على يديه، فهو يعد قمة في الترتيب، وأعلى قمة وصل إليها المعجم في سبيل الترتيب الأبجدي العادي؛ ففيه يسر وسهولة.

الميزة الثانية: أن الزمخشري انفرد بالفرقة بين المعاني الحقيقية والمعاني المجازية، وقلنا: إن هذه ميزة لم يتنبه إليها أصحاب المعاجم السابقون، وقلد الزمخشري في ذلك اللاحقون.

ومن هؤلاء ممن قلد الزمخشري في بيان الألفاظ الحقيقية، وبيان الألفاظ المجازية: ابن الطيب الفاسي في كتابه (إضاءة الراموس) وكذلك الزبيدي في معجمه (تاج

العروس) وغيرهما، اعتمد هؤلاء العلماء كثيراً في تلك الناحية من حيث الحقيقة والمجاز في الألفاظ، اعتماداً كلياً وجذرياً على (أساس البلاغة) للزمخشري.

الميزة الثالثة: المنهج الذي اختص به (الأساس) في ذكره الكلمات في صورة جمل بلاغية، وعبارات أدبية راقية يعين كل من يتصدى للدرس الأدبي، واللغوي على تحديد الدلالات، لألفاظ النصوص الأدبية في عصورها المختلفة، ثم التأريخ لتلك الدلالات.

الميزة الرابعة: أن الزمخشري لفت الأنظار إلى أن الدلالة المعجمية المجردة التي تعود أصحاب المعاجم أن يقدموها لنا، في ألفاظ مفردة مسرودة إلى جانب معانيها المجردة - ليست هي كل دلالة الكلمة، وإنما هناك إحياءات للألفاظ، لا يمكن إدراك هذه الإحياءات إلا من خلال العبارة الأدبية، أو التركيب البلاغي، وبذلك يفيد القارئ من (أساس البلاغة) رياضة أدبية، بالإضافة إلى ذلك أيضاً مهارة لغوية، وتصقيل في الذوق اللغوي، وغير ذلك.

الميزة الخامسة: أن الزمخشري في كتابه لا يورد الأعلام، كما وردت عند غيره من أصحاب المعاجم، إلا في القليل النادر جداً، ومنه مثلاً، على سبيل المثال: ذكر قريش، وكان ورودها لتوضيحها من الناحية اللغوية، وهو قريش من القروش إذا كان غالباً قاهراً، وبتصغيره سميت قريش، فهو لم يكثر من أسماء الأعلام وأسماء القبائل وغير ذلك، كما ورد عند غيره في المعاجم التي سبقته.

رابعاً: المآخذ على (أساس البلاغة):

إذا كنا قد ذكرنا المميزات التي امتاز بها هذا المعجم، فهناك أيضاً بعض المآخذ والهنات تؤخذ على هذا المعجم في مجال الدرس المعجمي.

المأخذ الأول: أن الزمخشري لم يوجه عنايته إلى بيان طرق العرب في نطق أصواتها، فلم ينبه على مخارج الحروف وصفاتها، أو على الحروف التي تأتلف والحروف التي لا تأتلف، كما فعل غيره من أصحاب المعاجم التي سبقتها، وربما يكون السبب الذي دفع الزمخشري إلى عدم عنايته بذلك، أن هذا الكلام قد ذكر في معاجم اللغويين السابقين عليه، وكذلك ابن جني في كتابه (سر صناعة الإعراب) تحدث عن كل حرف على حدة، من حيث مخرجه، ومن حيث صفاته، ومن حيث الإبدال والقلب، وغير ذلك، وما يأتلف من الحروف معه، وما لا يأتلف... إلى آخره.

فهذه كلها قضايا أصبحت عامة، وأصبحت معروفة، ربما أن الزمخشري لم يفعل ذلك؛ لأنه قد وجدتها في كتب السابقين عليه، أو مراعاة للإيجاز الذي سلكه في هذا الكتاب.

المأخذ الثاني: الاضطراب في ترتيب بعض المواد، لكن هل الاضطراب هذا كان موجوداً في كل الألفاظ: في الثلاثي، وغيره؟ أم أنه كان موجوداً في شيء، أو في بناء واحد؟ هذا الاضطراب كان موجوداً في الأبنية التي زادت عن الثلاثي، أما الثلاثي فلم يحدث فيه اضطراب؛ لذلك مثلاً نجده يقدم مادة "جهو" على مادة "جهجه" وقدم مادة "دغص" على مادة "دغدغ" وقدم "زغر" على مادة "زغنغ" وغير ذلك، مع أن النظام يقتضي أن تتقدم المواد الرباعية في الأمثلة السابقة ونحوها على المواد الثلاثية، مراعاة للحرف الثالث؛ لأن الكلمة الرباعية مثل كلمة "دغدغ" وغيرها، هذه كلمة تعتبر "ثنائي مكرر" كما ذكرنا عند الخليل، وعند ابن دريد، وعند ابن فارس الفاء واللام مكررة، فكان الأولى أن تقدم الكلمة التي جاءت في صورة رباعية على الكلمة التي جاءت في صورة ثلاثية الحروف.

المأخذ الثالث: أن الزمخشري أدخل المواد الثلاثية في الرباعية، فنجدته مثلاً في مادة "رود" قد أدخلها وشرحها في مادة "رويد" وكذلك أدخل بعض المواد الرباعية في المواد الثلاثية، كما في مادة "حدبر" أدخلها في مادة "حذب".

المأخذ الرابع: المواد المذكورة في الأساس قاصرة - كل القصور - في المعاني، والصيغ، والشواهد، عما في المعاجم الأخرى، كمعجم (العين) مثلاً، أو (تهذيب اللغة) أو (اللسان) أو (الجمهرة) كما أن كثيراً من العبارات ترد في (الأساس) دون تفسير لهذه الألفاظ.

المأخذ الخامس: أن الزمخشري في (الأساس) لم يتبع، ولم يسلك في الضبط منهج السابقين عليه في المعاجم، كالجوهري مثلاً، ولم يبتكر نظاماً جديداً، وإنما في القليل النادر نجده ينص على ضبط الكلمات، فلم نجد في (الأساس) ضبطاً سوى الضبط بلسان القلم، وربما كان الضبط بلسان القلم هو من قبيل الناسخ، أو من قبل المحقق للكتاب أو الناشر للكتاب، ولنفترض أن هذا الضبط بالقلم كان من الزمخشري، وليس من الناشر أو من المحقق، فهذا أيضاً لا يكفي من الزمخشري في ضبط النص، وكما ذكرنا أن الضبط عند غيره من السابقين استخدمت له وسائل أخرى متعددة؛ لكي يستقيم النطق، وينضبط اللفظ طبقاً لما هو وارد، وأثر عن العرب الفصحاء.

المأخذ السادس: أن الزمخشري في بعض المواد لم يفصل بين المعاني الحقيقية، والمعاني المجازية التي كانت هدفه الأساسي في تأليف هذا الكتاب، فهو لم يفصل في بعض المواد فصلاً دقيقاً بين المعاني الحقيقية والمعاني المجازية، بل كان يذكر العبارات المجازية داخلية في قسم الألفاظ الحقيقية، وربما أيضاً يكون العكس، كما أنه أيضاً لم يفرق بين الأنواع المجازية المختلفة، حيث لم يفرق بين الألفاظ المجازية، وألفاظ الكناية، وألفاظ الاستعارة، كلها عنده مترادفة بمعنى: الألفاظ

المجازية، فكان عليه أن ينبه أن هذا مجاز، وهذا كناية، وهذا استعارة...إلى آخره، هذا تشبيه، وهكذا لكنه أطلق كل ذلك تحت كلمة المجاز.

المأخذ السابع: أنه كان يورد بعض الآيات القرآنية في أثناء الكلام، دون تفسير لها، ودون الإشارة إلى أنها آية قرآنية إلا في مواضع قليلة من (الأساس) وكما كان هذا موقفه في الآيات القرآنية، كان موقفه أيضاً في استشهاده بالأحاديث النبوية، والأمثال العربية، وقد يكون السبب في ذلك أن الزمخشري كان له كتب في غريب الحديث اختصت بذلك، وله أيضاً تفسيره في القرآن الكريم، اختص بشرح وتوضيح وتفسير القرآن الكريم وغير ذلك، وكذلك الأمثال أيضاً له كتابه الشهير في الأمثال الذي سماه (المستقصى في أمثال العرب)، فربما أنه لم يتناول شرح الألفاظ في الآيات القرآنية، أو الأحاديث النبوية، أو الأمثال؛ لأن له كتباً مستقلة في هذه الأنواع التي ذكرناها.

المأخذ الثامن: أنه لم يذكر أسماء الرواة والعلماء الذين نقل عنهم واستشهد بأرائهم العلمية واللغوية.

هذه هي المأخذ التي أخذت على الزمخشري في كتابه (أساس البلاغة) لكن هذه المأخذ لا تقلل من قيمة الكتاب، لكن الكتاب له قيمته في مجال التأليف المعجمي؛ كتاب امتاز بمحاسن ومميزات لم توجد في غيره من الكتب الأخرى، بالإضافة إلى المميزات التي ذكرناها لهذا الكتاب أن الكتاب أيضاً سلك طريقة جديدة في ترتيبه للألفاظ، وهو الترتيب الألفبائي المستقيم وليس الدائري، كما فعل ابن فارس في معجميه، وهذه الطريقة المستقيمة في الترتيب الأبجدي فيها سهولة ويسر على جميع الباحثين في مجال المعجم، سواء من المتخصصين في مجال اللغة أو غير المتخصصين، وهذه الطريقة لسهولة ظلّت متبعة في تأليف المعاجم في العصر الحديث، وقد سار على هذه الطريقة مجمع اللغة العربية بالقاهرة في المعاجم التي قام بتأليفها.

من تأثر بطريقة الزمخشري من القدماء: الإمام الفيومي في كتابه (المصباح المنير) وكذلك تأثر به من المحدثين اللبنانيين بطرس البستاني، الذي سنتحدث عن معجمه أيضاً في (محيط المحيط) وكذلك الشرطوني في (أقرب الموارد) بالإضافة إلى غيره من هؤلاء اللبنانيين الذين تأثروا بمنهج الزمخشري، كلويس المعلوف في معجمه (المنجد) وكذلك الشيخ محمود خاطر، الذي أعاد ترتيب كتاب (مختار الصحاح) الذي كان مرتباً، و(مختار الصحاح) للرازي، وقد رتبته الرازي على منهج مدرسة القافية، لكن الشيخ محمود خاطر أعاد ترتيب هذا الكتاب على منهج مدرسة الأبجدية العادية، التي يعد رائداً في هذا الترتيب المستقيم الزمخشري، فرتب (مختار الصحاح) على ذلك.

وكذلك معجم (لسان العرب) وهو أكبر معجم في المعاجم التراثية، رغم أن صاحبه ابن منظور رتبته على منهج الجوهري في صحاحه، إلا أن هناك لجأنا علمية في هذا العصر الحديث قامت بتغيير منهج هذا الكتاب، ورتبته ترتيباً أبجدياً مستقيماً؛ مراعاة للحرف الأول من الكلمة التي بدأت به الكلمة، مع ملاحظة الحرف الثاني والثالث من هذه الكلمة، هذه الطريقة التي رتب بها معجم (لسان العرب) - وهو أكبر معجم - سهلت البحث لكثير من الباحثين - سواء في مجال المعاجم - أو الباحثين الآخرين الذين يريدون معرفة حقيقة هذا اللفظ، في كيفية العثور والبحث على اللفظ المراد معرفته؛ لأنها طريقة سهلة، تيسر البحث على غير المختصين في مجال المعاجم، وغير ذلك من المعاجم التي سارت على منهج الزمخشري في (أساس البلاغة) وبذلك نكون قد ألمنا بما يدور حول كتاب (أساس البلاغة) للزمخشري، الذي يعد رائداً في مدرسة الترتيب الأبجدي المستقيم، كما وضعنا عند بداية حديثنا على هذه المدرسة.

من المعاجم اللبنانية الحديثة

عناصر الدرس

- العنصر الأول : معجم (محيط المحيط) للبستاني ٣٧١
- العنصر الثاني : معجم (أقرب الموارد) للشرتوني ٣٨٣
- العنصر الثالث : الموازنة بين معجم (محيط المحيط) ومعجم (أقرب الموارد) ٣٩٣

تمهيد:

في هذا الدرس نحاول أن نتعرف على مناهج أو بعض مناهج المعاجم اللبنانية الحديثة، بعد أن تعرفنا على منهج المعاجم القديمة.

والمعاجم اللبنانية الحديثة حظيت بنصيب وافر من الاهتمام، فقد كانت هناك رغبة أكيدة في النهوض بالمعجم العربي والعودة به إلى ازدهاره، وقد وجدنا الكثير من المعاجم الحديثة التي روعي فيها المزج بين الأصالة والتجديد، حيث اعتمدت على التراث المعجمي من جانب مع إضافة الجديد في ميدان المصطلح العلمي والمولد من جانب آخر.

ومن أشهر هذه المعاجم: معجم (محيط المحيط) وغيره من المعاجم اللبنانية، كما وجدنا أيضاً نوعاً من المعاجم اللبنانية الحديثة سلكت منهجاً آخر، حتى أن أحد المحدثين أطلق عليها المعاجم المتفرجة، وسنتحدث أيضاً عن منهج معجم من هذه المعاجم التي أطلق عليها المعاجم المتفرجة.

سنلقي الضوء على معجم (محيط المحيط) من حيث المؤلف والهدف والمنهج وغير ذلك.

أولاً: مؤلف المعجم:

هو المعلم بطرس بن بولس بن عبد الله البستاني، والبستاني هي أسرة لبنانية شهيرة، ولد بطرس في سنة ١٨١٩ ميلادية في قرية الديبة، بجوار دير القمر في

لبنان تلقى علومه بمدرسة عين ورقة، كما تسمى، وقضى فيها عشر سنوات، وفاق معاصريه في مجال اللغة والمنطق واللغات اللاتينية، والسريانية والإيطالية، بالإضافة أيضاً إلى تفوقه في مجال التاريخ، والجغرافيا والحساب والفلسفة والقانون.

كما قام البستاني بالتدريس في مدرسة عين ورقة، ثم سافر بعد ذلك إلى بيروت وهناك استعين به في تعليم اللغة العربية وترجمة بعض الكتب، فقد كان يجيد اللغة الإنجليزية كما أنه عمل مترجماً للقنصلية الأمريكية في بيروت، وشارك في ترجمة التوراة، ثم بعد ذلك عمد إلى إحياء آداب اللغة العربية، ومن ذلك قام بتأليف معجمه في المصحف.

ومن خلال المؤلفات التي تركها البستاني يمكننا أن ندرك مدى ثقافته واتساعها وتنوعها، فعلماء التراجم ذكروا له من المصنفات: المعجم - الذي سنحدث عنه - و(دائرة المعارف) وهي موسوعة في العلم والأدب والتاريخ والعلوم الطبيعية والرياضية؛ حيث أصدر في حياته منها ستة مجلدات، ثم بعد ذلك واصل المسير بعد مماته ولده سليم في إكمال هذه المنظومة، من مصنفاته أيضاً: كتاب يسمى (علم الحجاب في علم الحساب) وله أيضاً كتاب في النحو والصرف يسمى (مفتاح المصباح في الصرف والنحو) وكانت له أيضاً آثار في الجوانب الأدبية فيما أصدره من مجلات، بالإضافة إلى مجاله في مجال الترجمة.

توفي البستاني سنة ١٨٨٢ ميلادياً، هذا بالنسبة للمؤلف.

ثانياً: تسمية المعجم (محيط المحيط):

ننتقل إلى تسمية المعجم بـ(محيط المحيط) يعد هذا المعجم من أكثر المعاجم اللبنانية التي صُنفت في العصر الحديث، فقد كان مؤلفه - كما أشرنا إليه - حريصاً على

اللغة ومعناها وبدراستها ، ومن ثم تعلق بـ(القاموس المحيط) للفيروزآبادي ، وانكب عليه في دراسته ، وحاول الإتيان بما في (القاموس المحيط) وزيادة.

ومن هنا كانت تسمية البستاني لمعجمه بـ(محيط المحيط) إضافة إلى ذلك أن البستاني أيضاً لم يقتصر على (القاموس المحيط) ، بل رجع أيضاً إلى (المصباح المنير) للفيومي ، كما أنه رجع أيضاً إلى (المفردات) للراغب الأصفهاني ، و(المغرب) للمطرزي ، وكذلك (مجلد اللغة) لابن فارس ، هذا بالنسبة للمعاجم اللغوية التي رجع إليها.

وهناك معاجم ربما لم يصرح بذكرها ، هناك أيضاً معاجم أخرى أجنبية رجع إليها ، كمعجم جوليوس وفريتاغ وغير ذلك.

لو نظرنا إلى مقدمة (محيط المحيط) سنجد أن المؤلف يشير إلى هذه التسمية فيقول : ولما كان هذا المؤلف يحتوي على ما في محيط الفيروزآبادي والمقصود بمحيط الفيروزآبادي : هو (القاموس المحيط) ولكنه عاد بكلمة المحيط اختصاراً يحتوي على ما في محيط الفيروزآبادي الذي هو أشهر قاموس للعربية ، من مفردات اللغة وعلى زيادات كثيرة عثرنا عليها في كتب القوم أي : الكتب التي ذكرناها في المعاجم العربية القديمة ، وعلى ما لا بد منه لكل مطالع من اصطلاح العلوم والفنون سميناه بـ(محيط المحيط).

هذا كلام البستاني من حيث التسمية ومن حيث الإشارة إلى بعض المعاجم التي رجع إليها دون تحديد سوى (القاموس المحيط) للفيروزآبادي ، ثم بعد ذلك أيضاً البستاني في موضع آخر يقرر فيقول في المعجم أيضاً : إلا أن هذا الكتاب قيد الأوابد ومحط الشواذ ، فكان يستحق أن يسمى محيط المحيط ؛ لأنه جمع ما ذهب في كتب اللغة شماطيط ، غير أن البستاني وجد معجمه قد طال حيث خرج إلى

النور في جزأين كبيرين سنة تسع وستين وثمانمائة بعد الألف من الميلاد، فقام باختصار جزء واحد أطلق عليه (قطر المحيط).

إذن هذا المعجم سماه (محيط المحيط) لأنه خرج في جزأين؛ ثم اختصر (محيط المحيط) في جزء واحد وسماه (قطر المحيط) هذا بالنسبة لتسمية المعجم بـ(محيط المحيط).

ثالثاً: هدف المعجم:

من المعروف والواضح أن لكل لغوي هدفاً، يحاول تحقيق هذا الهدف من خلال تأليفه للكتاب، فيحرص على هذا الهدف تسمية البستاني لمعجمه بـ(محيط المحيط) تدل على هذا الهدف، ويمكننا أن نحصر هذا الهدف في الأمور الآتية:

أولاً: يهدف البستاني إلى الرغبة في الإحاطة والجمع الشامل للمفردات اللغوية وبيان أصولها وكذلك فروعها.

ثانياً: يهدف البستاني إلى تزويد هذا المعجم بالجديد من مصطلحات العلوم والفنون وكلام المولدين، بالإضافة إلى ذلك اللغة الدارجة أيضاً؛ أي: اللغة العامة.

ثالثاً: أراد البستاني أن يزود هذا المعجم بفهرس هذا الفهرس ضم كثيراً من مشاهير الأعلام، والقبائل والأماكن أيضاً.

رابعاً: يريد البستاني أن يخرج المعجم القديم في ثوب جديد؛ من حيث السهولة في الترتيب، فقد التزم البستاني في معجمه بعبارة (القاموس المحيط) التي كان ينقلها منه مع شيء من التصرف والتهذيب، ولكنه خالف منهج الفيروزآبادي، حيث رتب المواد في المحيط على حروف الهجاء بحسب أوائل الكلمات بعكس

الفيروزآبادي، الذي رتب الكلمات معتمداً على الحرف الأول والأخير من الكلمة، والأول منها على نظام القافية.

ولو نظرنا إلى ما قاله البستاني في الكتاب في بعض مواضعه لحاولنا استخلاص هذه الأمور والعناصر التي سبق أن ذكرتها، من حيث الهدف فهو في أحد مواضع الكتاب يقول: وقد أضفت إلى أصول الأركان فروعاً كثيرة، فمعنى ذلك: أنه اعتمد على (القاموس) من حيث أخذه المواد، فهو يقول: بأنني أضفت إلى أصول الأركان فروعاً كثيرة، وتفصيل شتى، وألحقت بذلك اصطلاحات العلوم والفنون، وكثيراً من المسائل والقواعد والشوارد وغير ذلك، مما لا يتعلق بمتن اللغة، وذلك ليكون هذا الكتاب كاملاً شاملاً يجد فيه كل طالب مطلوبه، من هذا القبيل وبهذا الاعتبار تنازلت إلى ذكر كثير من كلام المولدين وألفاظ العامة، منها في أماكنها على أنها خارجة عن أصل اللغة. هذا كلام البستاني.

إذن من خلال هذه الأهداف التي ذكرناها، ولكي تحقق هذه الأهداف لا بد للكتاب من منهج يسير على هديه، في تحقيق هذه الأهداف.

رابعاً: منهجه:

البستاني أقام منهجه في تصنيف (محيط المحيط) على عدة أسس، هذه الأسس يمكن أن نجعلها في النقاط أو الخطوات التالية:

أولاً: اعتمد البستاني على الحروف الأصلية للكلمة، حيث قام بتصنيف المواد وفق أصولها، دون الزوائد فقام بتجريدها من الكلمة، ورد المقلوب إلى أصله والإتيان بالحرف المحذوف، إلى غير ذلك من الوسائل التي يمكنه من خلالها

الوقوف على أصول الكلمة، حيث اقتدى في ذلك برواد الفكر المعجمي منذ القدم، فهذه أصول ثابتة التزم البستاني، وهي الاعتماد على أصول الكلمة ورد المحذوف، وإعادة المقلوب إلى ما كان عليه، كل هذه أصول التزم بها المعجميون الأوائل فتمسك بها أيضاً البستاني في (محيط المحيط).

ثانياً: اعتمد البستاني في ترتيبه للمواد على نظام الأبجدية العادية أو الألفبائية أو الهجائية، كلها مصطلحات تؤدي معنى واحد من حيث الترتيب، اعتمد على الترتيب الألفبائي الهجائي العادي، ورتب مواده وفق الحرف الأول والثاني وما يليهما؛ حيث جعل الحرف الأول من الكلمة من الحروف الأصلية بآباء، والحرف الثاني من الأصول في الكلمة سماه فصلاً، مع ملاحظة الحرف الثالث في الترتيب. إذن هو في هذه الحالة اقتدى برواد النظام الألفبائي، كالزخري و(المصباح المنير) وغير ذلك، ولذلك وجدناه يشير إلى ذلك في مقدمة معجمه فيقول: إذا أردت كشف لفظة، فإذا كانت مجردة فاطلبها في باب أول حرف منها، وإذا كانت مزيدة فجردها أولاً من الزوائد، ثم اطلبها في باب الحرف الأول مما بقي، وإذا كان في الكلمة حرف مقلوب عن آخر فاطلب تلك الكلمة في مكان الحرف الأصلي المقلوب منه، هذا كلام البستاني.

إذن التزم بهذه القواعد الأساسية، وهكذا سمى الحرف الأول من الكلمة في الحروف الأصلية بآباء، هذا المنهج فيه من السهولة ما فيه، لأن البستاني لم يقحم نفسه في دائرة الأبنية كما فعل الخليل، وكما فعل ابن دريد، وكما فعل ابن فارس، حيث جعل الأبنية ثلاثة كما ذكرت، وإذن تخلص من نظام التقليلات بنوعها الصوتية والهجائية، ولم يعتمد أيضاً على الحرف الأول فقط من الكلمة كما فعل أبو عمرو الشيباني في كتابه (الجيب) حيث اعتمد على الحرف الأول

ولم ينظر إلى الحرف الثاني والثالث من الكلمة. ولكن البستاني اعتمد على الأول مع مراعاة الحرف الثاني والثالث من الكلمة.

ثالثاً: البستاني اعتمد على (القاموس المحيط) وتتبعه ، وعرض البستاني موادَه وفق النظام الأبجدي ، الذي أشرنا إليه ، لكن البستاني حذف بعض المواد وأضاف البعض الآخر ، الذي استقاه من كتب السابقين ، ولا سيما (تاج العروس) للزبيدي وغيره من المصادر ، ف(تاج العروس) من المصادر أيضاً التي اعتمد عليها البستاني.

رابعاً: البستاني اعتنى عناية بالغة بالضبط ، كما استعان بالرموز التي اعتمد عليها الفيروزآبادي ، وقد وضعنا هذه الرموز عند الفيروزآبادي فاستعان بها أيضاً البستاني ؛ ولذلك وجدنا البستاني يقول : مثلاً إذا قال بعد أن ذكر الاسم بالضم أو بالكسر مثلاً ، كان المقصود بالضم أو بالكسر تشكيل الحرف الأول من الكلمة ، وإن أعقب ذلك بالسكون فالمراد به الحرف الثاني ، وإذا قال بالتحريك فإن المقصود الحرف الأول والثاني من هذا الاسم أنهما مفتوحان ، وإذا قال أن هذا الحرف بالثلاث أي يجوز فيه الفتح والكسر والضم كان المقصود بهذا الحرف هو الحرف الأول في الكلمة ، ورد فيه الحركات الثلاث هذا يسهل على الباحث معرفة الماضي والمضارع وغير ذلك.

خامساً: أن البستاني اهتم بالمصطلحات العلمية وضمها إلى الثروة اللفظية في المعجم ، وأضاف الكلمات المولدة ثم أضاف أيضاً المشاهير من الأعلام والقبائل والبلدان.

هذه هي أهم الأسس التي بنى عليها البستاني منهجه في إعداد معجمه ، ولو تأملنا هذه الخطوات ، أو الأسس التي ذكرناها في هذا المنهج لوجدنا أنها كفيلة

بتحقيق غرض وهدف البستاني في إتمام هذا المعجم، من حيث الإحاطة والشمول، والرغبة في تزويد المعجم بكل جديد، مع الحفاظ على أصالة القديم.

خامساً: سمات منهج البستاني:

هناك ملامح وخصائص أخرى في المنهج عندما تقرأ بعض المواد في هذا المعجم، يمكنك أن تستخلص ملامح وخصائص وسمات منهج البستاني، من حيث معالجته لمواد اللغة، هذه السمات هي النقطة الخامسة التي نحاول توضيحها في هذا المعجم سمات (محيط المحيط) تتميز في النقاط التالية:

أولاً: سهولة التركيب في هذا المعجم، وهذا واضح عندما تقرأ أي نموذج من النماذج، أو من المواد الموجودة في هذا المحيط، فهو يعتمد على الحرف الأول ويجعله باباً، ثم يعتمد على الحرف الثاني من الكلمة وهذا الحرف الثاني يكون بمثابة الفصل عند البستاني.

ثانياً: يبدأ البستاني غالباً في بدء كل مادة بالفعل مقدماً الفعل الماضي على المضارع، ثم يأتي بالمضارع بالأمر، ثم بعد ذلك بالمصدر ثم بالمشتقات. فقد التزم الترتيب الداخلي في داخل المادة، حيث يبدأ بالماضي، ثم المضارع ثم الأمر، ثم المصدر ثم بعد ذلك المشتقات الأخرى، من المادة فهذا ترتيب داخلي للمادة.

ثالثاً: من سمات منهج البستاني النص على الضبط أحياناً بالقلم أو بلسان القلم، كما هو موجود الآن في العصر الحديث نظراً لظروف الطباعة الحديثة كما أنه أيضاً استخدم رموز التي استخدمها الفيروزآبادي.

رابعاً: من هذه السمات أن البستاني اهتم واعتنى بالألفاظ المعربة، والمولدة والعامية أيضاً، فقد كان يشير إلى أن هذا اللفظ معرب أو مولد، أو غير ذلك على حسب ما وجدته وما رآه.

خامساً: من سمات هذا المنهج أنه اعتنى بالشواهد؛ وهي شواهد متعددة، شواهد من القرآن والحديث النبوي الشريف، والشعر العربي، لكننا وجدناه عند استشهاده بالشعر أو النثر، لم يتقيد بعصور الاحتجاج، كما سنوضح ذلك، فهو في بعض الأحيان يستشهد بالقرآن الكريم إذا كان اللفظ قد ورد فيه، وبالحديث النبوي الشريف وكذلك بالشعر، وفي بعض الأحيان كان ينسب هذا الشعر إلى قائله، والبعض الآخر لا ينسبه.

أيضاً مما نود أن نشير إليه في هذا المقام، ونظراً لأهمية (المحيط) البالغة حيث نرى أن البستاني لم يهتم أو لم يعن بالشواهد القرآنية كما يجب أن يكون، الشاهد القرآني له قدسيته فهو ليس كأبي شاهد آخر، يمكن أن يصاغ بالمعنى أو نتساهل في نسبته، وغير ذلك مما يحدث في الشواهد الأخرى، لكنه كما ذكرت هو شاهد مقدس، أمرنا بحفظه نصاً وضبطاً دون تصحيف أو تحريف.

لكننا لاحظنا أن البستاني قد وقع في بعض الأخطاء في الشاهد القرآني، هناك بعض الآيات وقع فيها تصحيف، كما في مادة دهم، دهر، وكان عليه أن يحترم قدسية هذا النص، في مادة مثل دهم يقول: ومنه في سورة الرحمن: ﴿وَمِنْ دُونِهِمَا جَنَّتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٢] ﴿مُدَّهَامَّتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤] مع أن ﴿مُدَّهَامَّتَانِ﴾ هذا اللفظ يمثل كلمة، أو آية قرآنية مستقلة بذاتها، فكان عليه أن يحترم قدسية هذا النص بعكس النصوص الأخرى، أو الشواهد الأخرى، التي يمكن أن تساق بالمعنى.

وغير ذلك من هذه الأمثلة ، فكان عليه أن يحترم قدسية النص ، وإذا أراد أن يستدل بالقرآن الكريم فليكن على علم بأدب القرآن ، وحرمة وقداسته ومكانته ، كان عليه أن يعرف ذلك هذا بالنسبة للسمات التي وجدناها في منهج البستاني .

سادساً : مميزات (محيط المحيط) :

وجدنا في هذا المعجم مميزات يمكن الإشارة إلى أهمها :

أولاً : هذا المعجم وجدنا فيه ثراءً كبيراً من حيث عنايته بالمصطلحات العلمية ، وإضافة المعاني المولدة في هذا المعجم ، وهذه المصطلحات ربما لم توجد في المعجمات القديمة ، فهو بذلك قد أثري معجمه من حيث المصطلحات ، وأضاف المعاني المولدة الجديدة في هذه المصطلحات .

ثانياً : أنه راعى السهولة في تبويب المادة وترتيبها ، حتى يمكن الإفادة من المعجم واستخدامه .

ثالثاً : أن البستاني تعلق بالتراث المعجمي عند العرب ، فقد حذا حذو الفيروزآبادي في الكثير من الأمور ، واعتمد على أمهات كتب المعاجم ، ك(القاموس) و(الجمهرة) و(تاج العروس) ، ومفردات الراغب الأصفهاني ، و(المصباح المنير) للفيومي ، وغير ذلك من الكتب التي أشرنا إلى ذكر بعضها هذا بالنسبة لمميزات هذا الكتاب .

سابعاً : المآخذ :

وبرغم هذه المميزات إلا أن هذا الكتاب أيضاً لم يخلُ من بعض المآخذ التي وجهت إليه ؛ منها :

المأخذ الأول: أن المعجم تعلق أو وردت فيه ألفاظ عامية وألفاظ دارجة، مع أنه كان من الواجب على المؤلف أن يعرف أنه بصدد تصنيف معجم للغة العربية الفصحى، فكان الواجب عليه أن تكون الألفاظ عنده مقصورة على الفصحى، بحيث لا يمزج بين الفصحى وبين العامية، وهناك كتب أخرى أو معاجم أخرى حديثة تناولت الألفاظ العامية في كتاب، أو في كتب مستقلة، أما هذا فهو معجم فصحى كان من الواجب عليه أن يقصره على الألفاظ الفصيحة فقط، لا أن يخلط به الألفاظ الدارجة أو الألفاظ العامية، هذا هو المأخذ الأول.

المأخذ الثاني: استشهاده بأشعار المولدين؛ فلم يرتبط بعصور الاحتجاج؛ وعصور الاحتجاج: هي نهاية القرن الثاني في الحضر ونهاية القرن الرابع عند عرب البوادي، فوجدنا البستاني لم يرتبط بهذه العصور، بل استشهد بأشعار المولدين، ولم يضع القوانين التي وضعها علماء العربية القدامى للاحتجاج أمام عينيه، ولكنه يعد قد تابع سابقه في ذلك وهو الإمام الزمخشري، كما ذكرنا حيث إنه استشهد أيضاً في (أساس البلاغة) بشعر المولدين.

المأخذ الثالث: هو الخلط في الشواهد القرآنية كما وضحنا ذلك وقلنا: بأن النص القرآني له قدسيته، وله آدابه وله حرمة، وهذا أمر ما كان ينبغي أن يقع فيه صاحب أي معجم، وقد ذكر أيضاً البستاني أنه أراد أيضاً بمعجمه هذا إخلاص النية، أولاً في خدمة لغة القرآن الكريم، طالما أنه أخلص النية وأراد بهذا العمل خدمة لغة القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، فكان عليه ألا يقع في مثل هذه الأخطاء، التي سبق وأن ذكرنا لها المثال السابق.

المأخذ الرابع: والأخير هو عدم الدقة البالغة في ضبط النص، هناك بعض النصوص لم يهتم فيها بالضبط، حيث إنه لم ينص على ضبط كل المواد وكما عرفنا أن الضبط في المعجم لا يكون مقصوراً على لفظ واحد؛ لأن من المهام

الأساسية التي يقوم بها المعجم ضبط اللفظ أيًا كان هذا اللفظ شائعاً، أو غير شائع مستعملاً أو مهملاً، أو ما شاكل ذلك، فهي مهمة أساسية من المهام التي يقوم بها المعجم، فكان عليه أن ينص على ضبط كل المواد لا أن يكتفي بمثال ويترك الآخر، فهذا ليس من خصائص المعجم واعتماده على الضبط بالشكل، أو الضبط بلسان القلم، هذا أيضاً وحده لا يكفي في ضبط المعجم؛ لأن الضبط بالقلم ربما يخطئ الإنسان ولا يعرف أنه قد أخطأ بالضبط، أو ربما أن الكاتب يخطئ في الضبط، لكن الضبط بالنص على العبارة أو بالمثال المشهور فيه، وقاية لفظ من الوقوع في الخطأ فيه فكان عليه ألا يكتفي بالضبط بالشكل أو بلسان القلم؛ لأن هذا ليس بالمضمون حتى يوصل اللفظ إلى بر السلامة والنجاة من الخطأ، كل هذه الوسائل والأنواع الأخرى من الضبط كان في استطاعة صاحب المعجم أن يحقق هذا كله بسهولة، وأن يضيف إليها الضبط الجديد، وهو الضبط بلسان القلم نظراً لتوفر ذلك في كثير من المطابع هذا بالنسبة للمعجم، من حيث ما له من مميزات، ومن حيث ما عليه من مأخذ.

ثامنا: قيمة (المحيط):

بعد ذلك هل معجم (محيط المحيط) له قيمة في الدراسات المعجمية؟ نعم اهتم بهذا المعجم الكثير من الباحثين واللغويين في مجال الدراسات اللغوية، سواء بالنقد أو بالاستدراج، أو بالشرح أو بالتقديم في منهجه، اللغويون المعاصرون كالشيخ إبراهيم اليازجي علق على هذا المعجم بحواش بالهوامش، أو بحواش عليها تعليقات لغوية، تعد بمثابة استدراج وتوضيح لبعض المواضع في هذا المعجم، أيضاً الكرملّي تتبع هفوات البستاني في هذا المعجم.

كذلك تأثر بهذا المعجم الشرتوني صاحب (المعجم اللبناني) الذي سنتحدث عنه بعد ذلك.

هذا المعجم أيضاً له قيمة في الدراسات اللغوية هذه القيمة تظهر في كثير من قضايا اللغة التي ذكرها البستاني، تعرض للمشارك اللفظي والتضاد كما أنه أشار وألح إلى الكثير من الألفاظ المولدة والمعربة، وهذه كلها سواء المعرب والدخيل والمولد كلها قضايا لغوية بحتة، أيضاً البستاني في معجمه أشار إلى كثير من القضايا النحوية، والقضايا الصرفية وتعليقه على الحرف الذي يعقد له الباب، كما أنه أسهب أحياناً في الحديث عن القياس والنسب والتصغير، وغير ذلك من هذه المباحث النحوية والصرفية.

يضاف إلى هذا أيضاً من حيث المكانة اللغوية موازنة البستاني بين الحروف العربية وبين ما يقابلها من اللغات الأخرى السامية، وهذه الموازنة ليست بالأمر الهين ولا بالسهل وإنما لا يستطيع أن يقوم بها إلا من كان لديه اهتمام واسع باللغات التي يقوم بالموازنة بينها وبين العربية، وهذه الموازنة تعرفنا بما تتفق معه العربية في بعض الصفات أو تختلف معه، وهكذا كل هذا وغيره كفيلة بإثراء المعجم وإثرائه في مجال الميدان اللغوي.

معجم (أقرب الموارد) للشرتوني

المؤلف:

نتحدث أولاً عن مؤلف هذا المعجم، مؤلف هذا المعجم هو سعيد بن عبد الله بن ميخائيل الخوري الشرتوني، اشتهر بالشرتوني لأنه ولد في شرتون - إحدى قرى لبنان - سنة ثمان وأربعين وثمانمائة بعد الألف من الميلاد.

تلقي علومه في مدرسة "عبية" الأمريكية، وعني بدراسة العربية والتعمق فيها؛ حتى برع وتمكن فيها، وصار معلماً للعربية في مدرسة اليسوعيين ببيروت، وألف

كتباً مدرسية كثيرة لتعلم هذه اللغة ، كما كانت له مكانته في الميادين الأدبية ؛ فقد كتب أبحاثاً كثيرة في المجالات السورية وغيرها ، كما أخرج كتاب (النوادر) لأبي زيد الأنصاري ، وذيله بفهارس ، وكتب عليها تعليقات هامة.

من أهم مؤلفات الشرتوني (أقرب الموارد) الذي نحن بصدد الحديث عنه ، وأصدره في مجلدين ، وألحقهما بجزء ثالث ، ثم توفي الشرتوني في سنة ١٩١٢ من الميلاد بعد أن قدم للعربية وطلابها جهوداً قيمة.

اسم المعجم والهدف منه :

(أقرب الموارد) هو اختصار في اسم المعجم ؛ لأن الشرتوني أطلق على معجمه (أقرب الموارد في فصيح العربية والشواهد) إذن من خلال هذا العنوان أشار الشرتوني إلى مقصده وهدفه من وراء إخراج هذا المعجم ؛ لأن الشرتوني وضع نصب عينيه أن يكون هذا المعجم أقرب المعاجم منالاً ، وأسهلها مجالاً ، هكذا ذكر في المقدمة.

يضاف إلى ذلك رغبته في جمع فصيح العربية وشواهدا ، وقد جاء في (ذيل المعجم) الذي ألحقه ، وأخرجه ملحقاً بالكتاب ، وضمنه ثلاثة مقاصد ، ذكر ما كان أهمله ، وذكر ما ند عن التدوين مما أفلتته أقلام العلماء من أصحاب هذا الشأن ، وهو الضوال - أي : الشوارد ، والثالث : إصلاح أغلاط اللغويين ، من هنا يمكننا أن ندرك سر تسميته للمعجم : أقرب الموارد في فصيح العربية والشوارد.

هدف المؤلف من هذا الكتاب :

الشرتوني في مقدمة المعجم أفصح عن هدفه ، وهذا الهدف ينحصر في أمرين : الأمر الأول : هو التيسير والتخفيف على الباحثين ، والدارسين بإخراج معجم سهل التناول ميسور الترتيب ، يحقق أغراضهم ، ويشفي غلتهم هكذا وجدنا

الشرتوني يشير إلى ذلك ؛ حيث أشار إلى مسلك القدامى في جمع اللغة وترتيبها قائلاً: على أن خطتهم في جمع اللغة تحلّى الظماء عن مواردها ؛ وإن عذبت ، وتمنّو ممارسي كتبهم بضيق الصدر ؛ وإن رحبت ، فقد جاءوا بمعاني الكلمة الواحدة شتات شتات كأنها أزماع نبات.

إذن هو يعيب على منهج القدماء في تشتيت معنى الكلمة الواحدة في عدة أماكن من المعجم ؛ فهو يريد أن ييسر على الباحثين في تناولهم للمادة اللغوية أن تكون في موضع واحد ، وأن تكون المعاني التي تضرعت إليها هذه الكلمة أو تدخل تحت إطار هذا اللفظ في مكان واحد.

الأمر الثاني : تلبية رغبة الآباء اليسوعيين في إخراج معجم تربوي مهذب يكون خالياً من السوءات ، وكذلك يكون خالياً من الألفاظ التي تخدش الحياء ، وقد وجدنا الشرتوني يشير إلى هذا مقررًا أن اليسوعيين تفقدوا المعروف من كتب اللغة فلم يجدوا منها كتاباً يواجه مقصودهم ، ويشايح مرادهم ، وذلك لالتزام المؤلفين ذكر ألفاظ السوءات وما يتعلق بها ، إلى آخره هنا أراد الشرتوني أن يلبي رغبة الآباء اليسوعيين في إخراج معجم تربوي مهذب خالٍ من الألفاظ التي تخدش الحياء ، وتذكر السوءات فألف معجمه هذا جامعاً للألفاظ محذوف السوءات ، وما يضاف إلى ذلك أيضاً من الألفاظ المبذوءة ، التي لا يمكن للإنسان أن يستخدمها في داخل الأسرة الواحدة ؛ رعاية لحرمة الأدب ؛ فألف كتابه بناء على ذلك.

هكذا من خلال هذين الأمرين تحقق لنا هدف الشرتوني ، وهو رغبته في الجمع بين المسلكين : تيسير البحث بين دفتي المعجم - من جانب - والمسلك التربوي في حذف ألفاظ السوءات - من جانب آخر - وكلا الأمرين أيضاً له أهمية كبيرة في فن المعجم.

ولذلك وجدنا وزارة المعارف المصرية راعت هذا الجانب الأدبي حين نشرت (المصباح المنير) و(مختار الصحاح) بعد تصنيفتهما من مثل هذه الألفاظ التي تחדش الحياء.

مصادر الشرتوني في الكتاب :

عندما أراد الشرتوني أن يؤلف معجمه اعتمد على أمهات المعاجم العربية التي سبقته ، وقد صرح بذلك الشرتوني فقال : فاستخرت الله -تعالى شأنه- واستعنت به -عز سلطانه- وأقبلت على كتب الأئمة الثقاة ، واللغويين الأثبات. هذا كلام الشرتوني.

وقد اعتمد مثلاً على (لسان العرب) لابن منظور ، و(أساس البلاغة) للزمخشري و(تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري و(المصباح المنير) للفيومي و(المفردات) للراغب الأصفهاني و(تاج العروس) للزبيدي و(القاموس المحيط) للفيروزآبادي و(المجمل) لابن فارس ، كما أنه أيضاً رجع إلى كتاب المطرزي ومفردات ابن البيطار ، و(حياة الحيوان) للدميمري ، بالإضافة إلى أنه رجع إلى معاجم أخرى أجنبية مثل : معجم (جوليوس) و(فري تاج) ورجع أيضاً إلى معجم أحد المعاصرين ، وهو البستاني ؛ كتابه (محيط المحيط) ومعجمه (قطر المحيط).

هذه المعاجم أو المصادر التي ذكرناها هي متعددة ومتنوعة ، اعتمد عليها الشرتوني ، وأدرك أهدافها ، وكذلك عرف من خلالها حرص مؤلفيها على سمات العربية وخصائصها ، فأنت تستنج من أول الأمر - أن هذا المعجم ، و(هو أقرب الموارد) له شأن في مجال ميدان المعاجم اللبنانية ؛ لأن (أقرب الموارد) يعتبر نتاجاً لهذه المعاجم العربية المتنوعة التي اعتمد عليها الشرتوني ، وذكرنا أسماءها.

منهج الشرتوني في (أقرب الموارد):

اتبع الشرتوني نظام الأبجدية العادية، أو الألفبائية، أو الهجائية، وكما قلنا بأنها مصطلحات تؤدي معنى واحداً، وأقام منهجه على عدة أسس:

أولاً: أنه اعتمد على أصول الكلمة، دون زوائدها، بالإضافة إلى القواعد الأخرى التي استخدمها كثير، أو معظم المعجميين السابقين.

ثانياً: اعتمد على النظام الأبجدي العادي، فالمعجم عند الشرتوني مقسم إلى أبواب بعدد حروف المعجم؛ حيث عقد لكل حرف باباً، ورتب الأبواب وفق الترتيب الأبجدي العادي، واعتمد في كل باب على الحرف الأول مع ملاحظة الحرف الثاني والثالث؛ ولذلك يقول الشرتوني في المقدمة: وأما ترتيبه فاتبعت فيه طريقة (المجمل) لابن فارس وما شاكلة من حيث إيراد الألفاظ باعتبار أوائلها، وباعتبار أصولها.

ثالثاً: الشرتوني في بداية كل باب كان يلقي الضوء على كل حرف الذي عقد له هذا الباب، فيلقي الضوء عليه من الناحية الصوتية؛ من حيث مخرجه، ومن حيث معناه، ومن الناحية اللغوية من حيث استعمالاته، وغير ذلك؛ فهو في ذلك يعد متابعاً لرواد المعجم العربي، كما فعل ابن دريد، وابن منظور، وغيرهما في معاجمهم.

رابعاً: من أهم أسس هذا المنهج أن الشرتوني يقسم المعجم إلى قسمين:

القسم الأول: في مفردات اللغة الصرفة، وهو الذي انتشر إعلانه.

القسم الثاني: في المصطلحات العلمية هو الكلام المولد، والأعلام.

لكنه ذكر شيئاً في القسم الأول من مصطلح العروض، ومعلوم أنه بدأ المعجم بمقدمة له وسبعة مقاصد، رسم فيها ملامح هذا المعجم.

خامساً: من هذه الأسس في المنهج استخدامه الرموز في التعبير عن كثير من الأمور؛ حيث ابتداءً في ذلك بالفيروزآبادي في (القاموس)، من هذه الرموز مثلاً إشارته إلى أبواب الفعل على النحو التالي:

في الباب الأول مثلاً يقول: نصر ينصر بفتح العين في الماضي، وضمها في المضارع، واستخدم لذلك حرف النون علامة لهذا الباب، مما يدل على أنه من باب نصر.

الباب الثاني: ضرب يضرب فهو بفتح العين في الماضي، وكسرها في المضارع، واستخدم رمزاً لهذا الباب حرف الضاد.

الباب الثالث: باب قطع يقطع بفتح العين في الماضي والمضارع، واستخدم حرف العين رمزاً له.

الباب الرابع: علم يعلم بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع، واستخدم حرف اللام علامة له.

الباب الخامس: كرم يكرم بضم العين في الماضي والمضارع، واستخدم له حرف الراء.

أما الباب السادس: حسب يحسب بكسر العين في الماضي والمضارع، وعلامته حرف السين كما أشار إليها، وهو قليل.

هذه هي رموز استخدمها في أبواب الأفعال. استخدم أيضاً رموزاً في إشارته إلى اختلاف معاني الكلمة، عندما استخدم خط عرض بين العاطف والمعطوف بعده، كذلك استخدم رمز "ج" للدلالة على الجمع، واستخدم "ج ج" للدلالة على أن هذا اللفظ جمع جمع.

السمات العامة لمنهج الشرتوني :

من هذه السمات في المنهج : عنايته بالضبط ؛ فقد اعتنى عناية فائقة به ، كما أنه أيضاً اعتنى بالجانب الدلالي ، هذا الجانب الدلالي يتمثل في معرفة الحقيقة والمجاز ، والمشارك ، والمترادف ، والمولد ، والدخيل ، والمصنوع ، وغير ذلك ، وكذلك التعريفات الخاصة بالنبات ، والحيوان ، وما أشبه ذلك .

نجد في مجال الضبط كان دقيقاً ، وأشار إلى هذا المسلك الذي سلكه في ذلك ؛ فإنه إذا ذكر الاسم ولقبه بقوله : بالضم مثلاً كان المقصود ضم الحرف الأول ، وكذلك إذا قال : بالكسر أو بالفتح فالمراد به أيضاً كسر أو فتح الحرف الأول ، وإذا قال - عقب الاسم - بالتسكين كان المقصود الحرف الثاني ضرورة ؛ حيث إنه لا يجوز البدء بساكن ، وإذا قال مثلاً بالتثنية فالمراد أن الحرف الأول قد جاز فيه التحرك بالحركات الثلاث الفتح ، والكسر ، والضم ، وهكذا .

إذن استخدم أنواع الضبط في ذلك لكي توضح له هذا الاختلاف . هذه الوسائل المتعددة والمتنوعة في الضبط تدل على دقته في ضبط الألفاظ في المعجم .

بالإضافة إلى ذلك وضع الحركة - وهو القلم ، الضبط بلسان القلم ، أو بالشكل - على الحرف المراد ضبطه بالقلم ، أو ذكر مثال يكون مطابقاً كلمة على نفس وزن هذا اللفظ . كل ذلك يدل على اهتمامه بالضبط ، هذا في الأسماء ، أما بالنسبة للأفعال ؛ فقد أشرنا إلى العلامات التي استخدمها فيها .

بخصوص الجانب الدلالي : وجدناه في المقصد الرابع يلقي الضوء على تعريف كل من المجاز ، والحقيقة ، والمشارك ، والمترادف ، والمولد ، والدخيل ، والمصنوع ، وفي ثنايا معجمه كان يشير إلى هذه الأنواع ، كما أن الشرتوني أيضاً استنكر

التعريفات الناقصة عند القدماء بالنسبة للنبات والحيوان ، وكذلك استعمالهم التعريف الدوري الذي لا يؤدي فائدة في المجال الدلالي.

كما أنه قد التزم منهجاً معيناً في الترتيب الداخلي للمواد ؛ حيث قدم الأفعال على الأسماء والصفات ، ثم رتب الأفعال وفق أبوابها السابقة ؛ فبدأ بفعل بفتح العين ، ثم فعل ، ثم فعل ، وفاعل ، وأفعل ، وهكذا ، لكن ترتيب الأسماء التزم فيه الترتيب الآتي : بدأ بفعل ، ثم فعل ، ثم فعل ، ثم فعل ، ثم فعل ، ثم فعل ، ثم فعل بكسر الفاء والعين ، وفعل بضم الفاء والعين وفعل ، وهكذا.

في ميدان الأفعال والأسماء معا كان يقدم المزيد بحرف ، ثم يليه المزيد بحرفين ، ثم بثلاثة. هذه أهم الخطوات التي سار عليها الشرطوني في منهجه ، لكن من خلال هذا المنهج التي سار عليها يمكننا أن نلاحظ أن هناك سمات عامة أيضاً لمنهج الشرطوني يمكن لنا أن نبرزه في عدة نقاط :

أولاً : مراعاة السهولة في ترتيب المادة : حيث نظام الأبجدية العادية مع دقة التنسيق بإيراد رأس المادة بين نجمين ، والتفريعات الخاصة بها بين قوسين ، مع ملاحظة وضع المادة في أول السطر دائماً.

ثانياً : الميل إلى الاختصار ، وذلك من خلال استخدام الرموز بصورة مطردة في المعجم ، وكما ذكرنا بأن لكل رمز استخدمه له مصطلحه الخاص به.

ثالثاً : عنايته باللغات العاميات كثيراً ؛ فاللغات مثلاً كإشارته إلى الفعل "دهم" أنه يجيء من باب "قطع" في قوله : ودهمه من باب قطع لغة ، أما العاميات فتبدو عنايته بها في إشارته إلى كلمة "الدَّيس" بأنها "الثدي" عراقية.

كما اهتم الشرطوني أيضاً بالألفاظ المعربة كقوله : الدوشك ، قال عنه : بأنه فراش يقعد عليه ، فارسية.

رابعاً: أنه أكثر من الشواهد المتعددة من القرآن، والحديث النبوي الشريف، والشعر، والنثر في المعجم، لكن استشهاده بالشعر في هذا المعجم قليل، أما استشهاده بالقرآن فهو يهتم اهتماماً كبيراً بالنص القرآني، ونادراً ما كان يأتي فيه بعض الألفاظ، أو التصحيفات، أو ربما أنه كان يأتي بجزء من الآية مبتورة، مع أنه كان يجب عليه أن يذكر النص، أو جزءاً من الآية يوضح هذا المعنى، كما أنه أيضاً اهتم بالأمثال واعتنى بها، واستشهد منها كثيراً.

(أقرب الموارد) ما له وما عليه، وأثره في اللغة والمعجم:

وقد أخذ على هذا المعجم عدة مآخذ أهمها:

المأخذ الأول: عدم الدقة في استخدام الشاهد القرآني؛ لأنه كان يُورد النص مبتوراً، أو محرفاً، ويؤخذ عليه إقلاله من عدم الإكثار بالشاهد الشعري، ومما لا شك فيه أن العناية بالشواهد، وغزارتها، وتنوعها يضيفي على المعجم سمة من الغنى، والثراء، والكمال اللغوي.

المأخذ الثاني: من هذه المآخذ: التقليد، بعض المحدثين رمى الشرتوني بالتقليد في ذلك عندما وازن بين معجم (أقرب الموارد) وبين (محيط المحيط)؛ حيث -بعد هذه الموازنة- قرر أن (أقرب الموارد) يعد صورة من (محيط المحيط) للبستاني، ويمكننا أن نقول على هذا المآخذ: هذه مبالغة في الحكم؛ فإنه يمكننا أن نقول بأن الشرتوني قلد البستاني في كثير من الأمور، وليس أدل على ذلك من الخلط والاضطراب والتحريف في نفس الآيات القرآنية؛ فما وقع فيه البستاني وقع فيه أيضاً الشرتوني من أخطاء، وتصحييف، وما شاكل ذلك.

المأخذ الثالث: أورد الشرتوني الكثير من الألفاظ العامية، ومعجمه يهدف إلى فصح العربية والشوارد؛ فكان عليه أن ينقي معجمه من هذه الألفاظ العامية.

المآخذ الرابع: الاضطراب في استخدام الرموز لضبط الفعل الثلاثي ؛ فأحيانا يختار الرمز الأول ، أو الحرف الأول ليكون رمزاً كما في باب نصر ، وضرب ؛ فاختار النون ، والضاد ، وأحيانا يختار الحرف الثاني كما في بابي علم ، وحسب ، وغيرها ، وتارة يختار الحرف الثالث كما في باب قطع .

مزايا (أقرب الموارد) :

لكن على كل هذه المآخذ التي ذكرت على أقرب الموارد يمكننا أن نقول بأن الباحث متى تعرف على نظام (أقرب الموارد) ومنهجه ؛ ستكون كل هذه المآخذ أمراً طبعياً بالنسبة للباحث ، وليست هناك مزية في اختياره حرفاً على آخر ، أو ما شاكل ذلك ، وعلى ذلك إذا كان قد أخذ على هذا المعجم هذه المآخذ ؛ فإنه له أيضاً الكثير من المزايا التي تميزه ، نحاول أن نوضح هذه المميزات في العناصر التالية :

أولاً: أن هذا المعجم خلا من ألفاظ السوءات والألفاظ التي تخدش الحياء ، فخلوه من مثل هذه الألفاظ يعد مسلكاً تربوياً تهندياً .

ثانياً: من مميزات هذا المعجم : سهولته في الترتيب ، ودقته في التنسيب ، وغزارة مادته ، وعنايته بالمعرب ، والمولد ، والدخيل ، والأعلام ، والنبات ، والبلدان ، وكذلك المصطلحات العلمية . كل ذلك يؤدي إلى زيادة الثروة اللفظية ، أو اللغوية في المعاجم .

ثالثاً: من هذه المميزات أن هذا المعجم قام على أكتاف التراث المعجمي القديم : وهي المصادر التي اعتمد عليه ؛ وذلك لأنه - كما قلنا - اعتمد على كثير من أمهات المعاجم العربية ، وتعلقه دائماً بتعابير القدامى ومسالكهم ؛ لأنه قد حذا حذو الفيروزآبادي مثلاً في الضبط ، وكذلك في استخدامه للرموز ، وهذا ما ينبغي أن يكون في ميدان النهضة المعجمية حتى يستفيد المحدثون من جهود السابقين .

الموازنة بين معجم (محيط المحيط) ومعجم (أقرب الموارد)

ننتقل إلى نقطة أخيرة، وهي: الموازنة بين (محيط المحيط) للبستاني الذي تحدثنا قبل ذلك، وبين (أقرب الموارد) للشرتوني؛ حتى نعرف: هل هذا المأخذ الذي أخذه بعض الباحثين بأن الشرطوني قلد البستاني تقليداً أعمى - كما ذكر - صحيح أو لا؟

من خلال هذه المقارنة والموازنة لو تأملنا منهجي (محيط المحيط) للبستاني، و(أقرب الموارد) للشرتوني لتبين لنا كثيرٌ من وجوه الاتفاق، ووجوه الاختلاف على النحو التالي:

أولاً: وجوه الاتفاق:

أولاً: كلاهما - أي: البستاني، والشرتوني - اعتمد على الأبجدية العادية، مراعي الحروف الأصول دون الزوائد، فهما متفقان في ذلك من حيث المدرسة.

ثانياً: أن كلياً منهما لم يعبأ بقوانين القدامى في جمع اللغة، والاستشهاد فاستشهدوا بأشعار المولدين، وممن جاءوا بعد عصور الاحتجاج - كما وضحنا - فهم لم يلتزموا بالقوانين الزمنية التي وضعها القدماء للاستشهاد من حيث نهاية القرن الثاني الهجري عند الحضر، ونهاية القرن الرابع عند عرب البوادي.

ثالثاً: أن كلياً من البستاني والشرتوني اتخذوا من (القاموس المحيط) للفيروزآبادي عماداً وأساساً أقام كل واحد منهما عليه معجمه، وجعله محوراً يدور حوله، مع الحفاظ على عبارته أحياناً، والتصرف في بعضها أحياناً أخرى، إما بالحذف، أو بالزيادة، أو ما شاكل ذلك؛ فقد وجدناهم - ربما - يحذفون أسماء البقاع التي

ذكرها الفيروزآبادي، أو أسماء الأعلام، وبعض المصطلحات، وهكذا يبقى هذا تصريح في النص.

رابعا: من حيث الاتفاق أن الشرتوني والبستاني؛ كل واحد منهما ألقى الضوء على الحرف المعقود له الباب، وتحدث عن موقعه بين حروف الهجاء، وما يقابله من اللغات السامية الأخرى، فتحدث عن الصوت، أو عن الباب من الناحية الصوتية، المخرج والصفة، وما شاكل ذلك، ثم تحدث عن مقابلة هذا الحرف بغيره في اللغات السامية الأخرى.

خامسا: أن الشرتوني، والبستاني لم يهتما بالشواهد القرآنية، ولم يعطوها حقها من العناية والدقة؛ ولذلك وجدنا تحريفا في بعض الآيات القرآنية، كما أننا وجدنا أيضاً بترًا في كثير من الآيات التي استشهدا بها. هذه هي وجوه الاتفاق بين المعجمين.

ثانياً: وجوه الاختلاف:

أولاً: أن الشرتوني حذف كثيراً من الأمور التي ذكرها البستاني في (محيط المحيط) مثل أغلب القواعد النحوية والصرفية، وهي ليست من صميم المعجم؛ لأن مثل هذه القضايا النحوية والصرفية لها مراجعها التي تراجع فيها، وتدرس فيها، وتهتم ببيان الخلافات العلمية في مثل هذه القضايا؛ فليس المعجم محل بحث لمثل هذه القضايا الصرفية والنحوية، وغيرها؛ فهي لا تضر في حذفها من المعجم، وإنما هي تؤدي إلى استطراد في مكان ليس موضع ذكر هذه الأماكن.

كذلك حذف أسماء الرواة، وكذلك أسماء الكتب التي نقل عنها، مع أن أسماء الرواة كانت مهمة عند أهل اللغة الأول؛ حتى يبينوا المصدر الذي نقل منه هذا

اللفظ ، لكن إذا كان الشرطوني قد نقل هذا الكلام من مصدر ؛ فعليه أن يشير إلى المصدر ؛ لأن الشرطوني لم يعيش في عصور الرواية ، وعصور الاحتجاج ؛ حتى نقول بأنه سمع ، أو روى من فلان ؛ فكان عليه أن يشير إلى المرجع الذي نقل منه هذا القول وأثبتته صاحب الكتاب بأنه سمعه من فلان ؛ لأنه كان معاصراً له في عصور الاحتجاج.

كذلك حذف الشرطوني أسماء الكتب التي نقل منها ، مع أن ذكر هذه الكتب فيه توثيق وتوضيح للنص ؛ حتى يكون القارئ أو الباحث على معرفة ودراية بموطن هذا النص إذا أراد الرجوع إليه يكون موضعه معروفا بالنسبة له.

ومما يؤخذ عليه إيراد بعض الألفاظ العامية ، والمسيحية : والألفاظ المسيحية إذا كانت فصيحة ، فلا بأس بها ، أما إذا كانت عامية ، سواء كانت مسيحية ، أو غير مسيحية ؛ فهذا مما يجب الوقوف عليه ؛ لأن المعجم هو معجم في الألفاظ الفصيحة أو الألفاظ الشاردة - كما ذكر الشرطوني في عنوان المعجم - لكن العامي لا يكون شاردًا ؛ فهناك بعض كتب اللغة تفردت ببعض الألفاظ التي أسموها بالشوارد ، أو ما تفرد به العلماء من روايات ، كما ذكر الصاغانى في هذا الكتاب الذي ألفه.

ثانياً: جودة الطباعة في (أقرب الموارد) للشرطوني فيه جودة طباعة ؛ لأن ظروف الطباعة في عصر الشرطوني ربما أنها قد تطورت ، بخلاف الطباعة في عصر البستاني.

يضاف إلى ذلك التنسيق الداخلي في داخل المادة ، والتنسيق الداخلي أيضاً في داخل المادة من الأشياء التي تعين الباحث على معرفة ما يريده في سهولة ويسر ، فمثلاً عندما وضع الشرطوني رأس المادة بين نجمين ، وفروع المادة وضعها بين

قوسين في بداية السطر. فإذا الباحث يكون على معرفة بأصل اللفظ الحقيقي، ثم بيان الفروع التي اشتقت، وتولدت من اللفظ الأصلي. كل هذه الأمور لم تتوافر فيه (محيط المحيط) للبستاني.

ثالثاً: أن الشرطوني أضاف في معجمه أموراً غير مستخدمة في (محيط المحيط) فقد استخدم الشرطوني الرموز في الأفعال، وأشار إلى كل باب من الأبواب الستة في الفعل إلى رمز، يدل هذا الرمز على أن هذا الفعل من باب كذا.

رابعاً: استخدم الشرطوني الخط الأفقي - بعد العاطف - عوضاً من تكرار اللفظ مرة أخرى، أو المعنى مرة أخرى، يضاف إلى ذلك النجوم، والأقواس في بيان إظهار الألفاظ أن هذا أصل، وهذا فرع اشتق منه، هذا أيضاً لم يكن موجوداً عند البستاني في (محيط المحيط) فالشرطوني يعرف الباحث بأن هذا هو الأصل، وذلك مشتق من هذا الأصل.

ومن خلال ذلك نرى أن هذين المعجمين، سواء كان (محيط المحيط) أو (أقرب الموارد) للشرطوني كلياً منهما التزم في منهج الأبنية الصرفية وضبط ذلك، ويحاول أن يربط الباحث بالمنهج اللغوي القديم من خلال ذلك وجدنا معجم الشرطوني يعد أدق في الترتيب، وأغزر مادة من معجم البستاني؛ ولذلك قرر بعض الباحثين بأن هذا المعجم أكبر معجم أنتجه اليسوعيون اللبنانيون.

محاولات جديدة في الترتيب المعجمي

عناصر الدرس

- العنصر الأول :** المعجمات المتفرجة، والمنهج النطقي في معجماتنا ٣٩٩
التراثية
- العنصر الثاني :** معجم (المراجع) للشيخ عبد الله العلايلي، ٤٠٣
والهدف منه

المعجمات المتفرّجة، والمنهج النطقي في معجمتنا التراثية

المعجمات المتفرّجة :

الترتيب المعجمي الحديث ، هذا الترتيب يراعى فيه ظاهر اللفظ ، والمعاجم التي سارت على هذا الترتيب أطلق عليها بعض الباحثين : المعجمات المتفرّجة ، وهي المعجمات التي تراعي ظاهر اللفظ ، وواقع النطقي دون أن تعود به إلى أصله الاشتقاقي ، كما يفعل الفرنج في معجماتهم ، هذه المعجمات تعفي الباحث من شروط المعرفة الصرفية قبل النظر في المعجم ، والإفادة منه حتى يهتدي إلى العائلة اللغوية التي ينتمي إليها اللفظ ، هذه المعجمات تغض النظر عن أصل اللفظ الذي كانت عليه الكلمة قبل الزيادة ، أو الحذف ، أو الإعلال ، أو الإدغام كما يفعل الغربيون في تنظيم المادة اللغوية داخل معجماتهم ، وتسمى هذه المعجمات بالمعجمات المتفرّجة ، مع أننا نجد بين معجميين العرب من لاحظ النطق ، وراعى اللفظ في الترتيب المادة اللغوية ، ومع ذلك لم يرجع إلى الأصل.

فكان الأولى أن نعد منهج هؤلاء المحدثين عربياً بدلاً من أن نعدّه غربياً ، ولكننا لم نفعل ذلك لأننا وجدنا هؤلاء المحدثين من العرب الذين ساروا على منهج قد تأثروا بالمنهج الغربي المعجمي ، وهذا التأثير بدا واضحاً في عملهم ، بل أصبح صريحاً في عباراتهم أحياناً ؛ لذلك كان الأليق أن توصف هذه المعجمات التي تنظر إلى صورة اللفظ بالمعجمات ، أو بالمعاجم المتفرّجة.

هذا المنهج - كما قلت - غير ملتزم بالمعرفة الصرفية ؛ فلا يشترطها في القارئ قبل أن يتعامل مع المعجم ، بعكس المعجميين العرب القدماء الذين اشترطوا في الباحث أن تكون لديه معرفة صرفية بحقيقة اللفظ.

في الحقيقة أننا لو تتبعنا المعجمات اللغوية القديمة لوجدنا ملامح هذا المنهج الواقعي ، أو اللفظي تظهر بين الحين والآخر على نحو ما سنعرض له ، ونبرهن له .

المنهج النطقي في معجمتنا التراثية :

المنهج الذي ساد وسيطر على المعجمات العربية منذ عصر الخليل بن أحمد راعى في ترتيب الألفاظ والكلمات طبيعة اللغة العربية ، فاللغة العربية هي لغة اشتقاقية ترتبط فيها الألفاظ بوشيجة القربى اللفظية ، والمثلة في أنها تشترك في أصول واحدة ؛ لذلك نرى أن المادة الواحدة تمثل عائلة لغوية تنتمي إليها الألفاظ المشتركة في الأصول الثلاثة .

على سبيل المثال : مادة سلم ، لو أردنا أن نفرع منها نفرع منها : سلم يسلم اسلم سالم سلمان سلمى سلامة ، إلى آخره ، كل هذه المشتقات التي تفرعت من اللفظ الواحد تمثل عائلة لغوية للفظ الواحد .

إذن اللغة تمثل البيئة التي نشأت فيها ، فكما أن الأفراد في مجتمع البيئة العربية يمثلون قبائل ، والقبيلة الواحدة ينتمي إليها أفراد ينضمون إليها ؛ فكذلك الأصول المشتركة بين الكلمات ، وما تتفق فيه من مشتقات في الأصول تمثل تلك العادات والتقاليد العربية .

وكما يجتمع أبناء القبيلة في مكان واحد ؛ كذلك جمع المعجميون الألفاظ ، وهي أفراد العائلة اللغوية ، أو مشتقات المادة الواحدة في مكان واحد ، ولم يفرقوا بين هذه المشتقات ووضعها في أماكن متفرقة ، وتحقق هذا التجمع بمراعاة الفصول الأساسية التي تشترك في مشتقات اللفظ الواحد في جميع الصيغ .

لذلك كان لزاماً على الباحث عن لفظ من الألفاظ -أي : لكي يبحث عنه في معاجم التراث - أن يعرف أولاً العائلة اللغوية التي ينتمي إليها هذا اللفظ ، أو أن يعرف أصوله ، وأن يرجع به إلى مادته اللغوية.

إذن المعاجم القديمة تحتاج أولاً من الباحث أن يتسلح بالمعرفة الصرفية التي توضح له المجرد ، والمزيد ، وتضع يده على أصل اللفظ إذا تعرض لإعلال ، أو إبدال ، أو إدغام ، أو ما شاكل ذلك.

والمعرفة الصرفية لا تتأتى لأي باحث إلا لمن قطع شوطاً في المعرفة ، والوقوف على أصول علم الصرف ، هذا ما لاحظناه في كتاب (التقفية) للبندنجي ، وكذلك في كتاب (النهاية) لابن الأثير.

ابن الأثير في كتابه (النهاية) عندما أراد أن يقدمه لطلاب الحديث ، وقد لا تؤهل بعض الطلاب المعرفة الصرفية بأصول هذه الكلمات ؛ ولذلك يقول ابن الأثير : سلك في الكتابين في الترتيب الذي اشتملا عليه والوضع الذي حوياه من التقفية على حروف المعجم بالتزام الحرف الأول والثاني من كل كلمة ، وإتباعهما بالحرف الثالث منها على سياق الحروف ، إلا أنني وجدت في الحديث كلمات كثيرة في أوائلها حروف زائدة قد بنيت الكلمة عليها ؛ حتى صارت كأنها من نفسها ، وكان يلتبس موضعها الأصلي على طالبها ، لاسيما أن أكثر طلبة الحديث لا يكادون يفرقون بين الأصلي والزائد من ذلك.

ورغم أن ابن الأثير قد نبه بأنه يسير على الترتيب الأبجدي بالنسبة لأوائل الحروف -أي : الأصلية- في الكلمة إلا أنه خالف هذا المنهج في بعض الألفاظ التي كثير من الباحثين لا يستطيعون معرفة هذا اللفظ -هل الحرف الذي في أوله أصلي أو مزيد- ويعلم ابن الأثير أن الحرف الأول في هذه الكلمة زائد ، إلا أنه وضع بعض الألفاظ -التي هي محل شك- وضعها طبقاً للحرف الأول الزائد فيها في بابه.

إذن فقد لاحظ ابن الأثير أن ترتيب ألفاظ معجمه يقوم على مراعاة لفظ الكلمة وواقعها، لا أصلها، وهذا ليس في كل المعجم - كما قلنا - وإنما في بعض الألفاظ التي هي محل شك في ذلك، وقد فعل ذلك مراعاة لمستوى الطلاب الذين قدم إليهم الكتاب، وهم طلاب الحديث الذين افترض فيهم عدم الإلمام الكافي، والمعرفة التامة بتصاريف الكلام.

أيضا أضاف إلى ذلك - مراعاة ظاهر اللفظ - التنبيه على الأصول؛ حتى لا ينسب إليه الجهل؛ فيتسبب بإغفال النص على الأصول في إيقاع المطلع على كتابه في هذا؛ لذلك هذا ليس مقصورا على من لم يلم بالمعرفة الصرفية إماما كافيا؛ فرمما أيضا يغيب أصل الكلمة على المتخصصين؛ على سبيل المثال - : الجوهري؛ وهو - كما قيل عنه - أنحى اللغويين، ولديه معرفة تامة بعلم الصرف وأبنية العربية، وقع في بعض الأخطاء، وهناك بعض العلماء مثلاً كالصاغاني استدرك عليه كلمات وضعها الجوهري في أبواب وأماكن غير أماكنها الأصلية.

من هذه التقدمة التي أردت فيها تأصيل هذا المنهج - وهو النظر إلى مراعاة اللفظ ونطقه، لا إلى أصله - أردت من خلالها تأصيل هذا المنهج بأنه ليس منهجاً مستحدثاً، وإنما له أصل عند بعض المؤلفين في المعجمات العربية في القديم.

هذا المنهج إذا كان قد وجد عند بعض المتقدمين؛ فإنما كان الهدف منه هو التيسير على الباحث اللغوي في المعجم؛ حتى يبحث عن الكلمة التي اختلف العلماء في أصالة حروفها؛ هل هذا حرف أصلي، أم زائد؟ طالما أن هناك خلافاً؛ فهناك بعض المعجميين طبق ذلك كالبنديجي في (التقنية) وابن الأثير في بعض الألفاظ التي وجد أنها محل شك في أصالة حروفها.

معجم (المرجع) للشيخ عبد الله العلايلي، والهدف منه

هذه المحاولة تمثلت واكتملت في العصر الحديث في إظهار بعض المعاجم، وترتيب الألفاظ فيها على صورة اللفظ، لا على أصله، من هذه المعجمات: معجم (المرجع) للشيخ عبد الله العلايلي:

نتحدث أولاً عن صاحب هذا المعجم - في عجلة سريعة - ونبين الهدف الذي دفع صاحبه إلى تأليف هذا المعجم:

أولاً: المؤلف:

صاحب المعجم هو الشيخ عبد الله العلايلي أحد علماء لبنان الذين أسهموا في النهوض بالدراسات اللغوية في العصر الحديث، وخاصة في المجال المعجمي، والشيخ العلايلي اُتِّسم بالجرأة، والإقدام على محاولة التجديد في المجال من حيث مادة المعجم اللغوية، وكان العلايلي من طليعة اللغويين المعاصرين في هذه الناحية، كما حاول بعضهم أن يفيد من النهج المعجمي عند الغربيين فيطبقه على اللغة العربية، على الرغم من اختلاف طبيعة لغتنا العربية عن طبيعة اللغات الأخرى الغربية.

وكان العلايلي - كما قلت - من هؤلاء المجددين الذين امتازوا بالجرأة الواضحة في سبيل المنهج المعجمي الجديد، وتمثلت جرأة العلايلي في إخراج معجمه (المرجع) بأمرين جديدين؛ هذين الأمرين هما: التجديد في المعجم من حيث المادة، ومن حيث المنهج.

ثانياً: هدف العلايلي في هذا المعجم:

جاء هذا المعجم تعبيراً عن فكر العلايلي، وتطبيقاً لما نادى به في كتابه (مقدمة لدرس لغة العرب) بصدد الرغبة في النهوض باللغة العربية لمواكبة الحياة المتغيرة؛ فألف هذا المعجم إيماناً منه واعتقاداً بأن الضرورة أصبحت تدعو إلى تغيير منهج دراستنا اللغوية، وطريقة قياسها في الوضع والاشتقاق، وما يتبعه من أشكال استعمال؛ فجاء هذا المعجم تلبية لرغبة العلايلي في وضع معجم جديد، وتجسيماً لفكرته، وتطبيقاً لنظريته التي طرحها في كتابه (مقدمة لدرس لغة العرب) والتي دعت إلى إعادة النظر في دراسة العربية بطريقة تنزلها من معقل الجمود، وتنزع عنها حُجُبَ، أو حجاب الغموض، وتقذف بها دفعة واحدة في معترك الحياة العصرية، تتميز في المعطيات المستحدثة، وتتفاعل مع التيارات الطارئة؛ فكان هذا المعجم من ثمار العلايلي لهذه الدعوة، جمع فيه ما لم تجمععه المطولات السابقة على وضوح، وحسن تقسيم، ودقة تنسيق، إلى آخره.

ثالثاً: مادة (المرجع):

أولاً من حيث الكم:

هذا المعجم جاء تطبيقاً للفكرة التي نادى بها صاحب المعجم، ونفذ هذه الفكرة التي تتصل بتنمية اللغة وإثرائها، وأباح صوغ موازين الثلاثي برمتها، وكذلك أباح موازين الرباعي، وتخصيص الموازين في دلالات ثابتة لا تختلف اختلاف المواد، وتوحيد معاني المشتقات للمادة.

ثم بعد ذلك الاستفادة من قاعدة الدوائر، والاستفادة من سنة الرباعي، والمعاقبة، والإبدال، وكان العلايلي يهدف من وراء ذلك إلى استنباط رقعة

الوضع أمام الواضع الجديد، بحيث لا يصادفه عناء، ولا مجادلة، ولا عنت، دعاه إلى ذلك التجديد المتسم بالجرأة من اعتماد اللغويين القدامى شكلاً قياسيًّا من المحافظة، وهم يشهدون مطالب العصر على اللغة، واتخاذهم اعتبارات المدرسة اللغوية القديمة قانوناً لهم، ولو أنهم اتخذوها اعتبارات فقط، ولم يتخذوها على أنها اللغة نفسها لسلموا اللغة إلى الحياة تسليماً عفويًّا.

وهذا بدوره يردّها إلى محلّها من الحاجة، وهذه المحاولة من العلايلي تعد ثورة على المدرسة المعجمية القديمة، أو على المنهج المعجمي القديم، ورغبة منه في التجديد في مجال الكلمات والألفاظ؛ فهي ثورة تهدف إلى مواكبة اللغة للحياة العصرية بكل ما فيها؛ لتفي بمطالبها، وتعبّر عما جد فيها من مستحدثات، ومخترعات.

هذه الثورة تعتمد على فكر حر؛ وقد وجد من بعض اللغويين من يناصره، ومن يدعو إليه، ووجد فيهم من عبد له طريق التنمية اللغوية أمامه، وإن لم يقطع فيه شوطاً كبيراً، هذا بالنسبة للمادة المعجمية من حيث الكم؛ حيث إن العلايلي توسع في المادة المعجمية في كتابه.

ثانياً: المادة المعجمية من حيث النوع:

الخلايلي أشار في مقدمة المعجم إلى نوع المادة التي تضمنها معجمه، وذلك بالإعلان عنها مع عنوانه إذ يقول - في مقدمة (المرجع) - هذا معجم وسيط علمي لغوي فني.

إذن من خلال هذا النص، نستنبط أن هذا المعجم ليس بالمعجم اللغوي الصرف، إنما هو معجم اصطلاحات علمية، ومعجم مصطلحات تاريخية، وجغرافية،

واجتماعية، مصطلحات مقررة أو مقترحة، هو فوق ذلك معجم ترجمة؛ لأن المؤلف حرص فيه على دقة التحديد، ووضوح التعريف أن يضع بإزاء الألفاظ المهمة ما يقابل هذه الألفاظ من اللغة الانجليزية، واللغة الفرنسية.

الذي دعا العلايلي إلى التوسع في نوع المادة التي تضمنها هذا المعجم: رغبته في النهوض باللغة العربية لتواكب الحياة؛ فطبق جميع آرائه للتنمية اللغوية في هذا المعجم؛ فتوسع في الوضع وارتجال الألفاظ، وحقق المعاني والدلالات.

هذا (المرجع) إذن هو عمل يتصل بالأساس اللغوي، كما أنه أيضاً يتصاعد مع اللغة تصاعدها الطبيعي الحيوي الحضاري؛ فهو يكشف عن تطور اللغة في جانبها التاريخي، ثم يحقق دلالاتها القديمة، ويصل بينها وبين ما يحمل الذهن الحديث من طوابع ومفاهيم ليفرغ أخيراً إلى فتح باب الاشتقاق على مصراعيه، وتطبيقه بأوسع أشكاله.

هذا المعجم لا ندعي فيه أنه وصل إلى درجة الكمال؛ وإنما نرى في هذا المعجم أن صاحبه جد واجتهد فيه، وأراد أن يكمل النقص الذي ظهر في المعاجم التي سبقته، وقد وجد صاحب هذا المعجم في المعاجم التي سبقته أخطاء كثيرة، كما أن المعاجم التي سبقته لم تعرض لكثير من التراكيب اللغوية، أو التقليدية، إضافة إلى أنها هجرت المصطلح العلمي والفني تماماً.

الخلايلي أخذ على نفسه أن يجمع كل مصطلح علمي موضوع هنا، وهناك يجمعه، ويكون مقروناً بتعريف موجز له في كل فروع المعرفة الحديثة؛ حتى تؤدي اللغة مطالب المتحدثين بها والعاملين بها في مجال الحضارة الحديثة.

المادة اللغوية عند الخلايلي لم تقف عند دخول الألفاظ الحديثة في المعجم فقط وإثرائه، بل أيضاً ذكر الألفاظ الأجنبية من اللغة الانجليزية والفرنسية إلى جانب

الكلمة العربية القديمة ، أو المقترحة الحديثة كما أنه لم يقف في المادة اللغوية عند عصور الاحتجاج ، أو عند عصور الفصاحة التي وقف عندها اللغويون الأول ، وإنما تجاوز هذه العصور ؛ فكانت مادة المعجم عند العلايلي من مختلف العصور ؛ حيث ذكر فيه الألفاظ المولدة ، والمعربة القديمة التي ترجع إلى ما قبل القرن السابع عشر ، كما كان أيضاً فيه المعرب والمولد الحديث ، الذي ينتمي إلى العصور الحديثة ؛ بدءاً من القرن السابع وما يليه ، وهو بذلك نراه أنه ينفذ فكرته بطريقة علمية مع اقتراح المستشرق الألماني بخصوص المعجم التاريخي ، وهو حرص على تحقيق نسبة اللفظ إلى عصره ليسهم في بيان التدرج التاريخي للألفاظ ودلالاتها. ولذلك نراه يقسم العصور العباسية إلى التي مرت بها لغتنا إلى ستة عصور ، وقبل ذلك العصر الأموي ، وبعد العصر العباسي العصر الحديث.

رابعاً: منهج (المرجع):

العلالي في هذا المعجم راعى صورة اللفظ ونطقه ، ولم يراع أصله ، وهو بذلك - ما دام أنه قد نظر إلى صورة اللفظ - لم ينظر إلى الأصل ؛ وهذه الفكرة تفرق بين مشتقات اللفظ الواحد ، التي تسمى بالعائلة اللغوية أو بالمادة اللغوية ؛ فاكتمل بظاهر اللفظ وواقعه النطقي في المصطلحات فقط ؛ فمنهج في هذا المعجم ذكر المصطلح في موضعه من النطق متبعاً في ذلك طريقة أرباب العلوم في معاجمهم ، كما فعل الجرجاني في كتابه (التعريفات) والكفوي في (الكليات).

العلالي يصرح بأن الحفاظ على جوهر اللغة كان هو الهدف الأساسي الذي دفعه إلى أن يسلك هذا المنهج القديم ؛ من حيث تصارييف الكلمة ، واشتقاقها ؛ فهو لم يستغن عن الصرف استغناء تاماً في معجمه لمجافاة ذلك ؛ لأنه مخالف لروح العربية.

ولكي يحافظ العاليلي على هذا المنهج ذكر الألفاظ المتصرفة مرتين ؛ مرة في جذرها ، أو تحت جذرها الذي تنتمي إليه ، أو يعرف بالاشتقاق ، أو بالتصريف دون أن يذكر المعاني ، ومرة أخرى يذكر الألفاظ باعتبار لفظها ، ونطقها مع ذكر معناها ؛ ولذلك نراه يقول : أما المشتقات وحدها ؛ فقد استبحت لنفسه أن تذكر وفق لفظها ، وفوق هذا كله سردت تحت الجذر ما حفظ من مشتقاته سرّداً فقط مع الإحالة إلى بحثها حيث تقع من النطق.

لو أردنا أن نلخص هذا المنهج نلخصه في نقاط ثلاث :

المنهج الحديث : حيث أنه أثبت اللفظ المفرد في موضعه من حيث النطق ، ومن حيث الصورة ، لا من حيث الأصل.

المنهج القديم : الذي يذكر المشتقات المشتقة من اللفظ الأصلي في مكان واحد ، أو تحت الجذر الأصلي.

منهج الوحدات : وهو يقوم بذكر الأفعال تحت أسماء الأعياد ، أيضاً استخدم العاليلي في هذا المعجم نظام الرموز ؛ فهناك الكثير من المعجميين استخدموا رموزاً ذات دلالات لغوية معينة في معاجمهم سبق أن استخدمها من قبل الفيروزآبادي في (القاموس المحيط) تحقيقاً لهدفه ، وهو مراعاة له في الإيجاز.

فإذا كانت الرموز استخدمت في المعاجم القديمة ؛ فمن باب أولى أن تستخدم في المعجمات الحديثة ، وهذه الرموز تسعى أيضاً نحو الهدف ؛ لأنها توفر للقارئ وقتاً وجهداً ، وتخفيفاً من إطالة المعجم على الباحث والقارئ ، وتقليلاً لحجمه ؛ حتى يخف حمله ، واصطحابه حيثما حل المحتاج إليه.

الرموز التي استخدمها العلايلي ربما أنها رموز تغني عن التكرار في بعض الألفاظ والعبارات، أو رموز تستخدم لضبط عين المضارع، أو رموز للدلالة على نوع الكلمة، أو على مستواها الاستخدامي.

ف نجد مثلاً من هذه الرموز: استخدم حرف اللام إذا كان الفعل من باب: نصر ينصر، واستخدم حرف النون إذا كان الفعل من باب: ضرب يضرب، واستخدم حرف الثاء في الباب الثالث إذا كان الفعل من باب: فتح يفتح، واستخدم حرف العين في الباب الرابع من الأفعال إذا كان الفعل من باب: علم يعلم، واستخدم الحاء مع السين في الباب الخامس إذا كان الفعل من باب: عظم يعظم، واستخدم السين إذا في الباب السادس إذا كان الفعل من باب: ورث يرث.

استخدم أيضاً رموزاً لضبط نوع الكلمة؛ حيث استخدم الميم مع الصاد للدلالة على المصدر، واستخدم "ج" للدلالة على الجمع، و"ج ج" على جمع الجمع، وهكذا، واستخدم أيضاً رموزاً للدلالة على منزلة الكلمة، ومستواها في الاستخدام اللغوي عنده.

استخدم رمز "إنج" للدلالة على أن هذه الكلمة إنجليزية، ورمز "فر" للدلالة على أن الكلمة فرنسية، وغير ذلك من هذه الرموز التي استخدمها. هذا بالنسبة للمادة من حيث الكم، ومن حيث النوع، وبالنسبة للمنهج، من حيث الرموز والإضافات التي أضافها العلايلي.

لو أردنا أن نوضح منهج العلايلي من خلال الجزء الذي صدر منه؛ نعرف هذا المنهج، ونبين منه أنه قسمه إلى أقسام بعدد حروف الهجاء، ورتب هذه الأقسام ترتيباً أبجدياً، أو ترتيباً ألفبائياً، معتمداً في ذلك التقسيم على حروف اللفظ

المنطوقة فعلاً، دون الحروف الأصلية؛ فأدخل الحروف الزائدة مع بنية الكلمة؛ فلم يرجع اللفظ إلى أصله.

ولذلك مثلاً عندما ننظر إلى مثال من هذه المواد التي ذكرها؛ مثل: كل ما بدئ بـاء لوجدنا مثلاً: تأثر تأثم تأسيس تأفيل تأجيل، تأخر تأخير تقديم تأدية، كل ما بدئ بـاء وضعه في حرف التاء، مع أن هذه الكلمات كل كلمة تعد أصلاً لغوياً، أو مادة لغوية لها أبوابها، ولها أماكنها في المعاجم الأخرى.

إذن من خلال ذلك نرى أن المادة اللغوية عند العلياني لم تذكر في موضع واحد، وإنما المادة الواحدة تكون موزعة في أماكن متفرقة من الكتاب، مثلاً المثال الذي ذكرناه ما بدأ بحرف التاء يضعه في حرف التاء فالتاء هنا ليست أصلية، وكل الألفاظ التي تأتي بعد التاء ليست كلها تنتمي إلى عائلة لغوية واحدة، وإنما هي ألفاظ مختلفة، أو عائلات لغوية مختلفة.

فالذي نلاحظه أنه يفرق ألفاظ المادة الواحدة بحسب ترتيب بقية حروفها، كما نلاحظ أنه يراعي - في الترتيب - أوائل الكلمات، وثوانيتها، وثوالثها، وروابعها بحسب نطقها، لا بحسب الأصول؛ لأنه - كما قلنا - في البداية أنه معجم يعتمد على اللفظ المنطوق، وليس على أصل اللفظ.

أيضاً هذا المعجم يلاحظ فيه أنه لا يذكر معنى اللفظ بعد ذكر اللفظ مباشرة، بل يؤجل ذكر المعنى إلى مكانه الطبيعي بحسب أصوله، على عكس ما جاء في المقدمة من أنه سيذكره بواقعه دون أصله، ولو رجعت إلى أي مادة، أو إلى مثال في هذا المعجم ستجد ذلك.

لو نظرنا إلى منهجه في الشرح؛ حيث المادة اللغوية، فمن حيث المادة اللغوية نجد أن جمع المادة التي جمعها العلياني في المعجم لم تقف عند عصور الاحتجاج -

كما ذكرت - بل تجاوز هذه المدة، ودون ما على ألسنة الناس في مختلف العصور، سواء كانت هذه الألفاظ صحيحة، أو غير صحيحة، خاصة في مجال المصطلحات العلمية، وأما بالنسبة لكم المادة، واستيفاء مواد اللغة وألفاظها؛ فربما أنه قد حاول ذلك.

ونحن لا نستطيع أن نحكم؛ لأن المعجم لم يكتمل، وإنما خرج منه الجزء الأول فقط من حيث الطبع، ولم يكتمل، ووصل فيه إلى آخر مادة (ج دي) فلا يستطيع الباحث أن يُصدر حكماً لهذا الصدد؛ بسبب توزيع ألفاظ المادة الواحدة على مواضع متفرقة بحسب نطقها.

أيضاً من الأشياء التي استخدمها في هذا المنهج: الضبط، فالأساس فيه عنده الضبط بالشكل، أو الضبط بلسان القلم، وإن كان يلجأ إلى الوزن الصرفي في بعض الأحيان، وهذا قليل مع أن العاليلي يعلم أن هذا اللون من الضبط، وهو الضبط بالشكل، أو بلسان القلم لا يحقق النتائج المرجوة من ضبط اللفظ؛ فربما يخطئ الكاتب في ضبط اللفظ؛ فهو في حاجة إلى أنواع الضبط الأخرى.

أيضاً اعتمد على الشرح باللفظ الواضح الدقيق الذي يقف الباحث في المعجم على المعنى دون لبس أو غموض، وهو يحاول أيضاً في هذا المعجم تطبيق فكرة المقاييس التي وضعها ابن فارس في معجمه (المقاييس) ودوران المادة حول معنى واحد، والاستفادة من قاعدة الدوائر والمعاقبة والإبدال، والهدف من ذلك هو انبساط، وتوسيع رقعة الوضع أمام الواضع الجديد.

كما أنه يهدف إلى إظهار الوحدة المنطقية لمعاني اللفظ، وكثيراً ما تكون مخالفة تخالفاً يبلغ حد التباين.

أيضاً اعتمد العلايلي في جمع المادة اللغوية في معجمه على المصادر، أو دَعَم مادته اللغوية بالشواهد لكنه لم يكثر من الشواهد في هذا المعجم إلا إذا دعت الضرورة إلى ذلك نسبتها بالشاهد ليؤكد صحة ما ذهب إليه، أو ليبين ضبط هذا اللفظ إذا كان الكلام فيما يتصل بالضبط.

تطبيق المنهج على مادة "أُسْكُفَّة" من المعجم:

لو أردنا مثلاً أن نطبق هذا الكلام على مادة من مواد المعجم لوجدنا مثلاً في مادة أُسْكُفَّة على وزن أَفْعَلَّة أي: بضم الهمزة، وسكون الفاء، ثم ضم العين مع تشديد اللام وفتحها يقول: هي عتبة الباب التي توضع عليها، جمعها أُسْكُفَات. ورد فيها أيضاً أُسْكِبَة، وأُسْكُوفَة؛ وقال عنها - عن أُسْكُوفَة - بأنها دخيلة من اللغة السريانية، واشتقوا بملاحظاتهما فعلاً مجرداً من سكف.

هذه المادة التي ذكرها هو يحاول توضيح ذلك، ويبين نوع المادة من خلال ما ورد فيها من معانٍ ومرادفات، ووجدنا كثيراً من المواد يخلو من الشواهد المتعددة، وإذا كان فيه بعض الألفاظ المعربة كان يشير إليها كما ذكرنا في هذه المادة.

مشروعات جمع اللغة العربية بالقاهرة

عناصر الدرس

- العنصر الأول : (المعجم الكبير)، والهدف من تأليفه ٤١٥
- العنصر الثاني : (المعجم الوسيط) الهدف منه، ومنهجه ٤٢٤
- العنصر الثالث : عيوب المعجم العربي، وكيفية تيسيره ٤٣٣

(المجمع الكبير)، والهدف من تأليفه

١. أغراض مجمع اللغة العربية:

أولاً: نتحدث عن مجمع اللغة:

مجمع اللغة العربية بالقاهرة أسس سنة ١٩٣٤ ميلادية، وهو يعد هيئة رسمية علمية تشرف عليها الدولة، وترعاها، وتوفر لها سبل البحث والتنقيب، وتستجيب الدولة لمقترحات المجمع، وتضم إلى أعضائه العلماء الباحثين من شتى أقطار الأرض.

كان لهذه الهيئة العلمية أثرها في النهوض باللغة، والعمل على سلامتها، ويبدو ذلك واضحاً في كل القرارات والأعمال التي تصدر عن المجمع.

ثانياً: هدف المجمع:

المجمع حدد جملة أهداف منذ نشأته وتكوينه، وكلها تنبثق من مصدر واحد؛ وهو خدمة اللغة العربية، والعمل على صيانتها وحفظها، وهذه الأهداف نلخصها في التالي:

أولاً: من أهداف هذا المجمع أن يحافظ على سلامة اللغة العربية، وأن يجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون في تقدمها، وأن يجعل اللغة ملائمة على العموم لحاجات الحياة في العصر الحاضر، ووسيلته إلى ذلك أن يحدد هذا كله في معاجم، أو تفاسير خاصة به، أو بغير ذلك من الطرق التي ينبغي عليه استعماله فيها من ألفاظ وتراكيب.

ثانياً: أن يقوم بوضع معجم تاريخي للغة، وأن ينشر المجمع أبحاثاً دقيقة في تاريخ بعض الكلمات وتغيير مدلولاتها، وأن ينظم دراسة علمية اللهجات العربية الحديثة، سواء في مصر، أو في غيرها من البلدان العربية.

ثالثاً: أن يبحث كل ما له شأن في سبيل تقدم اللغة العربية، والنهوض بها. وهكذا وضعت هذه الهيئة العلمية أمام أعينها خدمة العربية وتنميتها، وعلى ذلك كان هدف المجمع، وبيان الدور الذي يقوم به في ميدان المعجم العربي.

٢. مجمع اللغة والمعجم:

يتبين لنا من خلال ما وضعه المجمع أو المعجميون من معجمات ثلاث هي:

١. المعجم الوجيز: هذا المعجم يقتصر فيه على الألفاظ المشهورة أي: الكثيرة الدوران والتناول بقدر ما يناسب الدراسات الأولى في المراحل الأولى التعليمية.

٢. المعجم الوسيط: هذا المعجم تتوسع فيه الألفاظ -أي يتوسع فيه في المعنى- مع الاختصار أيضاً على الألفاظ المستعملة الفصيحة، سواء في التأليف، أو الإنشاء بمقدار ما يناسب الدراسات الوسطى.

٣. المعجم الكبير، يكون هذا (المعجم الكبير) ديواناً عاماً جامعاً شواردها، وغريبها مبيناً أطوار الكلمات، وما طرأ عليها أو على بعضها من توسع في الاستعمال، أو تغيير في المعنى في عصور مختلفة.

كما رأى المجمع أيضاً أن الحاجة ماسة إلى إخراج معجم لألفاظ القرآن الكريم؛ فكان هذا أيضاً من جملة أهداف المجمع.

المجمع أخرج معجمه الوسيط كاملاً في جزأين، أي في سنتي ١٩٦٠، و١٩٦١ كما أخرج أيضاً من (المعجم الكبير) ستة أجزاء، وهذا هو آخر جزء وصل المجمع إلى طبعه في (المعجم الكبير)، وتأتي بعد ذلك الأجزاء الأخرى متتالية.

٣. (المعجم الكبير)، والهدف من تأليفه:

نحن أولاً: نتحدث عن (المعجم الكبير) الذي صدر أول جزء منه سنة ١٩٥٦، وآخر جزء صدر منه هو الجزء السادس، وآخره حرف الهاء سنة ٢٠٠٤ بعد الميلاد، آخر حرف وصل فيه هو حرف الخاء، وتأتي بعد ذلك الأجزاء الباقية على مرور الأيام.

الهدف من تأليف (المعجم الكبير):

يقوم هذا المعجم بعرض نصوص اللغة من ألفاظ ومعان ومصطلحات للعلوم غير متقيد بفترة الاحتجاج، أو بعصور الاحتجاج؛ فهذا المعجم يهتم بالتطور التاريخي للألفاظ عبر العصور، وهو يعد معجماً تاريخياً، هذا بالنسبة لهدف هذا المعجم.

المنهج الذي سار عليه (المعجم الكبير):

قام منهج (المعجم الكبير) على أسس معينة من شأنها أن تصل به إلى غايته المنشودة، ويمكننا إجمال هذه الأسس في النقاط، أو الخطوات التالية:

أولاً: ترتيب المادة، أو المفردات اللغوية حسب نظام الأبجدية العادية - بعد تجريد الكلمة من الحروف الزائدة - مع الاعتماد على الحرف الأول والثاني من الكلمة،

كما هو الحال الذي فعله الزمخشري في كتابه : (أساس البلاغة) لكنه -أي : (المعجم الكبير)- يضع الكلمات التي وقع فيها إبدال في رسمها المبدل ، وتحال على مادتها قبل الإبدال.

ثانيًا : من خطوات المنهج أنه التزم نظاما معيناً في الترتيب الداخلي للألفاظ ؛ فكان يقدم الأفعال أولاً ، ثم يأتي بعد ذلك بالأسماء ، ومن حيث الكم في الألفاظ كان يقدم الثلاثي أولاً ، ثم يليه الرباعي ، ويقدم المجرد على المزيد ، والفعل اللازم يقدمه على الفعل المتعدي.

ثالثًا : أنه التزم في (المعجم الكبير) بالضبط الدقيق مستخدماً كل وسائل السابقين في الضبط ، وهذا إيمان من المعجميين بما للضبط من قيمة كبيرة وأثر واضح في التصنيف المعجمي ، يضاف إلى الضبط أيضاً أنه استخدم الرموز الحركية في الضبط ، أي : وضع شرطة للفتحة ، وشرطة تحت حرف الكسرة ، وواواً صغيرة للعلامة على الضمة ، وغير ذلك.

رابعًا : أنه وضع المادة المراد شرحها بين هلالين في أول السطر ، وذكر ما يقابلها من اللغات السامية إن وجد ، والإشارة إلى المعاني الكلية للمادة ، مع كتابة الكلمات السامية بالحروف اللاتينية يتبعها النطق العربي التقريبي لهذه اللغات ، أو لهذه الحروف اللاتينية ، كما أنه أيضاً يرد الكلمات المعربة إلى أصلها ، أو إلى لغاتها الأصلية التي عربت منها.

خامساً : أنه حاول فيه بقدر الإمكان ذكر هذه النصوص للمادة مرتبة ترتيباً أبجدياً كما التزم بذلك في مقدمة المعجم.

سادساً : أن (المعجم الكبير) بالنسبة للألفاظ قد وسع من دائرة الاشتقاق إيماناً منه بأن الاشتقاق هو عامل أساسي من العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى تنمية اللغة ، وتوسيع الثروة اللفظية ؛ فتوسع في الاشتقاق.

إضافة إلى ذلك أنه اعتنى بالمصطلحات العلمية التي ذاعت، وانتشرت، واشتهر أمرها في المجالات العلمية المتخصصة، والمختلفة.

كما استخدم (المعجم الكبير) أيضاً الكثير من الرموز، هذه الرموز استعان بها السابقون في مجال التأليف المعجمي القديم.

الشيء الجديد الذي ظهر في (المعجم الكبير) هو استحداث الصور والرسوم في توضيح المعنى وبيان مدلول اللفظ.

كما استخدم أيضاً المعجم بعض الرموز للاختصار بدلاً من التكرار، وهي أيضاً قليلة، مثل استخدامه لرموز الجيم للدلالة على الجمع، ورمزاً آخر علامته هي: واو صغيرة، ثم شرطة مستقيمة على الخط، ثم نقطة فوق أخرى هذا بدلاً من تكرار الكلمة مرة أخرى. وهذا الرمز، وغيره من الرموز مراعاة للإيجاز، وعدم الاختصار من الألفاظ.

سابعاً: الاهتمام، والعناية بالشواهد: ف(المعجم الكبير) توسع في الشواهد، ولم يقتصر على نوع واحد من الشواهد، بل استشهد بالقرآن الكريم، واستشهد بالحديث النبوي الشريف، كما استشهد أيضاً بالمأثور من الكلام شعراً أو نثراً، لكننا عندما ننظر إلى الاستشهاد بالمأثور من الكلام، سواء كان شعراً، أو نثراً، فالذي نراه، ونجده أنه لم يتقيد بعصور الاحتجاج في استشهاده بالمأثور من الكلام، والشعر، والنثر، والأمثال، بل أضاف إلى ذلك ما جد حديثاً ملاحظاً في ذلك الترتيب الزمني بينهم؛ فهو لم يتقيد بزمان، أو بعصور الاحتجاج - كما ذكرت.

هذا بالنسبة لمنهج (المعجم الكبير).

مميزات (المعجم الكبير) :

أما بالنسبة بعد ذلك لمميزات هذا المعجم ، وهي نقطة أخرى ، فهذا المعجم له الكثير من المميزات.

الميزة الأولى : عنايته ، واهتمامه أيضاً ببيان العلاقات ، والوثائق ، والروابط - أيضاً- التي تصل العربية بغيرها من اللغات السامية الأخرى ؛ فقد وضع المقابل للغة العربية من اللغات السامية الأخرى بالحروف اللاتينية ، ويوضح ذلك ويبين الفروق ، أو الروابط بين هذه الألفاظ المناظرة للفظ العربي للغات السامية الأخرى ، وهذه ميزة لهذا المعجم ؛ فهو يقارن بين العربية ، وبين ما يقابلها من ألفاظ كما ذكر.

الميزة الثانية : من مميزات هذا المعجم عنايته بالضبط ، وغزارة الاستشهاد ، وتنوع الشواهد عنده ، وكما ذكرنا بأنه لم يقف عند عصور الفصاحة في الاستشهاد بالكلام المأثور الشعري ، أو النثري ؛ فكثرة الاستشهاد هنا تخدم المعجم ، وتؤكد على حقيقة هذا المعنى الذي أثبت فيه ، فلكي يؤكد ذلك يأتي بالشواهد التي تؤكد صحة ما ذهب إليه.

الميزة الثالثة : هو التنظيم الدقيق ، والواضح للمادة ، والتعريف بالحرف الذي عقد له الباب من حيث مخرجه ، ومن حيث صفته ، وما يتعلق به ؛ فالتنظيم الدقيق لهذه المواد في هذا المعجم جاء دقيقاً ، ولم يقع فيه أعضاء المجمع كما وقع فيه السابقون من سوء ترتيب ، وسوء التنظيم في الترتيب الداخلي للمادة.

الميزة الرابعة : غزارة المادة العلمية ، ونحن نرى في هذا المعجم أن الجزء الأول منه قد ضم باب الهمزة فقط ، وهذا الجزء يقترب من الستمائة صفحة ، وهناك أيضاً

من الأجزاء ما اشتمل على حرف واحد مثل الهمزة، ومنها ما اشتمل على حرفين، وهذا راجع إلى أن أعضاء المجمع يقومون بالحصص الدقيق لألفاظ اللغة المستعملة في القديم، وفي الحديث.

الميزة الخامسة: أن هذا المعجم أيضاً جمع بين القديم، والحديث من الألفاظ، وهو لم يقف عند القديم على حد عصور الاحتجاج وإنما تخطى هذه المراحل؛ حيث جمع، أو ذكر الألفاظ القديمة، ثم ذكر بعد ذلك الألفاظ التي استحدثت في داخل المادة؛ فهذا أيضاً توسيع منه؛ لأنه يحاول أن يستقصى ما ورد في هذه المادة سواء في القديم، أو في الحديث.

الميزة السادسة: أن هذا المعجم اقتصر في المصطلحات على الشائع منها؛ فهو لم يدون كل المصطلحات التي ذكرت، وإنما دون فقط الألفاظ، أو المصطلحات المشهورة، وكذلك في أسماء الأعلام والأماكن، دون أيضاً منها ما تدعو إليه الحاجة والضرورة، وقام بشرحها شرحاً موجزاً على حسب ما يقتضي الحال والمقام في ذلك؛ فهو لم يدون كل ما ورد من ألفاظ، أو أسماء للأعلام، أو الأماكن، أو غيرها، فيذكر فقط ما تدعو إليه الضرورة، والمشهور الشائع منها فقط.

المآخذ على (المعجم الكبير):

هذا المعجم رغم ما وجدنا فيه من مميزات تميزه على غيره من المعاجم، إلا أن هناك بعض الهنات والمآخذ أخذت على هذا المعجم:

المآخذ الأول: أنه لم يعتمد في جمع المادة اللغوية على المصادر الأصلية، وعلى مظانها الرئيسية، بل اكتفى بالنقل فقط عن المراجع الأخرى كـ(اللسان) و(التهذيب) و(الصحاح) وغير ذلك من المعاجم السابقة.

ونحن نقول: في هذا المأخذ: هذه المعاجم، وغيرها من الكتب التي نقل منها أعضاء المجمع تعد المعين الأساس والرئيس الذي يستقى منه المادة اللغوية؛ لأن أعضاء المجمع في أخذهم لأصول المادة لم يكونوا في عصور الاحتجاج؛ حتى يأخذوا المادة من منابعها الأصلية، ولكن هذه الكتب والمصادر تعد بالنسبة لهم مرجعاً أساسياً لعدم معيشتهم في عصور الاحتجاج؛ لأن عصور الاحتجاج بالنسبة لهم قد انتهت، ولم تكن هناك رواية، وإنما يكون هنا نقل من الكتب الأساسية، والكتب الرئيسية بالنسبة لمصادر اللغة.

فـ(التهذيب) و(العين) و(الجمهرة) و(الصحاح) و(اللسان) و(المقاييس) وغير ذلك هي تعد بالنسبة للمعجميين مصادر أساسية؛ لأن أصحاب هذه المصادر دونوا اللغة، ولم يدونوا في كتبهم إلا ما استوثقوا منه، وتأكدوا من صحته فهذه المراجع، والمصادر تعد مادة، أو تعد مصدراً أساسياً في تدوين المادة المعجمية بالنسبة لأعضاء المعجم فليس هذا مأخذاً يؤخذ عليهم.

لكن الذي نعهده مأخذاً بالنسبة لهم في جمع المادة، وعدم الاعتماد على المصادر الأساسية في المصطلحات التي أضافوها، وأسماء الأعلام، والبقاع المستحدثة التي أدخلوها في المعجم؛ كان عليهم أن يستوثقوا من هذه المصطلحات، والأعلام من مصادرها الأصلية، أما بالنسبة للقديم؛ فلا خلاف عليه؛ لأن كتب اللغة والمعاجم القديمة تعد بالنسبة لهم المرجع الأساسي الذي يعتمد عليه في تدوينهم للألفاظ.

المأخذ الثاني: هو الاستطراد في كثير من الأمور، هناك بعض الألفاظ يستطرد فيها استطراداً واسعاً، على سبيل المثال: هناك بعض الألفاظ يستطرد المعجم في ذكر النواحي الطبية، أو إلقاء الضوء على كثير من هذه المعلومات التي تضمنها

هذا اللفظ ، هناك بعض النباتات أو أسماء الحيوانات يتوسعون في الاستطراد في بيان كل ما يتعلق بهذا الحيوان ، أو كل ما يستخلص ، أو ما يتصل بهذا النبات النواحي الطبية ، وغير ذلك ، وهذا ما فعله نشوان بن سعيد الحميري في كتابه (شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم) عندما كان يأتي بالفوائد الطبية للفظ إذا كانت وردت له بعض الفوائد الطبية أثرت عن العرب السابقين ؛ فكان يذكرها.

لكن مثل هذه الأمور يجب أن يشار إليها إشارة سريعة لا أن يستطرد فيها فمثل النواحي الطبية لها كتب الطب ، أو الكتب المتخصصة التي تقوم بشرح وتوضيح مثل هذه النواحي العلمية ، لكن الاستطراد الأكثر من اللازم هذا يؤدي إلى استطراد في المعجم ، وليس المعجم كتاباً متخصصاً في الطب ؛ حتى نقول : إنه من الواجب عليه أن يذكر مثل ذلك.

كذلك فيما يتصل بأسماء النبات ، هذا أيضاً له مجاله الذي يذكر فيه مثل هذا وغيره ، أما أن يذكر في المعجم فعلية أن يكون من باب العجالة ، ومن باب الإشارة السريعة ، وليس من باب التفصيل والتوسع في ذكر هذا وغيره.

المأخذ الثالث : الذي أخذ على (المعجم الكبير) هو إغفاله - في كثير من الأحيان - نسبة الشواهد ؛ ففي كثير من الأحيان لا ينسب هذه الشواهد إلى أصحابها وهذه ظاهرة منتشرة في كل المعاجم التي سبقته ؛ فليس كل المعاجم ، أو الشواهد التي ذكرت في المعاجم السابقة نسبت الشواهد إلى أصحابه ، وإنما بعض منها كان ينسب ، والبعض الآخر لا ينسب ، ولكننا نرى أيضاً أن (المعجم الكبير) عندما يعلم بنسبة الشاهد الحقيقية إلى قائله أنه كان يوضح ذلك ، وإذا لم يعرف قائله كان يترك هذه النسبة.

المأخذ الرابع: كان من الواجب على هؤلاء المعجميين أن يشيروا، ويوضحوا الفعل المتعدي من الفعل اللازم، وأن يشيروا أيضاً إلى المراجع التي أخذت منها المفردات؛ لأن هناك ألفاظاً وجدت في هذا المعجم ربما أنها لم توجد في المعاجم التي سبقته، إلا أنهم ذكروا هذه الألفاظ في (المعجم الكبير) فكان عليهم أن يوضحوا المصدر الذي نقلت منه مثل هذه المفردات، ويبينوا أيضاً مراجع الشواهد من حيث الحديث، والشعر، والأقوال أيضاً؛ حتى نتمكن من الحكم على هذه الشواهد من حيث الصحة والضعف، وما شاكل ذلك، وكذلك من حيث الأقوال والأشعار؛ حتى نعرف هل هذا الشعر جاء من بعد عصور الاحتجاج، أم أن هذا الشعر قد وصل إلينا من خلال عصور الاحتجاج؟

هذه هي أهم المآخذ التي يمكن أن تؤخذ على (المعجم الكبير) الذي صدر منه - كما قلت - ستة أجزاء حتى اليوم.

(المعجم الوسيط) الهدف منه، ومنهجه

و(المعجم الوسيط) من معاجم المجمع اللغوي بالقاهرة.

هذا (المعجم الوسيط) بدأ المجمع في إعداده عام ١٩٤٠م عندما كلف أعضاء اللجنة التي تشرف على إعداد هذا المعجم بجمع مادته، وإعدادها، وتبويبها، ثم تنسيقها، ثم بعد ذلك عهد إلى لجنة النشر لكي تتولى إعداد النشر لهذا المعجم، وأن يكون النشر، وفق منهج مرسوم، وخطة متفق عليها من قبل المجمع، وأعضاء المعجم.

هذا العمل ساهم فيه أناس كثيرون في مجمع اللغة العربية من العلماء، والخبراء أيضاً، والمحربين، والمراقبين، وغيرهم، وأخيراً طبع هذا المعجم في جزأين

يحتويان كل منهما على نحو ١٢٠٠ صفحة، وكل صفحة في هذا المعجم تحتوي على ثلاثة أعمدة، وصدر الجزء الأول من هذا المعجم في سنة ١٩٦٠، ثم في العام الذي يليه صدر الجزء الثاني منه.

هذا المعجم يشتمل - كما قال بعض الباحثين - على ثلاثين ألف مادة، وعلى مليون وستمئة صورة، كما قام بهذا الإحصاء أحد الباحثين.

الهدف من تأليف (المعجم الوسيط):

علماء المجمع وجدوا أن أصحاب المعاجم القديمة وقفوا باللغة عند زمان معين، ومكان محدد الزمان هو نهاية القرن الرابع الهجري بالنسبة لعرب البوادي، ونهاية القرن الثاني بالنسبة لأهل الحضر، وأما بالنسبة للمكان الذي حصروا عليه اللغة؛ فهو شبه الجزيرة العربية؛ لذلك أراد المجمع أن يتخطى هذه الحدود الزمنية والمكانية، وأن يثبت هذا الجديد الذي بدأ الناس يستعملونه؛ فأضاف الألفاظ التي وضعها المولدون، والمحدثون في الأقطار العربية من كلمات، ومصطلحات، وتراكيب؛ فوضع باب الوضع للمحدثين شأنه في ذلك شأن القدماء سواء بسواء.

فيمكننا القول: إن المجمع توسع في دائرة الاشتقاق والقياس، بعكس القدماء الذين حصروا القياس والاشتقاق على ما لديهم من قواعد وأصول ثابتة عن العرب.

هنا عم القياس فيما لم يجز فيه القياس من قبل؛ ولذلك وجدنا المجمع في هذا المعجم يقر كثيراً من الألفاظ المولدة، والمعرية الحديثة، وشدد في هجر الحوشي والغريب.

هذا أيضاً يضاف إليه هذا الإحكام، والتنظيم في الترتيب، والتبويب للألفاظ، والأبواب؛ لأن هذا المعجم كان من هدفه أيضاً: تذليل الصعاب سواء من حيث الترتيب، والتنظيم، وغير ذلك، وكذلك تذليل الصعاب فيما يتصل بالقضايا النحوية، والصرفية، وتبسيط الشرح، وتوضيحه.

كذلك يضاف إلى هذا كله تنظيم التعاريف، ووضع تصوير دقيق لها على حسب ما يحتاجه اللفظ من تصوير وتوضيح.

مما يدخل في هدف هذا المعجم أن أعضاء المجمع اكتفوا في هذا المعجم بالشاهد عندما تدعو إليه الضرورة؛ فهم لم يكتفوا من الاستشهاد في هذا المعجم على تعدد وتنوع الشواهد؛ فلا يأتون بالشاهد إلا على حسب الضرورة والمقام الذي تدعو إليه، ويأتون بالشاهد من غير غموض، أو تعقيد، أو ما شاكل ذلك؛ لأن هذا المعجم يمثل مرحلة وسطى للباحثين في مجال التعليم.

منهج هذا المعجم:

أولاً: قسم (المعجم الوسيط) إلى ثمانية وعشرين باباً بعدد حروف الهجاء؛ حيث بدأ بباب الهمزة، ثم بعد ذلك انتهى إلى باب الياء، ورتب المواد في داخل كل باب على حسب الحرف الثاني الأصلي من الكلمة، فالمعجميون اعتمدوا في ترتيب المواد على الحروف الأصلية ناظرين إلى الحرف الأول مع مراعاتهم أيضاً للحرف الثاني من الكلمة.

في بداية كل باب من هذه الأبواب الثمانية والعشرين يعرف بالحرف الذي عقد من أجله هذا الباب من ناحية ترتيبه بين حروف الهجاء، وأيضاً من ناحية مخرجه، ثم من ناحية الصفات التي تنطبق على هذا الحرف، ثم بعد ذلك يسرد

المواد مرتبة في هذا الباب مع تقديم الشرح اللازم والموضح لكل لفظ من هذه الألفاظ.

ثانياً: أن هذا المعجم يسير في ترتيب مواده على حسب خطة علمية محكمة، وعلى منهج دقيق أيضاً، هذه الخطة، وهذا المنهج الدقيق يتلخص في التالي أن (المعجم الوسيط) كانت تقدم فيه الأفعال على الأسماء، ويقدم فيه الفعل المجرد على الفعل المزيد، ويقدم الفعل اللازم على الفعل المتعدي.

أيضاً في الشرح، أو في المعاني كان يقدم المعنى الحسي أولاً، ثم يأتي بعد ذلك بالمعنى اللفظي، ويقدم اللفظ الحقيقي أولاً، ثم يليه بعد ذلك اللفظ المجازي. يبدأ بعد ذلك في الأفعال؛ فيبدأ أولاً بالثلاثي وفي الثلاثي يقدم أيضاً بعض الأبواب على بعض.

في الأفعال: يبدأ أيضاً في الثلاثي بالأفعال المزيدة أولاً بحرف، ثم الفعل المزيد بحرفين، ثم المزيد بثلاثة أحرف، ثم بعد ذلك يأتي بالرباعي، وما الحق بالرباعي، ثم فصل أيضاً بين المضعف الرباعي، والثلاثي المضعف، وهكذا.

يضاف إلى ذلك أنه كان يرتب الأسماء الأعجمية ترتيباً هجائياً، ولورجعت إلى مادة عجم ستجد أنه يذكر الأعجم، ثم الأعجمي، ثم العجم، ثم العجامة، ثم العجمة، ثم العجم، إلى آخره مرتبة في ذلك ترتيباً أبجدياً.

ثالثاً: اقتصر (المعجم الوسيط) في الضبط على الضبط بالشكل، أو الضبط بالقلم، أو بلسان القلم، وهذا الاقتصار على هذا النوع دون بقية الأنواع الأخرى الهدف منه هو مراعاة الإيجاز والاختصار، وأيضاً وسائل الطباعة الحديثة ساعدت على ضبط الكلمة كاملة، ووضع العلامات الضبطية للفظ.

رابعاً: أنه يبين من الأفعال ما هو لازم، وما هو متعد بنفسه، أو متعد بحرف جر، كما أنه يوضح المتعدي إلى مفعولين، وهذه أيضاً من المميزات التي يمتاز بها (المعجم الوسيط) مثل ذلك ربما لا نراه في كثير من المعاجم التي سبقته.

ثم بعد ذلك يأتي المصدر بعد الفعل، ويختار من المصادر ما هو أكثر استعمالاً، وأكثر شهرة، لكن إذا اختلفت المعاني باختلاف صيغ المصادر؛ فلا يكون هناك مجال للاختيار، وأما بالنسبة لأسماء الأفعال والمفعولين فتذكر هذه الأسماء في وسط الأسماء، ولا يكثر منها إلا على حسب الضرورة.

خامساً: أن هذا المعجم أهمل الألفاظ الوحشية الجافة التي صارت وحشية؛ نظراً لهجرها في الاستعمال، وعدم استخدامها؛ لعدم وجود حاجة تدعو إليها، أو لقلّة الفائدة منها كبعض أسماء الإبل، وصفاتها؛ فهو يهتم بالمأنوس من الكلمات والصيغ، مع مراعاة الدقة في شرح الألفاظ، وتعريفها.

يضاف إلى ذلك أن (المعجم الوسيط) أغفل بعض المترادفات، والتي يكون منشؤها اختلاف اللهجات، على سبيل المثال كلمة: اطمأن، واطبأن بالباء والميم؛ فهذا راجع إلى اختلاف اللهجات، كما ورد في بعض المعاجم، لكن (المعجم الوسيط) مثل هذه الألفاظ كان يهملها، ولا يتعرض لبيان اللهجات التي وردت فيها.

سادساً: أنه شرح الألفاظ ووضحها، وأكد على ذلك بالشواهد المختلفة من القرآن الكريم، والأحاديث النبوية، والأشعار الفصيحة، والحكم، والأمثال، وغير ذلك.

سابعاً: أن هذا المعجم استخدم فيه الصور الحديثة، والهدف من هذه الصور إيضاح المعنى، وبيان الدلالة من كل ما قد يوجد في ذهن القارئ من غموض أو لبس، كذلك هذه الصورة تعد تمثيلاً مع نهضة المعجم الورقي في العالم المتحضر.

ثامنا: الاختصار؛ رأينا في (المعجم الوسيط) الاختصار، ولكن هذا اختصار غير مخل، هناك فرق بين الاختصار المخل، والاختصار غير المخل، فالذي نراه في (المعجم الوسيط) هو اختصار غير مخل بالمعنى، هذا الاختصار له ألوانه، مثل التقليل من ذكر الأعلام، إهمال الألفاظ الغريبة، وبعض المترادفات، الاختصار في ذكر أبواب الفعل على باب واحد، وهكذا، الاكتفاء مثلاً بالمذكر عن المؤنث، فيذكر اللفظ بالمذكر، وإذا كان قد ورد منه مؤنثاً؛ فإنه يقول: وبالتاء؛ لوضوحه، وهذه التاء عبارة عن التأنيث، وهكذا.

أيضاً من هذا الإيجاز والاختصار استخدامه الرموز، كما فعل الفيروزآبادي في (القاموس)؛ فقد استخدم (المعجم الوسيط) مثلاً رمز "ج" للدلالة على الجمع، و"ج ج" للدلالة على جمع الجمع، وهكذا باقي الرموز الأخرى، وهي كثيرة في هذا المعجم.

المآخذ على (المعجم الوسيط):

أخذ الدارسون فيه مجال المعجم العربي بعض المآخذ على (المعجم الوسيط) نريد أن نوضح أهم هذه المآخذ التي أخذت على هذا المعجم:

المآخذ الأول: أن أعضاء لجنة المعجم لم تلتزم بما جاء في الخطة التي أعدت ليسيير عليها المعجم في منهجه، وفي ترتيبه للألفاظ.

على سبيل المثال: إهمال بعض المترادفات، لكننا وجدناه يذكر بعض هذه المترادفات، فمثلاً كلمة الأربون بالهمز ذكر لها مرادف أيضاً، والعربون بالعين، وذكر بعض الألفاظ الغريبة، مثل الصيهد، والصيهد معناها في المعجم الحر الشديد، والترفاس، ومعناها في المعجم هو الشيء، أو هو الضخم من الإنسان والحيوان، كذلك أنه ذكر بعض الأعلام.

المأخذ الثاني: هو عدم الالتزام بالصورة الإملائية الواحدة للكلمة الواحدة، مثل كلمة "تليفون" أوردتها في مادة تلف، مع أن هذه الكلمة ورد فيها ياء، وجاءت أيضاً في - وهي كلمة تليفون- في مادة هتف، ولكن كلمة تليفون سمعت بالياء: تليفون، وهكذا.

المأخذ الثالث: عدم الدقة في الإحالة على المواد مثلاً في تعريفه لكلمة الإثمد، قال عنه: الأنثيمون انظر مادة ثمد مثلاً، وفي مادة ثمد نجده، أو نجد تعريف الإثمد، لكنه لم يذكر كلمة الأنثيمون نهائياً. لم يذكرها في مادة ثمد، وغير ذلك من هذه الأمثلة.

المأخذ الرابع: عدم التفرقة بين المصطلح من الناحية العلمية، وبين تعريفه من الناحية اللغوية؛ لأنه يوجد في (المعجم الوسيط) تعريفات علمية بعيدة عن الطبيعة اللغوية حيناً، وموسوعية مطولة حيناً آخر، مع أن ذلك محله الصحيح المعاجم الخاصة، مثل المصطلحات التي تختص بهذه المصطلحات، وليس محل التعريف بمصطلحات المعجم العام.

المأخذ الخامس: أن هناك ألفاظاً وردت في ثنایا المواد، ولم يعرف، بها في موادها مثلاً: كلمة الفوتوغرافي، وهذه أيضاً من الكلمات المستحدثة في اللغة ذكرت في مادة السنا، والسنا هو الضوء الذي يستعمله المصور الفوتوغرافي عند التقاط هذه الصور، فالفوتوغرافي كلمة مستحدثة، ولم تذكر في مادة فتغ أي: الفاء، والتاء، والغين، ولا في مادة فوت: الفاء، والواو، والتاء.

المأخذ السادس: هناك بعض الكلمات أغفلها المعجم، وهذه الكلمات لها نظائر مذكورة في (المعجم الوسيط). على سبيل المثال: أسماء الشهور الميلادية، مثل: يناير، فبراير، مارس، إبريل، وهكذا، أسماء هذه الشهور لم تذكر في المعجم،

مع أن أصول المادة اللغوية لأسماء هذه الشهور موجودة في المعجم ؛ فكان عليه أن يعرف بمثل ذلك ، وكذلك أسماء شهور السنة الشمسية.

المأخذ السابع : أنه لم يستخدم كل أنواع الضبط التي ورد ذكرها في كثير من المعاجم ، مثلاً بالنظير ، وبالوزن الصرفي ، وبالمقابل ، وغير ذلك ، لكنه اعتمد على الضبط فقط بلسان القلم ، والضبط بلسان القلم - كما قلنا قبل ذلك - لا يكفي لضبط اللفظ ؛ لأنه ربما يكون الكاتب قد وقع منه خطأ ، أو تصحيفه فالضبط بلسان القلم لا يؤدي إلى ضبط النص ، وربما يؤدي إلى تصحيفه وتحريفه في الضبط.

كان من الأجدر والأولى أن يستعمل في المعجم الضبط على نص الحركة ، أو الضبط بالوزن بالمثل المشهور ، أو بالوزن الصرفي.

المأخذ الثامن : هو وجود كلمات كثيرة في المعجم ، هذه الكلمات صورت بحروف أجنبية ، دون ضرورة واضحة من كتابتها بهذه الحروف الأجنبية ، هذه هي أهم المآخذ التي أخذها بعض العلماء ، والباحثين على (المعجم الوسيط).

لكن هذه المآخذ التي وجهت إلى (المعجم الوسيط) لا تقلل من قيمة هذا المعجم ، أو تحط من قدره ؛ لأنها تعد ضئيلة ، وهينة إذا قورنت بالمآخذ التي وجهت إلى غيره من المعاجم الأخرى.

مميزاته :

فكما وجهت مآخذ إلى هذا المعجم ، له أيضاً الكثير من المميزات التي تميزه عن غيره ؛ منها :

أولاً: بأنه كسر الحدود الزمانية والمكانية التي صارت حداً فاصلاً بين عصور اللغة المختلفة، فعلماء اللغة القدامى حددوا عصور الاحتجاج بنهاية القرن الرابع في البوادي، ونهاية القرن الثاني في الحضر، لكن (المعجم الوسيط) لم يتقيد بهذا الزمن، بل أخذ بكل جديد، ومعاصر بشرط أن يكون هذا الجديد قد أقره مجمع اللغة العربية؛ سواء في الألفاظ أو في المصطلحات.

ثانياً: أن هذا المعجم اهتم بالناحية الصوتية في صدر كل باب؛ حيث عرف ببعض المصطلحات الصوتية أيضاً في داخل ثنايا المواد، مثل الإطباق، والقلقلة، والشدة، والرخاوة، والجر، وغير ذلك قام بتعريفها في داخل ثنايا المواد، وهذه قضياً صوتية بحتة.

ثالثاً: أن هذا المعجم اهتم بحروف المعاني، وهي الحروف التي تدل على معانٍ في غيرها، وتربط بين أجزاء الكلام، سواء كانت هذه الحروف تتركب من حرف، أو أكثر من حرف من حروف المباني. مثلاً كلمة: لا، لكن، لن، كلا، إذا، ما، من، ليس، وغير ذلك، تحدث عن مثل هذه الحروف وغيرها.

رابعاً: أن المعجم اهتم اهتماماً كبيراً بالترتيب، والتبويب بالألفاظ، والأبواب، والشرح، والتوضيح أيضاً. كما أنه أدخل نظام الصور، والرسوم لكي يكمل، ويتمم المعنى المراد؛ لذلك فإن (المعجم الوسيط) يساير أرقى المعاجم الأوروبية الحديثة.

خامساً: من مميزات هذا المعجم: أنه أوفى بحاجة القارئ المثقف أياً كانت ثقافته هذا القارئ، وأوفى أيضاً بحاجة اللغوي المتخصص؛ جمع بين الميزتين، وحقق الغرض لكل من يرجع ويبحث في هذا المعجم.

سادساً: الاختصار غير المخل، وعدم التطويل - كما أشرنا إليه في المنهج.

سابعاً: أن هذا المعجم أهمل الكثير من الألفاظ الوحشية، والمهجورة لعدم الحاجة إليها، وعدم الاستخدام لها في هذا العصر؛ لأن تدوين مثل هذه الألفاظ ليست هناك حاجة أو ضرورة ملحة تدعو إلى ذلك، والفائدة التي تعود على القارئ من ذكر هذه الألفاظ تعد فائدة قليلة.

هذه هي أهم مميزات هذا المعجم، وبهذا نكون قد انتهينا من الحديث على (المعجم الوسيط).

عيوب المعجم العربي، وكيفية تيسيره

عيوب المعجم العربي :

نذكر هذه العيوب، ثم بعد ذلك نوضح كيف نيسر هذا المعجم، هناك بعض الباحثين قام بدراسة المعاجم دراسة نقدية، ومن خلال هذه الدراسة استطاع أن يوجه بعض المآخذ إلى المعاجم بصفة عامة، وليس إلى معجم بعينه، وهناك مآخذ قد وجهها إلى معجم خاص ك(القاموس المحيط)، وهناك مآخذ عامة وجهها إلى المعجم بصفة عامة؛ فنحن نتحدث عن هذه المآخذ التي وجهت إلى المعجم بصفة عامة.

هذا الباحث هو العلامة أحمد فارس الشدياق؛ حيث قام بهذه الدراسة النقدية في كتابه الشهير المسمى بـ(الجالوس على القاموس) هذه المآخذ نرى فيها أن الشدياق نقد الطرق المنهجية التي سارت عليها معجمات اللغة، كما نقد أيضاً طريقتها في شرح الألفاظ، والطرق المعجمية هي المدارس المعجمية.

ما هي المدارس المعجمية التي وجه إليها نقده؟ هل وجه هذا النقد في المنهج إلى جميع المدارس، أم أنه حدد مدارس بعينها؟ وجه النقد إلى مدارس ثلاث مدرسة التقليلات الصوتية، والتقليلات الهجائية، ومدرسة القافية، هذه هي المدارس التي وجه الشدياق نقده إليها من حيث المنهج.

المأخذ الأول: الشدياق يرى أن التقليلات الصوتية يصعب الوصول عن طريقها إلى المراد للباحث؛ لأنها لا تضع الهمزة في مكانها الصحيح؛ لأننا وجدنا الخليل قبل ذلك يضع الهمزة، والألف، والواو، والياء على أن هذه الحروف الأربعة حروف جوفية، أو هوائية ليس لها مخرج تنسب إليه، لكننا وجدنا -بعد ذلك- تلميذ الخليل سيويو، وغيره كثير من اللغويين يجعلون الهمزة مع حروف الحلق؛ فوضع الهمزة بين حروف العلة هذا يجعل الباحث في حيرة، ولا يوصله إلى الهدف المنشود بطريقة ميسورة.

كما أن الباحث أيضاً ينال من التعب، والإرهاق عند وصوله إلى اللفظ الذي يبحث عنه لوجود تباعد بين التقليلات في المادة الواحدة: فإذا أردت أن تبحث عن لفظ مثلاً "رqb" لم تدر، هل هي الأصل فتبحث عنها بالراء؟ أو مقلوبة، أو غيرها من المشتقات التي أو التقليلات التي تفرعت منها؟ إلى آخره فالبحث عن الألفاظ في كتب مدرسة التقليلات الصوتية كـ (العين) و(التهذيب) و(المحكم) وغيره يعد صعباً.

فما رآه الشدياق من وضع الهمزة مع حروف العلة يؤدي إلى وضع الحرف في غير مكانه الصحيح، هذا مأخذ صحيح، كما نحن نتفق مع الشدياق فيما ذهب إليه، فقد يؤدي ذلك إلى تكرار ذكر هذا اللفظ مرة أخرى، وقد يذكر مرة في الهمز أحياناً، وتارة أخرى يوضع في المعتل، وهكذا.

يضاف إلى هذه المشقة أيضاً: أن الباحث في معاجم مدرسة التقلبات الصوتية إذا لم يكن على دراية تامة وكافية بمخارج الحروف؛ فلا يستطيع البحث عن اللفظ الذي يريد أن يبحث عنه.

المأخذ الثاني: أن الشدياق وجه نقده إلى منهج مدرسة القافية التي استتجنا من خلال آراء العلماء أن رائد هذه المدرسة هو الجوهري صاحب (تاج اللغة وصحيح العربية) ما هو النقد الذي وجهه الجوهري إلى مدرسة القافية؟ وجه نقده إليها من حيث ترتيبها للأبنية من حيث الثنائي، والثلاثي وما يليه، هذا الترتيب يرى الشدياق أنه يؤدي إلى فصل المعاني بعضها عن بعض، والألفاظ التي تأتي من الثنائي المضاعف تعاد غالباً مع غيره، وهذا النقد، أو المأخذ مبني على الاعتقاد الذي أخذ به الشدياق، والذي يرى أن أصل اللغة ثنائية وليست ثلاثية. ويقول بأن اللغة ثنائية منذ نشأتها، وتطور الثلاثي عن الثنائي، وهكذا.

وهذا كلام في قضية الثنائية، وغير ذلك، كما أنه يرى أن نشأة اللغة جاءت عن طريق محاكاة الأصوات إلى آخره، وهذا ليس مجال حديثنا.

المأخذ الثالث: هذا المأخذ أخذ فيه عدة أمور تتعلق بالأبنية، وذكر الأفعال والأسماء في المواد؛ فهو يرمي المعجمات عموماً بأنها تخلط الأفعال الثلاثية بالأفعال الرباعية، والخماسية، والسداسية، وتخلط بين مشتقاتها؛ فتورد هذه الأفعال دون ترتيب، مع أن مستلزمات الجمع، أي جمع: وضع كل شيء في محله الثلاثي أولاً، ثم الرباعي، ثم الخماسي، ثم المشتقات، وهكذا. هذا المأخذ وجهه إلى المعاجم عامة.

ونحن أيضاً نتفق مع الشدياق فيما ذهب إليه؛ لأن الترتيب أمر مطلوب بين الأبنية في اللغة من حيث الكمية، أو من حيث الكم؛ فهو أمر مطلوب، لكن ليس لكل

رباعي ثلاثي ، حيث إن هناك بعض الأفعال الرباعية ، لكن ليس لها فعل ثلاثي ، فالمسألة إذن مبنية على السماع فقط ؛ فإذا لم يرد للرباعي مثلاً أو الخماسي فعل ثلاثي ؛ فهذا لا يمكن أن نقول به إلا إذا كان سمع وورد عن العرب .

المأخذ الرابع : وجهه أيضاً على المعجمات عموماً ؛ جميع المدارس المعجمية قديمها وحديثها ؛ فهو يرى أن هذه المعجمات تذكر المصدر دون فعله - في بعض المواد - فيظن القارئ أنه اسم جامد ليس له فعل من لفظه ، ثم بعد ذلك مرة أخرى يذكرون الفعل من غير مصدر ؛ فيتوهم القارئ أن مصدره المصدر الأول ، مع أنه غيره في المعنى ، وهكذا . فهذا أيضاً مأخذ وجهه إلى المعاجم عامة .

المأخذ الخامس : أنه يعيب على المعاجم العامة أنها لا تكتفي بابتداء المواد بفعل ، هناك بعض المواد في بعض المعاجم تبدأ بالاسم ، والبعض الآخر يبدأ بالفعل ، أو بالمصدر ؛ فهو يعيب على هذه المعاجم أنها لا تبتدئ المواد كلها بالفعل ، أو المصدر ، بل قد تبدأ المواد بغير ذلك ، ربما تبدأ المادة باسم الفاعل ، أو المفعول ، أو الصفة المشبهة ، أو اسم المكان ، أو الآلة إلى آخره ، وهذا وجد في بعض المعاجم .

فهذا المأخذ أيضاً مأخذ صحيح ؛ لأن ترتيب البدء يجب أن يكون مستعملاً ومستخدماً في المعجم ؛ بحيث إذا كان ترتيب المواد يبدأ بالفعل فعليه أن يذكر الفعل أولاً ، ثم بعد ذلك يذكر باقي مشتقات هذا اللفظ . إذن البدء في المادة ، أو في جميع مواد المعجم بحسب أصل المشتقات على مذهبي البصرة ، والكوفة ؛ طبعاً هناك خلاف بين علماء البصرة ، وعلماء الكوفة في أصل المشتقات : هل هو الفعل ، أم المصدر ؟ إلى آخره .

المأخذ السادس : أنه وجد صعوبة في معرفة ما يأتي من الأفعال متعدداً بنفسه ، أو متعدداً بحرف لوجود القصور في عبارات أصحاب هذه المعجمات ، واختلاف أقوالهم فيها ؛ فبعضهم يذكر أن هذا الفعل متعدد بنفسه ، وبعضهم يذكر أنه

تعدى بالحرف وهكذا، ربما أن المؤلف الواحد يورد للفعل في مادته على أنه متعدد بنفسه مرة، وفي غير مادته يورده بأنه متعدد بالحرف، أو بالعكس وهكذا.

فعدم اتفاق المعجميين على هذه المسألة أيضاً توقع الباحث في حيرة من أمر هذه الأفعال: هل هي متعددة، أو غير متعددة؟

المأخذ السابع: أن الشدياق وجه النقد في حذف المعاجم لبعض الحروف من الكلمات الأعجمية؛ هناك بعض الكلمات الأعجمية لكي توضع في مادتها اللغوية يحذف منها بعض الحروف على أن هذه الحروف زائدة؛ فتحذف.

فعلى سبيل المثال كلمة "إستبرق" وضعها الفيروزآبادي في مادة برق في الباء، والراء، والقاف، فاعتبار زيادة الحروف في الألفاظ الأعجمية يراه الشدياق أمراً غريباً؛ لأن شأن المزيد أن يستغنى عنه بالأصل الذي زيد عليه وهنا ليس كذلك، وهذا مأخذ أيضاً له الحق فيه؛ لأن الأصالة والزيادة للحروف - هذه - تنطبق على الألفاظ العربية، أما الألفاظ غير العربية؛ فمن الأولى أن توضع مثل هذه الألفاظ على حسب صورتها ونطقها؛ لأننا لا نعرف أي هذه الحروف أصل، والآخر زائد فيها.

الذي نراه أيضاً في (الجاسوس) أن الشدياق امتدح منهج مدرسة الأبجدية الألفبائية، أو الأبجدية الهجائية، أو العادية التي سار عليها الزمخشري؛ لأن فيها سهولة في البحث، وكما قلنا: بأنها أيسر المدارس المعجمية في ترتيب الألفاظ؛ فهي تؤدي إلى سهولة في الشرح.

مما أخذه أيضاً الشدياق على المعاجم أنه أخذ عليها مأخذاً في مجال التفسير والشرح، وتوضيح المعاني، وتقديم المعاني المجازية على المعاني الحقيقية، مع أن الأولى أن يكون الأكثر أن يأتي بالحقيقة أولاً، ثم بعد ذلك يأتي بالمعاني المجازية، ومن هذا

المأخذ أيضاً أنه أخذ على بعض المعاجم أنها تفسر بعض الألفاظ بحسب أصل وضعها عند هؤلاء ، ومن الذين قاموا بذلك الجوهرى ، والفيروزآبادي ، والزمخشري .

والخلاصة :

- ١ . صعوبة البحث في هذه المعاجم ؛ لأنها مثلاً باتباعها الترتيب الصوتي يصعب الآن على الباحث العادي أن يبحث في معجم من معاجم مدرسة التقليبات الصوتية عن اللفظ الذي يريد أن يصل إلى معناه ، أو إلى ضبطه .
 - ٢ . أنه وقع اضطراب واختلاف متعدد النواحي بين المعاجم ناشئ عن بعض القواعد الصرفية ، واختلاف الآراء فيها . مثلاً بعض العلماء يقول : إن هذا الفعل متعد بنفسه ، والبعض الآخر يقول بأنه متعد بغيره وهكذا . هذه الآراء تؤدي إلى اضطراب في الأقوال .
 - ٣ . هناك بعض الأخطاء والتصحيقات وقعت في المعاجم ، ويحاول اللاحق أن يصحح ما وقع فيه السابق ؛ فهذه التصحيقات أيضاً ربما يصحح ما وقع فيه غيره ، ثم - بعد ذلك - يقع هو في خطأ آخر .
- هذا إجمال سريع لأهم المآخذ التي وجهها الشدياق إلى بعض المدارس المعجمية ، وإلى عامة المعجم العربي بصفة عامة .

كيفية تيسير المعجم :

إذا كانت هذه المعجمات قد يسر بعضها طريق البحث المعجمي ، وذلك كثيراً من مشتقاته ؛ فإن الأمر أيضاً ما زال يحتاج إلى تسهيل بعض العقبات الأخرى ، من أهم هذه العقبات :

أولاً: مسألة الحروف الأصول، والزوائد، والمقلوب، ورد المحذوف، مثل هذه الأمور، وخاصة للباحث غير المتخصص في اللغة؛ على سبيل المثال "قال" الباحث غير المتخصص لا يعرف الألف في "قال" هل هي أصلية، أم أنها مبدلة من واو، لا يعرف ذلك، وإنما يعرف صورة اللفظ فقط. كذلك مادة مثل "انطلق" الباحث المبتدئ لا يعرف هل أصل المادة "انطلق" أم أن أصلها الطاء، واللام، والقاف، ومثل هذه الأمور الباحث الناشئ أو المبتدئ لا يعرف أصالة الحروف، وزوائدها، والمقلوب من غيره، وهكذا.

ولذلك وجدنا الشيخ العلايلي يرتب معجمه على نطق اللفظ، لا على أصله، ووجدنا أيضاً (المعجم الوسيط) يرتب بعض الكلمات التي يصعب الرجوع إلى معرفة أصلها؛ فطالما أنه ليس من السهل معرفة أصل هذه الكلمة، حتى على المتخصصين في اللغة، فما بالك بغير المتخصصين في اللغة، لا يستطيعون أن يعرفوا ذلك، فالمعجم الوسيط أخذ أو وضع ألفاظاً بصورتها، دون أن ينظر إلى الحروف الزائدة، أو الأصلية فيها، أو إلى المقلوب، أو إلى الزائد إلى آخره.

فمثل هذه القضية يجب أن تراعى وخاصة لغير المتخصصين، وبذلك يكون المعجم قد سهّل تيسيره للباحثين فيه من غير المتخصصين.

ثانياً: ضبط الكلمات، وسائل الضبط في المعجم، بعض المعجمات تستخدم في الضبط طرائق متعددة في الضبط التي ذكرناها: ضبط بالحركة، ضبط بالوزن الصرفي، أو بموازين أخرى، أو الإتياع، لكن الأولى والأهم في الضبط هو الضبط بكلمة، ليس الضبط الذي هو مثلاً الضبط بالحركة؛ مثل وضع فتحة، أو كسرة على الحرف المراد ضبطه؛ لأنه ربما يقع الكاتب في خطأ فيضبط اللفظ خطأ فيأتي القارئ فيقرأه على صورته الخطأ؛ فالأولى أن يكون الضبط بكلمة.

كذلك الحروف المتشابهة ، حيث إن هناك بعض الكلمات التي وردت في المعاجم بالجيم مثلاً ، والصواب أنها بالخاء ، وهكذا.

فمثل نقط الحروف الأولى ألا يُعتمد فيها على الإعجام فقط لكن عليه أن يستخدم الضبط بالحروف : مثلاً يقول : بالباء الموحدة أي : الباء التي في أسفلها نقطة واحدة ، والياء التحتية -أي : الياء التي تحتها نقطتان- وهكذا يكون قد ضبط الحروف ضبطاً بالنص على الحرف ؛ حتى لا يحدث هناك تصحيف ، أو تحريف.

ثالثاً : مما يجب مراعاته في تيسير المعجم أن تشرح الألفاظ في المعاجم بعبارات سهلة ، ويتعد عن العبارات الغامضة ، أو المعقدة بقدر الإمكان.

رابعاً : ليس هناك من مانع في المعاجم المتخصصة من ملاحظة الناحية التاريخية التطورية لاستعمالات اللفظ.

خامساً : ليس هناك أيضاً مانع من استخدام الشواهد المتنوعة ، ولكن ليس بالإكثار منها ، إلا على حسب الضرورة.

سادساً : ملاحظة نواحي الاشتقاق وتنوعها ، وترتيب المواد ، والصيغ من الأسماء ، والأفعال ، والتفريق أيضاً بين المتعدي واللازم ، وتصنيف كل منها على حدة.

سابعاً : مما يجب ملاحظته ، ومراعاته في التيسير : يجب على المعجم أن يسجل فيه الصحيح من اللغة ؛ حتى يعرف القارئ أن المعجم لا يدون فيه إلا الألفاظ الصحيحة ، ويراعى أيضاً فيه استقصاء ما يمكن استقصاؤه من المواد اللغوية من المعجمات السابقة ؛ كدواوين الشعر ، وكتب اللغة ، وبيان المستعمل ، والمهمل ،

وليس هناك أيضاً مانع من أن يذكر المعجم ما استحدث من ألفاظ، ليس على السنة العامة، وإنما الألفاظ التي استحدثت على لسان الأدباء، والعلماء في هذه العصور المتأخرة، وخاصة الأدباء والعلماء الموثوق بهم، وليس على عامة القوم. إذن في هذه الناحية يكون المعجم قد أخذ بالألفاظ الموثوق بها المستحدثة التي قال بها العلماء، وأقرها المجمع اللغوي.

هناك نقطة أخرى يجب على المعجم أن يتخلص منها، وهي التخلص من الأخطاء بقدر الطاقة، سواء من الناحية اللغوية، أو المطبعية، أو غير ذلك.

بهذه الأمور يكون المعجم قد استطاع الواضعون له تيسيره في عرض المادة اللغوية، واضحة أمام الباحثين؛ لأن المعجم اللغوي لا غنى عنه لأي باحث في مجال البحث العلمي، وليس في مجال اللغة فقط، وإنما في مجال البحث العلمي عموماً؛ فيجب أن تكون الألفاظ فيه ميسرة، والمنهج فيه ميسراً؛ حتى يستطيع أي باحث في أن يصل إلى ما يريده.

هذا، والله ولي التوفيق.

قائمة المراجع العامة

١. (المعجم العربي نشأته وتطوره)

حسين نصار ، القاهرة ، دار مصر للطباعة ، ٩٨٨م

٢. (إنباء الرواة على أنباء النحاة)

علي بن يوسف القفطي ، تحقيق ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، ١٩٨٦م

٣. (البحث اللغوي عند العرب)

أحمد مختار عمر ، مع دراسة لقضية التأثير والتأثر ، عالم الكتب ، ١٩٨٢م

٤. (أسس علم اللغة العربية)

حمود فهمي حجازي ، القاهرة ، دار الثقافة ، ١٩٧٨م

٥. (مقدمة الصحاح)

أحمد عبد الغفور عطار ، دار الكتاب العربي ، ١٩٥٦م

٦. (نزهة الألباء في طبقات الأدباء)

عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، تحقيق : إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار ، ١٩٨٥م

٧. (بغية الوعاة)

جلال الدين السيوطي ، دار الفكر العربي ، ١٩٩٨م

٨. (تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب)

محمد بن يوسف أبوحيان الأندلسي ، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٨٩م

٩. (س صناعة الإعراب)

عثمان بن جني الموصلي ، تحقيق : حسن هندراوي ، دمشق ، دار القلم ،
١٩٨٥ م

١٠. (كتاب العين)

أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ، بغداد ، تحقيق : مهدي
المخزومي وإبراهيم السامرائي ، وزارة الثقافة العراقية ، ١٩٨٥ م

١١. (كلام العرب : من قضايا اللغة العربية)

حسن ظاظا ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٦ م

١٢. (الحكم في نقط المصاحف)

أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني ، تحقيق : عزة حسن ، دار الفكر ،
١٩٨٦ م

١٣. (المخصص)

أبو الحسن المعروف بابن سيده ، بيروت ، دار الفكر ، ١٣٩٨ هـ

١٤. (المزهر في علوم اللغة وأنواعها)

جلال الدين السيوطي ، أعنتى به : محمد أحمد جاد المولى وزميله ،
منشورات المكتبة العصرية ، ١٩٨٦ م

١٥. (معجم مقاييس اللغة)

أبو الحسين أحمد بن فارس ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، شركة
ومطبعة البابي الحلبي ، ١٩٦٩ م

